جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الأمن غير التقليدي

أ.د. محمد جمال مظلوم

الأكاديميون للنشر والتوزيع
Academic For Publishing & Distributing Co.

الحامد

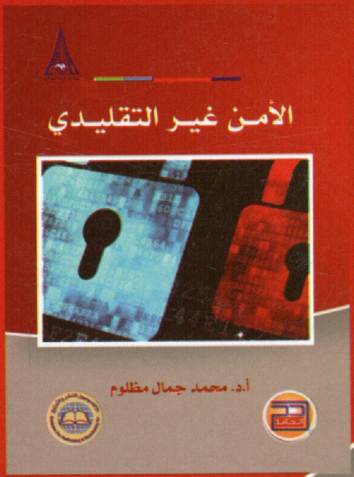

Bibliotheca Alexandrina
12137337

ISBN 9786038116166
9 786038 116166

دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - ص.ب :366 عمان 11941 الأردن
هاتف : 5231081 .فاكس : 0096265235594
E-mail:dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com

الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الأمن غير التقليدي

أ. د. محمد جمال مظلوم

الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 ، فاكس: 009626 5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1435هـ - 2014 م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced of transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.

الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جـوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مظلوم، محمد جمال

الأمن غير التقليدي، - الرياض

418 صفحة ، 17 × 24 سم

1- الأمن العام – تنظيم وإدارة

أ. العنوان

ديوي 363,3   9716/ 35

رقم الإيداع : 9716/ 35

ردمك : 6- 16- 8116- 603- 978

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن -

هاتف: 5231081 ، فاكس: 009626 5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويــــــات

المقدمـــــة ٥

الفصل الأول: الأمن التقليدي ١١

١ . ١ التعريف والمفهوم.. ١٥

١ . ٢ الأمن الوطني ـ الأبعاد والركائز.. ٢٥

١ . ٣ العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية.................................. ٣٢

١ . ٤ علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية..................................... ٣٥

١ . ٥ المعطيات التي تشارك في تحديد سياسة الأمن الوطني للدولة..... ٣٧

١ . ٦ الأمن الوطني (القومي) ـ عناصر القوة والتهديد.............................. ٤٥

١ . ٧ وسائل تحقيق الأمن الوطني وحمايته.. ٦١

١ . ٨ الأمن القومي العربي.. ٦٧

الفصل الثاني : الأمن غير التقليدي ٧٣

٢ . ١ مفهوم الأمن غير التقليدي ٧٦

٢ . ٢ أسباب ظهوره... ٩١

٢ . ٣ تطوره.. ٩٦

٢ . ٤ مجالاته.. ١٠٢

الفصل الثالث : الأمن الصحي ١٢٣

٣ . ١ الصحة وأمن الإنسان... ١٢٥

٣ . ٢ مفهوم الأمن الصحي........................... ١٢٦
٣ . ٣ الأمن الصحي في السياق العربي........................... ١٢٨
٣ . ٤ الوضع الصحي في البلدان العربية........................... ١٣٠
٣ . ٥ العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي في المنطقة العربية..... ١٣٦
٣ . ٦ أولويات النظم الصحية في الأنظمة العربية........................... ١٣٩
٣ . ٧ العلاقة بين الأمن والصحة........................... ١٤٠
الفصل الرابع : الأمن البيئي........................... ١٥٥
٤ . ١ مفهوم البيئة........................... ١٥٨
٤ . ٢ البيئة والضغوط على الموارد........................... ١٦٧
٤ . ٣ أثر التلوث على الإنسان والحيوان........................... ١٦٩
٤ . ٤ تأثير الحروب على الموارد الطبيعية........................... ١٧٥
٤ . ٥ الحروب العسكرية وأثرها على البيئة........................... ١٧٩
٤ . ٦ وسائل مكافحة مشكلة التلوث........................... ١٨٣
٤ . ٧ أمثلة عن الحروب والصراعات وآثارها على البيئة........................... ١٨٧
الفصل الخامس : الأمن الوظيفي........................... ٢٠١
٥ . ١ الأمن الوظيفي: التعريف والمفهوم........................... ٢٠٥
٥ . ٢ الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي........................... ٢١٤
٥ . ٣ الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى
الجاهزية المؤسسية........................... ٢١٨

٥ . ٤ جهود تحقيق الأمن الوظيفي.. ٢٢٢
٥ . ٥ الولاء الوظيفي.. ٢٢٤
الفصل السادس : الأمن الشخصي.. ٢٣١
٦ . ١ الأمن الشخصي.. ٢٣٤
٦ . ٢ التربية والأمن.. ٢٣٩
٦ . ٣ الأمن الشخصي في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية..... ٢٤٤
٦ . ٤ الأمن الشخصي للفئات الضعيفة.. ٢٥٣
الفصل السابع : الأمن الثقافي.. ٢٥٧
٧ . ١ تعريف العولمة ومفهومها.. ٢٦٠
٧ . ٢ الهوية العربية الإسلامية.. ٢٦٧
٧ . ٣ مواجهة الغزو الثقافي ومجابهة العولمة................................ ٢٧٢
٧ . ٤ مفهوم الأمن الثقافي.. ٢٧٥
٧ . ٥ الثقافة العربية وآليات مواجهة العولمة................................ ٢٦٩
الفصل الثامن : الأمن السياسي.. ٢٨٧
٨ . ١ تعريف الأمن السياسي.. ٢٩٢
٨ . ٢ الأمن السياسي الداخلي.. ٢٩٥
٨ . ٣ الأمن السياسي الخارجي.. ٣٠٩
٨ . ٤ دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن السياسي...... ٣١٣

الفصل التاسع : الأمن المجتمعي ٣١٩
٩ . ١ الحاجة إلى تحقيق الأمن المجتمعي ٣٢٢
٩ . ٢ دوافع الاهتمام بمفهوم المشاركة المجتمعية ٣٢٦
٩ . ٣ دوافع الأمن في المجتمع السعودي ٣٣٢
٩ . ٤ مقومات الأمن في المجتمع السعودي ٣٣٥
٩ . ٥ المشاركة المجتمعية (الشرطة المجتمعية) ٣٣٦
٩ . ٦ الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية ٣٤٦
٩ . ٧ استراتيجية تطبيق نظم الشرطة المجتمعية ٣٥٢
الفصل العاشر : الأمن القانوني ٣٦٣
١٠ . ١ مفهوم الأمن القانوني ٣٦٦
١٠ . ٢ القواعد القانونية ٣٧٣
١٠ . ٣ كيفية تحقيق الأمن القانوني ٣٧٥
١٠ . ٤ الشروط الواجب مراعاتها لتحقيق الأمن القانوني ٣٨٣
الفصل الحادي عشر : أسلوب المواجهة ٣٨٩
١١ . ١ المهددات ٣٩٤
١١ . ٢ استراتيجية المواجهة ٣٩٧
١١ . ٣ تفعيل دور الأجهزة الأمنية ٤٠١
المصادر والمراجع ٤٠٩

المقدمـــة

الأمـن والطمأنينـة هما من الحاجـات الفطرية عند الإنسـان منذ ولادته وكذلـك غريزة حب البقاء المغروسـة فيه باحثًا عن المـأوى والمأكل والملبس والتناسـل ثـم امتد الأمـن إلى الجماعـة والقبيلـة، وبقيام الدولـة تغير مفهوم الأمـن للفرد إلى أمـن الدولة، ومع تطور البشرية ظهـرت الحاجات المتعددة للفـرد وتغير مفهوم الأمن التقليـدي إلى مفاهيم أمنية جديـدة ومنها مفهوم الأمـن غير التقليـدي إضافة إلى الأمن التقليدي الـذي يركز على التهديدات الخارجية المحدقة بالدولة.

وهكذا بدأ التغير فى المفاهيم وتحليلها للأفكار والتطورات الجديدة وفي توضيح لما جاء وعبر عنه «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسـبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه «جوهر الأمن» حيث قال:

«إن الأمن يعني التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية في ظل حماية مضمونة» (الشقحاء: ٢٠٠٤م، ص ٢٥).

وهكـذا تشـعبت المفاهيم إلى التنميـة الاقتصادية والتـي تتضمن الأمن الغذائـي والأمـن المائـي ومفاهيـم أمنية عديـدة أخرى مثل الأمـن الصحي والبيئي والشخصي والوظيفي... إلخ.

لقـد نـص ميثـاق الأمـم المتحـدة في عـام ١٩٤٥م، على حفـظ حقوق الإنسـان ورعايته واجبًا إنسـانيًا تبعه الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الذى اعتمدته وأصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م، وهكذا توالـت القوانين والقـرارات الصادرة من المنظمات الأمميـة الداعية إلى تحقيق الأمن للإنسان وكل ما يتعلق بحياة الإنسان.

موضوعنا هنا هو الأمن غير التقليدي الذي أصبح مفهومًا جديدًا لموضوعات تخص الإنسان وحياته وأصبح عدم تحقيقها يشكل انتقاصًا من حقوقه ومن مطالبه الأساسية. وحفاظًا على معيشته يطلب الإنسان تحقيق الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي معًا فكلاهما يؤثر على حياته وحقوقه مثل الأمن الثقافي وحماية الموروث الثقافي غير المادي وهي تعلمها وعاشها الإنسان وأجداده ويستلزم المحافظة عليها فهي سمة من معايشته اليومية، إضافة إلى الأمن القانوني ما يعني إقرار القوانين التي تنظم الحياة بين الناس ونشرها حتى يلم بها الجميع.

هذا هو مقرر الأمن غير التقليدي الذي نستعرضه هنا فهو يتضمن مفاهيم أمنية جديدة لم يكن يتحدث عنها من قبل أو موضوعات أمنية معروفة ولكن لم تحظ بالاهتمام خلال الفترات الماضية.

مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة إعداد هذه الدارسة في أنها تضم مفاهيم أمنية قديمة جديدة فهي موجودة منذ زمن ولكن يتحدث عنها العالم في الدول المتقدمة مثل الأمن الصحي والبيئي والأمن الشخصي للمواطنين الذي امتد ليشمل الفئات المستضعفة مثل المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وكلها عايشتها الشعوب منذ زمن ولكن صدر بخصوصها خلال العقود الماضية القرارات والاتفاقيات الأممية المنظمة لمثل هذه الموضوعات ما استلزم الاهتمام والبحث والتدقيق فيها بهدف مواجهتها والعمل على لفت الأنظار والاهتمام بها بهدف التقليل من آثارها حتى نصل إلى مرحلة الحسم والقضاء على مثل هذه الظواهر وتحقيق التقدم والازدهار.

هـذا إضافة إلى تعدد الموضوعات محل الدراسـة سـتحاول اسـتعراض بعضها وهى محاولة لتحديدها بهدف التعريف بها وآثارها وتداعياتها ومحاولة إبداء وجهة النظر في مواجهتها علها تشكل خطوة على طريق المواجهة عقب دراسات متعمقة بواسطة الخبراء حتى تتم المواجهة التامة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق بعض من الأهداف على النحو التالي:

١ ـ الإلمـام بالمفاهيم الأمنية الجديدة وما أطلق عليه الأمن غير التقليدي والتعريف بمفرداته في محاولة للتعرف على أهم موضوعاته.

٢ ـ الفهـم المتعمـق لمثل هـذه القضايا الأمنيـة والتي يعتقـد أنها تأتي من تهديدات خارجية.

٣ ـ أهميـة الحفـاظ عـلى علاقـات وطيدة مـع دول الجوار بهـدف تحقيق الاسـتقرار والتعـاون في مجـال مكافحـة الجرائـم الجديـدة والعابرة للحدود.

٤ ـ أهميـة تفعيـل دور وأنشـطة المنظـمات التعاونيـة الإقليمية لمـا لها من دور فاعـل في الحـد من تصديـر الجرائم وتأمين حـدود الدول ضد التهديدات الخارجية.

أهمية الدراسة

١ ـ الأهمية العلمية

تتضح الأهمية العلمية للدراسـة من خلال حـث المهتمين والباحثين في مجـالات الأمن على البحـث والتدقيـق في مفاهيم الأمن غـير التقليدي التي

أصبحت تهدد أمن واستقرار الدول ونسبة كبيرة من هـذه التهديدات تأتي من خارج الدولة وهى ليست تهديدات عسكرية ولكنها تهديدات من نوع آخر مثل تهديدات تهريب المخدرات والأمراض المعدية وتهديدات الهجرة الناتجة عن عدم الاستقرار في دول الجوار.

٢ ـ الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تعد محاولة جادة لتوفير المعلومات والبيانات التي من شأنها التعرف على التهديدات التي تندرج في بند الأمن غير التقليدي.

ويهدف المؤلف أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق أهداف عملية وعلمية على أرض الواقع تحقق كفاءة أكثر في المواجهة خاصة وأن الموضوعات الأمنية التي تم اختيارها هي في الغالب متباعدة نحاول قدر الإمكان الإلمام بها حتى يتحقق لبلادنا الأمن والسلام والعيشة الكريمة.

مناهج البحث

استخدم المؤلف في كتابه المناهج التالية:

١ ـ المنهج الوصفي

هو عبارة عن طريقة من طرق التحويل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة إنسانية، ويوضح خصائصها كما أن التعبير الكمي يعطيها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ويصفه بعض الباحثين بأنه طريقة لجمع المعلومات والبيانات من كل المجتمع أو شريحة ممثلة للمجتمع وذلك عن طريق الاتصال بمفردات مجتمع البحث سواء كان الاتصال مباشرًا أو عبر الهاتف أو البريد أو غيره من الوسائل.

٢ ـ المنهج التحليلي

التحليل هو تفكيك الكل إلى الجزء، والمقصود التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له وعناصره المقيمة لبنيانه مبينًا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق، والتحليل يعد آله تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ومن ثم التحكم والغوص إلى أعماقه.

وبواسطة هذين المنهجين سيتم إعداد هذا المؤلف بوصف هذه الظواهر موضوع هذا المؤلف ثم تحليلها للوقوف على أسبابها وتداعياتها في محاولة للوصول إلى كيفية مواجهة هذه القضايا.

في هذا الإطار نقدم هذا المؤلف في اثني عشر فصلاً بخلاف المقدمة والخاتمة، كالتالي:

الفصل الأول: عن الأمن التقليدي.

الفصل الثاني: عن الأمن غير التقليدي.

الفصل الثالث: عن الأمن الصحي.

الفصل الرابع: عن الأمن البيئي.

الفصل الخامس: عن الأمن الوظيفي.

الفصل السادس: عن الأمن الشخصي.

الفصل السابع: عن الأمن الثقافي.

الفصل الثامن: عن الأمن السياسي.

الفصل التاسع: عن الأمن المجتمعي.

الفصل العاشر: عن الأمن القانوني.

الفصل الحادي عشر: والأخير عن أسلوب المواجهة.

الفصل الأول
الأمن التقليدي

١ . الأمن التقليدي

يستشعر الإنسان منذ ولادته، حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية إذ لا تستقيم حياته ولا تهدأ نفسه إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان في حضن أمه ورعاية أبيه ويكبر ويترعرع ويكبر معه الإحساس بحاجته الدائمة إلى الأمن والاستقرار لأن الإنسان أينما وجد وفي أي طور من حياته يكافح ظروف العيش وينشد دائمًا إشباع حاجته الجسدية والعاطفية والاجتماعية والمعنوية ولكن الحياة ليست ميسورة دائمًا ففيها من المعوقات والتحديات الشيء الكثير الأمر الذي يقف حائلاً دون الإشباع النهائي لحاجات الإنسان اللانهائية.

ومنذ أن وجد الإنسان على وجه الخليقة واجه تحديات متعددة تباينت في أشكالها وأنواعها ودرجة خطورتها على بقائه وفي كل مرة كان الإنسان يجتهد في مجابهة هذه التحديات ويحاول التغلب عليها مستثمرًا تهديدها لتحسين عناصر حياته ومكانته الكونية سعيًا وراء زيادة وسائله للسيطرة على البيئة المحيطة به وإخضاعها لرغباته لإشباع حاجاته الأمنية والطبيعية والاجتماعية، واستمر الإنسان يحاول جاهدًا ابتكار الوسائل والأساليب التي تجعله قادرًا على مواجهة متطلبات الحياة المتنوعة والمتعددة في بيئة مليئة بالمشكلات والتحديات.

ومفهوم الأمن وتهديداته أوسع وأشمل وأعقد مما ينظر إليه الكثيرون فالأمن يوازي الحياة، لأن تشابك وتعقد هذا المفهوم واتساع دلالاته يؤكد على أن الأمن مرتبط بالوجود، وغيابه مقترن بالعدم فالأمن حاجة أساسية للأفراد، كما أنه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز أساسي من

مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، وإذا ما تم استعراض الحضارات البشرية المعروفة لوجدنا أنها شيدت جميعًا بعد استيفاء شروط الاستقرار وانهارت عند اختفاء مرتكزات الأمن ولاشك أن حاجة المجتمعات البشرية للأمن والاستقرار لا تقل عن حاجة الأفراد الذين يعيشون فيها، فلا تقدم ولا ازدهار لها إلا في ظل علاقات تسودها الطمأنينة بين أفرادها وتحميها مظلة الأمن والأمان، ولن يتحقق ذلك إلا إذا نظمت هذه العلاقات بقواعد حياتية معروفة يقبلها أفراد المجتمع قبولاً عامًا فيما بينهم، وتصبح بمثابة معايير للسلوك البشري عندهم يقيمون على أساسها تصرف أي فرد منهم.(العمرات: ١٤٢٣هـ: ص ٩).

ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليًا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، علماً بأن مصادر التهديد التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات تتنوع تبعًا لتنوع الظروف البيئية وما تحويه من أوضاع سياسية،واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتربوية، وعقائديه، ولعل من أبرز الأخطار التي تهدد الأفراد، وتهدد نظم المجتمع وعلاقته وأسس بقائه، الحروب، والجريمة، والاكتظاظ السكاني، والتلوث البيئي، والعبث بنتائج البحوث العلمية المتعلقة بالأدوية والعقاقير، وتلك المتعلقة بالهندسة الوراثية، وبحوث الجينات والاستنساخ البشري، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، واستغلال الأطفال والنساء جنسيًا، والأحادية المتمثلة في غياب القدرة على تقبل وتحمل الاختلافات الاجتماعية والعرقية والعقائدية.

١ . ١ التعريف والمفهوم

علماء الأمن والاستراتيجية في الغرب يعترفون صراحة بغموض وتشابك مفاهيم الأمن، حتى أصبح من الصعوبة عندهم الاتفاق على تعريف موحد للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته.

وقد اجتهد نخبة من الباحثين والكتاب في محاولة تأصيل هذا الحقل.

ومنهم دانيل كوفمن وآخرون في كتاب الأمن الوطني الهيكل التحليلي، الذي جاء فيه بأن مصطلح الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، وقد عرف بناء على ذلك من الناحية التقليدية المعروفة «بأنه حماية الأمن والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي .Protection From external Threats».

ويقرر وزير الدفاع السابق في الولايات المتحدة الأمريكية (براون) في كتابه التفكير حول الأمن الوطني بأن الأمن هو: «المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي».

ويرى كذلك ولتر ليبمان: أن الأمة آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية ـ وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة أمنها بالانتصار في تلك الحرب. (المشاط: ١٩٨٤م: ص ١٥).

أي يركز على الناحية العسكرية بوصفها الضمان لتحقيق الأمن، حيث يرى أن الدولة تكون آمنة عندما تكون قادرة على التصدي لحماية مصالحها.

ومن هذه التعريفات الثلاثة يتبين أن فحوى تعريفات الغربيين في ذلك الوقت كانت تنصب على الأمن الخارجي والتهديدات الخارجية فقد ورد في

تعريف «كوفمن» عبارة العدوان الخارجي كما جاء عند براون عبارة اعتداء خارجي وعند والترليبمان الانتصار في الحرب ومن هذه الرؤى المقتطفة من الفكر الاستراتيجي الأمني الغربي يتبين لنا بجلاء أن قضايا القوة والدفاع والحرية وصد العدوان الخارجي وحماية السيادة والازدهار الاقتصادي من أولويات الأمن لديهم ولها خصوصيتها على ما عداها من مسائل الأمن الداخلي، وفي هذا الاتجاه يبرز على الساحة ظاهرة السباق على اقتناء الأسلحة والإنفاق المالي الضخم عليها وعلى صيانتها، وما يترتب على ذلك من آثار على برامج وخطط التنمية؛ حيث يصعب الإنفاق على المجالين في وقت واحد أي ما يعني أن الإنفاق على أحدهما يقلل الإنفاق على الآخر إلا إذا تم الإنفاق بتوازن بين الاثنين.

١ . ١ . ١ الأمن القومي والإسلام

في الوقت الحاضر يجمع العلماء والباحثون على أن نشأة الأمن القومي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحروب، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ١٩٤٧، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مصطلح ومفهوم الأمن القومي في أنحاء متفرقة من العالم هنا وهناك. وفي الواقع أن مصطلح ومفهوم الأمن القومي ذكر في القرآن الكريم في أوج صوره ومعانيه وذكر في السنة النبوية منذ آلاف السنين، ووجد بإذن الله قبل الإسلام منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى سيدنا آدم عليه السلام.

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا

الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ (البقرة).

يوضح الله، سبحانه وتعالى، في هاتين الآيتين، كيف أنه بعد أنّ خلق آدم (عليه السلام)، (محمود: ٢٠٠٧م: ص ٩)، وهبه حاجاته البشرية. فأسكنه الجنة، ومعه زوجته، وبها مأكله، وحذّرهما من الخطأ. فلما أزلهما الشيطان، عصيا ربهما، فأخرجهما من المسكن الآمن (الجنة)، وأمرهما بالهبوط إلى مكان غير آمن (الأرض)، وجعل من ذريتهما أعداء لبعضهم بعضاً، كما جعل في الأرض مستقراً (بقاء ودواماً) ومتاعاً (مطالب وأطماعاً دنيوية)، إلى أن تقوم الساعة.

وتفسر قصة خلق آدم، عليه السلام، ثم هبوطه إلى الأرض، المفهوم البسيط للأمن: فهو مكان يؤوي الإنسان، وزوجه تؤنسه، ومأكله ومشربه. وفي الأرض، على الإنسان أن يسعى لتحقيق أمنه بالحصول على تلك الحاجات، وأن يدفع عنه من سينازعونه فيها من أعداء، هم من بني الإنسان كذلك (فهم يحاولون تحقيق أمنهم الخاص، أيضاً، من وجهة نظرهم). ومن يحصل على تلك الحاجات الأولية، يحقق أولى درجات الأمن، بالاستقرار. ثم عليه أن يسعى لتحقيق درجات أخرى من الأمن، بالسعي للاستحواذ على متطلبات أخرى ليست ضرورية، ولكنها زيادة في متاع الدنيا. وتلك هي سنة الحياة الجارية في الكون، إلى أن تقوم الساعة.

فالأمن تعبير، يدل على حالة نفسية يوجد عليها الكائن الحيّ، عندما يشبع حاجاته، التي تختلف باختلاف الكائن الحي نفسه. وهي عند الإنسان ما يشعر به نحو حاجيات، بالحصول عليها تُستكمل مطالبه من الاستقرار. وهذه الحاجيات تختلف من إنسان لآخر، ومن مكان لآخر. فهناك من

يبحث عن المأوى ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ﴾. ليحقق أمنه الأولي، ومنهم من يطلب الطعام ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ (قريش). وإذا تحقق لدى الإنسان المأوى والمأكل، فإن الأمن يتحقق باستقرار الرزق الآمن: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ...﴿١١٢﴾﴾(النحل).

١ . ١ . ٢ العامل النفسي ومتطلبات الإنسان إلى الأمن

كما أن الإسلام أكد على العامل النفسي ومتطلبات وحاجة الإنسان إلى الأمن لأنّ حاجة الإنسان إلى الأمن مرتبطة بدوافعه الغريزية (الطبيعية). وتصل حالته النفسية إلى درجة من درجات الاطمئنان، عندما يحقق مطالبه الغريزية كذلك، وقد وفّر الله سبحانه وتعالى تلك المتطلبات الأساسية، لآدم في الجنة ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾﴾(طه). وبين ذلك الرسول الكريم ﷺ بقوله: «من أصبح منكم معافى في جسده آمنا في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا» صدق رسول الله ﷺ.

ليست مطالب النفس البشرية، هي الغرائز الأولية فقط «الهواء والماء والأكل والشرب والتناسل» بل هناك العديد من مطالب النفس البشرية التي يحتاج الإنسان إلى إشباعها ، وذلك طبقاً لأولويات حددتها الغريزة ، وهي الدافع الذي يحرك السلوك الإنساني، لينتهج الإنسان سلوكاً خاصاً للحفاظ على حياته وأسرته وممتلكاته. كما أن سلوك الإنسان أصبح كذلك يتدرج من إشباع حاجات أساسية إلى إشباع حاجات ثانوية، إلى مطالب تحقيق الذات، إلى مطالب رفاهية. ثم تعلو الدرجات التي يتنقل فيها السلوك الإنساني، من مطالب فردية ذاتية، إلى مطالب جماعية تحتاجها الأسرة والجماعة، فالقبيلة،

فالقريـة، فالمدينة، فالدولة، حتى يصبح الشـعور بالآمـن جماعياً أيضا ، وهنا يتمثـل الأمـن القومـي للدولة عـلى الصعيـد الداخـلي والصعيـد الإقليمي والدولي.

وليسـت حاجـات الإنسـان كلها ماديـة ملموسـة (كالمـأكل والمشرب والمأوى) فبعضها نفسي معنوي، لإشباع الأحاسيس الغريزيـة، التي خلق الله الإنسـان بها «حب، تآلف، استئناس، زهو، تفاخـر ... ألخ» وكما يرتب الإنسـان حاجاتـه المادية بالفطرة ، فإنـه أيضاً يرتب حاجاتـه المعنوية. بل إن الحاجـات المعنوية في مجمل مجموعاتها تعقـب الحاجات المادية في مجموعاتها، بمعنى أن الإنسان عندما يشبع ويسكن ، يبحث عن الحب والألفة ، وعندما يعمـل ويطمئـن على رزقه ، يبحـث عن التقديـر والانتماء والرضـا، وهو ما أوضحه علماء ومختصون في علم النفس وعلماء الأمن القومي خلال أبحاثهم وفي نظرياتهم الأمنية.

١ . ١ . ٣ الأمن في العصر الحديث

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم «الأمن» وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسـية، وقد أدى ذلك إلى اتسـامه بالغموض ما أثار عدة مشاكل، فلا يعد اصطلاح «الأمن» هو أفضل المصطلحات للتعبير عـن الأمن الوطنـي للدولة المعـاصرة من ناحية، كـما لم يتبلـور المفهوم لكي يصبـح حقلاً علمياً داخل علم السياسـة منفصلاً عن علوم الاسـتراتيجية ـ تطبق عليه قواعد تأسـيس النظرية، بدءاً مـن وضع الفروض وتحديد مناهج البحـث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمـي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانيـة الوصول إلى نظريـة عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة «الأمن الوطني».

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع «الأمن» فإن مفاهيم «الأمن» قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول.. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها «الأمن القومي الأمريكي» و«الأمن الأوروبي» و«الأمن الإسرائيلي» و«الأمن القومي السوفييتي» قبل تفككه عام ١٩٩١م.

- وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه «للأمن»، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.
- «فالأمن» من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية».

وفي تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية «الأمن القومي يعنى أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء».

وطبقًا لتعريف الموسوعة السياسية

الأمن الوطني يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية.. أي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجيًا.

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. (حسين: ٢٠٠٩م: ص ١٢).

ولعل من أبرز ما كتب عن «الأمن» هو ما أوضحه «روبرت مكنمارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه

«جوهـر الأمن».. حيث قـال: «إن الأمن يعني التطور والتنمية، سـواء منها الاقتصاديـة أو الاجتماعيـة أو السياسـية في ظل حماية مضمونة». واسـتطرد قائـلًا: «إن الأمـن الحقيقي للدولـة ينبع من معرفتها العميقـة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل».

أي أنـه ربـط بين الأمن الوطني والتنمية .. بمعنـى آخر ربط بين الدفاع من ناحية وتخصيص الموارد لتحقيق الرخاء والتنمية من ناحية أخرى.

تعريف الدكتور علي الدين هلال: (الهواري: ٢٠٠٩م : ص ٢٤)

ركـز عـلى تأمـين الدولـة والمجتمع مـن الأخطـار الداخليـة وكذا ضد الأخطـار الخارجيـة وفي الوقت نفسـه تأمين مصالـح الدولـة والمجتمع من الناحيتـين الاقتصاديـة والاجتماعية من أجل تحقيق الأهـداف التي تعبر عن رضاء المجتمع ورفاهيته.

١ . ١ . ٤ الأمن في القرآن الكريم

ولعـل أدق مفهـوم «للأمـن» هـو مـا ورد في القـرآن الكريـم في قوله ـ سـبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِـنْ خَوْفٍ﴾ (قريش). ومـن هنا نؤكد أن الأمن هو ضـد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشـامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي، (الجحني: ١٩٨٩م)..

وفي إطـار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشـامل «للأمن» هو:القدرة التي تتمكـن بهـا الدولة مـن تأمين انطلاق مصـادر قوتهـا الداخليـة والخارجية،

الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقًا للأهداف المخططة.

التعريف الذي يتبناه المفكرون العرب (حسين: ٢٠٠٩م)

عرف المفكرون العرب وكثيرون آخرون الأمن القومي في قدرة المجتمع وإطاره النظامي (الدولة أو الأمة) على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه وهويته وإقليمه وتماسكه وموارده وتطوره وحرية عقيدته.

- فكيان الدولة: يعني حدودها والوضع السياسي بها.
- وهويته: تعني عقيدته وعاداته وتقاليده وثقافته.
- وإقليمه: يعني حدوده الجغرافية.
- وتماسكه: يعني تماسك أقاليمه ودوله من التجزئة والتشرذم.
- موارده: تعني الموارد المادية فوق الأرض وفي باطنها.
- تطوره: يعني مشاركته في التقدم الصناعي والتكنولوجي وكافة مناحي الحياة.
- حرية عقيدته: بمعنى أن يكون مواطنوه أحرارًا في تبني العقيدة التي يرتضونها دون أي تدخل خارجي.

نخلص إلى أن الأمن القومي: يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقته للنهوض والتقدم والازدهار.

ومع الاختلاف في المفاهيم نجد الجميع متفقين على أنه مع التقدم العلمي والتكنولوجيا التي سادت عالم اليوم، والتطور الهائل الذي حدث قد تغيرت كثير من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، ولذا لم يعد الأمن القومي يستند على القوة العسكرية فقط باعتبار أنها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته ... بل تعداها إلى مجالات أخرى متعددة وأصبح الأمن القومي حالياً يشمل الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي ، والأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي - حيث تعددت الحلقات وتداخلت وتشابكت لتعزز في النهاية أمن الدولة - أي ما يسمى بالأمن القومي للدولة والأمن القومي بمفهومه العام هو ضمان بقاء الدولة ، واستمرار وجودها عبر التاريخ مع المحافظة على سلامة ترابها القومي، واستقلال إرادتها وأمن مواطنيها.

كما نخلص من ذلك إلى أن ابسط تعريف للأمن القومي هو:

الأمن القومي .... هو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً ، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.

ومفهوم الأمن القومي يختلف من عهد إلى لآخر، ومن نظام لنظام وإن كان ذلك يستوجب بالضرورة توضيح مبدأين للأمن القومي - أحدهما ثابت والآخر متغير وهما.

مبدأ ثابت: تفرضه الظروف الجيوبولوتيكية للدولة، ويرتبط بسلامة أراضيها بغض النظر عن النظام السياسي القائم فيها.

مبدأ متغير: ... ويرتبط بأهداف النظام السياسي للدولة ونوعية زعامتها.

مفهوم الأمن الوطني (القومي) (المشاط: ١٩٨٦م)

الأمن الوطني لدولة ما في أبسط تعريفاته .. هو الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياستها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من إطماع أو تهديدات الغير، وتوفر الحد اللازم من الاستقرار والأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولاً إلى رخاء شعبها، مع صيانة كل ذلك بالقدرة على ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنها.

ويمكن القول أيضًا أنه يعني: تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها من الداخل أو من الخارج.. وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية.

عمومًا.. فإن الأمن الوطني وأن كان يرتكز أساسًا على قدرات الدولة الذاتية (اقتصادية - عسكرية - تماسك اجتماعي - عمق ثقافي) فإنه لا يتحقق بالقدرات الذاتية وحدها، لأن الدول لا تعيش في فراغ وإنما هي جزء من المجتمع تتعامل معه وتتأثر به، ومن ثم فإن صواب الخيار السياسي للدولة انتهاجا لسياسة خارجية سليمة تعي الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية، هو الضمان الأول لأمنها الوطني.

والاحتكام للقوة قد يحقق مصلحة الدولة اليوم، ولكنه يعرضها للمخاطر غدًا، ومن ثم فإن الضمان الأمثل للأمن الوطني هو ترسيخ مفهوم الأمن الجماعي لدول العالم بأسره وهو ما تضمنته المواثيق الدولية، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، وعلى كل دولة عند تحقيق أمنها أن تأخذ في اعتبارها أمن غيرها من الدول.

الشكل رقم (١)

منظومة الأمن الشامل

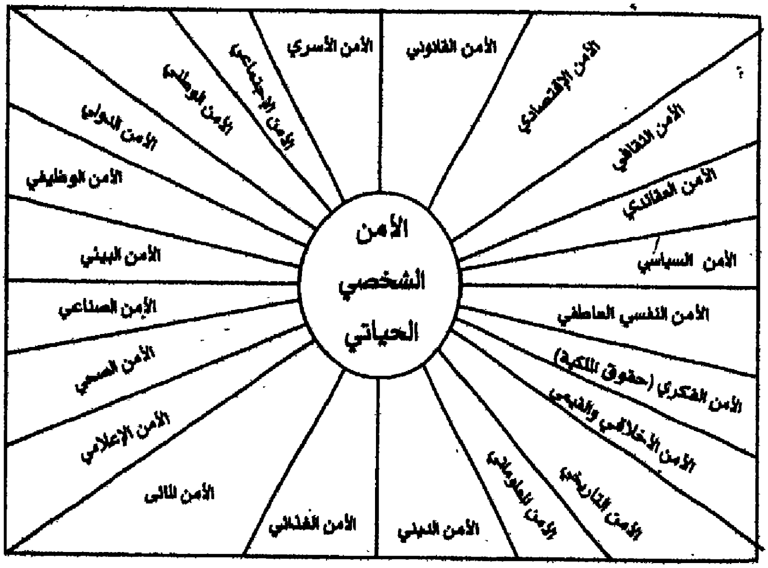

١ . ٢ الأمن الوطني ـ الأبعاد والركائز

إن الأمن القومي أو الوطني في أي دولة يختلف من دولة لأخرى ويعتمد ذلك بالأساس على البيئة الإقليمية التي توجد بها الدولة، والمقصود هنا في هذا الفصل هو دراسة أبعاد الأمن والمقصود بذلك هو مجال الأمن أي في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره من المجالات أو الأبعاد الأخرى.

أما ركائز الأمن فالمقصود بها أيضًا الأسس التي يعتمد عليها الأمن مثل الوضوح ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية والتصدي لها.

وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادًا متعددة:

١ ـ البُعْد السياسي.. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

٢ ـ البُعْد الاقتصادي.. الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

٣ ـ البُعد الاجتماعي.. الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

٤ ـ البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي.. الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

٥ ـ البُعْد البيئي.. الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

١ . ٢ . ١ مجالات الأمن الوطني (القومي): (مهنا: ١٩٩٦م)

إن نجاح سياسات الأمن الوطني (القومي)، يعتمد على التنسيق الجيد بين قوى الدولة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية لتحقيق تطور ونمو تلك القوى الخمس، بحيث تدعم كل قوة باقي القوى الأخرى، وليس بأن تنمو كل واحدة على حساب الأخرى بمعنى أن القوة

الاقتصادية تعطي للدولة القدرة على بناء قوتها العسكرية ورسم سياستها الداخلية والخارجية.

والقوة الدبلوماسية لا تنتج ما لم ترتكز على قدرة عسكرية مناسبة واقتصاد قوي ومجتمع متماسك - أي أن الأمن القومي لأي دولة هو نقطة التقاء السياستين الداخلية والخارجية أما القدرة العسكرية، فإنها تشكل الإطار العام - أي المظلة التي تعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى - لتنمو وتتطور لتحقيق الأمن القومي.

هذا وتتم صياغة الأمن على ضوء خمس ركائز أساسية:

١ - أن يكون مفهومًا وواضحًا ومستساغًا ومقبولاً بحيث يستقطب ولاء المواطنين ويحظى بالاقتناع الحقيقي.

٢ - إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية والحالية والمستقبلية.

٣ - رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمَّن لها.

٤ - توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

٥ - إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجيًا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًا أو داخليًا.

وللأمن أربعة مستويات:

١ - أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، أو ما يطلق عليه الأمن الداخلي أي تحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد داخل الدولة.

٢ ـ أمـن الوطن ضد أي أخطار خارجيـة أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه «بالأمن الوطني» ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا أو معنويًا.

٣ ـ الأمـن القُطـري أو الجماعـي، ويعني اتفاق عـدة دول في إطار إقليم واحـد عـلى التخطيـط لمواجهة التهديـدات التـي تواجههـا داخليًّا وخارجيًّـا، وهو ما يعبر عنـه «بالأمن القومـي» والمقصود بالقومي هنا مجموعة أقطار أو دول.

٤ ـ الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

والأمن الجماعي طبقًا لميثاق الأمم المتحدة يقوم على هامشين:

الأول: حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الثاني: رد الفعل الجماعي من جانب الجماعة الدولية (بمعنى التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ومن ثم قمع العدوان).

١ . ٢ . ٢ التعريفات الفرعية للأمن:

١ ـ الأمن السياسي

وهو ذو شـقين داخـلي وخارجي يتعلـق البعد الداخلي بتماسـك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنيـة. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطـماع الدول العظمى والكبرى والقـوى الإقليميـة في أراضي الدولـة ومواردهـا ومدى تطابـق أو تعارض

مصالحها مع مصالح الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية واسبقياتها.

وعن الأمن السياسي العربي فهو ذو ثلاثة مستويات، المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي.

أ ـ وعلى المستوى المحلي: يقصد بعناصر القوة السياسية، تلك العناصر المستندة إلى طبيعة المجتمع العربي، وطبيعة الدول العربية، وكذلك طبيعة السلطة السياسية السائدة فيها في ضوء المحددات التاريخية والجغرافية للدول العربية.

ب ـ أما على المستوى الإقليمي، فإن قوة الدول العربية السياسية ترتبط بالدور الذي تلعبه في إطار النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي، وكذلك على مستوى القارة الأفريقية.

ج ـ المستوى الدولي، يقصد به عناصر قوة الدول العربية السياسية الحالية المستمدة من وضعها في النظام الدولي.

٢ ـ الأمن الاقتصادي والتكنولوجي ومصادر الطاقة

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي فإن مسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فإن مجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيستان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

٣ ـ الأمن الاقتصادي

هـو قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سـواء محليًا أو من الخارج وبأيسر السـبل وتجنب فرض قيود أو تهديدات من خارج الدولة علاوة على قدرتها الاقتصادية لدعم القدرة العسكرية والسياسية للدولة.

٤ ـ الأمن الاجتماعي

البعـد الاجتماعـي، يعني إقامـة عدالة اجتماعية من خـلال الحرص على تقريب الفـوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات كـما يتعرض الأمن القومي للخطـر ويرتبـط هذا البعـد كذلك بتعزيـز الوحدة الوطنيـة كمطلب رئيس لسـلامة الكتلـة الحيويـة للدولـة ودعـم الإرادة القومية وإجماع شـعبها على مصالـح وأهـداف الأمـن القومي والتفافـه حـول قيادته السياسـية ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسـبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديـد داخلي حقيقي للأمـن القومي يصعب أحيانًا السـيطرة عليه وبخاصة في ظـل تفاقم مشـكلات البطالة والإسـكان والصحة والتعليـم والتأمينات الاجتماعية.

البعـد الاجتماعـي للأمـن القومـي نجـد أنـه يهتـم بدراسـة المؤشرات السـكانية المختلفة من عدد السـكان ومعدلات نموهـم وكثافتهم وتوزيعهم الريفي والحضري وتركيبهم العمري ودرجة التعليم السائدة بينهم ومستوى الخدمـات الصحيـة، وبالإضافـة إلى التركيـب اللغـوي والعرقـي والدينـي والطبقـي للمجتمـع وآثـار ذلك كله عـلى الإمكانـات التنمويـة والقدرات الدفاعية للدولة ومدى تماسكها الاجتماعي والسياسي.

هـذا ويعد البعد الاجتماعي عاملاً أساسيًا في الأمـن القومي لأي كيان دولي إذ إن العامـل البـشري يعد عصب القـوة القتالية للجيش كما أنه يسـير الأجهـزة المدنية، فضلاً عن أن البشر من سـكان الكيان المعني هم الذين يتم السعي لتحقيق أمنهم.

٥ ـ الأمن العسكري

أما البعد العسـكري فتتحقق به مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجـي بواسـطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة اسـتعداد قتالي دائم وكفاءة قتاليـة عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، والقوة العسـكرية هي الأداة الرئيسة في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة عـلى المسـتوى الإقليمي ويمتد البعد العسـكري إلى إعداد الدولة والشـعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

٦ ـ البعد الأيديولوجي للأمن

وثمـة البعـد الأيديولوجـي الذي يعزز انطـلاق مصادر القـوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية ويوسـع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

٧ ـ البعد الجغرافي للأمن

حيث إن البعد الجغرافي تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدود الدولة الطبيعية مع الدول المجاورة وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية والمضايق وتأثيرها على التجارة العالمية وصادرات الطاقة وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة.

١ . ٣ العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية ..هي: الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة .. وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة . ويلاحظ احتواء هذا التعريف على الآتي:

١ - أهمية عنصر «الإدراك» لحاجات الدولة، والذي يفترض أن ما يعد في صالح المصلحة الوطنية هو نتاج لـ «عملية سياسية» يتم من خلالها وصول قيادة الدولة إلى قرار حول أهمية أحد الأحداث الخارجية الذي يؤثر على رفاهية الدولة .

٢ - ينطبق التعريف فقط على الدول «ذات السيادة» الكاملة ولا ينطبق على المنظمات الدولية أو الأقاليم تحت السيادة والتي تعتمد على دول أخرى .

٣- هناك حد فاصل بين «المجال الخارجي» و«المجال الداخلي» للدول.. فالحكومة التي تتعامل مع مجالها الحيوي الداخلي عادة ما توصف بأنها تعمل لـ «المصلحة العامة» «Public Interest».. في الوقت الذي توصف فيه الحكومة التي تتعامل مع مجالها الخارجي بأنها تعمل في مجال المصلحة الوطنية (National Interest).

٤- يشير التعريف السابق إلى الاهتمام بمصالح الدولة الوطنية بكاملها، ولا تتعلق بمصالح الجماعات الخاصة، أو الوحدات البيروقراطية، أو المنظمات السياسية داخل الدولة.

يرى جيمس روزيه ان «المصلحة القومية - كأداة تحليلية تستخدم لوصف وشرح وتقييم مصادر وكفاءه السياسة الخارجية لدولة ما، أما المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي فإنها توظف لتبرير أو استنكار واقتراح سياسة ما».

ويرى مورجنثا المصلحة القومية بأنها «القوة، بمعنى ارتباطها بقضية البقاء ومن ثم فإنها تشكل جوهر السياسة الخارجية».

ويرى ولفيرز المصلحة القومية بأنها «هي التي تقرر السياسة الخارجية التي يتم رسمها لتعزيز مصالح الأمة مجتمعة وليس فقط كل فرد على حدة» وهناك تعاريف أخرى كثيرة للمصلحة القومية منها:

هي مفهوم شامل للعناصر التي تشكل الاحتياجات الضرورية للدولة متضمنة الحماية الذاتية للدولة (حماية كيان الدولة) والاستقلال وسلامة أراضيها وأمنها العسكري والرفاهية الاقتصادية.

بعض المفاهيم الخاصة بالمصلحة الوطنية: (هويدي: ١٩٨٢م):

١ ـ لا تقبل المصلحة الوطنية المساومة عليها ما يفرض على المسؤول الأول بالدولة، أن يتخذ القرار باستخدام القوة العسكرية إذا ما تهددت قيمها.

٢ ـ تمثل المصلحة الوطنية .. الغايات الوطنية للدولة، التي يهدف التخطيط للاستراتيجية الوطنية، تحقيقها، وبالتالي ينبثق منها كافة الأهداف الوطنية للدولة.

٣ ـ بعض التعريفات المكملة:

أ ـ الغايـة الوطنية العليا: مجموعة الأهـداف الوطنية الدائمة، والتي تسـعى الدولة لتحقيقها بصورة عامة وشاملة (البقاء ـ الحرية ـ الرفاهية ـ الازدهار).

ب ـ الهـدف الوطنـي: ينبـع من الغايـة الوطنية العليـا، وينفذ إما في مرحلـة واحـدة أو عـلى عـدة مراحل.. تتـم على فـترات زمنية متعاقبة على طريق تحقيق الغاية الوطنية.

ج ـ الاستراتيجية الوطنية (الشاملة): هي أسلوب تحقيق الأهداف الوطنيـة، في إطـار «الغايـة الوطنيـة العليـا» أو هـي: تخصيص وحشد الموارد لتحقيق الأهداف المحددة.

د ـ ويتم تقسيم الأهداف الوطنية إلى نوعين:

ـ هدف وطني مفروض على الدولة .. مثل استرداد أرض محتلة.

ـ هـدف وطنـي نابع مـن الدولـة «البقـاء ـ الحريـة ـ الرفاهية ـ الازدهار».

٤ ـ علاقة الأمن الوطني بالمصلحة الوطنية:

هنـاك تعـدد في العلاقة بـين الأمـن الوطنـي والمصلحـة الوطنية.. كالآتي:

أ ـ هناك اتجاه يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر.

ب ـ هناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين.

ـ فنظرية الأمن الوطني لدولة ما ـ تعكس مصلحتها الوطنية.

ـ كما ينطلق تهديد المصلحة الوطنية ـ من مفهوم واضح لأمنها، وما يمكن أن يشكل خطرًا أو تهديدًا للأمن الوطني.

جـ ـ وهناك اتجاه ثالث يرى الأمن الوطني.. كأحد دوائر المصلحة الوظيفة وكجزئية منها.. بمعنى أن «الأمن الوطني» يمثل تلك المصالح الحيوية التي لا يمكن المساومة حولها.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الأهداف والمصالح القومية العربية في :

١- التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح المشتركة .

٢- التوصل إلى حل للنزاعات الداخلية بين الدول العربية .

٣- التوصل إلى حل سياسي عادل لمشكلة الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي)

٤- الاتفاق على خطة موحدة تجاه النزاعات (الصراعات) في المنطقة ومنها:

أ ـ الصراع في منطقة الخليج على تحقيق أمن الخليج .

ب ـ النزاع في القرن الأفريقي .

جـ ـ مشكلة الصحراء المغربية .

٥- تدعيم التعاون بين الدول العربية في كافة المجالات لصالح التنمية وبناء القوه الذاتية العربية.

٦- تطوير النظام الدفاعي الإقليمي العربي للتصدي للتهديدات الموجهة للأمن القومي العربي.

١ . ٤ علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية (فودة: ١٩٩٥م)

١- المقصود بالاستراتيجية أساسا «فن القيادة» وقد تعددت تعريفات الاستراتيجية من التركيز على الجانب العسكري إلى مفهوم الجانب الشمولي لها، حيث أصبحت الاستراتيجية هي: تلك العملية التي

يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة لتحقيق المصلحة القومية العليا ، والأهداف المطلوب إنجازها، في فلسفة الأمن القومي.

٢- من هنا أصبح المقصود بالاستراتيجية القومية «استخدام الإمكانات القومية المتاحة، تحت جميع الظروف لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات ، بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة».

وفي تعريف آخر: مجموعة من الأفكار المعبرة عن وجهة نظر الدولة الرسمية المتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، المتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة لمواجهتها . أي أن الاستراتيجية الوطنية هي منظومة الأساليب والوسائل العلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية المختلفة لتحقيق أهداف الأمن القومي .

٣- وهناك أربعة أبعاد رئيسة في مفهوم الاستراتيجية القومية .

أ- مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة والتي تصاغ على هدى مبادئ الأمن القومي واعتباراته.

ب- ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط .

ج -أن هذه المبادئ ليست مطلقة وإنما تتحدد على أساس قوة الدولة المتاحة وقدراتها في كافة المجالات.

د- أن تلك المبادئ والخطط تتشكل على هدى طبيعة النظام الدولي المعاصر (البعد الخارجي).

ومن كل ما سبق فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي، كما أن الاستراتيجية بما تتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكونات الأمن القومي.

١ . ٥ المعطيات التي تشارك في تحديد سياسة الأمن الوطني للدولة

١ ـ المعطيات الجغرافية

وتتعلق بموقع الدولة، وطبيعة أراضي الدولة، التي تشكل أوضاعها الجيواستراتيجية وعلاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، وتضاريس الدولة وإطلالها على البحار من مدن وقربها من المراكز الاستراتيجية العالمية المباشر من عدمه، وكيفية التوظيف السياسي للموقع.

٢ ـ المعطيات الاقتصادية

حيث تمثل الموارد الاقتصادية والموارد الأخرى (طبيعية ـ صناعية ـ زراعية ـ تجارية ـ استثمار ـ سوق مال ـ حركة عمالة) تمثل في مجموعها قوى الدولة الشاملة التي تحقق الأمن الوطني.

٣ ـ المعطيات البشرية

وتتمثل في معدل التنمية البشرية والأيدي العاملة، والقدرة التعليمية، ومستوى استخدام التكنولوجيا الحديثة، وقدرة الفرد على الإنتاج، التزايد في عدد السكان وتأثيره، العمالة الخارجية وتأثيرها، حيث يمكن أن تؤدي الزيادة

السكانية إلى أن تصبح عامل ضغط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الخدمات الصحية.

٤ ـ معطيات جيواستراتيجية

تتعلـق بـ: تفاعـل مكونـات الموقـع مـع القـدرات العسـكرية ـ البعد المعلوماتي ـ البعد الفضائي.

١ . ٥ . ١ مكونات الأمن الوطني

١ ـ المكون الجغرافي

حيـث يتحدد من خلاله المناطق الجغرافية التي تمثل دوائر الأمن المباشر للدولـة وما تفرضـه مـن ضرورات جيوبوليتيكية، وكذا اسـتراتيجية الموقع بالنسبة للدول الأخرى.

٢ ـ المكون السياسي

أـ السياسة الداخلية

وتتعلق بنظام الدولة وكفاءة النظام السياسي معًا، ويعني ترابط المجتمع ووضع استراتيجية ذات إجماع سياسي واتخاذ قرارات تعكس النهج السياسي للمجتمع بأسره.

وتقوم أساسًـا على ممارسـة الحرية والاحـترام المتبادل بـين الدولة وكل التنظيـمات السياسـية (المشروعة) من أجل خدمـة القضايا الوطنية مع ضمان أن العمل السياسي الوطني يسير في اتجاه تحقيق المصلحة الوطنية.

ب ـ السياسة الخارجية

قدرة الدولـة على اتخاذ قرارات ومواقف في علاقاتها الدولية بعيدة عن الضغـوط، وتمثل تحـركات الدولة في الدوائر المختلفة (دائـرة إقليمية ـ دائرة دولية ـ دائرة قارية) لتحقيق أمنها، وبالطبع فإن هذه الدوائر تختلف من دولة لأخـرى ومن إقليم لآخـر ولكن هنـاك دائرتان يكون لها ارتبـاط بعلاقات الدولة الخارجية وتأثير على سياستها وهما الدائرتان الإقليمية والدولية.

٣ ـ المكون الاقتصادي

ويعنـي قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع من الناحية الاقتصادية، ويعني أيضًا قدرات الدولة الاقتصادية التي تمكنها من تنفيذ الخطط التنموية، من أجل تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

٤ ـ المكون الاجتماعي

وأساسـه الفـرد، الـذي يمثـل الحلقـة الأولى للمجتمع وبنـاء المجتمع الحديـث الـذي يعتمد عـلى ضرورة ممارسـة الحرية في إطـار سـيادة القانون مـع تحقيق تكافؤ الفرص للأفـراد داخل المجتمع وتقديـم الخدمات اللازمة للارتفاع بمسـتوى الفرد، الذي هو الأساس في العناء الاجتماعي للدولة من أجل تحقيق أمنها الوطني.

٥ ـ المكون الدبلوماسي

تمثـل الدبلوماسـية إحدى المكونـات المهمة للأمن الوطنـي؛ حيث يقع عليهـا عبء التحرك على المسـتوى الخارجي وإقناع القـوى الدولية بما تقوم به الدول من أعمال.

٦ ـ المكون العسكري

من خلال الحفاظ على قدرة وإيجابية القوات المسلحة للدول من خلال تطوير قدراتها العسكرية تنظيمًا وتدريبًا وتسليحًا وتطوير صناعاتها الحربية، من أجل حماية الدولة ضد أي تهديد مسلح مع الحفاظ على سلامة أراضيها.

١ . ٥ . ٢ أبعاد الأمن الوطني

١ ـ البعد الخارجي: وهو ما يعني تعامل الدولة مع العالم الخارجي بخليط من توظيف القوة واستثمار التعاون الدولي وحسن العلاقات.

٢ ـ البعد الداخلي: وهو البعد الحاكم في مفهوم الأمن الوطني، نظرًا للارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويرجع هذا البعد إلى مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعسكرية والتي تشكل مظاهر قوتها وتؤثر بالتالي على سياستها الداخلية. ويمكن أن تؤثر على البعد الداخلي.. الخلافات الداخلية والمشاكل الطائفية والنشاط التنموي وغيرها.

١ . ٥ . ٣ اتجاهات الأمن الوطني

١ ـ الاتجاه الاقتصادي للأمن الوطني: (مظلوم: ١٩٩٩م) ويعني هذا الاتجاه بالتنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية من خلال ثلاثة عناصر:

أ ـ تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أي ضغوط خارجية على الدولة.

ب ـ أن التنمية هي جوهر مفهوم الأمن.

جـ- أن الموارد الاقتصادية المخصصة لتحقيق الأمن الوطني لا تعد خسارة بالمعنى المطلق.

والنقد الرئيس لهذا الاتجاه - مثل الاتجاه العسكري الإستراتيجي - أنه اتجاه ذو بعد واحد ونتيجته هي أحد أبعاد الأمن القومي فقط.

وإذا كان النقد الموجه للاتجاه العسكري / الاستراتيجي من زاوية اهتمامه بأمن الدولة على حساب المجتمع، فإن النقد الموجه للاتجاه الاقتصادي من زاوية اهتمامه بالمجتمع على حساب الدولة .

٢ - الاتجاه السياسي والاجتماعي:

ويركز على ثلاثة عناصر رئيسة:

أ- تأمين كيان الدولة والمجتمع عن طريق وحدة الدولة والحفاظ على الكيان الاجتماعي.

ب- أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، ويتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

جـ- ويعبر عنه الآتي: تأمين الدولة داخليًا، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم ويعبر عنه أيضاً بتأمين كيان الدولة التي تهددها في الداخل ومن الخارج وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق الغايات والأهداف الوطنية وهي: الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

ويتميز هذا المفهوم بعدة خصائص:

أ- أنه ظاهرة ديناميكية ومسألة متغيرة طبقًا لحاجات الدولة في مراحل معينة.

ب- أنه يحقق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدولة والمجتمع.

جـ- أنه مفهوم متعدد الأبعاد.

٣- الاتجاه العسكري والأمني:

أ- ويعني تجنيد طاقات الدولة لبناء القوة العسكرية القادرة على حماية القيم الداخلية أو القيم الحيوية، أو القيم التي سبق اكتسابها.

ب- ويعني تخصيص الموارد الاقتصادية لمقتضيات الدفاع عن الدولة من المفترض دون الإضرار بخطط التنمية.

إن إعطاء الأولوية لتطوير القوات المسلحة على حساب تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق الدولة البوليسية، وقد يؤدي إلى تفريغ طاقة القوات المسلحة للدولة في أحد اتجاهين!

- إما التوسع الخارجي.

- أو التحول إلى أداة إرهاب داخلي.

جـ- إن الاتجاه العسكري / الاستراتيجي يجعل من مفهوم الأمن القومي مجرد مفهوم يتعلق بحالة وقتيه وليس تعبيرًا عن عملية تطور بعيده المدى. ولا يمكن الحديث عن مفهوم الأمن إلا عندما يتم تهديد هذا الأمن بواسطة قوى خارجية.

د- إن مفهوم الأمن الوطني أيضاً على هذا الاتجاه، يعني القدرة على تحقيق الردع، ضد قوى التهديد الخارجي.

ويعني التركيز على العلاقة الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين، متجاهلة باقي أطراف الأسرة الدولية .

٤ ـ الاتجاه التكاملي للأمن القومي:

هو التركيز على ثلاثة عناصر رئيسة:

أ ـ تأمين كيان الدولة والمجتمع عن طريق وحدة الدولة والحفاظ على الكيان الاجتماعي.

ب ـ أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية.

جـ ـ ويتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

- ويعبر عن هذا الاتجاه في أحد التعاريف: تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم.

- ويعبر عنه في تعريف آخر: تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق الغايات والأهداف القومية وهي: الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

- ويتميز مفهوم الأمن القومي حسب الاتجاه التكاملي بعدة خصائص:

- أنه ظاهرة ديناميكية ومسألة متغيرة طبقاً لحاجات الدولة في مراحل معينة.
- أنه يحقق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدولة والمجتمع.
- أنه مفهوم متعدد الأبعاد.

تعريف الأمن القومي (البشرى: ١٤٢١ هـ)

الأمـن يعنـي «الطمأنينـة»، والتحرر من الخـوف، كما يعني الاسـتقرار والقدرة عـلى مواجهة المفاجآت دون أن يترتب عليه اضطراب في الأوضاع السائدة ، أو انتفاء أو تقلص الأمن ، وبذا يجب التعرض للآتي :

١ـ مفهوم الأمن الداخلي

وهـو تلـك الحال التي يوجـد فيها المواطن ، وقد شـملته حالة عامة من الاستقرار والطمأنينة ، نتيجة لعدم وجود ما يهدده وله مظهران :

١ـ مظهر مادي ـ ويتمثل في الجوانب الملموسـة التي من شـأنها أن تشجع حاجة المواطن إلى الأمن .

٢ـ مظهـر نفسي ـ وهو الحاجة لاعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة به والاعتراف بدوره في إطار الجماعة .

٢ـ مفهوم الأمن القومي

يعني الأمن القومي في أحد معانيه غياب الخوف والأسباب التي تؤدي إليـه بالنسـبة للدولـة ـ سـواء كانت أسباباً داخليـه أم خارجيـة، واطمئنان الدولة إلى تحقيق الغايات والأهداف القومية ، والتي ترمي إلى حماية أراضيها وثرواتها واستقلالها السياسي ، وتوفير الرخاء لشعبها بشكل يضمن استمرار بقاء الدولة وتنمية إمكاناتها .

٣ـ مفهوم الأمن الإقليمي

يعني سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم.

ومن ثم فإن الأمن الإقليمي يعني نوعا من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم، جوهره هو التعبئة الإقليمية والتصدي للقوى الخارجية وحماية الوضع القائم .

٤ ـ مفهوم الأمن الدولي

وله منظوران:

١ـ عالمية الإحساس بالخطر وعدم الأمن .

٢ـ عالمية الأمن وضرورة العمل من أجل تحقيقه وحفظه .

١ . ٦ الأمن الوطني (القومي) عناصر القوة والتهديد

إن نقطة البداية في صياغة مفهوم الأمن هي اكتشاف مواقع القوة لاستغلالها، ومواضع الضعف لتجنبها وهنا سيتم التعرض للأمن القومي كغاية من خلال ثلاثة موضوعات:

- عناصر قوة الأمن القومي.
- عناصر تهديد الأمن القومي.
- خصائص الأمن القومي.

والجوهر العام لهذه العناصر كالآتي:

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة، وتمثل قاعدة عمل لها، ويمكن تحديدها في:

- العنصر الجيوبوليتيكي والاستراتيجي.
- العنصر الديموجرافي (الاجتماعي والنفسي والإيديولوجي).
- العنصر السياسي (داخلي - إقليمي - دولي).
- العنصر الاقتصادي.
- العنصر العسكري.

في حين أن عناصر التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة، ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة.

والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

١ . ٦ . ١ عناصر قوة الأمن القومي

١- العنصر الجيوبوليتيكي

ما زالت الطبيعة الجيوبوليتيكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي وقد ظهرت العديد من النظريات التي تربط بين تلك الطبيعة وبين الأمن القومي.

فبالنسبة للتعريف نوضح الآتي:

- الجيوبوليتيك تتكون من كلمتين

- جيو: وتعني الأرض.

- وبوليتيك: وتعني السياسة.

وهي تدرس الأرض مثلها مثل الجغرافيا السياسية، إلا أن الجغرافيا السياسية تعنى بدراسة الوضع الحالى القائم للدولة واقعها وماضيها ومن الممكن أن تتنبأ بمستقبلها دون السعي أو النظر لتغييره.

أما الجيوسياسي: فتعنى بتأثير السلوك السياسي على الأرض، بهدف التعديل والتفسير أي بهدف تحقيق هدف سياسي ولها هدف استراتيجي، فالفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك هو أن الجيوبوليتيك تهدف إلى تغيير الواقع أما الجغرافيا السياسية فلا تهدف ولا تسعى إلى تعديل وضع الدولة ببقائها أو فنائها أو تعديل وضعيتها.

وأهم نظريات الجيوبوليتيك

أ- ماكيندر والهارتلاند

وملخص تلك النظرية، أن المستقبل لقوى البر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، فقد نظر ماكيندر إلى العالم القديم كقارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم.

ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض «الهارتلاند» والذي يمتد في تصور ما كيندر من حوض الفولوجا غربا، وفي سيبيريا شرقا وقلب ايران جنوبا وتبلغ مساحته ٢١ مليون ميل مربع.

وعلى الطرف النقيض من الهارتلاند، تعرف ما كيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق علية اسم الهلال الخارجي (الرملاند) والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب افريقيا واستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي .

وبين الهارتلاند والهلال الخارجي (الرملاند) يضع ما كيندر نطاقاً ثالثاً أسماه الهلال الداخلي ويضم المانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً وقد أسماها فيرجريف بمنطقة الارتطام أو الالتحام .

ويرى ماكيندر أن اتحاد الهارتلاند مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية.

فاذا كان شرق أوروبا هو مفتاح الهارتلاند، فان النتيجة هي :

١ ـ من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الهارتلاند .

٢ ـ من يحكم الهارتلاند يسيطر على جزيرة العالم .

٣ ـ من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم .

وإذا كان ما كيندر قد أغفل الشرق الأوسط في نطاق الهلال الداخلي، فان فير جريف قد صحح هذا، ومد منطقة الارتطام من البلطيق إلى الشرق الأوسط والأقصى بلا انقطاع .

ب ـ ماهان والقوة البحرية

على عكس ما انتهى إليه ماكيندر، نجد أن ماهان يرى أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لا متلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية .

وأن هناك العديد من العناصر التي تؤثر في قوتها ومنها :

١ ـ الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار.

٢ ـ التكوين الطبيعي للدولة ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية .

٣ ـ مدى امتداد الإقليم البحري .

٤ ـ حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وقدرة الدولة على بناء السفن .

٥ ـ طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها .

جـ ـ سبيكمان والنطاق الهامشي (الرملاند)

يأخذ سبيكمان على ماكيندر، تقديره الزائد لإمكانات الهارتلاند، ويرى أن القوة الحقيقية تكمن في ذلك النطاق من الدول التي تحيط بالهارتلاند وهو ماأسماه بالنطاق الهامشي وأن التاريخ السياسي، لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما هو نضال بين بريطانيا وقوة هامشية من ناحية ضد روسيا وقوة هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معا ضد قوة هامشية .

وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى :

من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم وما يهمنا من النظريات الثلاث هو مدى تقدير كل منها لخطورة المنطقة البينية أو الوسطية لكل من قوى البر وقوى البحر والواقع أن كل تاريخ الصراع بين البر والبحر هو محاولة التحكم في هذه المنطقة بالذات .

نخلص إلى أن أهم مؤثرات البعد الجيوبوليتيكي التي يمكن عن طريقها تناول الأمن القومي هي:

١ ـ الحجم والشكل : يتم التعرف على حجم وشكل الدولة والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها على تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي، والنقل والمواصلات (عمق اليابس مثل دولتي مصر والسودان وما يحققان من عمق استراتيجي لكل منهما).

٢ ـ التضاريس ومدى وجود موانع طبيعية في مناطق الحدود، ومدى وجود حماية طبيعية للمناطق الحيوية.

٣ ـ الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها على البر والبحر وتأثير ذلك على التجارة والنقل وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة .

٢ـ العنصر الديموجرافي (الاجتماعي)

يلعب العامل البشري دورا أساسياً في الأمن القومي لأي دولة، فهو يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة، على أن يراعي العامل الكيفي للسكان إضافة للعامل الكمي (القوة المنتجة).

ومؤشرات العنصر الديموجرافي للدولة هي:

أ ـ السكان

يتـم التعرف فيها على عدد السـكان، ومعدل النمو السـكاني والشـكل العام لتوزيع السكان ، والكثافة السكانية، وتأثير ذلك على:

١ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ الدفاع عن حدود الدولة.

٣ ـ القوة العسكرية المتاحة للدولة.

ب ـ المجتمع

يتم التعرف فيها على تركيب المجتمع ومدى وجود أقليات به وأسلوب تنظيمها ومدى حرية ممارستها الدينية، وأماكن توزيعه، والتكافؤ الاجتماعي، والتعليم، والصحة، وتأثير ذلك على :

١ ـ التماسك الاجتماعي والسياسي .

٢ ـ الإنتاج والقدرة العسكرية .

٣ ـ الروح المعنوية .

٣ ـ العنصر السياسي

وهو الطريقة التي تنظم بها الدولة ومواردها، ويحدد المسـتقبل السياسي كيفيـة وأسـلوب اتخاذ القـرار ومتخذي القـرار. ويركز في هـذا العنصر على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية .

أ ـ السياسة الداخلية

وتركز على المكونات السياسية والديناميكية السياسية، والتطور السياسي.

١ ـ المكونات السياسية ـ وهي الافكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية .

٢ ـ الديناميكية السياسية ـ وهي شخصية وأسلوب القيادة السياسية ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع واتخاذ القرار.

٣ ـ التطور السياسي ـ وهو مدى إمكانات التطور ، وقدرة الجهاز السياسي على التنسيق بين عناصر الدولة .

ب ـ السياسة الخارجية:

وترتكز على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكاناته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام الدولي، وسياسات الدول الاخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة . ثم تأثير ذلك على :

١ ـ قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي.

٢ ـ قدرة الدولة على مد النفوذ في دائرة الانتماء.

٣ ـ وضع السياسة الخارجية للدولة.

جـ ـ المؤسسات السياسية

وتركز على اتجاهات وخبرات القيادة السياسية، ومدى قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية، ودور وسائل الاعلام في شرح أهداف الحكومة . ثم تأثير ذلك على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

٤ـ العنصر الاقتصادي

هناك ثلاثة موارد اقتصادية تؤثر على مستوى الأمن القومي هي:

أ ـ الموارد الغذائية ومدى توفرها سواء من مصادر محلية أو من دول صديقة.

ب ـ الموارد المعدنية (الطبيعية).

ت ـ الموارد الصناعية.

أي القدرة الاقتصادية للدولة.

والمؤشرات التي يتم من خلالها دراسة العنصر الاقتصادي هي:

١ ـ الحالة الاقتصادية العامة .

٢ ـ الصناعة .

٣ ـ الزراعة .

٤ ـ التجارة .

٥ ـ العنصر العسكري

هناك عدة مؤشرات للعنصر العسكري نركز فيها على الآتي:

أ ـ حجم وتكوين القوات

وتركز على حجم وتكوين الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، والتشكيلات شبه المسلحة والشرطة . ثم تأثير ذلك على :

١ ـ القدرات القتالية للدولة.

٢ـ قدرة الدولة على السيطرة على العناصر المسلحة بداخلها.

ب ـ تنظيم وتسليح القوات

وتركز على مصادر التسليح وقطع الغيار، واسلوب تكامل القطاع العسكري والقطاع المدني، والمستوى العلمي والتكنولوجي. ثم تأثير ذلك على:

١ ـ مدى وجود اكتفاء ذاتي من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار.

٢ ـ مصادر التسليح وشروطه.

٣ ـ قدرة الدولة على استمرار الحرب لفترة طويلة.

٤ ـ القدرة القتالية للقوات المسلحة.

جـ ـ المرونة

وتركز على خطة تمركز القوات، وإمكانية التحرك والنقل الاستراتيجي لها. ثم تأثير ذلك على:

١ ـ قدرة القوات المسلحة على المناورة.

٢ ـ قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود.

٣ ـ مدى توافر قوات الإبرار والقوات المحمولة جوا (قوات الانتشار السريع).

د ـ الخبرة القتالية

وتركز على المعارك السابقة والخبرة المكتسبة منها وذلك للتعرف على مدى كفاءتها، ولتطوير أسلوب أدائها.

هـ ـ التعبئة

ويركز على حجم القوات الاحتياطية ، والوقت اللازم للتعبئة ، ومدى قدرة الدولة على التعبئة لفترات طويلة

و ـ الإنتاج الحربي

ويركز على حجم الإنتاج الحربي ، ونوعياته ، ومستوى التكنولوجيا ، ومدى توافر المواد الأولية . ثم تأثير ذلك على :

١ـ مدى وجود اكتفاء ذاتي من الإنتاج الحربي .

٢ـ اسلوب استخدام الدولة لإنتاجها الحربي في علاقاتها الدولية .

ز ـ الأحلاف العسكرية

ويركز على الاحلاف والاتفاقات السياسية والعسكرية ، وأثر ذلك على مدى وجود قيود على استخدام القوات المسلحة .

عناصر تهديد الأمن القومي :

١ ـ عوامل التهديدات ذات الطبيعة السياسية

أ ـ على المستوى الداخلي

يعد عدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الايدولوجيات السياسية، من أهم العوامل التي تهدد الأمن القومي للدولة.

والمؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي هي :

١ـ عدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي.

٢ ـ عدم وجود الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة .

٣ ـ وجود جماعات مصالح قوية تؤثر على النظام السياسي.

٤ ـ ضعف نفوذ السلطة التفيذية .

٥ ـ إهدار كرامة وهيبة القضاء.

٦ ـ عدم وضوح الأهداف وتعارضها .

ب ـ على المستوى الخارجي

هناك عدة مؤشرات لعوامل تهديد خارجية ذات طبيعة سياسية أهمها :

١ ـ فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية .

٢ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية .

٣ ـ فرض العقوبات الرادعة على الدولة .

٤ ـ وجود أحلاف إقليمية وتكتلات من دول الجوار تشكل تهديدًا وتتعارض ومصلحة الدولة .

٥ ـ أعمال التجسس التي تقوم بها قوى خارجية ضد الدولة .

عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية:

أ ـ على المستوى الداخلي

مؤشرات ذلك كالآتي :

١ ـ اشتغال القوات المسلحة بالسياسة أو انشغالها بأوضاع داخلية مهددة.

٢ ـ وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة .

٣ ـ عدم كفاية الانتاج الحربي والاعتماد الكامل على مصادر التسليح الخارجية .

٤ ـ عدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية.

ب ـ على المستوى الخارجي

مؤشرات ذلك كالآتـي :

١ ـ الهجوم المسلح على الدولة بما يهدد أمنها .

٢ ـ حشد القوات المسلحة الأجنبية على حدود الدولة .

٣ ـ قيام القوى المعادية بمناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر .

٤ ـ امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة خصوصا في الأسلحة ذات الطابع الهجومي ، أو ذات تكنولوجيا عالية، يؤثر على التوازن الاستراتيجي العسكري .

٥ ـ دخول دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف ومصالح الدولة.

٦ ـ وجود قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة.

٧ ـ فرض حظر على الأسلحة والمعدات وقطع الغيار.

٣ ـ عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية

أ ـ على المستوى الداخلي

ومؤشرات ذلك كالآتـي:

١ ـ التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية.

٢ ـ ارتفاع معدل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

٣ ـ ارتفاع نسبة البطالة.

٤ ـ عدم توافر المواد الاولية والطاقة اللازمة للصناعة.

٥ ـ ضعـف الانتاج الصناعي والزراعي والحيواني ، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المـواد الغذائيـة مـا يؤثـر عـلى الأمـن الغذائي وتوفـر المواد الاستراتيجية وارتفاع معدلات الاستهلاك.

٦ ـ ضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة.

٧ ـ انخفاض مستوى الناتج القومي واقترانه بخلل في التوزيع.

٨ ـ انخفـاض معـدلات الادخـار والاسـتثمار وعدم وجـود رقابة على البنوك والشركات متعددة الجنسية.

ب ـ على المستوى الخارجي

ومؤشرات ذلك كالآتي:.

١ ـ زيادة القروض الخارجية للدولة ونسبة الفوائد عليها.
٢ ـ فرض حصار اقتصادي أو عقوبات اقتصادية على الدولة.
٣ ـ المقاطعة الاقتصادية للدولة.
٤ ـ التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو المجاورة التي تتعارض ومصالح الدولة.
٥ ـ ايقاف المساعدات الاقتصادية للدولة أو تخفيضها أو ربطها بمطالب سياسية.
٦ ـ التدخل الخارجي لفرض أوضاع منافية لمصلحة الدولة.
٧ ـ فرض حظر على السلع الاستراتيجية وتصديرها للدولة.
٨ ـ زيادة حجم القروض الخارجية للدوله ونسبة الفوائد عليها.

٤ ـ عوامل التهديدات ذات الطبيعة الاجتماعية .

أ ـ على المستوى الداخلي

ومؤشرات ذلك كالآتي:
١ـ وجود طوائف متعددة ومتصارعة في الدولة.
٢ـ إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية بين أفراد الشعب.
٣ـ وجود خلل في التركيب الاجتماعي.
٤ـ انخفاض مستوى التعليم والصحة.
٥ـ انخفاض مستوى الإدارة والانضباط داخل الدولة .
٦ـ وجود خلل بين السكان في مستوى المعيشة وبين الطبقات المختلفة وفي النمو الاقتصادي.

ب ـ على المستوى الخارجي

ومؤشرات ذلك كالآتي:

١ ـ استيراد ايديولوجيات لا تتفق وقيم ومبادئ المجتمع

٢ ـ استخدام الحرب النفسية والإذاعات المضادة والدعاية ضد الدولة .

٣ ـ محاولة اختراق الثقافات من أجل التأثير على الانتماء والولاء للوطن.

٤ ـ التخريب.

٥ ـ التبعية الإعلامية لدول كبرى واختلال التوازن في المجال الإعلامي لغير صالح الدولة.

جـ ـ وبصفة عامة تقاس القدرة الاجتماعية للدولة/ الدول من خلال:

١ ـ القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ومدى ذلك الإشباع.

٢ ـ القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تقليل التفاوت الاجتماعي.

٣ ـ مدى تلبية النظام الاجتماعي لحقوق الانسان.

٤ ـ القدرة على تحقيق الانضباط السلوكي الحكومي والشعبي.

٥ ـ درجة الترابط والتفكك والتوتر الاجتماعي.

٦ ـ درجة تشجيع الإبداع والابتكار في كافة المجالات.

٧ ـ درجة ومظاهر الانتماء والتضامن الاجتماعي.

٨ ـ درجة الاتساق والترابط بين قطاعات النشاط المختلفة.

٩ ـ الجماعات المرتبطة بمصالح أجنبية غير وطنية ومدى قوتها ونفوذها.

خصائص مفهوم الأمن القومي.

هناك عدة خصائص تميز مفهوم الأمن القومي وهي:

١ ـ الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وخارجية (إقليمية ودولية)

٢ ـ للأمن القومي جانبان:

أ ـ جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنه كمياً.

ب ـ جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام.

٣ ـ الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية، فهذا تطور يتم بالحركة والتغيير وليس مرحلة تصلها الدولة وتستقر عندها.

٤ ـ إن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة، وفي تاريخ الأمم لم توجد الدولة التي تمكنت من السيطرة على مقدرات العالم وأحكمت سيطرتها عليه ثم حققت لنفسها الامن المطلق فالأمن المطلق لدولة هو التهديد المطلق لدولة أخرى.

١ . ٧ وسائل تحقيق الأمن الوطني، وحمايته (موسوعة المقاتل، أسس ومبادئ الأمن الوطني)

يدل مفهوم الأمن الوطني، إلى أنه أسلوب لتأمين كيان الدولة والمجتمع. فتتصدى قوى الدولة إلى مصادر التهديد، عندما تستشعر اقترابها وخطورتها، محاولة تدميرها أو إبعادها، ليتحقق الأمن الوطني، الذي يتعرض لمخاطر جمة تستهدف الإضرار به واختراقه، ما يستوجب العمل على حمايته.

١ . ٧ . ١ وسائل تحقيق الأمن الوطني

هنـاك حـدود لقـدرات الدولـة، للتصـدي للمخاطر التي تهـدد الأمن الوطني، وطبقًا لتلك الحدود، ترتبط الدولة مع آخرين، لهم مصالح مشتركة معهـا، لإقامة تجمع مـا (حلف ـ معاهدة ـ منظمة)، يمكـن عن طريقه تقوية الأبعاد الأمنية، ودعم قدراتها، لتتمكن من ردع المخاطر، والتصدي لها.

وهنـاك ثلاثة نماذج لوسـائل تحقيـق الأمن الوطنـي، كل منها يحتاج إلى قـدرات معينـة، حيث يختـار أي منهم بناء عـلى المفاضلة مع القـوى المهددة للأمن الوطني، لإيجاد القدرات المناسـبة لمجابهتها، على أن تتوفر الإمكانات الخاصة بتجميع تلك القوى:

أ ـ نظام الأمن الذاتي Self Security

هـو أول درجـة لتحقيـق الأمن الوطنـي، وأكثرها أهمية، حيث تسـعى الدولـة إلى تحقيق أمنهـا الوطني، بالاعتماد على قواهـا وقدراتها الذاتية فقط، وهـو ما يحقق أعلى درجات الاسـتقلال والحماية للأمن الوطني، دون تدخل عناصر خارجية.

ب ـ نظام الأمن دون الإقليمي ـ الإقليمي ـ القومي

هـي الدرجة التاليـة لتحقيق الأمن الوطني، ويلجـأ إليها، عندما تقصر مـوارد الدولة وقواها وقدراتها الذاتية، عـن الوفاء بمتطلبات أمنها الوطني؛ (وهي غالبًا ما تقصر) فلا توجد دولة في التاريخ استطاعت، أن تحقق أمنها، بالجهود الذاتية فقط، إلا فيما ندر، أو بمساندة قوى عظمى.

ترتبط الدولة بتجمع من عدة دول مشتركة المصالح، حيث تنسق السياسات الأمنية فيما بينها، لتجميع قواها، بما يهيئ لها التوازن (أو التفوق النسبي)، ضد القوى الأخرى المتعارضة معها في المصالح الأمنية.

ويحقق هذا النظام أمنه، بتحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود النظام الإقليمي، الذي تقع الدولة في دائرته، وهو حيوي (مهم) لتحقيق الاستقرار الأمني للإقليم.

ج - نظام الأمن الجماعي

هو أعلى نظم الأمن لتحقيق الأمن الوطني، بنظام متكامل، يغطي كل أبعاد الأمن الوطني، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأمن، بالتزام كل الدول في المشاركة في تأمين أمن جميع الدول، من خلال تحركات وقرارات المجتمع الدولي كله، ضد أي دولة تهدد النظام القائم، أو تحاول استخدام القوة بمبادرة فردية منها.

١ . ٧ . ٢ وسائل حماية الأمن الوطني

تختلف مصادر تحديد الأمن الوطني في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية للأمن الوطني داخليًا وأخرى خارجيًا، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين.

المقصود بوسائل الحماية للأمن الوطني، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لتحدد مفهوم الأمن الوطني، وإبلاغ القيادة السياسية في الوقت المناسب، بالأحداث المؤثرة على الأمن الوطني، كذلك الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي، والخارجي:

أ ـ وسائل حماية الأمن الوطني داخليًا

تنشئ الدول عادة أجهزة خاصة، للعمل على حماية أمنها الوطني داخليًا، تشمل وسائل أكاديمية نظرية، وعناصر علمية، وأخرى عملية:

١ ـ مراكز البحوث والمعلومات

تمثل الشكل الأكاديمي، العلمي، لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني. وقد ظهرت الحاجة إليها، نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث، ما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس، والمبادئ، والمفاهيم الأمنية، والتعاون الوثيق بين الفكر الخالص، والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الأمن الوطني.

٢ ـ أجهزة الأمن والاستخبارات

هي الوسيلة الرئيسة (حكومية ورسمية)، التي تعتمد عليها القيادة السياسية، في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، وتتوقف دقة ونجاح الدولة، في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدائل المتاحة، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب.

وتنفذ هذه الأجهزة، بصورة سرية غير مباشرة، وبصفة غير رسمية، مهام أمنية، لا تستطيع الدولة القيام بها رسميًا (أو علنًا)، وهي تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.

٣ ـ مجالس الأمن الوطني

تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة، عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة، وتعيد ترتيبها وتجميعها، بشكل منطقي، وتحللها، وتضع نموذجًا حركيًا، وتتنبأ باحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة، إزاء هذه الحركة، والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل، وتأثيراته الجانبية، لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم، في الوقت المناسب، والاستعداد لردود الفعل المقدرة.

٤ ـ النظم المجتمعية الخاصة

يقصد بها، مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة، لأبعاد الأمن الوطني، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها، وحمايته: سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

ب ـ وسائل حماية الأمن الوطني خارجياً

أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة، التي تسعى ـ في جوهرها ـ إلى تطويع إدارة الآخرين. تنفذ السياسة الخارجية ثلاث عمليات أساسية، ترتبط كل منها، عند تحديدها، بالأمن الوطني:

١ ـ صياغة السياسة الخارجية (تحديد أهداف الدولة، وارتباطها بالأمن الوطني).

٢ ـ صنع قرار السياسة الخارجية.

٣ ـ تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن الوطني خارجيًا، من خلال عدة أدوات، أهمها الأداتان الدبلوماسية والعسكرية، وهما الأكثر فاعلية وهما:

أ ـ الأداة الدبلوماسية

الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية، وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية وقت السلم، وتدير عن طريقها الأزمات لتجنب الحرب، أو التصعيد المتدرج، المسيطر عليه، بالقدر الذي يحقق الغاية، أو يصل بالأزمة لمرحلة الحرب في التوقيت الأكثر مناسبة.

ب ـ الأداة العسكرية

امتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية، يكفي لتحقيق الهدف، بردع الآخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة، دون استخدام تلك الأداة. لذلك، فإن الأداة العسكرية، تعد الأداة الثانية ـ بعد الدبلوماسية ـ في وسائل حماية الأمن الوطني الخارجية، وهي عنصر دعم مساند للقوة السياسية والقوة الاقتصادية وأدواتها، بما يحقق أهداف الأمن الوطني.

وتستخدم الأداة العسكرية كبديل، عندما تفشل الأدوات الأخرى وعلى رأسها الأداة السياسية، والأداة الاقتصادية، على أن يبدأ استخدام الأداة العسكرية بالردع المعني.

ويخطط لاستخدام الأداة العسكرية، في تصاعد محسوب، يتدرج في بناء القوة العسكرية المزمع استخدامها، في خطوات متعاقبة، حتى تصل إلى الحجم والقوة النهائية، في قرار الوصول إلى الصراع المسلح.

ويجب أن يراعي قرار استخدام القوة العسكرية، تحديد العناصر الأساسية الآتية:

أ ـ تحديد شكل الحرب.

ب ـ تحديد مستوى الصراع المسلح المنتظر.

ج ـ تحديد الإطار السياسي المنتظر.

د ـ تحديد البعد الاستراتيجي للقرار.

هـ ـ تحديد الأسلوب والمدى، الذي تستخدم فيه القوة العسكرية، بما يتناسب مع مهام القوات، وقدراتها، ويتوازن مع الأهداف المحققة، وخسائر استخدام القوة العسكرية (حتى مع ضمان النصر عسكريًا).

و ـ تحديد إمكانات العمل الجماعي، للتحالفات الإقليمية والدولية، بما يخدم الأهداف الأمنية المشتركة.

١ . ٨ الأمن القومي العربي

يعد التعريف التالي هو أحد التعاريف الشاملة للأمن القومي. «الأمن القومي هو تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك، والتي تعني بالأساس قدرة الدولة – شعبا وإقليما وحكومة – على حماية وتنمية قدراتها وإمكاناتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة وتطوير نواحي القوة، بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة».

المفاهيم والتعاريف المختلفة للأمن في منطقة الشرق الأوسط

١ـ المفهوم الأمريكي لأمن الشرق الأوسط: وكانت بدايته لتأييد اليونان من خلال مبدأ ترومان (١٩٤٧م)، وفي أكتوبر ١٩٥١م، امتد المبدأ ليشمل اليونان وتركيا وشرق البحر المتوسط، وتوالت السياسات

(التصريح الثلاثي ـ حلف بغداد ـ مبدأ ايزنهاور (١٩٥٧م) ـ الحلف المركزي (١٩٥٩م) ـ مبدأ كارتر (١٩٨٠م)، وجوهر هذه الإجراءات هو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة ليس فقط في مواجهة الأخطار السوفيتية ولكن أيضا في مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والتي تعني الحفاظ على الوضع المميز للغرب.

٢ ـ الموقف السوفيتي من أمن الشرق الأوسط: لم يطور الاتحاد السوفيتي مفهوما شمولياً لأمن الشرق الأوسط، ويتميز سلوكه بشكل عام بصفة رد الفعل واستغلال التطورات الحادثة في الإقليم، عدا أنه كانت له المبادرة في أفغانستان وسوريا حتى الثمانينيات، كما أنه يقدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لعديد من الدول على أساس ثنائي.

المفهوم في النظام العربي

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة، أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذي وضع عام ١٩٤٤م، وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام ١٩٤٥، لم يذكر مصطلح «الأمن»، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة «الضمان الجماعي» ضد أي عدوان يقع على أي دولة عضو في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة أخرى عضو بها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام ١٩٥٠م، قد أشارت إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى «الأمن»، ونصَّت المادة الثانية

منها على ما أطلق عليه «الضمان الجماعي»، والذي حثَّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمساعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب.

كما أُنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية.

التعريف العربي لأمن الشرق الأوسط: هناك مفهومان تم تداولهما في الفترة السابقة:

١ ـ المفهوم الأول وتبناه جمال عبد الناصر والزعماء القوميون العرب في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويرى أن الخطر يأتي من جانب الإمبريالية وإسرائيل ولذلك هدفت السياسات إلى السعي لبناء نظام دفاعي مشترك وتحقيق الوحدة العربية، واتباع سياسة عدم الانحياز مع تقارب مع الاتحاد السوفيتي حتى تفككه لموازنة القوة الأمريكية في المنطقة.

٢ ـ المفهوم الثاني: وهو مفهوم خارجي تبلوره الولايات المتحدة، وهو الذي سار في اتجاه بناء التحالفات الإقليمية بشكل يتجاوز القضية الفلسطينية الإسرائيلية لمواجهة الخطر السوفيتي الزاحف على المنطقة، ولهذا فان إسرائيل عدت إحدى الدعامات الرئيسة لمواجهة هذا الخطر.

هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع «الأمن القومي العربي» إلا في دورة سبتمبر ١٩٩٢م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة.

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم «الأمن القومي العربي»؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه:

«... قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي».

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما أن العديد من المفكرين عبَّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة؛ حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر؛ ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد استراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أيٍّ منها.

في النهاية يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد إلى صياغة محددة لمفهوم «الأمن القومي العربي» يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

وفي محاولة أخيرة لتعريف محدد للأمن القومي العربي نقول:

«هو قدرة الأمة العربية (شعوبًا وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانيات العربية على كافة المستويات من أجل تطويق نواحي الضعف في الجسد العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودفاعيا وتطوير نواحي القوة

بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة».

وختاماً استعرضنا في هذا الفصل الأمن التقليدي المفاهيم والتعريفات حتى نستطيع بعد ذلك التعرف على الأمن غير التقليدي، حيث استعرضنا التعليقات المختلفة للأمن تقريبًا خلال العقدين السابقين وتدرج هذه المفاهيم بدءًا من المفكرين والأدباء والمحللين سواء العسكريين أو المدنيين والتركيز على الفترة بعد الحرب العالمية الثانية كما لم يغفل في التحليل الرجوع إلى الإسلام والقرآن الكريم والذي ذكرت ضمن آياته مفاهيم أمنية مختلفة يعتقد كثيرون أنها وليدة الوقت الحاضر.

واستعرضنا كذلك في هذا الفصل منظومة الأمن الشامل بتفرعاته المختلفة في محاولة للإلمام بالتهديدات الجديدة في مجالات الأمن غير التقليدي وتبع ذلك استعراض التعريفات الفرعية للأمن مثل الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري، البعد الإيديولوجي للأمن والبعد الجغرافي للأمن واستعرضنا في آخر الفصل عناصر تهديد الأمن القومي سواء الداخلية منها أو الخارجية كالتالي:

- عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية.

الفصل الثاني

الأمن غير التقليدي

٢ . الأمن غير التقليدي

إن الأمـن والطمأنينـة كانا من أهم الحاجات الفطرية عند الإنسـان منذ ولادتـه، وهو يستشـعر الأمن ويعيشـه في كل طور من أطـوار حياته،بغريزة حب البقاء المغروسـة فيه،باحثا عن الحاجات الأساسـية مثل المأوى والمأكل والملبس والتناسـل،طالبا كل الوسـائل التي تحققها، سـالكا كل طريق إليها، لأنه في حاجة دائمة إلى الأمن في ذاته وفي كسبه، ناشدا الاستقرار، ولعل كل هـذا كان من أهم العوامل في نشـوء المجتمعات البشريـة الصغرى وتطورها إلى مجتمعـات كبرى ثم تبلورت في ظهور الدولة سـعيا لتوفير الأمن،وتحقيق الطمأنينة وجلب الاستقرار.

وبقيام الدولة تغير مفهوم الأمن من أمن الفرد والمجتمع إلى أمن الدولة الـذي ركـز الاهتمام على المحافظة على الأمن الداخـلي ورفع الخطر الخارجي حتـى غلبت صيغة الأمن العسـكري على غيره،وغـدا الأمن يهدف إلى حماية الدولـة من أي تهديد أو عدوان خارجي أكثر اهتماما من العناية بالمشـكلات الداخلية،وهـذا هو المفهوم التقليدي للأمن وهو كما أوضحه دانيال كوفمان، ويرجـع ذلك بالأسـاس للحـروب الطاحنة التـي دارت في مسـارح عديدة في أوروبـا وآسـيا وأفريقيا، تركـز غالبيته في درء الخطـر والتهديد الخارجي. (حسين: ٢٠٠٧).

إلا أنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتشـكيل الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وسـعيها لإقرار السـلم والعدل والاستقرار العالمي، ظهرت مفاهيم جديدة للأمن منذ ذلك الوقت أصبحت تهدد الكيانات الداخلية في الدول وهي تهديدات لم تكن قادمة من الخارج.

ولم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافياً لمواجهتها أو الحد من تداعياتها،بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف.

هكذا بدأ تداول اصطلاح الأمن غير التقليدي والذي طرح من خلال مفاهيم جديدة للأمن لم تكن تحظى بالاهتمام في السابق، هو موضوع حديثنا في محاولة للوصول إلى مفهوم موحد للأمن غير التقليدي وتحديد مفرداته التي تحظى بجهود الدول في الوقت الحاضر بهدف تحقيق حياة حرة،وبيئة مناسبة،وتحقيق احتياجات المواطنين الأساسية مثل فرص عمل،ضمان استمرار الوظيفة،الأمن الشخصي،والأمن السياسي والأمن المجتمعي وغيره من موضوعات الأمن غير التقليدي.

٢ . ١ مفهوم الأمن غير التقليدي

فالأمن غير التقليدي: هو مفهوم أمني جديد ظهر في إطار المفاهيم المتعددة خلال الفترة الأخيرة ويعود ظهوره نتيجة لتفاعيل الصراعات الداخلية مع العوامل الخارجية ولاسيما في ظل العولمة وآثارها المتسمة بالتعقيد والتشابك.

يمكن القول إن العالم تحدث بصفة عامة عن الأمن التقليدي حتى ظهرت المفاهيم الخاصة لموضوعات الأمن والتي ظهرت نتيجة للمتغيرات العالمية التي ألمت بالبشر في الفترة الأخيرة.

فحتى نهاية القرن العشرين تحدث العالم عن مجالات الأمن التقليدي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ولكن كان للمجالات الجديدة مثل الأمن الشخصي والأمن البيئي والصحي والثقافي وغيره ما يشكل تهديدا للاستقرار وللأمن الوطني الداخلي.

وفي تعريف مقترح للأمن غير التقليدي

هو كل ما يشكل تهديدا للأمن الداخلي في المجالات المختلفة وكذا ضد الأخطار الخارجية التي تهدد المصالح القومية للدول والمجتمع من أجل تحقيق الأهداف التي تعبر عنها مصالح المجتمع ورفاهيته.

وفي ميثاق الأمم المتحدة: الصادر بمدينه سان فرانسيسكو في يوم ٢٦يونيو ١٩٤٥م، في الفصل الثاني عشر :في نظام الوصايا الدولي مادة (٧٦) فقرة(ج)ورد التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز وفي الفقرة (د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، في المادة (٢٣) بند (١) لكل شخص الحق في العمل وفي المادة (٢٥) في البند (١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والحق في العناية الطبية وفي المادة (٢٦) لكل شخص الحق في التعليم.

وهو ما يتفق مع ما جاء بموضوعات الأمن غير التقليدي في مجالات الأمن الصحي، والأمن الثقافي والأمن الشخصي.

وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ديسمبر ١٩٦٥ فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في العمل وفي حرية اختيار نوع العمل وكذلك الحق في التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والحق في التعليم.

وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان: الذي أقره مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٤٠٥ في ٤/ ٣/ ٢٠٠٤ المادة ٣٤ تحدثت عن أن

العمل حق طبيعي لكل مواطن وفي المادة ٣٩ لكل فرد في المجتمع حق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية وحصول المواطن مجانا على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز.

وفي المادة ٤٠ تحدثت عن تقديم الدولة الخدمات التعليمية المناسبة وفي المادة ٤١ تحدثت عن أن محو الأمية هو التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم وغيرها من الخدمات والالتزامات الأخرى التي تقوم بها الدولة مثل الأمن الشخصي والأمن الصحي وغيره من مجالات الأمن المختلفة.

وفي تعريف صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عن مفهوم الأمن غير التقليدي أوضح أنه لعقود طويلة اعتادت المنطقة العربية على التعامل مع الإطار التقليدي للأمن وهو الإطار الذي يرتبط بمصادر التهديد العسكرية التي تتعلق في الأساس بدول وكذلك الصراعات الإقليمية والتداخلات الدولية والانتشار النووي والاضطرابات الداخلية وغيرها.

وقد كانت هناك محاولات لتوسيع نطاق الفكرة والسيطرة على الأمن للتطرق إلى الأبعاد غير العسكرية للأمن أو لطرح مفاهيم تبدو مضادة للأمن القومي مثل الأمن الإنساني.

وخلال السنوات الأخيرة بدأت تتصاعد أهمية مصادر تهديد غير تقليدية تمامًا لأمن الدول في المنطقة العربية وكانت السمات الرئيسة لتلك النوعية من التهديدات هي أن مصدرها ليس الدول وأنها ليست عسكرية وأنها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتطلب في معظم الأحيان تعاونًا

متعـدد الأطراف كالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية والتحركات السـكانية والإجرام المنظم وأمـن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها.

لقد كانت الدول على وعي بتلك التهديدات طوال الوقت وكانت هناك مهام محددة لبعض المؤسسـات العسـكرية أو نظم الأمن الداخلي في التعامل معها لكنها لم تمثل بالنسـبة لتلك المؤسسـات سـوي مهام إضافية أو وظائف معتـادة قبـل أن تبـدأ في التحـول إلى تهديدات رئيسـة تتطلب تفكـيرًا مختلفًا وموارد أكبر وربما هياكل جديدة، كما بدأ كثير منها يتسبب في إرهاق الدول.

إن هذا المشروع يهدف نظريًا إلى محاولة إرساء مفهوم الأمن غير التقليدي Non Traditianal Seeurity ضمـن المفاهيـم المطروحة للنقاش العام حول الأمـن في المنطقـة العربية، كما يهدف عمليًـا إلى لفت الانتباه بشـدة إلى تحول مشـكلات تقليديـة إلى تهديـدات حادة تمـارس تأثيراتها على الأمـن القومي والأمـن الإقليمـي في المنطقـة العربية، وإلى أن هـذه المصادر ذاتهـا قد بدأت في التحـول نحـو أشـكال جديدة أكثر تعقيدًا ما سـاد في إطارهـا هي ذاتها. (ورشـة عمـل في مركز الدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية في الأهرام في ٤/ ١٢/ ٢٠١٠م).

أحد الطروحات الأولية في مجال تعريف التهديدات والتحديات للأمن غـير التقليـدي هو محاولة تحديدهـا بالمقابلة مـع التعريف التقليـدي للأمن، والـذي تتوافـر بشـأنه أطـر تعريفية واضحـة تحظى بقـدر كبير مـن التوافق والاسـتقرار، بالنظـر لما يدعمهـا من خبرات تهديدات مقصودة، تشـمل أي هجـمات ومحاولات إخضاع خارجية، أو في مواجهة أي محاولات تخريـب أو تقويض لوجود الدولة من داخلها.

وعادة ما يكون مصدر التهديد في هذه الحال كيانًا منظمًا ذا طبيعة سياسية، أو يستهدف تحقيق غايات سياسية على الأقل، وتشمل مصادر التهديد في هذا السياق دولة أو دولاً أخرى، أو تنظيمًا إرهابيًا، أو حتى جماعات مسلحة تستهدف تقويض وجود دولة، سواء أكانت تلك الجماعات تنتمي إلى الدولة المعرضة للتهديد ذاتها، أم أنها جماعات قادمة من الخارج. وكانت تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية، بما يكفي لردع مصدر هذا التهديد التقليدي، هي السبيل الرئيس الذي من خلاله يتم السعي لتحقيق أمن الدولة وضمانه.

من جهة أخرى، فإنه يمكن تعريف التهديد غير التقليدي للأمن بأنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه التعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، ويتسع بذلك نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفًا من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو السياسية، والتي قد تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولكن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الإنساني، حال تسبب أي من هذه المصادر - بأي شكل من الأشكال - في تهديد هذا الوجود أو جودته، ويتحقق الأمن في هذه الحال ليس بالضرورة وفقط من خلال حماية وجود الدولة، ولكن من خلال حماية الحق المتساوي في الوجود والحياة الكريمة لمختلف الأفراد والمجموعات البشرية والكيانات التي تنتظمها في النطاق المكاني للتهديد الذي يواجهه هذا الوجود أو تلك الحياة الكريمة.

٢ . ١ . ١ التوسع نحو «الأمن غير التقليدي»

تلـك التهديـدات التي تعـرف حاليًا بأنهـا تهديدات «جديـدة» أو «غير تقليديـة» للأمن، ليسـت جديـدة بالـضرورة، إذ إن بعضها يعكـس ظواهر صاحبت وجود البشر منذ القدم، ولكن «الجديد» أنها صارت تعرف وتدرك كـ«تهديد» أمنـي، دون أن ينفي ذلك وجـود تهديدات غـير تقليدية حديثة تمامًا وغير مسـبوقة، لكن المقصود هنـا أن التحول المفاهيمي بين «التقليدي» و«غـير التقليـدي» يعكس تحـولاً قيميـاً وإدراكيًا بقدر مـا يعكس في بعض الحالات تحولاً يعبر عن واقع مستحدث بشكل كامل.

يتمثل التحول القيمي في إعلاء مكانة الإنسان الفرد وقيمته في السياسة الواقعية مقابل المكانة التقليدية المهيمنة التي احتلتها كل من الدولة والأدوات العسـكرية في تحقيق الغايات السياسـية وضمان الأمن، وقد مثل هذا التحول القيمي استجابة لسلسـلة تحولات كبرى شـهدها الفضاء السـياسي تدريجيًا عـبر مـدى زمني يمتد مـن منتصف القـرن العشرين، ولا يـزال جاريًا حتى اللحظة الراهنة، فبالرغم من كل الإسـهامات الفلسـفية، منذ القرن السـابع عـشر الميلادي في تأكيد أسـبقية حقوق الإنسـان على أي كيان سـياسي، فقد ظلـت الدولة، عمليًـا وتقليديًا، صاحبة المكانة الأعلى في الممارسـة السياسـية بحكـم امتلاكها ـ بل واحتكارهـا ـ لأدوات تأثير مختلفة، لم تكن تتوافر لأي من الفاعلين السياسيين الذين يندرجون في إطارها.

بعبـارة أخرى، كانت الدولة الغايـة في حد ذاتها والتي لا تتحقق فضيلة بدونها، هي الحاضرة في عالم السياسـة بشـكل فعلي حتى نهاية الحرب العالمية الثانيـة في منتصـف القـرن العشرين. فكان السـبيل الرئيـس لتحقيق رفاهية الأفـراد وضمان أمنهم وحماية وجودهـم لا يتحقق إلا من خلال الدولة التي

تمتلك أدوات الفعل الرئيسة والمتفوقة على ما عداها من أدوات تأثير يمتلكها أي من الكيانات التي تنطوي في ظلها، بدأ هذا الواقع يتغير مع إدراك البشرية الخسائر التي أصبحت تتولد عن الحروب، والتي وصلت إلى إمكانية إفناء الوجود الإنساني على كوكب الأرض.

انطلاقًا من هذا الإدراك، بدأ البحث بشكل جدي وحثيث عن أطر تعاونية وتكاملية لمعالجة المشكلات والاختلافات التي يمكن أن تقود إلى الحروب أو تثير تهديدات تقليدية للأمن، ومع اختلاف مدى النجاح في هذا المسعى من منطقة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى على صعيد النظام الدولي، فقد وفرت المؤسسات والآليات والسياسات، التي أمكن تطويرها في هذا السياق، أساسًا للتعاون في مجالات تتجاوز بكثير قضايا الأمن التقليدي، في محاولة لتسوية قضايا الخلاف التي يمكن أن تتطور إلى تهديدات تقليدية.

تسارعت العوامل الدافعة باتجاه تعزيز هذا التحول القيمي المشار إليه آنفاً وتكريسه مع الزخم الذي اكتسبته ظاهرة العولمة، نتيجة التطورات التكنولوجية الكبرى التي تسارعت وتيرتها، وبرزت تجلياتها في حياة البشر منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، جراء تلك التطورات التكنولوجية، أصبحت قدرة كيانات دون الدولة تتجاوز قدرة الدولة التي نشأت هذه الكيانات في ظلها أصلًا. فشهدنا بروز فاعلين جدد من قبيل الشركات العابرة للقومية، والتنظيمات غير الحكومية ذات القدرة على التواصل بشكل يتجاوز أحيانًا قدرة الدولة نفسها، سواء مع مجتمعها الداخلي، أو حتى العالم الخارجي، وأمنياً، تصاعدت قدرة الإرهاب الدولي على تخطي الحدود، والانتقال عبر العالم بقدرات تدميرية غير مسبوقة.

ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي تحول آخر إدراكي يتعلق بتحديد ماهية التهديد الأمني. فقد صارت التهديدات التي تمس هؤلاء الفاعلين الجدد، والتي قد لا تتعلق بأمن الدولة أو تتهدد وجودها بشكل مباشر، تعد تهديدات أمنية، حتى وإن اختلفت - أي تلك التهديدات الجديدة - في طبيعتها ومصدرها عما استقر على تحديده والتعامل معه المفهوم التقليدي للأمن، حسبما سبق بيانه.

وترافق مع هذا التحول الإدراكي حقيقة بروز تهديدات جديدة، نتيجة تلك التطورات التكنولوجية المتسارعة:

١ - كالتهديد لأمن المعلومات.

٢ - أو التهديدات الناجمة عن التغير المناخي وما إلى ذلك.

٣ - فضلاً عما أفضت إليه تلك التطورات التكنولوجية من مفاقمة التهديد الأمني الذي باتت تمثله ظواهر تقليدية، كثيرًا ما صاحبت الوجود الإنساني، كتهديد الانتشار الوبائي للأمراض المعدية.

٤ - أو تهديد بعض أشكال الهجرة والتحركات السكانية واسعة النطاق.

٥ - أو اتساع نطاق الجريمة المنظمة وانتشارها عالميًا.

كل تلك التهديدات أصبحت أكثر جسامة وانتشارًا، جراء الثورة في ميداني النقل والاتصالات، وتتجاوز تلك التهديدات الجديدة قدرة أي دولة منفردة على مواجهتها، الأمر الذي حد بشكل متزايد من مكانة الدولة كالفاعل السياسي الأكثر تأثيرًا، و حضورًا، وعزز كذلك من أهمية التكامل الدولي ودور التنظيمات الدولية - حكومية كانت أو غير حكومية - كأدوات رئيسة في المعادلة الأمنية غير التقليدية.

٢ . ١ . ٢ نحو إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً

تمثلت إحدى المحاولات الأولية والمهمة للتعبير عن تلك الحاجة في توسيع مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على التهديدات التقليدية، فيما أورده ريتشارد أولمان Richard H. Ulman، في مقاله المهم «إعادة تعريف الأمن».

(Redefining Security)، الذي نشر في عدد صيف ١٩٨٣م، من مجلة International Security س. فبحسب أولمان، فإن المنظور «الضيق» للأمن القومي، باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ وخطر في آن واحد، ويوضح أولمان أن هذا المنظور الضيق يحول الاهتمام بعيدًا عن التهديدات غير العسكرية التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة.

كما حذر أولمان من افتراض هذا المنظور، ضمنًا، أن التهديدات التي تنبع من خارج حدود الدولة هي، بشكل ما، أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ من داخلها، وقدم أولمان ما يمكن اعتباره التعريف الأكثر شمولاً للتهديدات غير التقليدية للأمن، قائلاً إن التهديد للأمن القومي هو «نشاط أو سلسلة أحداث تهدد، بشكل كارثي، وخلال مدى زمني محدود نسبيًا، بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد، بشكل جوهري، بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء أكانت هذه الوحدات أفرادًا أم جماعات مؤسسات».

ولاحقًا، طور «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة» ما يمكن اعتباره تعريفًا إجرائيًا لما عده البرنامج تهديدات غير تقليدية للأمن، في إطار مفهوم «الأمن الإنساني» الذي صكه البرنامج للمرة الأولى في «تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٤م»، في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني، حدد أبرز خصائصها في أنها: ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقًا لمقولات مفهوم الأمن في صياغته التقليدية. وحدد التقرير سبعة أنماط من تلك التهديدات، هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

ومنذ ذلك الحين، يتسع مفهوم الأمن غير التقليدي أو يضيق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر تهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد، والتي قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى كوكب الأرض ذاته كموئل للحياة، ولكن في هذا السياق، يمكن أن نلمح عدة سمات باتت تميز مفهوم الأمن غير التقليدي، لعل أهمها:

١ ـ بروز اتجاه يدعو إلى درجة أعلى الضبط المفاهيمي لتمييز مفهوم الأمن غير التقليدي عن مفاهيم أوسع نطاقًا، مثل: «الأمن الإنساني»، واستند ذلك الاتجاه بشكل رئيس على واقع ازدياد جسامة التهديدات غير التقليدية لأمن البشر وحياتهم، مثل الأوبئة، أو الكوارث الطبيعية، أو المجاعات، أو الإرهاب، أو تداعيات تغير المناخ التي تمس الوجود الإنساني ذاته، وغير ذلك. أدى ازدياد تلك الجسامة إلى أن أصبح الأمن غير التقليدي يعنى بشكل رئيس بالتهديدات المباشرة لوجود الإنسان أو الجماعة أو لمقومات الحياة على كوكب الأرض عامة، بأكثر من اهتمامه بمستوى معيشة البشر وكرامتهم، والتي أصبحت تندرج أكثر تحت مفهوم «الأمن

الإنسـاني». إلا أنه ينبغي تأكيد عدم وجود فصل تام بين المستويين، فإهمـال الأمـن الإنسـاني في مراحل تهديـده الأولى، كتعزيـز الرعاية الصحيـة أو ضمان كرامة وحقـوق الجماعات المختلفـة، وغير ذلك، قـد يفضي إلى تهديدات غـير تقليدية أخرى تهدد وجود البشر ذاته في مراحل لاحقة، كانتشـار الأوبئة، أو الصراعات المجتمعية في حالتي المثلين المشـار إليهما. هذا التمييز التحكمـي في الواقع يمكن أن يفيد فقـط في ترتيـب الأولويات في حـالات الإلحاح أو الأزمـة. فالأمن غير التقليـدي يقتضي مواجهة أزمة حالة تنتج عن مصدر تهديد غير تقليـدي يعرض وجود البشر للخطر، أو الاسـتعداد لمواجهتها، بينما يستهدف الأمن الإنساني المقومات الأساسية لحياة البشر، بما يضمن تعزيزها، وتقليل فرص نشأة تهديدات غير تقليدية لوجودهم.

٢ـ بدأ يتأكد أن هذا الاتساع في مفهوم الأمن لا يعكس تحولاً نقيضين، وإنما يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية، التقليدية، وغير التقليـدية، بشـكل متزامن، بـل إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلاً عن أن التصدي لأحدهما، تقليديًا كان أو غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته، قد يكون مرتبطًا، في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهـة التهديـد الآخـر، فالحـرب أو الفـوضى التي تهـدد كيان الدولة ووجودها عادة ما تفضي إلى تدمير مختلف مؤسسـات الدولة والمجتمع، والتي عنيت بضمان الأمن غير التقليدي. وفي المقابل، قد يـؤدي العجز عن مواجهة تهديد غير تقليـدي إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة في محاولة من كل منها لدرء خطر التهديد غير التقليدي، أو بعض خطره، على حسـاب أطـراف أخرى. وبناء على هذا، بـات من المسـتقر في الدوائر الأكاديمية والسياسـية أن الأمن، تقليديًا كان أو غير تقليدي، هو متكامل بطبيعته.

٣ ـ جراء العامل السابق، استقر في مختلف الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليـدي أنه لا يمثـل قطيعة مع الدولة، ولا يعنـي علاقة تضاد أو مواجهـة بـين الدولة والمجتمـع. فالدولة التي تعبر عـن احتياجات جميـع مواطنيها، وتوفر مجالاً لحضور متسـاو لمصالح مختلف الفئات المنضويـة في ظلها، تعد شرطًا ضروريًا لتفعيل آليات مواجهة الأمن غـير التقليـدي، بعبارة أخـرى، فالأمن غـير التقليـدي لم يعد يعني بـأي حـال تهميـش دور الدولة، ولكـن تعزيزه في مجـالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي، وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار.

٢ . ١ . ٣ شروط تحقق الأمن غير التقليدي

هذا التوسع نحو مفهوم الأمن غير التقليدي، بالرغم من شيوع الاهتمام به في الأوسـاط السياسـية والأكاديمية عبر مختلف مناطق العالم والعديد من المنظمات الدولية، تتباين ترجمته إلى سياسـات عملية وبروز تجلياته من منطقة إلى أخـرى، ومن قضيـة أمنية إلى أخرى، ومـع الإقرار بداية بـضرورة توافر الأسـس الثقافية التـي تضمن إعلاء قيمة الإنسـان، باعتباره الغاية الرئيسـة التي يستهدفها الأمن غير التقليدي، فإن هذا التفاوت عادة ما يرتبط بعاملين رئيسين:

١ ـ عامـل فني ـ مؤسـسي: يتعلـق بتوافر، أو إمكانية توافر، المؤسسـات والكـوادر الفنية الضرورية للقيـام بالعمليات والإجراءات الكفيلة بإدراك التهديد، وتحديد طبيعته ومدى جسـامته، وسـبل مواجهته، والقـادرة كذلك على تنفيذ سياسـات تلك المواجهـة، والإجراءات التـي تتضمنها، وهـذا العامل شرط ضروري لضـمان تحقيق الأمن

في مواجهة تهديدات غير تقليدية، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم العالمي على السواء. وهذا العامل محدد رئيس لإمكانية نشوء تعاون إقليمي أو عالمي في هذا الصدد، بما يعزز احتمال أن يكون هذا التعاون مدخلاً للتكامل بين أطرافه، وأساساً لحالة من السلم بينها. ويمكن أن نلاحظ ذلك في خبرة السلام التي صبغت الفضاء الأورو ـ أطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نشأت في البدء بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأخذت تتوسع تدريجيًا. وإن كانت باتت تواجه حاليًا، نتيجة هذا التوسع وعدم التكافؤ في القدرات المؤسسية، تحديدات تهدد بتقويض التجربة بأسرها.

في المقابل، قد يكون هذا العامل الفني ـ المؤسسي محددًا لعدم إمكانية نشوء هذا التعاون، وبالتالي تحول التهديد غير التقليدي، إلى موضوع للصراع بين الأطراف المختلفة، حيث إن عجز هذه الأطراف عن مواجهة التهديد غير التقليدي، من خلال تعاون جماعي بسبب الافتقار للمعرفة أو البنية المؤسسية، قد يدفع كلاً منها إلى محاولة حماية نفسه فقط، ولو كان ذلك على حساب الآخرين، وبشكل مؤقت وغير جذري، ما يعزز من احتمال نشوء حالة صراع بينها، ويخلق تهديدًا تقليديًا إضافيًا. ويمكن أن نلاحظ ذلك في حالات الصراع التي يعرفها كثير من الدول أو الأقاليم النامية والأكثر تخلفًا في أبنيتها المعرفية والمؤسسية؛ حيث غالبًا ما يكون الصراع في مواجهة تهديد غير تقليدي، كندرة المياه أو الغذاء أو حتى التوترات المجتمعية، سببًا للحروب والصراعات العنيفة، بدلاً من التعاون الذي لا تتوافر ركيزته المؤسسية أو المعرفية.

أخيرًا، تتعين الإشـارة هنا إلى أهمية توافر الموارد اللازمة لإيجاد هذا البناء المعرفي ـ المؤسسي، وضمان استمرار دوره الفاعل، وتكشف خبرات السنوات القليلة الماضية عن أن توافر هذه الموارد ربما لا يكون مضموناً حتى لأغنى دول العالم وأكثرها تقدماً، فالولايات المتحدة واجهت عجزًا خطيرًا في التصدي لإعصار «كاترينا» عام ٢٠٠٥م، فيما عجزت اليابان عن التصدي للآثار الكارثية للتسونامي الذي تعرضت له أراضيها في مارس ٢٠١١م، جراء زلزال قوي ضرب اليابان بقوة ٩,٨ ريختر. إن الطبيعة المفاجئة لبعض التهديدات غير التقليدية تجعل من الصعب بداية توقع حدوثها، والاستعداد المسبق لها. وغاية ما يمكن ـ في هذه الحال ـ هو محاولة اتقائها لاحقًا بعد وقوعها. لكن تظل هناك احتمالات لتهديدات أخرى غير متوقعة، وكذا، فإن بعض التهديدات غير التقليدية واسعة النطاق للغاية بما يتجاوز حتى قدرات أي دولة منفردة.

٢ ـ عامل سياسي ـ نخبوي: يتعلق بمدى توافر الإرادة السياسية لتحويل ما يمكن أن ينتجه العامل الأول من معرفة وتوصيات إلى سياسات فعلية، تخصص لها موارد تضمن تنفيذها، فمجرد توافر العامل الفني ـ المؤسسي لا يضمن مواجهة أي تهديد أمني غير تقليدي تلقائيًا، إذا لم تتوافر تلك الإرادة السياسية، وينطبق لزوم هذا العامل، لترجمة مواجهة أي تهديد غير تقليدي إلى سياسات عملية، على المستوى الداخلي للدولة، وكذلك على مستوى أي تعاون إقليمي أو عالمي، وغالبًا ما يرتبط توافر تلك الإرادة السياسية لدى متخذ القرار بأنظمة حكم لا تميز بين مواطنيها، وتضمن حقوقًا وفرصًا متساوية لكل منهم، أيًا كان انتماؤه السياسي أو الاجتماعي أو الإثني، في هذه

الحال، تكون حماية هذه الحقوق وهذا المواطن ومستوى معيشته أولوية رئيسة من أولويات الدولة ونظام الحكم فيها. هذا النمط من الحكم يزداد احتمال وجوده في ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتراجع في ظل الأنظمة الاستبدادية، ومع احتمال وجود استثناءات على تلك القاعدة بشقيها، فإن الأنظمة الديمقراطية التي تضمن حقوقًا متساوية أصلية لجميع مواطنيها، ولا تعتمد فقط على الغلبة في صناديق الاقتراع، هي فقط التي تضمن للبشر تمثيلاً فعليًا في تحديد ما يهددهم، ودورًا حقيقيًا في تغيير النظام، حال عجز عن تحقيق أمنهم غير التقليدي أو تغافل عنه.

هذه الإرادة السياسية تعد شرطًا ضروريًا كذلك لتحقيق تعاون دولي تكاملي في مواجهة أي تهديد غير تقليدي، فبحسب اقتراب «المؤسسية الجديدة (Neofunctionalism)» الذي طوره إرنست هاس Ernst Hass، فإن مثل هذا التعاون يجب أن ترى النخب السياسية أنه يصب في مصلحتها ومصلحة دولها. والتباين في حسابات النخب السياسية للمصلحة والتكلفة، المترتبتين على التعاون في أي قضية من قضايا التهديد غير التقليدي، يفسر بدرجة كبيرة التباين في إمكانية تحقيق هذا التعاون من قضية لأخرى، أو من إقليم لآخر. فعلى سبيل المثال، لا تزال مواجهة مخاطر التغير المناخي تواجه معضلات كثيرة، بسبب عدم وجود توافق بين مختلف الحكومات حول العالم على كيفية اقتسام تكاليف تلك المواجهة، فضلاً عن رؤية بعضها (مثل الصين) لتلك التكاليف باعتبارها غير محتملة من الأساس بالنسبة لها في المرحلة الراهنة.

لقد عانى العالم العربي، تاريخيًا، نقصاً كبيراً في درجة توافر الشرطين السابقين للاهتمام بقضايا الأمن غير التقليدي، وتفعيل مواجهتها، سواء

داخليًا أو على المستوى الإقليمي، إلا أن الثورات العربية ضد الظلم والفساد المستشري والاستبداد، والتي عبرت في المقام الأول عن هموم الإنسان العربي، يفترض أن يكون هذا الإنسان وتحريره من أي تهديدات لوجوده وكرامته ومستوى معيشته هو رهانها الأول، والتحدي الرئيس لها في مرحلة تاريخية، تتعاظم فيها التهديدات غير التقليدية التي تتهدد الشعوب العربية، والتي يحاول هذا الملحق التنبيه لها. والمدخل الرئيس لأي جهد، في هذا السياق، إنما ينبغي أن يكون تعديل مفهوم الأمن القومي، بحيث لا يكون أمن نظام الحكم في الدولة، بل أمن مواطنيها كافة. ولعل في تأسيس أنظمة ديمقراطية حقة السبيل لحل هذا التناقض الذي برز بين أنظمة الحكم والمواطنين، وأعجز الدولة عن تحقيق هذا التكامل بين شقي الأمن، التقليدي وغير التقليدي، ما أسهم بدرجة كبيرة في الانفجار الثوري الراهن. (مجلة ربيع العرب الصادرة في ١٧/ ١٠/ ٢٠١١م).

٢ . ٢ أسباب ظهوره

تعددت أسباب ظهور الحديث عن الأمن غير التقليدي، في الفترة القليلة الماضية، نحاول حصر بعضها في:

١ ـ المتغيرات العالمية والإقليمية المتلاحقة التي تشكل تهديدا للأمن واستقرار الدول في العالم، ينتج في العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تشكل تهديدا لأمن واستقرار الدول.

أ ـ فمن المتغيرات السياسية الهيمنة الأمريكية على الأحداث في العالم وضغطها لفرض حلول للمشكلات والقضايا طبقا لمصالحها

الخاصة،وعلاوة على التدخل في شؤون الدول ورسم خرائط للعالم طبقا لأهدافها مثل طرح مشروعها للشرق الأوسط الكبير ثم الجديد ومخطط تقسيم المنطقة العربية أو فصل أجزاء من دول مثلما حدث في السودان والصومال وغيره من المشروعات لدول المنطقة.

ب ـ المتغيرات الاقتصادية مثل هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية منها الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة لدول الآسيان الجاري تشكيلها حاليا لتصبح ثالث منطقة تجارية حرة في العالم هذا بخلاف تشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ترعى مصالح الدول الصناعية الكبرى متعدية على حقوق الدول النامية.(الشرق الأوسط: في ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م، ١٢/ ١/ ٢٠١٠م).

جـ ـ المتغيرات العسكرية والتي أهمها انتشار القواعد الأجنبية في مناطق عديدة من العالم منها في منطقة الشرق الأوسط ويقدر عدد القواعد الأجنبية الأمريكية في دول العالم بأكثر من ألف قاعدة ما بين تسهيلات أو قواعد متكاملة منتشرة في أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم وهو ما يشكل تهديدًا شاملاً على مستوى العالم والقيود المفروضة على التسلح لدول المنطقة في الوقت الذي تقدم فيه الدول الكبرى خاصة الغربية السلاح إلى إسرائيل مجانًا وفي صورة هدايا لإسرائيل منها آخرها منح ألمانيا غواصات دولفين حديثة عام ٢٠١٢م، مجهزة لحمل أسلحة

نووية تكتيكية ومحاولة حلف الأطلنطي خلق دور رئيس لها في المنطقة.

د ـ المتغيرات الأمنية وأهمها انتشار الإرهاب وتسلل القاعدة إلى مناطق عربية في الوطن العربي آخرها في اليمن في ديسمبر ٢٠٠٩م، ومناطق جنوب الصحراء في صحراء الجزائر والمغرب.

٢ ـ التغير الهائل في المناخ على مستوى العالم ما أدى إلى حدوث كوارث عديدة منها الفيضانات التي حدثت خلال الأعوام الماضية سواء في مناطق جنوب شرقي آسيا (تسونامي ٢٠٠٤م) أو على السواحل الأمريكية وارتفاع معدل الزلازل التي تضرب أرجاء الأرض شرقها وغربها (آخرها زلزال هاييتي في أمريكا اللاتينية ٢١/ ١/ ٢٠١٠م، وبعده زلزال اليابان في مارس ٢٠١١م).

فالمملكة العربية السعودية واجهت العام ٢٠٠٩م:

أ ـ في بداية العام أحداث الزلزال الذي ضرب منطقة أملج وحتى حدود محافظة ينبع والعيص.

ب ـ أحداث الحرب في جنوب البلاد مع الحوثيين من اليمن في ديسمبر ٢٠٠٩ م، وتعرضها للدعم والتنظيم والإيواء.

جـ ـ كارثة جدة أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٩م، (سيول جدة) ودراسة إقامة ٢٣ سدا حول مدينة جدة لوقايتها من السيول في المستقبل، هذا بخلاف ما تعرضت له المملكة من سيول وزلازل خلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٢م.

٣ـ الغزو الثقافي للمنطقة العربية والتي يشكل الإعلام الغربي جزءا مهما منها ما يشكل تهديدا للثقافة العربية والإسلامية في الدول العربية هذا إضافة إلى الضغوط الأمريكية بهدف دعواتها لتحديث الإسلام والتدخل في الثقافة الشبابية والدعوة لمزيد من الحريات التي تهدد تعاليم الدين الإسلامي بين المواطنين.

وعلى الجانب الآخر نجد اطلاع ومشاهدة مواطني الدول التقدم والحريات التي تعيشها الدول المتقدمة ما ألزم الدول النامية بمحاولة الاقتراب منها قدر الإمكان

٤ ـ ندرة الموارد الطبيعية واستنزاف البعض منها فالعالم يشهد هذه الأيام ازدياد معدلات التصحر في أجزاء عديدة من العالم علاوة على نضوب مصادر المياه واستنزاف نسبة كبيرة منها في ظل تزايد تعداد سكان العالم ما ينذر بنشوب حروب المياه في القريب العاجل.

ولعل عملية توسع الدول المصدرة للغذاء في استخلاص الوقود الحيوي ما يزيد من أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره على مستوى العالم.

٥ ـ ظهور جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل خاصة من الدول المتقدمة حيث نسمع عن مناطق ردم للنفايات المشعة في أراضي دول نامية عديدة في ظل غياب نظم حكم رشيدة ومؤخرا النفايات الالكترونية والتي ضبط البعض منها في السودان في ٥ يناير ٢٠١٠م. (قناة الجزيرة الفضائية في ٥/ ١/ ٢٠١٠م).

هذا بخلاف الجرائم الحديثة خاصة الجرائم الالكترونية وسرقة الحسابات من البنوك.

٦ ـ الانكشـاف الاقتصادي العربي أي ارتباط الاقتصاد العربي بالخارج، هذا علاوة على تأثر الاقتصاديات العربية بالأحداث الاقتصادية في العـالم، أهمها تأثيرات الأزمة الماليـة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٨ وتأثر الدول العربية بالأزمة.

٧ ـ مواكبـة التقدم والأحداث في الدول المتقدمة مثل الأمن البيئي والذي أصبح عنصرا رئيسا في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بحكم العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية واهتمام الدول الكـبرى بمراقبة والوقوف عـلى الواردات خاصـة الزراعية منها من الدول النامية وارتباط الزراعة بما يستخدم فيها من أسمدة، كما يرتبط ذلك أيضا بالسـياحة حيث يسـعى السـياح حاليا للذهاب للمناطق الصديقـة للبيئـة والبعد عن التلوث سـواء في الهواء أو السـمع أو في الطبيعة بصفة عامة.

٨ ـ التقـدم الهائـل في طرق الاتصـال والاتصالات حيـث جعل الدول تعيـش الأحـداث التـي يشـهدها العـالم لحظـة بلحظـة وتتأثـر بهـا فـور وقوعهـا ولم يعد هنـاك ما يمكـن إخفـاؤه فالأقـمار الصناعية والتكنولوجيـة الحديثة تكشـف كل ما يحـدث في أي جزء من العالم ولم تعد أي دولة في معزل عن هذه الأحداث.

٩ ـ الأزمات الطاحنة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر منها:

أ ـ ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م: أزمـة ارتفاع أسـعار الغذاء العالمي ما زاد من حدة الفقر والمجاعة في دول عربية عديدة.

ب ـ ٢٠٠٨-٢٠١٠م:

- أزمة القرصنة أمام السواحل الأفريقية.
- الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ٢٠٠٨م، وامتدت إلى أنحاء العالم ومازالت آثارها مستمرة حتى العام ٢٠١٢م.

٢ . ٣ تطوره

في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤م، تحدث عن سبع موضوعات تتعلق بالأمن البشري وهي مفاهيم غير تقليدية للأمن نذكر منها:

١ ـ الأمن الاقتصادي

٢ -الأمن الغذائي

٣- الأمن الصحي

٤ -الأمن البيئي

٥ -الأمن الشخصي :مثل أحداث العراق والصومال واليمن والسودان حيث استمرار القتال بين القبائل في الجنوب السوداني منها في ٤/ ١/ ٢٠١٠ حيث قتل نحو ٢٠٠ مواطن اغلبهم من النساء والأطفال.

٦ -الأمن الاجتماعي.

٧ -الأمن السياسي حيث أوضح أن القمع السياسي والتعذيب وسوء المعاملة طبقا لوجهه نظر هذا المفهوم مازالت تمارس في نحو ١١٠ دول حتى العام ١٩٩٤م.

وفي دراسة عن الأخطار التي يواجهها إنسان اليوم وتهدد حياته حصرت التهديدات التي تواجه الإنسان هذه الأيام في الآتي:

١ - الفقر إذ يعد أن نحو ١,٣ مليار إنسان هم دون حد الفقر (١ دولار في اليوم).

٢ - الجريمة بأنواعها المختلفة.

٣ - النزاعات المسلحة ومجموعات العنف.

٤ - الانتقال غير السلمي للسلطة (الأمن السياسي).

٥ - الأمراض وبعض المشاكل الصحية العامة.

٦ - الكوارث الطبيعية والبيئية كالفيضانات والزلازل والأعاصير والأخطار الفضائية،التلوث...إلى آخره.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

٨ - انعدام التربية والتعليم أو ترديهما ما يؤدي إلى خلق بؤر تسهم في تقويض الأمن الاجتماعي وتشكل تهديدا وخطرا على مستقبل المجتمع والإنسان، ويعد البعض أن التعليم هو أفضل استثمار في الأمن.

وفي دراسة حديثة عن الأمن غير التقليدي ذكرت أنه حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة،إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور التقليدي)

فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية منها: (محمد: ٢٠٠٦م).

١ ـ تجارة المخدرات عبر الحدود.

٢ ـ الجريمة المنظمة.

٣ ـ انتشار الإرهاب الدولي.

٤ ـ انتشار الأمراض والأوبئة كالايدز وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير.

٥ ـ انتشار الفقر.

٦ ـ التلوث البيئي وغيره الكثير.

وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح.

كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهه تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر.

٢ . ٣ . ١ العولمة والأمن الوطني

على الرغم من أن مكونات الأمن الوطني ومصادر تهديده موجودة تاريخياً فإن بروز المفهوم مؤخراً ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائر العالم مشتركة وذلك نظراً لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي، فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية وهو ما حدث من انتشار الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية منذ أواخر العام ٢٠٠٧م، وانتشارها في أرجاء العالم أجمع خلال العام ٢٠٠٨م إضافة

إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن تكون لها تأثيرها السلبي على قضايا أخرى مثل قضايا البيئة والاستقرار السياسي.

وفي الحقيقة هي تكرار للأزمة المالية التي حدثت عام ١٩٩٧م، في جنوب شرق آسيا وظهرت تداعياتها على غالبية دول العالم أيضاً وإن كانت بدرجة أقل من أزمة عام ٢٠٠٧م في الولايات المتحدة الأمريكية.

في تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩م، بعنوان عولمة ذات وجه إنساني (Globalization With A Human Face) أكد التقرير على أنه على الرغم ما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وقد حدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الوطني في عصر العولمة تتمثل في:

١ـ عدم الاستقرار المالي، والمثل البارز على ذلك:

أـ الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا منتصف عام ٧٩٩١م، وانخفض خلالها سعر برميل البترول إلى أدنى معدل له منذ ارتفاعه عام ٣٧٩١م، حيث انخفض إلى (٠١ , ٩) دولارات للبرميل وهو ما لم يحدث مثله بتاتاً لا قبل ولا بعد.

ب ـ الأزمـة الماليـة والتي بـدأت في الولايات المتحـدة الأمريكية أواخر العـام ٧٠٠٢م وامتدت إلى كافة أنحاء العالم ما زال العالم يعاني منها حتـى بدايـة العـام ٠١٠٢م ويؤكد عـصر العولمـة والتدفق السريع للسـلع والخدمـات ورأس المـال أن أزمـات ماليـة ماثلـة يتوقع أن تحدث في المستقبل.

٢-غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل، ويتمثل ذلك في:

أ ـ دفعـت سياسـة المنافسـة العالميـة بالحكومـات والموظفـين إلى اتبـاع سياسـات وظيفية أكثـر مرونة تتسـم بغياب أي عقـود أو ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ب ـ تداعيـات الأزمـة المالية العالمية ففـي ١/ ٦/ ٩٠٠٢م أعلنت شركة جنـرال موتـورز عمـلاق الصناعـة الأمريكيـة التي تأسسـت قبل ٠٠١عام وتعد رمز القوة الاقتصادية الأمريكية إلى إشـهار الإفلاس لحمايـة نفسـها مـن الدائنين معلنـة أن أصولهـا تبلغ ٢٨ مليـار دولار وديونهـا ٢٧١ , ٣ مليـار دولار، ويعمل في هـذه الشركة وحدها ٢٩ ألف شـخص في الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها مسؤولة بشكل غـير مباشر عـن ٠٠٥ ألف متقاعد بخـلاف مكاتبهـا ومصانعها في أكثـر من ٠٣ دولة أخرى وتأثيرها على هـذه الفروع (جريدة الشرق الأوسط في ٣/ ٦/ ٩٠٠٢م) بل واستمرت أزمة جنرال موتورز في بيع فروع صناعات سيارات لها حتى بداية العام ٠١٠٢م (حيث أعلن في ٨/ ١/ ٠١٠٢م، عن إفلاس شركة سـابا للسيارات السويدية التابعة لشركة جنرال موتورز) (جريدة الشرق الأوسط في ٩/ ١/ ٠١٠٢م).

٣ ـ غياب الأمن الصحي

فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام ١٩٩٨م بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم نحو ٣٣ مليون فرد منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨م وحده، بخلاف ما عاناه العالم من أنفلونزا الخنازير التي انتشرت في كافة بقاع العالم خلال العام ٢٠٠٩م وحتى بداية العام ٢٠١٠م.

٤ ـ غياب الأمن الثقافي

إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة والأفكار والثقافات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيان كثيرة يفرض تهديداً على القيم الثقافية المحلية.

٥ ـ غياب الأمن الشخصي

ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.

٦ ـ غياب الأمن البيئي

وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

٧ ـ غياب الأمن السياسي والمجتمعي

حيث أضفت العولمة طابعاً جديداً على النزاعات تمثل في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أضفى عليها تعقيداً وخطورة شديدين.

كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تسهيلات للخدمات ذاتها وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الإنساني.

وفي تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الدول العربية للعام ٢٠٠٩م تحدث عن سبعة تحديات للأمن الوطني هي: (موسى ومظلوم: ٢٠٠٩م).

١ ـ قضية الحريات.

٢ ـ الأمن البيئي.

٣ ـ حقوق المرأة

٤ ـ الأمن الاقتصادي.

٥ ـ البعد الاجتماعي

٦ ـ الأمن الصحي.

٧ ـ العدوان المسلح الذي تتعرض له دول عربية.

٢ . ٤ مجالاته

نستعرض فيما يلي بعض أمثلة عن مجالات الأمن غير التقليدي والذي عبرت عنه بعض الدراسات في بعض الدول خلال الفترة القليلة الماضية.

١ـ في مجال الموارد الاقتصادية

في المنامة أعلن في ٢١/ ٨/ ٢٠٠٨م أن جامعة الخليج العربي تشارك في ورشة عمل ينظمها مركز هندي إل ستيمسون بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجاكرتا CSIS-JAKARTA لمناقشة قضايا استغلال الموارد الطبيعية من منظور الاقتصاد السياسي ومعضلة التنمية ـ البيئة، وقد شملت الورشة ثلاثة محاور رئيسة هي المياه والغابات والصناعات التعدينية والتي تم اختيارها كقضايا أمنية غير تقليدية لما لها من تأثيرات على مستقبل التنمية المستدامة في دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص.

الورقة الخاصة بمحور المياه في الورشة والمقدمة من جامعة الخليج العربي متخذة دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة، بعنوان « قضايا وتحديات إدارة المياه في دول مجلس التعاون: أربعة سيناريوهات تنموية» ويستعرض في ورقته قضية زيادة الطلب على المياه لتلبية متطلبات التنمية المتسارعة في دول المجلس من جهة ومحدودية المياه المتاحة والتكاليف الاقتصادية لتوفير المياه غير التقليدية وآثارها البيئية من جهة أخرى، والتأثيرات المحتملة لهذا على مسارات التنمية في هذه الدول وذلك من خلال أربعة سيناريوهات تمثل نماذج التنمية المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة فيها، وتركز السيناريوهات أساساً على عملية وآلية اتخاذ القرار في المجتمعات الخليجية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (الشرق الأوسط، ٢١/ ٨/ ٢٠٠٨م).

وهنا نجد أن الأمن الاقتصادي من الناحية التقليدية يتضمن تحقيق الأمن المائي ولكن في هذا المجال اعتبر تحقيق الأمن المائي للدولة هو عنصر مستقل يستهدف تكريس الدولة جهودها في تحقيق التنمية المستدامة في

مشروعـات طويلة الأجل تحقـق إلى جانب الأهـداف الاقتصادية الأهداف الاجتماعية في نفس الوقت.

ونضيـف هنا أن اختيار الموضوعات الثلاثة المقدمة للورشـة يوضح لنا الاختـلاف في المفهـوم بين الأمـن التقليـدي والأمن غير التقليـدي فتحقيق الأمن الاقتصادي يسـتلزم توفير عناصر أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنميـة الشـاملة وهنـا نجـد في مجال توفـير المياه على سـبيل المثـال أن أكثر المصـادر يسراً في الوقـت الحاضر هو التحلية باسـتخدام الطاقة النووية وهنا لابد من مجالين أساسيين:

- توفير مصدر رخيص للطاقة حتى تتاح المياه بسعر مناسب للمواطنين.
- أن يكـون مصـدر الطاقـة آمناً وهنـا يلزم اتخـاذ الاحتياطـات الأمنية المناسبة.
- أن يكـون مصـدر الطاقة يحقق الأمن البيئي وهـو من متطلبات الأمن غير التقليدي.

وكذلك نفس الالتزامات المطلوبة فيما يتعلق بالغابات والاتجاه في بعض الدول إلى تقطيع الأشـجار لاسـتخدام الأخشـاب في توليد الطاقة وهي من مصـادر الطاقة الضارة بالبيئة علاوة على الخلـل في التوازن البيئي من تقطيع أشـجار الغابات على البيئة في المنطقة ومخاطـر التصحر الذي يتزايد يوماً بعد الآخر في المنطقة العربية والتي وصلت في بعض التقديرات إلى نحو ٣ ملايين كيلومـتر مربـع تمثل نحـو ٢٠٪ من مسـاحة المنطقة العربيـة البالغة نحو ١٤ مليون كيلومتر مربع.

ونفس الشيء يذكر في الصناعات التعدينية مثل مصانع الحديد والصلب والألمنيوم والأسـمنت والطوب وغيرها من الصناعات الضارة بالبيئة والتي

تقوم الدول الكبرى الصناعية المتقدمة بتصديرها إلى الدول النامية لتتخلص من هذه الصناعات على أراضيها.

وفي قمة دول مجلس التعاون الخليجي الثلاثين في الكويت التي عقدت يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م. (جريدة الشرق: قطر: ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٩م).

توحي مناقشات القمة - وإن كان بشكل غير مباشر - إلى أن الأبعاد الداخلية للمشكلات الخليجية صارت معقدة وتفرز تهديدات حادة. فلم تعد التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ذات طابع عسكري أو سياسي تقليدي، والتي اعتاد الباحثون والرسميون التفكير في مصادرها والعمل على احتوائها، والتي لم تعتد الدول على التوقع بحدوثها والتنبؤ بتأثيراتها والاستعداد لمواجهتها.

وقد اصطلح على تسميتها بالتهديدات غير التقليدية، بحيث باتت تلقي بتأثيرات حادة على أمن الدول وهياكل اقتصادياتها، لدرجة تصل - في بعض الأحيان - إلى حد الخطر.

ومن أبرز تلك التهديدات ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية (وتحديدا الأمن الغذائي والشح المائي والنضوب النفطي) والأمراض الوبائية (أنفلونزا اتش ١ ان١) والمشكلات البيئية (التغير المناخي) والكوارث الطبيعية (سيول جدة ٢٠٠٩) والأوضاع السكانية (اختلال التركيبة السكانية أحيانا لصالح الوافدين مقارنة بالمواطنين). ورغم أن كل دول العالم تواجه هذه المشكلات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، لكن تداعياتها أكثر تأثيرا على دول الخليج.

وفي هذا الإطار، دعا «إعلان الكويت» إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي باعتبارهما من بين أهم المشكلات الجوهرية التي تواجه دول الخليج، حيث قلة المساحات الزراعية وانخفاض إنتاجيتها، وقلة المياه والمساحات الشاسعة من الصحاري، وطالبت الكويت بأهمية إنشاء

مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة في دول المجلس ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها، سواء في زيادة الإنتاج الزراعي أو الاستثمار في الدول الأخرى بهدف سد احتياجات دول المجلس من المواد الغذائية بأسعار مناسبة.

كما دعم الإعلان الجهود التي قام بها أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بدراسة مشروع إنشاء مركز خليجي إقليمي لمراقبة انتشار الأوبئة والحد من انتشارها، وذلك بالتنسيق مع المنظمات العالمية المختصة.

خلاصة القول، إن معيار تقييم أي تجمع إقليمي ليس بانعقاد أو غياب القمم الدورية، وإنما بما تفرزه من سياسات قابلة للتنفيذ. فلا يهمنا القرارات في حد ذاتها، ولكن أسلوب التعامل معها والمواقف منها، وهو ما يستلزم التركيز في القمم الخليجية المقبلة على قضيتين على الأكثر، لتأخذ نصيبها الكافي من الحوار والنقاش، بدلا من بحث مشكلات كثيرة تتجاوز القدرة الاستيعابية للدول الأعضاء، والاتفاق على توحيد المواقف وتحجيم الخلافات وتدابير السياسات العملية إزاء التهديدات الأمنية المتصاعدة، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، ليكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ بحق ـ التجربة الأكثر نجاحا في تجارب العمل الإقليمي المشترك في المنطقة العربية.

٢ ـ **في مجال التعاون بين الدول** (وكالة الأنباء شينخوا: ٢١/ ٦/ ٢٠٠٤م)

وتنظر الصين إلى تحقيق الأمن غير التقليدي من مجالات عدة حتى منها الجانب العسكري.

فقد أنهت السفينتان الصينيتان «هاربين وهونغتسه لايك» والسفينة الحربية البريطانية اكستر في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤م جميع البرامج المقررة بما فيها التدريبات المتعلقة بالاتصالات، وتغيير الأوامر للأساطيل، وعمليات البحث والإنقاذ.

وقال تشيان لي هوا نائب مدير مكتب الشؤون الخارجية بوزارة الدفاع الوطني الصينية إن الصين عززت تعاونها الدولي والإقليمي في مجالات الأمن غير التقليدي في السنوات الأخيرة. وذكر أن الصين تكرس جهودها لتعزيز المفهوم الأمني الجديد الذي يتسم بالثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون.

وقال تشانغ بان هونغ رئيس الأركان العامة لأسطول بحر الشمال التابع لبحرية جيش التحرير الشعبي إن بحرية جيش التحرير الشعبي ستواصل تدعيم تدريباتها وتعاونها مع نظرائها الأجانب من اجل إحلال السلام والأمن في منطقة آسيا الباسفيك والعالم.

٣ـ في مجال المصلحة القومية للدولة

افتتح الرئيس المصري منتدى التعاون الصيني الأفريقي في ٨/ ١١/ ٢٠٠٩م بمدينة شرم الشيخ وذلك بمشاركة الصين و٤٩ دولة أفريقية وحضر جلسة الافتتاح رئيس الوزراء الصيني «جياباو» واستمر لمدة يومين وشارك في المؤتمر ٢٠ رئيس دولة من بينهم رؤساء السودان والجزائر ووزراء الخارجية والتجارة والتنمية الاقتصادية في الدول المشاركة.

وناقش المنتدى خطط برامج التعاون الصيني الأفريقي خلال ثلاث سنوات مشروعات التنمية المستدامة في أفريقيا والعمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة.

كما وضع خطط عمل وبرامج اتفق الجانبان على تنفيذها على مدار ثلاث سنوات بداية من العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٢م.إضافة إلى تقييم تنفيذ ما اتفق عليه في قمة بكين عام ٢٠٠٦م.

وتـرى مـصر أن المنتدى يقوم على أسـاس الاحـترام المتبـادل والتفاهم المشترك وتعزيز المصالح بين الصين وأفريقيا ويعد فرصة كبيرة لتحقيق منافع متبادلـة في الجوانـب الاقتصادية خاصة في ظل ما قدمتـه الصين لأفريقيا من مسـاعدات ومنح وقروض لدعم التنمية في كافـة المجالات دون التدخل في شـؤونها الداخلية كما حرصت على أن يكـون التعاون في إطار المنافع المتبادلة ومـن منطلـق أن الدعم الاقتصـادي يخفف من وطأة النزاعات السياسـية في القارة السوداء.

يذكـر أن المنتـدى تم تأسيسـه عـام ٢٠٠٠م في بكين تتويجـاً للعلاقات الوثيقـة التـي تربط الصين بالـدول الأفريقية وتحاول كل مـن مصر والصين النهـوض بالعلاقـات التي تربـط الصين بالـدول الأفريقية وتحـاول كل من مصر والصين النهوض بالأوضاع التنموية في أفريقيا من خلال شراكة دائمة وتزويـد أفريقيـا بـكل ما تحتاجه من خـلال مصر .. كما أكـد على ذلك مجمل الزيارات المتبادلة بين القاهرة وبكين على مدار السنوات الماضية ومن المتوقع إنجـاز الكثـير من الملفات خاصـة وأن الآليات المسـتخدمة في التعاون قريبة إلى قدرات أفريقيا وإلى تحسـين الأوضاع الاقتصادية في القارة ومن المقرر أن يبحث منتدى الصين أفريقيا الأوضاع الدولية والإقليمية حيث يشهد تنسيقاً للمواقف التي تخدم الاسـتقرار في أفريقيا وتحافظ على المصالح المشـتركة بين الطرفين خاصة وأن الدول الأفريقية لديها موارد طبيعية وثروات لم تسـتثمر بعد بالشـكل الكافي وبها ٨٠٠ مليون نسـمة وسـوق واعده لمنتجات الدول

المتقدمة وبها أراض واسعة للزراعة ومياه متوفرة ومناجم ولذلك فإن التنمية في أفريقيا تشكل مصلحة لكل دول العالم الذي سوف يستفيد من قيام صناعات جديدة في أفريقيا ومن استغلال مواردها في وقت أصبح تسويق المنتجات في أسواق الدول المتقدمة مشكلة حقيقية.

وكانت وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا في الجزء الخاص بمجال السلام والأمن في البند الرابع عن قضايا الأمن غير التقليدي. (إذاعة راديو الصين: ٢/ ١١/ ٢٠٠٩م).

تدعو الصين إلى تعزيز تبادل المعلومات واكتشاف السبل والوسائل الفعالة لتعزيز التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي مثل مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، والعمل معاً لرفع قدرات مواجهة المخاطر الأمنية غير التقليدية.

٤-في مجال تأمين الممرات البحرية الدولية: (صحيفة الشعب الصينية: ١/ ١٢/ ٢٠٠٨م)

وللوقوف على وجهة نظر الصين عبر الأمن غير التقليدي ففي الأول من ديسمبر ٢٠٠٨م بثت شبكة الشؤون العسكرية للصين تعليقاً عن أن السيادة البحرية ذات علاقة بنهوض البلاد وسقوطها وذكرت أن الوضع البحري الصيني لا يدعو إلى التفاؤل وأرجع ذلك إلى اشتداد الأزمة المالية العالمية علاوة على تزايد حركة اختطاف القراصنة الصوماليين للسفن المارة أمام السواحل الصومالية حيث كانت حادثة اختطاف السفينة سيروس ستار التي كانت تحمل البترول السعودي يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م بقيمة نحو ١٠٠ مليون دولار وتعد ثاني ناقلة عملاقة في العالم نتيجة لما تشهده الصومال من اضطرابات وصراعات

منـذ عـام ١٩٩١م، وضغطـت القرصنة الصومالية في المناطق الساحلية ومنذ مطلـع العـام ٢٠٠٨م، حدث نحـو ٨٠ حادثـاً هجومياً للقرصنـة البحرية على الأقل نجح القراصنة في احتجاز أكثر من ٣٠ سـفينة أجنبية وعادت تثير الغبار مـن جديـد للقرصنة البحريـة التي كانت قـد اختفت من مجال رؤيـة البشر منذ زمـان إلى القرن الحادي والعشرين المتقـدم وزادت في العام ٢٠٠٩م، إلى محاولة اختطاف أكثر من ١٧٠ سـفينة نجح في اختطـاف نحو ٥٠ ـ ٦٠ منها، وذلك ما جذب اهتمام العالم وتفكيره في مسألة الأمن البحري.

وبالعـودة لـكارل ماركـس الذي ذكر أنـه لا يمكن تصـور دولة تعيش بمعزل عن البحر ففي الوقت الحاضر ومع قلة الموارد البرية وتكثيف الجهود لاستغلال المـوارد البحرية تـزداد قوة البحـر التأثيرية في اقتصـاد العالم أكثر فأكثـر، إن البحر يعد جزءاً اسـتراتيجياً مهماً لتطويـر المصالح الوطنية وذلك أصبح متوافقاً ومصالح جميع الدول.

إن الكـرة الأرضيـة هي نجمة زرقـاء تتمتع بثلاثة أرباع من المسـاحات البحرية، تكمن في البحر كنوز لا تعد ولا تحصى وهي ثروة مشتركة للبشرية، ومـن هنا كان على الـدول الصناعيـة ذات رؤوس الأموال الكبـيرة أن تنفق لتأمين الشـحن البحري لأهميته وقت السـلم أو وقـت الحرب ففي الحروب خاصة يحقق التفوق العسـكري وإذا كان استخدام التكنولوجيا لتوفير البشر في القتـال ولكن يشـترط السيطرة على خطوط الشـحن البحـري والتاريخ يؤكد أن السيادة البحرية على تكنولوجيا المراقبة المعلوماتية بالأقمار الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة للأسـلحة والذخائر إلا أن السـيادة الجوية والسـيادة الفضائيـة جوهرها الأسـاس تأمين والحصول على السـيادة البرية والسـيادة البحرية.

وفي عـصر العولمـة، لا يعنـي أمـن المصالـح أمن التربـة الوطنيـة فقط. وبالنسبة إلى الدولة التي لها خطوط ساحلية طويلة، فإن تأمين المرور في أعالي البحار هو حواجز استراتيجية طبيعية لها، وان المعبر الاستراتيجي البحري ذو علاقة أوثق بالأمن الوطني الشامل. وبمعنى نقول إنه بقدر ما يزداد للدولة من أمن بحري، يزداد في نفس الوقـت الأمن البري، ولا يمكن الحفاظ على الانضباط الاقتصادي السـليم إلا بالمعبر البحري السـليم، ولا تقوم فلسـفة الأمـن هذه على مسـيرة الحياة الحالية فحسـب، بل تنطلق مـن التنمية وحماية الحقوق في المسـتقبل. تحت البيئة الكبيرة من السـلام الدولي، فان المهمة التي تضطلع بها القوات البحرية تتركز أكثر في كيفية حماية سـلامة خطوط بلادها البحريـة عـلى نحو أفضـل، وضرب القرصنـة البحرية والتهريـب البحري، وحمايـة تجارة التصديـر، وتنفيذ الإنقـاذ البحري، ومعالجـة التلوث البحري بالإضافـة إلى حمايـة البيئة البحريـة. لا يدعو الوضع البحـري الذي تواجهه الصين في الوقت الحاضر إلى التفاؤل.

إذ تحولت المناطق على سواحل الصين شرقا إلى مناطق ذهبية تشهد فيها القيمـة الإنتاجية لاقتصـاد الصين نمـوا أسرع في عملية الانفتـاح على العالم الخارجي، وانتشرت حقوقها ومصالحها البحرية في العالم على نطاق واسـع، وتشـهد اتسـاعا متواصلا مع نمو الحجم الاقتصـادي الصيني الإجمالي. وفي الوقت الذي تشكلت فيه تشكيلة الانفتاح من كل الأبعاد، وتطور اقتصادها وتجارتهـا الموجهتان نحو الخارج، يزداد الاعتـماد التجاري للتجارة الخارجية الصينية أكثر فأكثر، كما تطلب وتسـتورد الصين أكثر من الطاقة العالمية. وفقا للتقديرات، ستستورد الصين ٦٠٪ من النفط من الخارج في عام ٢٠٢٠م.

وأن ازديـاد القوة الدافعة للطلب المحلي والضغط المفروض من الخارج في آن واحـد يتطلـب مـن بلادنا أن تهتـم بحقوقها البحرية بصـورة متزايدة، وتراقب حقوقها البحرية الخاصة من جديد.

مـن هنا نرى أنه خلافـا مع المغامرة والتطوير في العصـور القديمة، فإن جوهـر مفهـوم البحـر في القرن الجديـد هو المفاهيم الرئيسـة التـي تتمثل في استغلال الموارد البحرية سلمياً وحماية الحقوق البحرية للدول في المرور آمنة.

إن الدول المطلة على البحر لها صلة وثيقة بمسألة البحر سياسياً واقتصادياً وثقافياً ودبلوماسـياً، ولا يقتصر مجال الأمن في مسـألة الأمن التقليدي ذات العلاقة بالشؤون العسكرية، بل يتطرق يوما بعد يوم إلى المجالات الاجتماعية والبيئية والثقافية ومجالات أخرى للأمن غير التقليدي.

إن فيضـان القرصنـة البحريـة والقـوة الإرهابيـة البحريـة وتهديدهـا والصيد عابر القارات وتنقيب النفط وتلويث البحر واستغلال الموارد في قاع البحر والسيطرة على التسلح البحري تشكل جزءا مهماً في السياسة الخارجية الوطنية. إن اشتداد حدة تهديد الأمن غير التقليدي جعل التناقضات المتعلقة بالحقوق والمصالح البحرية من شتى أنواعها تشهد تناميا شديدا ما يؤدي إلى ازدياد النضال الدولي تعقداً.

وفي إطار المواجهة ونظراً لتعدد مصالح الأمن البحرية فإنه لن تسـتطيع أو تتمكـن أي دولـة وتحقق أمنهـا اعتماداً على قوتها البحرية القوية في مسـألة الحقـوق والمصالح في العالم كله. وباسـتخدام الوسـائل الشـاملة بما في ذلك وسائل سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية وعلمية لتشكيل نظام بحري جديد قائم على أسـاس العدالة والإنصاف والاستغلال السلمي، وذلك هو الطريق الوحيد لحل سلسلة من المسائل البحرية الحالية.

٥ـ في مجال أمن المعلومات: (جريدة المدينة السعودية: ٧/ ٧/ ٢٠٠٧م)

أمن المعلومات جزء من الثورة التقنية وسيشهد آفاقاً أوسع واستثمارات أكبر لابد من الاستعداد لها بالمال والقدرات والتعليم والفكر.. وليتنا نساهم

فيهـا تطويراً وإنتاجاً، فطبقاً لخبراء التأمين على الحاسـب الآلي تنفق الولايات المتحدة أكثر من ٣٨ مليار دولار لتطوير نظم المعلومات والشـبكات لحمايتها مـن السرقـات الإلكترونية، بينما يقـدر ما ينفق خليجيًا حسـب خبرائنا بنحو ٣٠٠ مليون دولار.. ولعل هذا يوضح كم هذه المعلومات غالية وغالية جدًا.

لم نكن نعرف من أمن الشركات والبنوك سوى أفراد موظفين بها، واليوم نرى شركات أمنية للحراسة تقوم بهذه المهمة.. ومؤخرا قامت شركات لأمن المعلومـات، والحـارس هنـا نظـام إلكـتروني دقيـق للسرية وليس أشـخاصا (سهرانين) طوال الليل..

أيضا رأينا اسـتثمارات في قطاع النظافة، ونفس الشيء في قطاع التأمينات الواسـع، بـل في الغرب نجد التأمين في حال الوفـاة، وإن أغرى بعض الورثة بجرائم تصل إلى حد القتل ليصرفوا قيمة التأمين!.

تحديدا نقول: إن التحدي الأكبر في هذا العصر يكمن في أمن المعلومات الإلكترونية،فقـد أصبحت ثروة العـالم المتقدم والمفتاح الأهم للتطور وتكمن فيهـا الخطـط والأسرار الدقيقـة، وهي عماد التجـارة الإلكترونية والأنشـطة المصرفية، حيث باتت هذه القطاعات غاية في السرعة والسـهولة، لكنها أيضا غايـة في التعقيد والمخاطر،لهذا أصبح الأمن غير تقليدي ويحتاج إلى إمكانات وأنظمـة دقيقة للحمايـة، وألا تكون عرضـة لفيروسـات العدوانيين ومرض الفضوليين وجرائم السرقات الإلكترونية.

إن مواكبـة التطـور لا تكـون فقـط بتشـغيل أنظمـة إلكترونيـة للعمـل والخدمـات، وإنما لابد من أن يصاحبها ثقافـة البيئة الإلكترونية، فهذه الثورة قلبت المعايير شـكلا ومضمونا،ولكن الملاحظ أن الدول العربية في مجملها لا تـزال متأخرة في أنظمة الحماية الإلكترونيـة والتشريعات المنظمة لها، والتعليم

المتخصص لا يزال دون المطلوب مع أنه المعني أساسا بصناعة التطور والاستجابة لكل جديد.

وهنا نذكر إذا كانت بعض الأعمال التقليدية حتمت علينا ـ كرها أو طوعا ـ استقدام ملايين الوافدين من العالم، فإن التطور الإلكتروني واستخدام الحاسوب أمر لا يعجز أبناءنا وبناتنا على التعامل معها، بل أكدوا قدرة عالية.. فهل مهدنا لهم الطريق تخصصا ومناهج ومجالات عمل بخطط متكاملة لمواكبة العالم .

التحدي الآخر أن اتساع البيئة الإلكترونية يفرض علوماً وأقساماً أمنية معنية بذلك، ومحاكم وقضاة متخصصين في هذه المجالات، تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية، فالعالم يواجه اليوم أخطارا مختلفة: جرائم إلكترونية قد تمرر غسيل الأموال، مثلما تمرر ثقافة الإجرام وأفكار الإرهاب، أي التعليم عن بعد للجريمة والفكر الإرهابي الظلامي..

وبالمناسبة نثمن بكل الاعتزاز الضربات الأمنية المؤثرة ضد مروجي الفكر الضال والإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية مؤخرا، ما يؤكد تطور المفهوم الأمني وكفاءة الأجهزة الأمنية السعودية والتي تمكنت من معالجة العديد من القضايا الأمنية في الفترة الأخيرة.

نقطة أخرى هي أن الأمن الإلكتروني لا يكون فقط ضد جريمة من خارج أنظمة العمل، فماذا لو جاء الخطر أو خطأ مقصود من داخل منظومة العمل نفسها لأي سبب ؟!..

هذا السؤال الافتراضي إنما للتأكيد على ضرورة التأهيل النفسي والأخلاقي للقائمين على أمن برامج التشغيل دون الاقتصار على القدرات التقنية فقط، وحتمية تعزيز تشريعات الأمن الإلكتروني، وتكريس وعي المجتمع بأمن المعلومات، لنحسن الاستفادة من هذا التطور الرائع دون

خسائر أو مخاوف، ولعلنا نلمس حرص البنوك على تحذير عملائها من إفشاء الرقم السري للحساب حتى للأقربين وهذا أمر بالغ الأهمية.

أخيرا: الدنيا تتطور بالتقنيات الحديثة واستثماراتها الهائلة.. فهناك من ينفقون المليارات على الأبحاث والابتكارات وينتجونها، وينشئون بها أسواقا جديدة ليربحوا من خلالها مليارات أكثر.. وأمن المعلومات جزء من هذه الثورة التقنية، وسيشهد آفاقا أوسع واستثمارات أكبر لابد من الاستعداد لها بالتعليم والقدرات والمال وبالفكر والوعي.

٦ـ في مجال الأمن النووي: (جريدة الرافدين: ٤/ ١١/ ٢٠٠٩م)

في مقالة عن الغابة النووية الآسيوية يقول الكاتب إننا قريبون من نهاية العالم وربما نهاية الشرق القديم، إذ أصبح هذا الشرق كنزاً مكشوفاً لصناعة وتداول البضائع النووية التي تصنع سراً أو علناً وعلى وفق قياسات سياسية خالصة بعد أن كان شرقاً سحرياً للأساطير والثقافة.

هذا في إطار تنامي طموح كوريا الشمالية وإصرارها على أن تواصل برنامجها النووي الجاهز للحرب والمقايضات باستمرار في ظل تعقد وتجاذب ما يسمى بالمفاوضات السداسية وتضم مفهوم الصناعة النووية وأسواقها الاقتصادية، هذا يعد تحدياً حقيقياً للهيمنة الأمريكية المفترضة على العالم الجديد ودعواتها للسيطرة على سباق التسلح، إذ يمكن لهذا التحول النووي أن يمنح تلك الصراعات طابعاً عسكرياً وسياسياً وأزموياً من الصعب السيطرة عليه، في ظل منطقة مزدحمة أصلاً بالصراعات المعقدة وبكم هائل من الترسانة النووية.

وكوريا الشمالية رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة واتساع آثار المجاعة فيها منذ أكثر من عشر سنوات بخلاف الكوارث الطبيعية وتأثير المجاعة

والفقـر منـذ تسـلم الرئيس الكوري الشـمالي كيـم جونج أيل الرئاسـة خلفا لوالـده الزعيـم التاريخـي كيـم أيـل سـونغ فإنها تصر عـلى توسـيع قاعدتها العسكرية التقليدية والنووية .

يمثل هذا السـلوك الكوري الشـمالي تهديدا لاتسـاق السياسـات الهشة التي باتت تتحكم بالكثير من المعايير السياسـية والعسكرية الأمنية في المنطقة خاصة مع اتساع قاعدة الأزمات السياسية والحروب الإقليمية والصراعات الإثنيـة بدءا مـن الأرخبيل الاندونيسي مـرورا بالأزمة التقليديـة بين الثنائي النووي الهندي الباكستاني والمثلث الدامي في أفغانستان وانتهاء بأزمة الرعب النووي القادم من إيران فضلا عن التصاعد الغريب للأزمة في باكسـتان مع حرب وزير سـتان وصعود نجم طالبان باكسـتان بملفات أكثر عنفاً والذي يهدد في أخطر حلقاته الملف النووي الباكستاني هذا بخلاف امتلاك إسرائيل السلاح النووي كقوة نووية وحيدة في منطقة الشرق الأوسط.

لقـد دأبت أمريكا ومنذ زمن على التعاطي مـع القضية الكورية في إطار المعالجـات الدبلوماسـية البطيئة وحث الأطراف في المباحثات الدبلوماسـية السداسـية للضغـط عـلى كوريا وتهديدها تـارة أخرى لإيقـاف مشروعها النووي،رغم أنها لم تقدم لها بالمقابل حلولا جدية تنطلق أساسا من الاعتراف بالحقوق الإقليمية والوطنية للدول،والتعاطي مع جوهر الأزمات السياسية على أسـاس حرية هذه الدول وشـعوبها في الاستقلال والخيارات،فضلا عن إشـاعة التخويـف الدائم مـن أي طموح سـياسي أو عسـكري يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.. وإزاء هذا نجد أن تفكيك مفهوم الهيمنة العالميـة واللجوء إلى مجلس الأمـن كتبرير لتأكيد مسـميات المجتمع الدولي، والعالم الحر، والتوازنات السياسية، وتصدير الإرهاب النووي، يعكس أيضا

اتجاها جديدا في السـعي إلى إنتاج منظومات سياسـية غير تقليدية وغير آمنة بالنسـبة للاسـتراتيجيات الأمريكية،وربما السـعي إلى إنتاج أقطاب سياسية مضادة تعيدنا إلى أجواء وثقافات ومواجهات الحروب الباردة.

إن الإصرار الأمريكـي عـلى خيـارات العقوبـات والتهديـد بالعمـل العسـكري مع وجود رغبة (أطلسية) ويابانية تناغم هذا العزف الأمريكي، وامتعـاض صيني وكوري جنوبي بسبب الخوف من حـدوث أزمة إقليمية يشـكل أفقـاً غائما لواقع جديد قد يسـمح لنمو النزعة العسـكرية الصراعية عنـد بعـض دول المنطقـة خاصـة دول الخليـج العـربي التي بـدأت تتحدث عن مشـاريع نووية سـلمية، فضلاً عن نـزوع بعض البلـدان ذات الاقتصاد الصناعي غير العسكري لاعتماد وجهات نظر حول مفهوم الأمن العسكري الاسـتراتيجي، بـما فيه الأمن النـووي، إذ بدأت اليابان تسـعى إلى تعديلات دسـتورية تتخلـص بموجبهـا من تاريـخ هزائم الاستسـلام عـام ١٩٤٥م، وتسـمح لقواتها العسـكرية أن تلعب دوراً في العسـكرتاريا السياسية وإيجاد قاعدة غير تقليدية للصناعة العسـكرية، وكذلك سـعي كوريا الجنوبية الجار الارسـتقراطي لأهل الشـمال الكوري إلى تعديل نظامها التسـليحي في مجال الصورايـخ والمنظومـات الدفاعيـة والهجومية بما فيها نـشر قواعد صواريخ مضادة للصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس النووية.

إن صناعـة هـذه الأزمة تمثل إربـاكا للتوازنات السياسـية والعسـكرية والأمنية في المنطقة، وتهديدا غير تقليدي للمفهوم الأمريكي المتداول والقائم على الاعتماد على الخيار العسكري وربما يطرح الكثير من الأسئلة حول جدية النظام المخابراتي القوي الذي لم يستطع أن يكشف شيئا واضحا عن الطبيعة السريـة للبرنامج النـووي الكوري منـذ أن بدأت المشـكلة الكورية النووية

عـام ٢٠٠٣م، بعد تشـغيل مفاعـل يونغ بيـون وطرد فريق خبراء المفتشـين مـن كوريا، ويعتقد أن نشـوء هـذا النظام قد وضـع الإدارة الأمريكية أمام تحديـات والتزامات اقتصادية معقـدة مثلما وضعها أمام معادلات سياسـية ترتبط بجوهر الثقافة الجديدة للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى (تجريدات) صراعيـة تقـوم على مركـزة القوة وإعادة إنتـاج العلاقات الدوليـة بعيدا عن حيازة أي حصانات تاريخية وإيديولوجية وعقائدية توكيداً للحلم الأمريكي القديم في إنشـاء المجتمع العظيم الذي تدين له الأمم وشعوب العالم بالولاء والطاعة ولو قسرا.

إن احتـدام الحديـث عـن الأزمـة النووية الكوريـة يقابلـه إصرار على مواصلـة التمادي في التمسـك بالحق المفترض فضلا عـن أن هذا الاحتدام قـد امتد إلى داخـل الإدارة الأمريكيـة ذاتها بين داع لمواصلـة الضغط وحتى الـردع إن تطلـب الأمـر عـلى كوريـا والـذي جسـدته الكثـير من المشـاريع الأمريكيـة المقدّمـة إلى مجلـس الأمـن بدعم مـن أوروبا والأطلـسي واليابان واسـتراليا والذي يتضمن تدابير اقتصادية وعسـكرية والذي يجيز استخدام القوة العسـكرية بموجب الفصل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة للرد على هذه التجربة الكورية، حتى لا يكون نجاحها حافزا لدول أخرى مثل إيران لركوب الموجة النووية وصناعة محيط من العسـكرية الخارقة التي يمكن أن تهـدد بها الآخرين أو إمكانية تسريبها إلى قوى الإرهاب الدولي لتكون مثار قلـق للمجتمع الدولي، وبين مندد بفشـل الإدارة الدبلوماسـية الأمريكية في السـيطرة على الطموحات الكورية النووية وخلق بؤر وأسواق واقتصادات واسـتثمارات نووية تهدد نظام العسـكرة والاقتصاد وبرنامج الديمقراطيات الأمريكيـة في الـشرق والجنوب الآسـيوي، وربـما التمهيد لنشـوب حروب إقليمية أو ثانوية لكن بامتياز نووي.

إن الأزمة الكورية النووية هي أزمة شرقية خالصة، وليست أزمة عالمية كما يصورها البعض،إذ بات هذا الشرق السحري في ضوء هذا التوصيف وكأنه قاب قوسين أو أدنى من الكارثة،فهو يسعى وفي ضوء تفاقم الأزمات إلى أن يتحول إلى غابة نووية، وقبائل من المحاربين السوبر،مثلما سيكون الشرق فخا صراعياً كبيرا يمكن أن يضع القارة الواسعة والغنية بمصادرها الطاقوية والاقتصادية أمام أزمة كونية تهدد العالم بالبرد والفقر.

إن هذه الأزمات المتراكمة ستسهم حتما في فرض معادلات قهرية في المنطقة من خلال دعم محاور سياسات تسليحية واقتصادية تقوم على تناقض المحاور ، المحور التايواني على حساب الصين، المحور الكوري الجنوبي على حساب كوريا الشمالية، محور دول النمور الآسيوية على حساب دول فقيرة مثل فيتنام ولاوس وكمبوديا، المحور الإسرائيلي على حساب إيران وعموم الدول الإسلامية والعربية وغيرها ممن تفرزه الثنائيات المضطربة التي زادت من الأزمات داخل القارة الآسيوية ...

إن دخول الأزمة الكورية إلى دائرة مجلس الأمن والمباحثات طويلة النفس واختلاف وجهات النظر حول طبيعة العقوبات رغم الإصرار الأمريكي على فرض العقوبات والتهديد بإجراء عسكري وتسخين كل خطوط المواجهة القادمة،من شأنه أن يضع السياسة الأمريكية في الخانق الضيق !!فالصين وهي قوة دولية فاعلة مازالت تعارض العقوبات العسكرية خاصة مع تهديد كوريا الشمالية بإجراء المزيد من التجارب وإمكانية تحميل صواريخها برؤوس نووية لأن الصين ترى أن العقوبات والصراعات يمكن أن تهدد الأمن الإقليمي لدول المنطقة، كما أن هذه الأزمة ستحرّض إيران إلى تنمية طموحها النووي إلى الدرجة التي تزيد من سرعة تخصيب اليورانيوم

وسط انشغال العالم بالجدل حول الأزمة الكورية وعدم الاتفاق على طبيعة العقوبات ومدى تأثيرها على الواقع السياسي ..وسط هذا الوضع وسوء إدارة المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة للأزمة خاصة وكالة الطاقة الذرية بسبب طبيعة عملها وصلاحياتها ، ثمة من يطرح سؤالا عن الكيفية التي سيكون بها العالم بعد هذا الجنون العسكري والفلتان النووي! وهل ثمة من يبحث عن عالم أكثر أمنا وأكثر ضمانا لحقوق الآخرين؟ من خلال إعادة إنتاج تداول الخطاب السياسي والاقتصادي على أساس مرجعياته الإنسانية وإعطاء كل ذي حق حقه .

هذه محاولة نهدف منها تعريف الأمن غير التقليدي في محاولة للتعرف فيها على الموضوعات المختلفة للأمن غير التقليدي.

وهنا تحدثنا عن البرنامج النووي الكوري الشمالي ولكن حديثنا عن الأمن النووي يمتد للوقوف على انتشار الأسلحة النووية في قارة آسيا، فهذه القارة ينتشر فيها السلاح النووي وربما تحتوي القارة على أكثر من نصف الأسلحة النووية في العالم، وحديثنا هنا ينصب على الحد من انتشار هذه الأسلحة أكثر ما هي موجودة في القارة:

- دول أعضاء النادي الدولي (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن)، روسيا والصين.
- دول تمتلك أسلحة نووية وأعلنت عن امتلاكها، الهند وباكستان.
- دول تمتلك أسلحة نووية وتنكر امتلاكها، إسرائيل.
- دول تمتلك تكنولوجيا صناعة الأسلحة وأعلنت عن ذلك، كوريا الشمالية.

ـ دول تمتلك تكنولوجيا صناعة الأسلحة ولا تعلن عن ذلك، اليابان.

ـ دول ذات برامج نووية غامضة، إيران.

هـذا بخلاف جهود دول عديدة لامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وتنضم إليها بعض الدول العربية في قارة آسيا.

هكـذا يتضـح لنـا مـدى انتشـار الأسـلحة النوويـة في القـارة مـا يهدد الاسـتقرار والأمن فيها وقد تمتد آثار ذلك إلى دول أخرى لا ذنب لها في ظل هذه الغابة النووية المنتشرة في القارة ما يستلزم جهودًا مضنية لحل صراعات الإقليم والتي قد تؤدي إلى خطر انتشار الأسلحة النووية في أجزاء من القارة تمهيدًا لأن يشمل الخطر القارة بأكملها.

وختاماً استعرضنا في هذا الفصل الأمن غير التقليدي التعريف والمفهوم وأوضحنـا وجهـات النظر في هـذا التعريـف في محاولـة للوقـوف على هذه التعريفات ثم اسـتعرضنا أسـباب ظهور هذا المفهوم الجديد الذي تداخلت فيه التعريفات والذي تركز في أن غالبية تهديداته قد تأتي من الخارج ما أصبح يشكل تهديدًا لأمن واستقرار الدول بعيدًا عن التهديدات العسكرية المهددة للدولـة ثـم تابعنا تطور مفاهيم الأمـن غير التقليدي ثم مجـالات الأمن غير التقليـدي، مـا أوضح العديد مـن المجالات التي تندرج تحـت بند تهديدات الأمـن غـير التقليـدي علها تكـون مرشـدًا وخطوة عـلى طريـق تحديد هذه المفاهيم ربما في مراجع جديدة شاملة أخرى.

الفصل الثالث

الأمن الصحي

٣ . الأمن الصحي

هنالك توافق على أن الصحة تشكل ركنًا أساسيًا من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم أما تردي الصحة فإنه يقوض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصاديات.

ولقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدمًا مشهودًا في مجال الصحة ويرجع ذلك للوفرة النفطية التي شهدتها دول البترول إلا أنها مازالت غير مضمونة لجميع المواطنين كما أن أنظمة الصحة غالبًا ما يكبلها العجز البيروقراطي وتدني القدرات المهنية ونقص التمويل في ظل تعاظم الأخطار الصحية جراء انتشار أمراض معدية جديدة.

وقد شهدت جميع مؤشرات الصحة الرئيسة في الدول العربية ركودًا في الأعوام الأربعة الأخيرة لأن الأفكار والمقاربات العالمية الرائدة في مجالات الصحة وأمن الإنسان والتي جرى اعتمادها حول العالم لم تترسخ بعد في معظم البلدان العربية.

٣ . ١ الصحة وأمن الإنسان

مع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة بدأ التداخل والالتقاء بين مجالي الأمن والتنمية اللذين كانا من قبل ميدانين منفصلين وسرعان ما غدت الصحة العامة من نقاط التقاطع الأساسية بينهما، وأصبح اصطلاح الخطاب

التنموي الـذي تمثله جهود الأمم المتحدة وصناديقهـا وبرامجها التنموية على مدار التسعينيات من القرن المنصرم يتميز بتسارع وتكاثر حركة تنقل الأفراد والبضائع ما ساعد على انتشار الأمراض عبر الحدود مثل مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعودة أمراض أخرى مثل الكوليرا والسل ... إلخ.

وكان مـن أبرز تجليات هـذا الإدراك صدور تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤م، والـذى ركـز على التحديات الصحية، والأمـن الصحي واحد من أركان أمن الإنسان.

كما دعا التقرير إلى اعتبار أن الصحة حق من حقوق الإنسان بالنسبة إلى الفرد وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع.

٣ . ٢ مفهوم الأمن الصحي

الأمـن الصحي هو التحرر النسـبي من المرض والعـدوى، والحماية من المرض والعجز والموت الذي يمكن تلافيه.

وفي تعريف آخر

الأمن الصحي يقصد به حماية المواطن وسـلامته من الأمراض والأوبئة وكل ما يهدد سـلامته، ويأتي ذلك عبر خطط ملموسـة لتطوير قطاع الصحة لانتشاله من حالة التدهور المستمر.

وفي تعريف آخر الأمن الصحي يقصد به تنمية الثقافة الصحية للطالب من حيث العناية بالجسـم وصحة المجتمع ويهدف إلى استشعار نعمة الله على الإنسان بصحة البدن. وتنمية الثقافة الصحية لدى المواطنين.

القضايا المرتبطة بالأمن الصحي الدولي:

١ ـ الأمراض المستجدة: إن الأمراض الجديدة والشديدة الإيذاء، مثل المتلازمة الرئوية الحادة الوخيمة وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير، لا تعرف أي حدود. وفي العقود القليلة الماضية بدأت أمراض جديدة تظهر بوتيرة غير مسبوقة، أي بمعدل مرض جديد واحد أو أكثر كل عام.

٢ ـ الاستقرار الاقتصادي: تتسبب الأخطار الصحية العمومية في إحداث آثار اقتصادية وصحية. واحتواء الأخطار الدولية من الأمور التي تسهم في تعزيز الرفاه الاقتصادي.

٣ ـ الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية: تتسبب هذه الأحداث في وفاة بعض الأفراد وإعاقة البعض الآخر، كما تتسبب في إجهاد النظم الصحية التي يعتمد عليها الناس لضمان أمنهم الصحي. ففي عام ٦٠٠٢ ألحقت الكوارث الطبيعية أضرارًا بنحو ٦, ٤٣١ مليون نسمة وأودت بحياة ١٢, ٢٤٣ نسمة.

٤ ـ الأخطار الكيميائية والإشعاعية وخطر الإرهاب البيولوجي: وهو ما يحدث بشكل متعمد أو بمحض الصدفة، وذلك باستخدام التقنيات نفسها التي تستعمل في الكوارث الأخرى.

وتذكرنا الرسائل الملوثة بالجمرة الخبيثة التي أرسلت عبر النظام البريدي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٠٠٢م، ومادة السارين التي تم سكبها في مترو الأنفاق في طوكيو في عام ٥٩٩١م، بأن هناك، على الرغم من ندرة الهجمات الكيميائية والبيولوجية، أناساً على استعداد لاستخدام هذا النوع من الإرهاب.

٥ ـ تغير المناخ: تتسبب التغيرات البيئية والمناخية في حدوث آثار صحية متنامية، غير أن السياسات الصحية لا تستطيع وحدها الوقاية من تلك الآثار. فقد قضى نحو ٠٦, ٠٠٠ شخص نحبهم في الأعوام الأخيرة نتيجة كوارث طبيعية مناخية أصابت بلدانًا نامية بالدرجة الأولى.

٦ ـ الإيدز والعدوى بفيروسه ـ قضية صحية وأمنية أساسية: إن الآثار المدمرة الناجمة عن الإيدز والعدوى بفيروسه أثبتت لخبراء الأمن الدولي مدى تأثير قضية صحية عمومية في الأمن. فقد بلغ عدد المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه، في عام ٢٠٠٦م، نحو ٩٣, ٥ ملايين نسمة.

٧ ـ بناء أسس الأمن الصحي: سيكون امتثال البلدان للوائح الصحية الدولية المنقحة، الأساس الذي سيرتكز إليه الأمن الصحي الدولي.

٨ ـ تعزيز النظم الصحية: تعد النظم الصحية الوافية بالغرض حجر الأساس الذي يقوم عليه الأمن الصحي الدولي، غير أن الوضع الراهن للنظم الصحية في جميع أنحاء العالم لا يبعث على الارتياح. فلابد مثلاً، من توفير أكثر من أربعة ملايين عامل صحي لسد العجز القائم في هذا المجال على الصعيد العالمي، والذي تتحمل البلدان النامية أفدح أعبائه.

٣ . ٣ الأمن الصحي في السياق العربي

في ملتقى القاهرة التشاوري حول الصحة وأمن الإنسان الذي عقد في العام ٢٠٠٢م، والذي أسهم في تنظيمه كل من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز أوضح الموقف الصحي في المنطقة العربية والتي ظهر منها:

الإخفاق في تفعيل موقف عملي كلي للصحة وأمن الإنسان في السياق العربي إنما يعكس محدودية المحاولات الرامية إلى الالتزام بهذه المفاهيم في البلدان العربية. وربما أسهمت في ذلك عوامل عدة منها:

١ ـ إن حركة الإصلاح العربية لم تتبن أمن الإنسان كدليل إرشادي للتغيير والإصلاح، أو كأساس لبرامج العمل التي تدور على العموم في إطار مرجعي يركز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وفي المجال الصحي، يتجسد هذا المنظور المختلف باعتماد مقاربة ضيقة ومحدودة تركز على التوسع في الخدمات الصحية، والمرافق السريرية والجوانب الأخرى المتصلة بمتطلبات الرعاية الصحية التقليدية التي مازالت تدعو إليها الحكومات وهيئات المجتمع المدني على السواء.

٢ ـ نتيجة لذلك، وفي غياب المنظومات الإرشادية البديلة، انحصرت مقاربات معالجة المخاطر الأمنية المحلية والدولية في مفهوم أمن الدولة، فيقل الحديث عن الجوانب الأمنية غير السياسية أو التي لا تمس الدولة مباشرة ومن الطبيعي أن يمس ذلك الأمن الصحي والمكونات الأخرى لأمن الإنسان أي ما يعني تحويل الموارد بعيدًا عن الحاجات الصحية الأساسية لتلبية مطالب النزاع المسلح.

٣ ـ يأتي موضوع الصحة على درجة متدنية من سلم الأولويات بالنسبة إلى الميزانيات والبرامج الخاصة بالتنمية في البلدان العربية، والصحة العامة تعامل كمسألة ثانوية مقارنة بقضايا أخرى، وإن كانت بدأت الأوضاع في بعض الدول العربية بالتغير في ظل ثورات الربيع العربي والاهتمام بكل ما يتعلق بأمن الإنسان ومنها موضوعات تحقيق الأمن الصحي للمواطن العربي..

٤ ـ لا تحظى الصحة على العموم إلا بالقليل من الاهتمام في النقاش العام، ومن هنا فإننا نشهد مفارقات صارخة بين جدية بعض المشكلات الصحية في المنطقة وغياب هذه المسألة عن المداولات الدائرة بين البلدان العربية.

٥ ـ لقد أصيب المجتمع المدني العربي بالوهن جراء ما فرض عليه من تقييد وإقصاء على المستوى السياسي وهو قلما يشارك في قضايا الصحة ومن ثم فإن تأثير الجهات التي لا ترتبط في الدولة بالنظام الصحي وتطوير سياسات الصحة مازال ضئيلاً جدًا.

٣ . ٤ الوضع الصحي في البلدان العربية

ينضم الوضع «السيئ» للرعاية الصحية إلى كوكبة المشكلات التي يعيشها الوطن العربي من قبيل الفقر والأمية والبطالة... لتؤكد على الواقع الفعلي لحال التنمية السائدة، ولتعكس مستوى التدهور الاجتماعي الذي تعجز الدول العربية عن تجاوزه، والذي يدفع المواطن ثمنه مزيدًا من القهر والتخلف.

لا يخلو تقرير حكومي أو غير حكومي، صادر من أي بلد عربي، من توصيف حال الخدمات والرعاية الصحية في العالم العربي، بغير النظرة السلبية لطبيعة الرعاية، وكذلك الاستهجان من احتلال هذا القطاع الحجم الضئيل من الاهتمام وتحديد الموازنات اللازمة لتطويره.

يزداد الأمر مأسوية في البلدان العربية التي تشهد اضطرابات أمنية أو حروبًا أهلية، وهي باتت تحتل حيزًا غير قليل في عالمنا العربي، حيث يموت كثيرون قبل أن تتمكن الإسعافات الأولية من الوصول إليهم، ناهيك عن عجز الإمكانات الطبية الرسمية والخاصة من تأمين العلاج.

تتساءل المنظمات العالمية في ميدان الصحة عن الموازنات المرصودة لتحسين الرعاية الصحية والتي تضعها الحكومات العربية سنويًا، فترى الحجم الضئيل من الإنفاق، قياسًا إلى المتطلبات الضخمة المطلوبة لتأمين رعاية حقيقية للمواطنين على جميع المستويات. في بلدان متقدمة، تصل موازنات وزارة الصحة إلى حدود ١٠٪ من الموازنة العامة، فيما لا تتعدى الواحد في المائة لدى معظم الدول العربية، وفي بعضها يصل إلى أقل من هذه النسبة.

يظهر سوء الرعاية الصحية في ميادين عدة، ويتخذ طابع الحصول عليها شكل إذلال وقهر للمواطن قبل أن يتمكن من تأمين العلاج اللازم له. صحيح أن الدول العربية، في معظمها، باتت تعتمد نظامًا في الرعاية عبر مؤسسات الدولة أو عبر هيئات مثل الضمان الاجتماعي، إضافة إلى شركات التأمين العاملة في هذا المجال.

هذا نظريًا، أما في الواقع العملي، فإن حصول المريض على خدمات هذه المؤسسات المجانية أو شبه المجانية، تمر أحيانًا كثيرة، في نفق من الإجراءات الإدارية المعقدة، أو تخضع لزبانية تفرض على المواطن اللجوء إلى هذا المنفذ أو إلى الطائفة لتأمين وصوله إلى المستشفى أو الحصول على الدواء اللازم. أما شركات التأمين العاملة، فتخترع الكثير من الأسباب للتملص من موجباتها في دفع نفقات العلاج، على رغم حصولها مسبقًا على كل ما يكون قد ترتب على التعامل معها من موجبات مادية. كثيرة هي الحالات، بالألوف ومئات الألوف، التي قضى أصحابها جراء عدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفى، أو بسبب رفض المستشفيات قبول إدخالهم في حال عدم توفير المبالغ المطلوبة سلفًا.

لا تقف المأساة عند هذا الحد، فهناك مشكلة توافر الطاقم الطبي الذي يعاني من نقص فادح في معظم الدول العربية، وبعضه يعتمد على المتدربين والطلاب، الذين يجدون أنفسهم أمام اختبارات صعبة، لكنهم مضطرون لخوضها لعدم وجود الأطباء الاختصاصيين اللازمين. أما إذا أراد المواطن الحصول على خدمات صحية ذات مستوى مقبول أو أفضل، فما عليه سوى الذهاب إلى مستشفيات خاصة وتحمل النفقات الباهظة، وهو أمر لا يتوافر إلا لعدد محدود من أصحاب القدرة المالية على دفعه.

ولأن الرعاية الصحية تتطلب تأمين العلاج ومن ضمنه الحصول على الدواء اللازم، فإن معاناة جديدة سيدخل المواطن نفقها تتصل بسعر الدواء ومدى القدرة على تأمينه، أو بتوافر هذا الدواء لدى الصيدليات أو المختبرات ومدى إخفائه واحتكاره بتواطؤ بين مسؤولين وأصحاب الصيدليات، خصوصًا عندما يكون دواء لأمراض مزمنة وذا سعر مرتفع، أو تكون المشكلة في الدواء المزور والمنتشر بكثرة في الصيدليات، والذي يباع بسعر أرخص يضطر المواطن لشرائه، إما بسبب عجزه عن دفع المبلغ للدواء الأصلي، أو لعدم توافره في الصيدليات.

على رغم التقدم العلمي في ميدان الطب والأبحاث الطبية، ولكن أمام عجز المواطن عن تحمل تكلفة نفقات علاجه، لدى الطبيب أو المستشفيات، عاد اللجوء إلى الطب الشعبي واعتماد مدعي المعرفة، يغزو معظم المجتمعات العربية وخصوصاً منها المناطق الفقيرة، بحيث يذهب المريض إلى هذا «العراف» أو المدعي القدرة في التطبيب بالأعشاب، وهي ظاهرة يفسرها حال الفقر من جهة وعدم توافر الخدمات الصحية من أطباء أو مستوصفات. لكن الظاهرة تشهد تصاعدًا في السنوات الأخيرة على يد مؤسسات تعتمد مثل هذا الطب بصورة علنية، وبتواطؤ مع مسؤولين في الدولة.

قـد يكـون القطاع الصحـي في معظم البلـدان العربية أسـوأ القطاعات فسـادًا وإهمالاً، وتحول إلى قطاع تجاري يمارسه الأطباء في معظمهم، وتتواطأ فيه الوزارات والمسـؤولون فيها عبر نفقات المستشفيات وفي استيراد الأدوية وتوزيعها، وتركبت مافيات تتصل بمراكز النفوذ في الدولة لإدارته.

يمثـل تـردي هذا القطاع أكـبر انتهاك لحقوق الإنسـان في العالم العربي، ويمثل استمرار هذا الإهمال دليلاً على الإمعان في البقاء في التخلف. في بلدان متقدمـة، تمثل الرعاية الصحية جزءًا من الخطة الأمنية للبلد، وتعطي الأهمية الاسـتثنائية لاتصالها في تأمين حياة الإنسـان واسـتمراره، وتجري المحاسـبة الشـديدة نتيجة الإهمـال. في عالمنا العـربي، يموت مئات الآلاف سـنويًا من دون أن يثير الموضوع ما يستحق من القلق، لكون الموت هنا يماثل الموت من الفقر والجوع.

المؤشرات الصحية

- يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية نحو ٧٠ سـنة وعـلى الرغم من ذلك يمكن أن نلاحظ تفاوتًا أساسـيًا في هذا الصدد بين المجموعات والمناطق الفرعية وسواها في المنطقة العربية.
- يزيد العمر المتوقع للنسـاء عليه عند الرجال باسـتثناء قطر والصومال حيث الفجوة في العمر المتوقع بين الجنسين هي ١ ـ ٢ سنة على التوالي فإن الفرق في المنطقة ككل يتراوح بين ٣ ـ ٥ أعوام.

ومن المؤشرات الصحية أيضًا:

- نسبة وفيات الأمهات.

- نسبة وفيات الأطفال الرضع.

- إشراف المتخصصين على الولادات.

- نقص التغذية.

- تأثير انخفاض الدخل على الإنفاق الصحي.

تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن أهم العوامل التي تسبب التفاوت في المستوى الصحي في البلدان العربية هي مستوى الدخل، ومكان السكن (في المناطق الحضرية أو الريفية)، ومستوى التحصيل العلمي للأم. ومن أهم المؤشرات على تأثير هذه العوامل احتمال بقاء الطفل على قيد الحياة حتى ما بعد السنة الخامسة من العمر، وعدد حالات التقزم، واحتمال إشراف متخصصين على الولادة، وتوافر اللقاح ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر. وفي ستة من البلدان العربية التي توافرت عنها البيانات وهي الأردن وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن - كانت العوامل الأكثر تأثيرًا هي مستوى الدخل والتحصيل العلمي للأم. وبعبارة أخرى فإن الأطفال العرب في الأسر ذات الدخل الأعلى. أو التي تكون فيها الأم ذات مستوى تعليمي أعلى يتمتعون، وفقًا لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، بعناية صحية أفضل ثلاث مرات أو أربعًا منها لدى الأطفال في العائلات ذات الدخل الأقل، أو الذين تكون أمهاتهم على مستوى تعليمي أدنى.

وعلى صعيد المنطقة العربية، تدل المؤشرات الصحية جميعاً على أن ارتفاع الدخل الوطني يتلازم مع تحسن في المستوى الصحي، ويؤدي ذلك إلى الفوارق الواضحة بين البلدان العربية.

التغيرات في مجال الصحة العامة

منذ عام ٢٠٠٢م:

إن مقارنة مؤشرات الصحة في البلدان العربية تبين حدوث ارتفاع في معدل العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض في معدل وفيات الأطفال للعاملين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧م، فيما راوحت باقي المؤشرات مكانها:

- ما زالت وجوه التفاوت قائمة بين البلدان العربية ذات الدخل المنخفض، ونظيراتها ذات الدخل المتوسط أو المرتفع.
- باستثناء عدد قليل من المؤشرات، فإن أداء البلدان المتوسطة الدخل يشبه، عادة، أداء البلدان المرتفعة الدخل.
- إن البيانات الوطنية والإقليمية المتوافرة تعطي صورة ناقصة عن نواحي التفاوت وعدم المساواة القائمة داخل تلك البلدان، وهذا يؤكد أهمية تقارير التنمية البشرية الوطنية الصادرة في البلدان العربية بالنسبة إلى واضعي السياسات والأكاديميين والعاملين في مجال الصحة لأنها تعنى بهذه الاختلافات الموجودة على المستوى الداخلي في كل بلد.

المشكلات الصحية الرئيسة

تظل آثار العنف والأمراض المعدية هي المسبب الأول للوفاة في البلدان الفقيرة أو التي ابتليت بالحرب، مثل السودان والصومال واليمن. غير أن معظم البلدان في المنطقة العربية تمر في مرحلة انتقالية خطرة تتسم بالانتشار الحاد للأمراض غير المعدية، والإصابات المتصلة بحوادث السير وأنواع الإصابات الأخرى، وتتعاظم الأخطار الناجمة عن الأمراض غير المعدية،

كتلك التي يسببها التدخين والسكري وضغط الدم. المصاحبة لنمط الحياة الحديثة.

ويتضح لنا أن البلدان العربية التي ترتفع فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين، مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا تعاني نسبًا مرتفعة من الأمراض المعدية مقارنة ببلدان المنطقة التي تنخفض فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين.

الصحة في مناطق النزاع

إن آثار النزاع العنيف في أمن الإنسان والصحة العامة معروفة لدى الجميع، فالحرب تقوض أنظمة الصحة العامة، وقد تفضي إلى الانتشار المفاجئ للأمراض المعدية والأمراض المتعلقة بسوء التغذية. للحروب علاقة بنشوء الأمراض غير المعدية واستفحالها بما فيها تلك التي تؤثر في الأوعية الدموية وتزيد من مخاطر النوبات القلبية (فقد ارتفعت، على سبيل المثال، نسبة الأمراض المتعلقة بالشرايين في لبنان خلال الحرب الأهلية). وللحرب صلة أيضًا بمشكلات الصحة العقلية، كما تدل الحالات التي لوحظت وسجلت في العراق والأرض الفلسطينية المحتلة.

٣ . ٥ العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي في المنطقة العربية

إن الصحة تتأثر تأثيرًا عميقاً بالعوامل المتعلقة بالصحة نفسها وهذه تشمل الأوضاع البيئية المتردية والاحتلال الأجنبي والصراعات المتصلة بالهوية والفقر والبطالة.

١ ـ الصحة والدخل

إن ارتفاع معدل الوفيات بين البالغين يكون له آثار فورية مدمرة في مصير العائلة كما أن الكلفة الصحية الباهظة تحول دون الاستطباب السليم وهذا ينعكس على إنتاجية العامل جراء المرض أو العجز دون أن تعي الحكومات أن هذا العجز سيدفعه إلى ما دون خط الفقر بالإضافة إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي ما يؤثر سلبًا في التنمية والنمو الاقتصادي.

٢ ـ الصحة والمعرفة

يتأثر السلوك الصحي تأثرًا بالغًا بمعارفهم الصحية وبكيفية تعاطيهم مع أمور الصحة والمخاطر المرتبطة بها والتدخين مثلاً يطرح مثلاً كبيرًا للدلالة على نقص التوعية الصحية فالدول العربية ينتشر بها المدخنون بنسبة عالية وتضم واحدًا من أعلى معدلات التدخين في العالم هذا بالإضافة إلى معاناة العديد من الدول من آفة جديدة هي تدخين النارجيلة ومن المعروف أن التدخين يسهم بصورة رئيسة في زيادة معدلات الوفيات وحدوث الأمراض والاعتماد على الرعاية الصحية ما يفرض المزيد من الأعباء الاقتصادية واستنزاف الموارد وبهذا لا يمثل التدخين خطراً على الصحة فحسب بل على التنمية ككل في المنطقة العربية.

وكذلك توجهات الصمت الذي يكتنف موضوع الإيدز في البلدان العربية تؤدي إلى زيادة انتشاره في المنطقة.

٣ ـ الصحة والعادات الموروثة

تؤثر بعض المعتقدات والممارسات الشائعة تأثيرًا كبيرًا في أمن المرأة الصحي ويتجسد ذلك في تفضيل المجتمع الراسخ للمواليد الذكور وما

يترتب على ذلك من الممارسة المؤذية في حق الإناث المتمثلة في ختان الإناث مثلاً وأن المجتمع ذكوري، فيأتي تعليم الصبي أهم من تعليم الفتاة ومن هنا يكون ثلثا الأميين في المنطقة من النساء ويقدر نحو ٤٠٪ منهن أميات وهذه الأمية تقوض صحة النساء لأنها تحول دون اطّلاعهن على المبادئ الأساسية للصحة والنظافة والنظام الغذائي ما يضع عافية المرأة في وضع حرج.

وكما ذكر عن نسب الختان المرتفعة في الدول العربية فإن هذه العملية تبرز مخاطر فورية على الإناث وأخرى على المدى البعيد أهمها الضرر النفسي الذي تعانيه الفتاة اليافعة جراء هذه العملية والصدمات النزيفية الناتجة عن الضرر الذي يصيب الأوعية الدموية والأنسجة لأن الذين يقومون بهذه العملية يجهلون أي قواعد من قواعد علم التشريح الأساسية كما تتعرض الأنثى إلى الالتهابات في فترة لاحقة وقد تصاب بجراثيم التيتانوس وفيروس الإيدز أو الكبد الفيروسي بنوعيه وقد تؤثر هذه الالتهابات في المسالك البولية والكلى وحتى الوصول إلى الفشل الكلوي بالإضافة إلى إعطاب الرحم وقناة فلوب واحتمال إصابتها بالعقم وكل تلك الأمور تبرز في وقت لاحق من حياة المرأة وتعكر الحياة الزوجية وتعسر الحمل والولادة ما ينعكس مباشرة على مؤشرات الصحة في هذه الدول.

٤ ـ إدارة نظام الصحة

إن مفهوم الصحة ككل في المنطقة ضيق جدًا وبعيد عن مفاهيم الصحة العالمية هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الصحية لا توزع وتقدم بإنصاف في المناطق العربية حيث إن المناطق الحضرية تحظى بتغطية أوسع بكثير ما هي في المناطق الريفية كما أن قطاع الصحة العام ذو جودة منخفضة ومنعدم الكفاءة

ولا يتجاوب مع احتياجات المرضى وأنه عادة ما يتم إحالة المرضى إلى القطاع الخاص المكلف للمواطن العربي.

بالإضافة إلى معاناة نظام الصحة العام في البلدان العربية من نقص المواد وضعف القدرات بسبب عدم كفاية التمويل بشكل عام في قطاع الصحة ويكبل كل هذا بيروقراطية هرمية قاصرة ذات أهداف سياسية غالبًا ما تتعارض مع النهوض بالصحة العامة وكل هذا تحت مظلة كبيرة تسمى افتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحة الأساسية.

تمثل النفقات الصحية في أكثر البلدان العربية ما يراوح بين ٤ , ٢٪ و ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة هي الأعلى في لبنان والأردن (١٢٪ و ١٠٪ على التوالي) وهي الأقل في قطر والصومال ٤ , ٢٪ و ٦ , ٢٪ على التوالي.

٣ . ٦ أولويات النظم الصحية في الأنظمة العربية

١ ـ تنمية القدرات الإدارية لوزارات الصحة.

٢ ـ رصد مخصصات مالية منصفة وكافية لتمويل النظم الصحية.

٣ ـ تمكين الناس جميعًا من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.

٤ ـ زيادة السبل الكفيلة بتقديم البيانات والحصول عليها واستخدامها.

٥ ـ تحديد مداخلات معقولة التكلفة تستهدف مشكلات صحية محورية.

٦ ـ تطوير برامج لتعزيز المستوى الصحي.

٧ ـ دعم المبادرات الاجتماعية.

٨ ـ حماية الصحة والحفاظ عليها في حالات الطوارئ والكوارث.

٩ ـ تحليل العوامل غير المتصلة بالصحة والتي تؤثر في المحددات الصحية مثل العولمة والفقر والبيئة مع الانتفاع بالدروس المستفادة منها.

٣ . ٧ العلاقة بين الأمن والصحة

فيما يلي نستعرض عدة نقاط لتوضيح علاقة الأمن والصحة، وهي:

١ ـ الوفيات والمواليد

تعد توقعات الأعمار مؤشرًا قويًا للوفيات لكافة فئات الأعمار، بما في ذلك المواليد الجدد والأطفال وكبار السن، وقد عكست المستويات العالية لمعدل الوفيات منذ بداية الخمسينيات مستويات متدنية لتوقعات الحياة في معظم الدول العربية، فقد كان متوقعًا للمرأة أن تعيش نحو أربعين عامًا، في الوقت الذي كان متوقعًا للرجال أعمار أدنى من ذلك بعامين؛ إلا أن التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية خاصة والظروف المعيشية ومستواها بشكل عام، قد رفعت توقعات الحياة.

وقد ازدادت هذه التوقعات لكل الدول العربية تقريباً نحو عشر سنوات أو أكثر ما كان متوقعًا لها خلال الربع الثالث من القرن الماضي مع إضافة عشر سنوات أخرى في الربع الأخير، في الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول من رفع معدل الأعمار أكثر من ذلك مثل: العراق، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، وقطر. هذا وقد حققت غالبية الدول العربية مستويات جيدة في خفض معدل الوفيات بانتهاء هذا القرن من خلال السيطرة على الأمراض المعدية والطفيلية (المطاعيم والمضادات)

ما أدى إلى رفع لتوقعات الحياة. إن الجهد المطلوب لمزيد من خفض معدلات الوفيات قد يتطلب كلفة مادية عالية ولكنه سوف يفضي إلى نتائج ومكاسب قد تكون محدودة وتحتاج لوقت من أجل كسب نتائجها وقطف ثمارها. فبحلول عام ٢٠٢٥م، يتوقع أن ترفع هذه الدول توقعات الحياة خمس إلى سبع سنوات إضافية، وفي الربع الثاني من القرن الحالي زيادة تقدر بـ ٢ ـ ٣ سنوات.

وبالرغم من التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية في الدول العربية وما نتج عنها من خفض لمعدلات الوفيات ومعدل الوفيات للأطفال الرضع، والمواليد الجدد ومعدل الوفيات للأمهات، إلا أن هذه المعدلات لاتزال مرتفعة، لقد انخفض معدل الوفيات الخام من (٢ ,١٢) لكل ألف شخص عام ١٩٨٠م إلى (٩ ,٨) لكل ألف شخص عام ١٩٩٨م. وقد كانت تجارب بعض الدول أفضل من غيرها، وجاءت هذه النتائج بهذه المستويات استنادًا للسنة الأساسية التي بدأ بها تغيير الهيكل السكاني بالإضافة إلى مصادر التمويل والوضع الاقتصادي. كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع (٩٩) لكل ألف مولود حي عام ١٩٨٠، وتناقصت لتصل (٦٩) لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠م، وصولاً إلى (٥١) لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٠م. علمًا بأن ثماني دول عربية فقط حاليًا قد حققت معدلات وفيات أطفال رضع أقل من ٣٠ لكل ألف مولود حي بينما توجد ٥ دول عربية بمعدلات وفيات أطفال رضع أعلى من ٨٠ لكل ألف مولود حي.

وفيات الأمهات الحوامل مرتفعة أيضًا في الدول العربية، بالإضافة إلى الأنماط المختلفة من التمييز ضد المرأة عبر دورة الحياة بسبب توزيع الأدوار للنوع الاجتماعي. ويرجع معدل الوفيات المرتفع لدى الأمهات والمواليد

الجدد إلى الحمل المبكر، الحمل المتأخر، والحمل المتكرر والمتتالي. هذه العوامل تعمل على استنزاف صحة الأمهات وحرمانهن من فرصة استعادة قواهن وتعويض ما فقدنه من بروتينات ومعادن، وتشير معدلات الخصوبة في الدول العربية إلى (٦) أطفال عام ١٩٨٠م، وانخفضت هذه الخصوبة لتصل إلى (٥,٢) أطفال عام ١٩٩٠م و(٤,٢) أطفال عام ٢٠٠٠م وهو ضعف معدل الإحلال، في الوقت المقدر بـ(٢,١) طفل لكل امرأة، على أي حال؛ تبقى معدلات الخصوبة الزوجية (عدد المواليد للمرأة المتزوجة) أكبر بكثير من معدلات الخصوبة الكلية بشكل عام.

هذا، وفي عام ١٩٩٠م، كان هناك أربع دول عربية فقط تتميز بمعدلات خصوبة لا تزيد على ٤ مواليد للمرأة، وبلغ عدد هذه الدول (١٠) بنهاية عام ٢٠٠٠م، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، قطر، والإمارات العربية المتحدة، ومن ناحية أخرى، فقد كانت معدلات المواليد الخام (٤٠) مولوداً لكل ١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠م، وبقيت هذه المعدلات مرتفعة طوال العقدين التاليين حيث وصلت (٣٠) طفلاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.

ولقد جاء تخفيض معدلات الخصوبة نتيجة لبرامج تنظيم الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في العديد من الدول، بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل رفع سن الزواج الذي ساد في العديد من الدول.

إن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة هو دون الطلب الفعلي (١٨٪)، فعشر دول فقط بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بها (٣٠٪) أو أكثر، وأربع دول فقط وصلت نسبة استخدامها إلى (٥٠٪) أو أكثر، ومن أجل أن نصل إلى معدل الإحلال السكاني أي معدل خصوبة كلية

(١ , ٢) طفل لكل امرأة؛ يجب زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى (٦٠٪) من الأزواج، أي إلى (٤٢) مليون زوج وزوجة حاليًا في الدول العربية، إلى أكثر من (٥٠٪) مليون زوج وزوجة عام ٢٠٠٥م.

وتحقيق هذا الهدف لا يعني أن يتوقف النمو السكاني في الوطن العربي، لأن النمو السكاني سوف يتواصل لقرن كامل حتى لو بلغت بسبب الزخم السكاني للدول العربية معدلات الخصوبة الكلية أقل من ١ , ٢ طفل للمرأة وهو معدل الإحلال السكاني وذلك قبل أن يستقر حجم السكان. هذا وبالسرعة التي تفي الدول العربية بإشباع احتياجات شعوبها من وسائل تنظيم الأسرة فإنها تسرع بالوصول إلى حجم سكان ثابت.

٢ ـ الصحة الإنجابية في الوطن العربي

إن الإجماع على تعريف الصحة الإنجابية عام ١٩٩٤م، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعد خطوة مهمة للبدء بترجمة توجهاته نحو خدمات تقدم في هذا المجال. وقد عرفت الصحة الإنجابية: «بأنها حالة متكاملة من الصحة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست تعبيرًا عن غياب المرض فقط بكل الأحوال والأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابي ووظائفه».

ولقد أسس هذا التعريف نقلة منهجية وبدائل لبرامج تنظيم الأسرة السابقة، والتي كانت تتركز أساسًا على تحقيق الأهداف الديموغرافية بشكل أفقي، بينما أكد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ضمن خطته التنفيذية على أهمية ومحورية تنظيم الأسرة ضمن رعاية صحية جنسية وإنجابية متكاملة. ولابد أن يصاحبه تطور في تفكير مقدمي الخدمة. ويتطلب هذا الفهم الجديد المنهج المتكامل ويركز على نوعية الخدمات، واحتياجات الفرد على أن تكون

صديقة للشباب والشابات وخصوصية قضايا المرأة ومتضمنة لاحتياجات الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة، والتأكيد على رؤية معرفية بقضايا حقوق الإنسان، حقوق المرأة، وحق الإنجاب.

وهكذا، تصبح العناصر الأساسية لهذه الرؤية وهذا الفهم الجديد أساساً للنوع الاجتماعي ـ السكان ـ برامج التنمية وبرامج الصحة الإنجابية، وتتضمن الأمور التالية:

١ ـ الحفاظ على حق المرأة بتقرير خصوبتها وذلك من خلال حقوق المرأة وحقوق الإنسان وبرامج تنظيم الأسرة وصحتها الإنجابية وحقوق المرأة الجنسية، والتي تعني حقها في ضبط وتسيير هذه القضايا من أجل الحفاظ على صحتها وخاصة معدل خصوبتها (أساس تمكين المرأة).

٢ ـ تمكين المرأة: في الوقت الذي تم التوجه الدولي فيه نحو دعم المرأة في المناصب العليا ومراكز صنع القرار، كذلك يجب النهوض بالنساء اللاتي يشغلن مناصب أدنى. (إن عناصر العدالة والقضاء والديمقراطية والديمومية هي من أهم العناصر لدعم المرأة وتمكينها وتطورها).

٣ ـ تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين: إن توفير الفرص المتكافئة بين الجنسين يتطلب أن يبدءا معًا بنفس الدرجة من التساوي منذ الطفولة. وعندما تكون الأوضاع غير متكافئة بينهما، فإن تعرضهما للمعرفة والاطلاع في المجتمع لن يكون ماثلاً. وتحقيق معاملة خاصة، واتخاذ خطوات إيجابية بما يتوافق واحتياجات المرأة وظروفها يتطلب تمييزًا إيجابيًا لصالح المرأة.

٤ ـ إزالة كافة أشكال العنف ضد المرأة: والمتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة والعنف الجنسي الذي يعد مشكلة عامة ومنتشرة (منظمة الصحة العالمية ـ مكتب الشرق الأوسط الإقليمي) وعنصر أساسي تكميلي للصحة الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٩م).

الصحة الإنجابية في الوطن العربي، وضعها وتحدياتها

طرأت تغيرات إيجابية ونتائج متطورة على صحة المواليد والأطفال وتوقعات الحياة في كل الدول العربية، وقد أدت الاضطرابات والحروب في بعض الدول العربية إلى مستويات مختلفة ومتباينة بين الدول نفسها. وقد أدى الانخفاض في معدل الوفيات إلى ترك انطباع جيد؛ حيث انخفض من (١٦,٦) وفاة لكل ألف شخص في السبعينيات إلى (٩, ٨) وفيات لكل ألف شخص في ١٩٩٨م.

كما طرأت تحسينات خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الخدمات الصحية أدت إلى ارتفاع توقع الحياة إلى (٦٠) عاماً (مع بعض الاختلافات بين الدول). وبلغ تسجيل الطلاب في المدارس الابتدائية (١٠٠٪) في معظم الدول العربية، وسجل محو الأمية عند الكبار إنجازات مهمة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات؛ لا يزال نحو (٧٠) مليون عربي أكثرهم من النساء الريفيات أميين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة. وهذا بدوره يشكل علاقة عكسية بين مستويات الخصوبة، ووضع المرأة والصحة العامة. فمعدل الخصوبة يتدنى، ولكن ليس بنفس السرعة التي في أمريكا اللاتينية وآسيا.

وفيات الأمهات: تظهر البيانات أن أكثر من نصف الدول العربية تعاني من مستويات عالية لوفيات الأمهات (أكثر من ٧٥ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠

ولادة حيـة). وأكثـر مـن ثلث الـدول العربية تعـاني من معـدلات أعلى من (٢٠٠) حالـة لكل (١٠٠,٠٠٠) ولادة حية. دولتـان عربيتان فقط نجحتا في تقليـل هذه النسـبة وهما الكويت والإمارات العربيـة المتحدة لتصل إلى ما هـو مقارب للمعـدلات الدولية (ليس أكثر من ٥ حـالات بين ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية) بالإضافة إلى نسـبة عالية من الكفـاءة والمهارة والخدمات الطبية للحوامل بلغت (٩٥٪) أو أكثر. بينما اسـتطاعت دول خليجية أخرى تحقيق مستويات أقل تطوراً (١٠ ـ ٢٠ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية).

واسـتنادًا لإحصائيـات منظمـة الصحة العالميـة حول معـدل الوفيات للأمهـات، تتوضح المفارقـة الكبرى بين الـدول الصناعية والـدول النامية، فالمـرأة في الـدول الناميـة احتـمال تعرضها للوفـاة ثلاث مرات أكثر بسـبب الحمـل عن المرأة في الـدول الصناعية، ومن هنا وضعت الـدول العربية على قائمة الدول النامية فيما يتعلق بوفيات الأمهات.

٣ ـ أسباب وفيات الأمهات:

إن (٩٩٪)، وبما يقارب (٥٨٥,٠٠٠) حالة وفاة سـنوية للأمهات هي في الدول النامية، بما فيها الدول العربية، حيث مشاكل الحمل والولادة تأخذ حيـاة أم من بـين كل (٤٨) أماً، ومعظـم هذه الوفيات يمكـن تجنبها. فهناك أربع مشاكل شائعة وبالغة الأهمية؛ إذا تم التأخير في اتخاذ قرار بشأنها شكلت خطورة بالغة على حياة الأم الحامل وهي:

أ ـ التأخير في التعرف على وجود مشكلة تتعلق بالحمل والولادة.

ب ـ التأخير في اتخاذ القرار بالتدخل الطبي.

ج ـ التأخير في قرار نقل المرأة لموقع الخدمات الصحية.

د ـ التأخير في الوصول إلى هذه الخدمات.

وعليه، فإن وجود ترتيب على مستوى المجتمع المحلي بهدف تأمين سهولة المواصلات إلى مراكز الأمومة والطفولة والخدمات الصحية؛ أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على حياة الأم وسلامتها.

تكمن كيفية الحد من هذه الوفيات في توفير خدمات جراحة الولادة الطارئة المزودة بعلاج حالات النزيف، الالتهابات، ضغط الدم، والولادة المتعسرة. كما أن وسائل إنقاذ الحياة مثل نظام التحويل للمستشفيات والمضادات الحيوية والجراحة ليست متوفرة لنساء كثيرات في الدول العربية، خاصة اللواتي يعيشن في الريف. واستنادًا لمعدلات تغطية الخدمات الطبية؛ فإن النسبة تتراوح بين (١٠٠٪) في دول الخليج و(٢٠٪) في الصومال. فكلما قلت نسبة التغطية الطبية للسكان كلما اتسعت الفجوة بين سكان الحضر والريف بالنسبة للحفاظ على حياة المرأة فيما حول الولادة.

٤ ـ أمراض الحمل والولادة

تعد معدلات الوفاة للأمهات رأس الجبل الجليدي للأمراض الناجمة بسبب الحمل؛ والتي قدرت بنحو (٥٨٥,٠٠٠) حالة سينتهي بهم الأمر إلى الوفاة من بين (١٥٠) مليون أم حامل، (٣٤) مليون حالة مشاكل صحية بسبب الحمل، (٢٠) مليون حالة عجز حقيقي وأمراض شديدة، وملايين الحالات الأخرى التي تفاقمت بسبب أمراض الحمل مثل: الملاريا، فقر الدم، التهابات الكبد، أمراض القلب، السكري، السل، والعديد من المشاكل الأخرى.

في الوطن العربي حيث معدل الوفيات للأمهات لايزال مرتفعاً؛ تشير الدلائل أن أمراض الحمل والولادة هي أكثر ما هو معروف عنها، إلا أن

قلة المعلومات حول هذه الأمراض من حيث حجمها وأنماطها تشكل عائقًا لمواجهتها بشكل شامل، يتم الاعتماد كليًا على المؤسسات الوطنية والدولية في الدول العربية من أجل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمرأة والصحة فيما حول الولادة.

إن الأمراض المزمنة وسوء التغذية يجعلان الأم غير قادرة على مجابهة المطالب الجسدية للحمل، وفقر الدم عادة ما يكون من نتائج سوء التغذية والتي تؤثر على ما يتراوح بين (١٨ ـ ٥٤٪) من النساء الحوامل في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كذلك عمر المرأة وعدد مرات الحمل لها أثرها البالغ على الاحتمالات المتعلقة بالوفاة أثناء الحمل.

٥ ـ وفيات المواليد والأطفال

يعاني المواليد والأطفال من آثار صحة الأمومة المتدنية ولنفس الأسباب التي تودي بحياة الأمهات وتتركهن مرضى، حيث تسهم هذه بما يقدر بـ (٨) ملايين من حالات ولادة جنين ميت أو موته عند الولادة. وتكمن المأساة حين تموت الأم حيث ترتفع الاحتمالات لوفاة المولود أيضًا. وبدون صحة جيدة للأمهات وتمكينهن لا يمكن إنجاب أطفال أصحاء.

معدل وفيات المواليد الجدد متفاوتة بين الدول العربية، ويلاحظ خفض كبير لهذه المعدلات في كافة الأقطار عدا العراق، أثناء فترة العقوبات والحصار إلى تزايد أعداد الوفيات. واستطاعت كل من البحرين، الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة خفض هذه الوفيات لمعدلات أقل من (٢٠) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي. أما في كل من جيبوتي، العراق، موريتانيا، الصومال، السودان، واليمن؛ فقد دلت النتائج أن معدل وفيات المواليد يصل إلى (٩٥) أو أكثر لكل ألف مولود حي.

٦ ـ الخصوبة المرتفعة

كما ناقشنا سابقًا، فإن معدل المواليد للمرأة قد انخفض من (٦ , ٦) أطفال لكل امرأة عام ١٩٥٠ إلى (٢ , ٤) أطفال لكل امرأة حاليًا، مع اختلافات كبيرة بين الدول. وتظل هذه المعدلات مرتفعة جدًا عن المعدلات الدولية والبالغ (٧ , ٢) طفل لكل امرأة.

والبيانات المتوافرة تشير إلى انخفاض مستويات الخصوبة ما بين عامي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٨م، في كل الدول العربية عدا الصومال واليمن التي حققت أعلى معدل خصوبة في العالم. أربع دول عربية حققت مستويات خصوبة أقل من (٣) لكل امرأة وهي: البحرين، الكويت، لبنان، وتونس وهناك أربعة محددات رئيسة للخصوبة في الوطن العربي وهي:

أ ـ عمر المرأة عند الزواج.

ب ـ طول فترة انقطاع الدورة الشهرية بعد الولادة (الحماية الطبيعية).

ج ـ الإجهاض المتعمد.

د ـ نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٧ ـ استخدام وسائل تنظيم الأسرة

معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الوطن العربي ليست متوفرة لجميع الدول العربية، فالإحصائيات متوفرة لعشرين دولة فقط منها (١٤) دولة لديها معدلات استخدام بنسبة (٣٠٪) أو أكثر لجميع الوسائل، ومن ضمنها عشر دول تبلغ نسبة استخدامها للوسائل الحديثة (٣٠٪) أو أكثر، (٩) دول تبلغ نسبة الاستخدام فيها (٥٠٪) أو أكثر لأي وسيلة، أربع دول منها تستخدم الوسائل الحديثة بنسبة (٥٠٪) أو أكثر.

وتشير إحصاءات الدول العربية إلى أن المعدلات المرتفعة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة كان عليها أن تفضي إلى معدلات منخفضة للخصوبة أكثر من تلك المحققة. وبتفحص مستويات الخصوبة العمرية ومستويات استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة يظهر جليًا أن النساء اللواتي ولدن ثلاث مرات الشريحة الكبرى لمستخدمات هذه الوسائل. كما تشير الإحصاءات إلى أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين فئة الشباب ضعيفة، ويكثر الاستخدام غالباً لدى النساء اللواتي أتممن الإنجاب عن النساء اللواتي يباعدن بين مرات الحمل. كما أن نسبة الإخفاق وعدم الانتظام في استخدام هذه الوسائل وبخاصة اللولب والحبوب يدل على انخفاض نوعية الخدمات. ومع التحسينات التي طرأت على نوعية الخدمات بالإضافة إلى العناية بالأمهات وتعليمهن؛ فإن التوقعات تشير إلى زيادة فاعلية هذه الوسائل وخفض لمستويات الخصوبة.

٣ . ٨ الأمن الدوائي

يمثل الأمن الدوائي أحد عناصر الأمن الصحي، وبصفة عامة كونها أحد العناصر التي تشكل تهديدًا لأمن الإنسان وسلامته وحياة كريمة وبما لا يخل بقوانين وأعراف ولا يهدد أو يمس كيان الدولة.

وقد يتصور الباحثون أن هذا المفهوم جديد ولكنه منبثق من الأمن الصحي ولكن ما نشر من أرقام وإحصاءات في الفترة الأخيرة يظهر ضخامة المشكلة التي يعاني منها الإنسان ما يحيطه من سلوكيات وتصرفات وفساد مستشر في أنحاء عديدة من العالم.

مفهوم الأمن الدوائي (جريدة الرياض: ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٩م)

هـو توفير الكمية الكافية من الأدوية الأساسـية في الوقت المناسـب، أي توفـير الأدويـة ذات الاحتياج المتواصـل بكميات تكفي الاسـتهلاك الوطني لفـترات مسـتقبلية وكذلك بالنسـبة لـدول العالم الأخـرى بحكم المسـؤولية والاهتمام.

وبهـذا يعد خطر انتشـار الأدوية المغشوشـة أكثر تهديدًا مـن توفر الدواء ذاته فهي لا تحرم المرضى من العلاج فحسب وإنما تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بعاهات مسـتديمة إلى جانب اسـتنزاف الموارد المالية للبلد المسـتهدف هذا مع ملاحظة:

١ ـ تشـير منظمـة الصحـة العالميـة إلى أن ١٠٪ مـن مجمـل الأدويـة المطروحـة للبيع في العالم يمكن أن تكون مغشوشـة (جريدة الوطن: ١/ ٢/ ٢٠١٠م).

٢ ـ أن ٧٠٪ من هذه الأدوية تضبط في الدول النامية.

٣ـ يصل حجم تجارة هذه الأدوية ٣٥ مليار دولار سنويًا حتى عام ٢٠٠٠م، وتشير تقديرات إلى أنها قد تجاوزت ٧٥ مليار دولار عام ٢٠١٠م.

حجم المشكلة

تصاعـد مسـتوى حجم تجارة الأدوية المغشوشـة بصـورة كبيرة ولم يعد الأمـر قـاصرًا عـلى البلدان الناميـة في جنوب شرق آسـيا وأفريقيـا حيث إن المشكلة أصبحت عالمية الانتشار مع زيادة حركة البضائع والمسافرين وظهور الصيدليات التي تبيع الأدوية على شبكة الإنترنت وبدأت هذه الظاهرة تدق أبواب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وتشير البيانات إلى:

١ ـ في عام ٢٠٠١ أشـارت مجلة «بزنس ويـك Business Week» إلى أن ٨٪ من حجم الأدوية المستوردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إما مغشوشة أو غير مسجلة أو ذات جودة منخفضة.

٢ ـ في الفلبـين ٨٪ مـن الأدويـة التـي يتـم شراؤها بوصفـات طبية تعد مغشوشة.

٣ ـ في كمبوديـا وجـد أن ٦٠٪ من وكلاء الأدويـة يبيعون أدوية الملاريا التي لا تحتوي على أي مادة فاعلة.

٤ ـ تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن:

أ ـ ٧, ٤٨٪ من حالات غش الأدوية تتم في دول آسيوية هي الصين والفلبين وفيتنام.

ب ـ وبنسبة ٧, ١٨٪ في الدول الأفريقية.

ج ـ ٦, ١٣ في بعض الدول الأوروبية.

٥ ـ في إحدى الدراسات وجد أن ٤٨٪ من الأدوية التي كان تم فحصها في نيجيريا مخالفة لمواصفات دستور الأدوية البريطاني.

٦ ـ دول جنوب شرق آسـيا تمثل مصادر أساسية للأدوية المغشوشة ففي الصـين توفي ١٩٢ ألف شـخص عـام ٢٠٠١م، نتيجة لاسـتخدام الأدويـة المغشوشـة. وقـد قامـت الحكومـة الصينية عـام ٢٠٠١م، بإغـلاق ١٣٠٠ مصنع والتحقيـق في ٠٠٠, ٤٨٠ حالة قيمتها ٥٧ مليون دولار.

٧ ـ بناء على دراسة منظمة الصحة العالمية تبين أن الدول الآسيوية مسؤولة عن ٣٥٪ من الأدوية المغشوشة على مستوى العالم.

أ ـ تمثل الهند ما نسبته ٣٥٪.

ب ـ وباكستان ٣,١٣٪.

جـ ـ والدول الآسيوية الأخرى ٦,١٤٪.

٨ ـ في اليمن: وهي دولة مجاورة للمملكة العربية السعودية تشير المقابلة التي أجرتها صحيفة سبتمبر في مايو ٢٠٠٤ مع المسؤولين من الجمارك وتجار الأدوية إلى خطورة وكبر حجم مشكلة تهريب الأدوية المزورة والمغشوشة.

٩ ـ في دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر مشكلة تهريب الأدوية من قبل المسافرين داخل حقائب الملابس.

وفي ختام عرض هذه المشكلة وما تمثله من تهديد للأمن للمواطنين نجد أن كافة الدول تواجه تحديًا كبيرًا من انتشار الأدوية المغشوشة في منافذ البيع لأسباب كثيرة أهمها غياب الرقابة وضعف التنسيق بين الجهات المختصة وتدني مستوى الوعي الجماهيري بخطورة هذه الأدوية.

وهكذا يتضح لنا مفهوم الأمن الصحي وأبعاده الأخرى على كافة مناحي الحياة مثل التعليم والاستيعاب والإنتاج والصحة العامة عماد بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية وغيرها.

ولعل الإنفاق على الصحة واعتماده على الدخل وتوفر الرعاية السليمة والأجهزة الصالحة يمثل عنصراً رئيساً في تحقيق الأمن الصحي.

وتتوقـع مصـادر عديدة أن يتحسـن مسـتوى الأمن الصحـي في الفترة القادمـة عقـب التدهور الذي شـهده الإنفـاق والرعاية الصحيـة في المنطقة العربية وعقب ثورات دول الربيع العربي والتي بدأ يتطلع مواطنوها للتحسن في المستوى المعيشي ومنه بالأساس الأمن الصحي.

الفصل الرابع
الأمن البيئي

٤ . الأمن البيئي

إن مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كماً وكيفاً في عصرنا الحاضر.

باتت مشكلة التلوث البيئي تؤرق فكر المصلحين والعلماء وتقض مضاجعهم، فبدأوا يدقون نواقيس الخطر، ويدعون لوقف أو الحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر، فالتلوث مشكلة عالمية، لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي، ولأن التصدي لها يجاوز حدود وإمكانات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر خاصة أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها وأصبحت مشكلة التلوث خطراً يهدد الكائنات الحية بالزوال وهكذا كوكبنا في حاجة إلى كوكب آخر لكي نبدأ فيه حياتنا وننشئ حضارة جديدة في بيئة نظيفة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدراسات والأجهزة التشريعية تهتم بقضايا البيئة، وتأخذها مأخذ الجد، وظهرت العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات، وعقدت عدة مؤتمرات ووقعت الكثير من الاتفاقيات التي تعالج هذا الموضوع، ومشكلة التلوث قد أخذت حيزاً من الاهتمام الدولي بسبب بعدها العالمي، وأن البيئة الطبيعية وحدة واحدة لا تحدها حدود، لذلك فهي تثير العديد من الإشكاليات وخاصة القانونية منها، نظراً لمراعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بهذه المشكلة، ونظراً للتجاذبات الحساسة بين أهل الشمال الغني (الدول المتقدمة)، وأهل الجنوب الفقير (الدول النامية) حول تحمل تبعة التلوث.

وتحظى دراسة حالة البيئة اليوم في هذا العالم الواسع بالأهمية القصوى فلقد انتشرت الأمراض ومات العديد من الأطفال بسبب التلوث البيئي ما يستدعي دراسة الأمن البيئي وكيفية تحقيقه موضوع دراستنا.

٤ . ١ مفهوم البيئة

٤ . ١ . ١ مفهوم التلوث في اللغة

المعاجم اللغوية تشير إلى أن التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال: لوث الشيء بالشيء خلطه به .

تعريف التلوث في الاصطلاح العلمي هو

عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها، والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية.

فالتلوث، إذن هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار وغيرها.

وأصبح تلوث البيئة ظاهرة نحس بها، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته المختلفة، وأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان المتصاعد من عوادم السيارات وبالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع ومحطات القوى، والتربة الزراعية

قد تلوثت نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية، وحتى الكائنات الحية لم تخل من هذا التلوث.

ولم تسلم المجاري المائية من التلوث فمياه الأنهار والبحيرات في كثير من الأماكن أصبحت في حالة يرثى لها نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة ومن فضلات الإنسان كما أصاب التلوث البحيرات المقفلة والبحار المفتوحة على السواء. كذلك أدى التقدم في الصناعة الهائل الذي صحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية، خصوصاً تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية، وهي الموارد الطبيعية التي احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان (عبد الحميد: ١٩٩٦م).

ولقد صحب هذا التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن المصانع ولوثت الهواء وألقت هذه المصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار.

كما أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوثت التربة واستهلكت، وأصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج، كذلك ازدادت مساحة الأراضي التي جردت من الأحراش والغابات، وارتفعت أعداد الحيوانات والنباتات التي تنقرض كل عام، كما ارتفعت نسبة الأنهار والبحيرات التي فقدت كل ما بها من كائنات حية وتحولت إلى مستنقعات.

٤ . ١ . ٢ أنواع التلوث

١ ـ التلوث الغذائي

أدى الاستخدام الجائر للمخصبات الزراعية والمبيدات إلى حدوث العديد من الأضرار الصحية والاقتصادية بالمواد الغذائية التي يستهلكها الإنسان، ونشأ نتيجة لذلك التلوث الغذائي. (عبد الحميد: ١٩٩٦م).

٢ ـ التلوث الهوائي

تلوث الهواء هو وجود مواد في الهواء بتركيزات مختلفة تكون ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو التربة أو البيئة.

يحدث التلوث الهوائي من المصادر المختلفة والتي قد تكون طبيعية أو من الأنشطة المختلفة للإنسان، فالطبيعية مثل: العواصف والرعود والأمطار والزلازل والفيضانات ويسهم الإنسان بالجزء الأكبر في حدوث التلوث الهوائي عن طريق مخلفات الصرف الصحي والنفايات والمخلفات الصناعية والزراعية والطبية والنفط ومشتقاته والمبيدات والمخصبات الزراعية والمواد المشعة، وهذا يؤدي إلى إلحاق العديد من الأضرار بالنظام البيئي.

٣ ـ التلوث المائي

ينزل الماء إلى الأرض في صورة نقية، خالية من الجراثيم الميكروبية أو الملوثات الأخرى،لكن نتيجة للتطور الصناعي الهائل يتعرض للعديد من المشكلات ما يحوله إلى ماء غير صالح للشرب والاستهلاك الآدمي .ومن أكثر الأمثلة على ذلك تلوث ماء المطر بما تطلقه المصانع من أبخرة وغازات.

٤ ـ التلوث الإشعاعي

تسبب الإنسان في إحداث تلوث يختلف عن الملوثات المعروفة وهو التلوث الإشعاعي الذي يُعد في الوقت الحالي من أخطر الملوثات البيئية. وقد يظهر تأثير هذا التلوث بصورة سريعة ومفاجئة على الكائن الحي، كما قد يأخذ وقتاً طويلاً ليظهر في الأجيال القادمة، ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتناً الحالي استطاع الإنسان استخدام المواد المشعة في إنتاج أخطر القنابل النووية والهيدروجينية.

٥ ـ التلوث المعدني

تعد مشكلة التلوث بالعناصر المعدنية السامة في الوقت الحاضر من أهم المشكلات التي تواجه المتخصصين في مجال البيئة، ذلك لأنها ذات أضرار صحية بالغة على صحة الإنسان. وقد تفاقمت هذه المشكلة نتيجة للتطور السريع في المجالات الصناعية المختلفة، فعلى سبيل المثال زادت نسبة غاز أول أكسيد الكربون في الهواء الجوي. أما عنصر الرصاص فقد لوحظت زيادته باستمرار نتيجة لاحتراق العديد من وقود المركبات.

٦ ـ الضوضاء

تزداد شدة الضوضاء في عالمنا المعاصر بشكل ملحوظ، ولم تعد مقتصرة على المدائن الكبرى والمناطق الصناعية، وإنما وصلت إلى الأرياف، واستطاع الإنسان أن يصنع الضوضاء بفضل إنشاء طرق للسيارات الحديثة والسكك الحديدية والطائرات والآلات الزراعية والصناعة. كما لم تسلم البيوت من الضوضاء بعد أن سخر الإنسان كل وسائل التقنية الحديثة لرفاهيته من

راديـو وتلفزيـون وأدوات تنظيف وأدوات طبخ وغيرهـا، وبكلمات أخرى لقد غزت الضوضاء المآوي القليلة الباقية للصمت في العالم. وربما حتى نهاية هـذا القرن لن يجد الإنسـان مكاناً باقياً كي يلجأ إليـه إذا أراد الهرب إلى بقعة هادئة.

وهناك العديد من أنواع الملوثات الأخرى التي لا تحصى في العالم.

٤ . ١ . ٣ مصادر التلوث

مصادر التلوث الهوائي

أولاً: مصادر طبيعية

وهذه لا دخل للإنسان بها أي أنه لم يتسبب في حدوثها ويصعب التحكم بها وهـي تلك الغازات الناتجة من البراكين وحرائق الغابات والأتربة الناتجة مـن العواصف وهـذه المصادر عادة تكون محدودة في مناطق معينة ومواسـم معينة وأضرارها ليست جسيمة إذا ما قورنت بالأخرى.

المصادر غير الطبيعية

وهي التي يحدثها أو يتسبب في حدوثها الإنسان وهي أخطر من السابقة وتثير القلق والاهتمام حيث إن مكوناتها أصبحت متعددة ومتنوعة وأحدثت خللاً في تركيبة الهواء الطبيعي وكذلك في التوازن البيئي. و بالإمكان تخفيض الضرر الناتج عنها، وأهم تلك المصادر: (شرف: ١٩٩٧م).

١ ـ استخدام الوقود في الصناعة.

٢ ـ وسائل النقل البرى والبحري والجوي.

٣ ـ النشاط الإشعاعي.

مصادر التلوث لمياه الأمطار

مصادر طبيعية

تتلوث مياه الأمطار ـ خاصة في المناطق الصناعية لأنها تجمع أثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء، والتي من أشهرها أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت وذرات التراب، ومن الجدير بالذكر أن تلوث مياه الأمطار ظاهرة جديدة استحدثت مع انتشار التصنيع، وإلقاء كميات كبيرة من المخلفات والغازات والأتربة في الهواء أو الماء، وفي الماضي لم تعرف البشرية هذا النوع من التلوث، وأنى لها هذا؟ ولقد كان من فضل الله على عباده ورحمته ولطفه بهم أن يكون ماء المطر الذي يتساقط من السماء، ينزل خالياً من الشوائب، وأن يكون في غاية النقاء والصفاء والطهارة عند بدء تكوينه، ويظل الماء طاهراً إلى أن يصل إلى سطح الأرض، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز مؤكداً ذلك قبل أن يتأكد منه العلم الحديث: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً ﴿٤٨﴾﴾ (الفرقان)، قال تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ﴿١١﴾﴾ (الأنفال).

كما أن سقوط ماء المطر الملوث فوق المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والأنهار والبحيرات يؤدي إلى تلوث هذه المسطحات وإلى تسمم

الكائنات البحرية والأسماك الموجودة بها، وينتقل السم إلى الإنسان إذا تناول هذه الأسماك الملوثة، كما تموت الطيور البحرية التي تعتمد في غذائها على الأسماك.

مصادر الصرف الصحي

تعد مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة في معظم دول العالم الثالث، لأن أغلب هذه الدول ليس لديها شبكة صرف صحي متكاملة، بل في بعض المدن الكبيرة لا توجد شبكة صرف صحي وأكبر مثال على ذلك مدينة جدة. والمشكلة الكبرى عندما تلقي المدن الساحلية مياه الصرف الصحي في البحار دون معالجة مسببة بذلك مشكلة صحية خطيرة. كما أن استخدام البيارات أو Septic Tank في الأماكن التي لا يتوفر فيها شبكة صرف صحي له أضراره على الصحة العامة خاصة إذا تركت مكشوفة أو ألقيت مخلفاتها في الأماكن القريبة من المساكن حيث يتوالد البعوض والذباب ما يسبب الكثير من الأمراض بالإضافة إلى استخدام المبيدات المنزلية التي لها أضرارها على صحة الإنسان وطبقة الأوزون.

وتحتوي مياه المجاري على كمية كبيرة من المركبات العضوية وأعداد رهيبة من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية واللاهوائية وتؤثر هذه الكائنات في المركبات العضوية وغير العضوية مسببة نقصاً في الأوكسجين إذا ألقيت في البحر وبذلك تختنق الكائنات التي تعيش في البحر وقد تموت. وعند موت الكائنات البحرية تبدأ البكتريا أو الكائنات الدقيقة التي تعمل لاهوائيا بتحليلها مضيفة تعفناً وفساداً آخر إلى السابق.

مصادر تلوث الماء

استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية في الزراعة يتسبب في تلوث الماء وذلك عند سقوط الأمطار حيث تجرف تلك المواد إلى الأنهار أو البحيرات وأيضاً الري قد ينقل تلك المواد إلى المياه الجوفية.

مصادر التلوث الإشعاعي

التفجيرات الذرية

تجري هذه التفجيرات في الجو على ارتفاعات مختلفة أو تحت الماء أو تحت الأرض، يعتمد التلوث على نوع وقوة هذه التفجيرات وكمية المواد الانشطارية الناتجة عنه وتعد التفجيرات الذرية في الجو أكثر تأثيراً في تلوث البيئة عندما يحدث تفجير نووي قريب من سطح الأرض فإن التفجير يلتقط جزيئات من تراب الأرض والغبار العالق في الهواء ويصهرها فتندمج مع المواد الانشطارية، ويمثل الغبار الذري المتساقط من التفجيرات الذرية أهم مصادر تلوث البيئة بالمواد المشعة من المفاعلات الذرية وتنحصر الخطورة من إنشاء وتشغيل المفاعلات الذرية والمعامل في عدة جوانب منها اختيار أنسب المواقع بعيداً عن تجمع السكان وأماكن زراعتهم ومجاري المياه السطحية والجوفية فكثرة الحوادث التي تقع بهذه المفاعلات تسبب خطراً على تلوث البيئة القريبة منه، وجدير بالذكر حادث شرنوبل بروسيا وما صاحبه من ذعر في العالم أجمع كما أننا نذكر حادث انفجار مفاعل بنفكا بيوغوسلافيا وقد تسبب في وفيات وإصابات إشعاعية لعدد من العاملين وكذلك تلوث البيئة من حوله أثناء العمليات الروتينية والبحثية بالمفاعلات وجمع المخلفات

المشعة السائلة والصلبة أو أي حادث بالمفاعل يحدث أثناء التجارب على سبيل المثال انفجار أنابيب التبريد المملوءة بالماء العادي وتسرب كميات من المواد المشعة وآخرها الزلزال في اليابان ومفاعل فوكوشيما في مارس ٢٠١١م.

المصادر الإشعاعية للأغراض الطبية

استخدمت المصادر الإشعاعية في الأغراض الطبية مثل التشخيص والعلاج بالأشعة السينية والعلاج الإشعاعي بالمصادر المشعة باليورانيوم ووحدات الكوبلت ٦٠ والعلاج بحقن المواد المشعة اليود ١٣١ ـ الفوسفور ٣٢ ـ الذهب ١٩٨ وجدير بالذكر ما حدث في وحدة العلاج بالذرة بمستشفى القصر العيني، عندما كسرت إبر الراديوم ما عرض العاملين لخطر التلوث.

الأجهزة والمعدات المنزلية

مثل المصنوعات الزجاجية، الخزفية التي تحتوي على اليورانيوم والساعات المضيئة ولوحات القيادة المضيئة وكواشف الدخان (للإنذار عن الحريق) والصمامات الإلكترونية وأجهزة التلفزيون.

المصادر الإشعاعية الصناعية

مثل التصوير الإشعاعي والمواد الومضية مثل الراديوم وقد حل محله حديثاً الإسترنشيوم ٩٠ والكربتون وفي تعقيم الأطعمة والأدوية بواسطة تشعيعها والبطاريات الذرية وفي مختلف أنواع القياس الثابتة والتحكم في الإنتاج للحصول على كثافة أو وزن أو سمك ثابت كما في صناعة السجائر والورق وفي خطوط أنابيب البترول.

مصادر التلوث النفطي

مصادر طبيعية

- تسربات من باطن الأرض.

مصادر صناعية

١ ـ ناقلات النفط (الحوادث، التسربات، التفريغ، التحميل والتعبئة).

٢ ـ أعمال التنقيب عن البترول.

٤ . ٢ البيئة والضغوط على الموارد

تجتمع في البيئة الطبيعية في البلدان العربية عناصر النعمة والنقمة في آن واحد، ومن عناصر النعمة:

- موقع المنطقة الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية.
- تضم هذه البيئة أضخم مخزونات النفط المكتشف في العالم وقد ترك ذلك آثاره في كل جانب من جوانب الحياة المادية والاجتماعية والثقافية.

ومن عناصر النقمة:

- أن هذه البيئة تعاني نقصاً خطيراً في مصادر المياه وهي أراض قاحلة في أغلبها.
- عرضة للضغوط السكانية وللإفراط في استغلال الموارد وللزحف الحضري السريع، ما يساهم في تدهورها.

التحديات الأكثر أهمية

- الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية.
- استيراد المواد الغذائية جراء نقص المياه والتوسع الحضري.
- ندرة المياه.

حصة الفرد من المياه في عام ٢٠٠١م، قدرت بـ ١٠٠٠ م للفرد في حين أن حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية.

كما أن الكم الأكبر من هذه المياه يوجد بعيداً من مناطق الاستهلاك ما يجعل تكلفة تخزينها ونقلها غير مجدية اقتصادياً، سواء أكان ذلك بهدف استخدامها للشرب أم في الزراعة والصناعة.

زحف الصحراء

نتيجة المناخ الجاف الذي يفضي إلى التصحر نتيجة انخفاض معدلات التهاطل، تقطع هطول الأمطار والعواصف المطرية، درجات الحرارة المرتفعة، وقد أسهمت هذه العوامل وغيرها في التصحر ويهدد التصحر المتواصل نحو ٢,٨٧ مليون كيلومتر مربع أي نحو خمس المساحة الكلية للدول العربية.

وطبقاً لتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية يحدث التلوث في المنطقة العربية نتيجة:

- تلوث المياه.
- تلوث الهواء.
- تغير المناخ.

٤ .٣ أثر التلوث على الإنسان والحيوان

تلوث المياه العذبة وأثره على صحة الإنسان

المياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر لأنه يشربها ويستخدمها في طعامه الذي يتناوله. وقد شهدت مصادر المياه العذبة تدهوراً كبيراً في الآونة الأخيرة لعدم توجيه قدر وافر من الاهتمام لها. ويمكن حصر العوامل التي تتسبب في حدوث مثل هذه الظاهرة في:

١ ـ استخدام خزانات المياه في حالة عدم وصول المياه للأدوار العليا والتي لا يتم تنظفيها بصفة دورية الأمر الذي يعد غاية في الخطورة.

٢ ـ قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.

٣ ـ التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.

أما بالنسبة للمياه الجوفية، ففي بعض المناطق نجد تسرب بعض المعادن إليها من الحديد والمنجنيز إلى جانب المبيدات الحشرية المستخدمة في الأراضي الزراعية.

آثار تلوث المياه العذبة على صحة الإنسان

أبسط شيء أنه يدمر صحة الإنسان على الفور من خلال إصابته بالأمراض المعوية. كما لا يقتصر ضرره على الإنسان وما يسببه من أمراض، وإنما يمتد ليشمل الحياة في مياه الأنهار والبحيرات حيث إن الأسمدة ومخلفات الزراعة في مياه الصرف تساعد على نمو الطحالب والنباتات

المختلفة ما يضر بالثروة السمكية لأن هذه النباتات تحجب ضوء الشمس والأكسجين للوصول إليها كما أنها تساعد على تكاثر الحشرات مثل البعوض والقواقع التي تسبب مرض البلهارسيا على سبيل المثال.

تلوث البيئة البحرية وأثره

مصادر التلوث

- إما بسبب النفط الناتج عن حوادث السفن أو الناقلات.
- أو نتيجة للصرف الصحي والصناعي.

الآثار المترتبة على التلوث البحري

١ - تسبب أمراضاً عديدة للإنسان.

٢ - تلحق الضرر بالكائنات الحية الأخرى.

- الإضرار بالثروة السمكية.
- هجرة طيور كثيرة نافعة.
- الإضرار بالشعب المرجانية، والتي بدورها تؤثر على الجذب السياحي وفي نفس الوقت على الثروة السمكية حيث تتخذ العديد من الأسماك من هذه الشعب المرجانية سكناً وبيئة لها.

مشاكل التلوث

زادت مشكلة التلوث البيئي في كثير من دول العالم إلى حد يهدد استمرار الجنس البشري، حيث تعددت مصادر التلوث التي أصبحت تطرح نواتجها

في المحيـط الحيوي فتتأثر بها الكائنات الحيـة بصورة أو بأخرى تعود بالضرر على الإنسان.

ويتضمن تلـوث البيئة تغير خواصها نتيجة تغير كمي أو كيفي تتعرض له بفعل الإنسـان أو العوامل البيئية، ويعـرف التلوث بأنه وجود أي مادة أو طاقـة في غـير مكانها وزمانهـا وكميتها المناسـبة، فالماء يعد ملوثـاً إذا أضيف للتربـة بكميـات تحـل محل الهـواء، والبـترول يعد ملوثـاً إذا تـسرب إلى مياه البحار، والأصوات إذا زادت شـدتها عن حد معين تعد ملوثات قد تسـبب الصمم.

ويمكـن تصنيف الملوثـات إلى ملوثـات بيولوجية مثل حبـوب اللقاح والبكتريـا، وملوثـات كيميائيـة مثـل المبيـدات بأنواعهـا ومخلفـات احتراق البـترول، وملوثـات فيزيائيـة مثـل الضوضـاء والتلـوث الحـراري، وتنتشر الملوثات سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية بنسب متباينة في الهواء والماء والتربة والغذاء ومن ثم يتسع مدى ضررها، وعملاً على تبسيط دراسة موضوع التلوث نقسمه إلى ما يأتي:

تلوث الهواء

نشـأ منذ اكتشاف الإنسان للنار في سـالف العصور، ولكن هذه المسألة لم تدخـل في عداد المشـكلات إلا في أعقاب التطـور الصناعي والتكنولوجي عندما بدأ الإنسـان المتمـدن في العصور الحديثة اسـتخدام الفحم والبترول، وفي إنشـاء المصانـع والمعامل، ووسـائل النقـل المختلفة، وإقامـة المفاعلات النووية.

ويرجع تلوث الهواء إلى عدد من المواد منها:

١ ـ الجسيمات: أكبر الملوثات انتشاراً، ومصادرها متنوعة أهمها مداخن المصانع والمعامل، والمحارق ومقالب القمامة ـ إذ يحتوي الدخان المتصاعد منها على جسيمات دقيقة من الكربون والرماد المتطاير والشحم والزيت ـ وأهم جسيمات مثل جسيمات الرصاص والكادميوم، وغبار القطن في مصانع الغزل والنسيج، وغبار الفوسفات في المناجم. وتسبب العديد من الأمراض للإنسان الذي يستنشقها مثل أمراض الجهاز التنفسي والجهاز العصبي.

٢ ـ الأوزون: أشهر نواتج الأكسدة في الهواء، يعمل حائلاً لصد الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس مايحمي الكائنات الحية من خطر الاحتراق والتسمم. لكن وصوله للهواء الذي نتنفسه نتيجة كثرة استخدام مركبات الفريون في عمل الثلاجات ومكيفات الهواء يلوث الهواء ويؤدي لتآكل طبقة الأوزون ما يعني تسرب الأشعة الكونية الضارة فوق البنفسجية، ويوجد أيضاً في المحولات الكهربية ومحطات القوى الكهربية ما يؤثر على الإنسان.

٣ ـ الملوثات الإشعاعية: هي تلك الناجمة عن الانفجارات النووية أو الاختبارات النووية حيث إن زيادة تركيزها تؤدي لهلاك الكائنات الحية والأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية ويمتد آثرها لأجيال طويلة.

٤ ـ ملوثات أخرى: أهمها ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الوقود العضوي (البترول، الفحم) الذي يؤدي زيادته لارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، وحبوب اللقاح التي تسبب أمراض الحساسية المختلفة، وأيضاً المبيدات الحشرية والعشبية.

تلوث الماء

هـو أي تغـير دخيـل عـلى الصفـات الطبيعيـة للـماء يجعله غـير صالح للاستخدام، وتضـم الاسـتخدامات المتعـارف عليها الشرب والاسـتحمام والري وتربية الأسماك والصناعة والملاحة.

إن استخدام الماء الملوث يؤدي للعديد من الأمراض كالكوليرا والتيفود والبلهارسيا، واستخدامه في الري يلوث النباتات التي تؤكل طازجة، وذلك بالإضافة إلى أثره البالغ على الثروة السمكية. وسـلوك الإنسان في هذا المجال له بالغ الأثر في تلويث المياه.

تلوث التربة

تتلـوث التربـة بالعديـد مـن المركبـات الغريبـة عـن مكوناتهـا المعدنية والعضوية والتي تصل إليها مع ماء الري أو الرياح أو مذابة في الأمطار، وفي صورة جسـيمات من المبيدات الحشرية أو العشبية، ومن المخلفات الصناعية والغازيـة والإشـعاعية، ويتحلل بعض هذه المركبـات في التربة أو تذوب في ميـاه الري فتمتصها النباتات ثم تنتقل للحيوانات وبواسـطة لحومها وألبانها تصل للإنسان.

وأهم ملوثات التربة مثل

مركبات الزرنيخ والرصاص وثاني أكسيد الكبريت والفلور وغيرها من المركبـات الناتجة عن مبيدات الآفات أو صهر الخامات أو عوادم السـيارات وقد تبقى هذه الملوثات لعدة أعوام في التربة فتؤثر في إنتاجيتها وخصوبتها.

تلوث الغذاء

هناك مصدران رئيسان لتلوث الغذاء وهما التلوث بالميكروبات والطفيليات والتلوث بالمواد الكيميائية.

يسبب تناول الغذاء الملوث بالميكروبات والطفيليات العديد من الأمراض مثل:

١ ـ السل: ينتقل من الطعام الملوث بمكروب المرض خاصة شرب اللبن الملوث.

٢ ـ التسمم الغذائي: نتيجة نشاط ميكروبي أو إنزيمي مثل تحلل الأطعمة، التخمر، التعفن، تكاثر الميكروبات الضارة كالسالمونيلا.

٣ ـ الأمراض المعوية: مثل الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا.

بينما يسبب الغذاء الملوث بالمادة الكيميائية العديد من الأضرار التي تختلف فيما بينها وفق نوع المادة وكميتها في الطعام، وهي مثل المبيدات الحشرية والعشبية وما يتسرب منها في أنسجة النباتات، والمادة السامة في أجسام الكائنات البحرية كالأسماك.

التلوث السمعي

أصبح الآن أمراً ملموساً جداً، فالأصوات الصاخبة الناتجة عن الكثرة العددية الزائدة للجنس البشري وما يصدر عنها من أنشطة تدفع إلى البيئة بموجات صوتية غير عادية فتلوثها، فقد أتت مع المدنية الكثير من الآلات والوسائل التي تحدث ضجيجاً يصعب تحمله لفترة طويلة دون آثار مرضية. فالطائرات، وآلات المطابع والمكاتب، وأجهزة الراديو والتليفزيون

والتكييف كلها تدفع في البيئة موجات صوتية شديدة قد تؤدي لفقد السمع واضطراب الأعصاب وأمراض القلب والصداع والإجهاد المزمن كما تقلل من إنتاجية الإنسان وتؤثر على سلوكه وعواطفه.

٤ . ٤ تأثير الحروب على الموارد الطبيعية

التلوث بالأسلحة الكيميائية أثناء الحروب

الحروب الكيميائية تمثل تعدياً صارخاً على البيئة. وأن الحروب الكيميائية كما ذكر الدكتور طلعت إبراهيم في كتابه «التلوث الهوائي والبيئة» بدأت قبل الميلاد بألفي سنة، فقد استخدمت في حروب الهند القديمة، حواجز كثيفة من الدخان والأبخرة السامة التي تسبب الارتخاء والنعاس، واستعملت في عهد مملكة سونج الصينية أبخرة الزرنيخ، وقد استعمل قدماء اليونان الغازات السامة في سنة ٤٣١ ق. م على شكل لهب يطلق بواسطة قاذفات كبيرة (المنجنيق) وكانت على شكل الكبريت والفحم والقطران.

وكانت أول دولة حديثة تستخدم الأسلحة الكيميائية فرنسا في الحرب العالمية الأول واستخدمتها ضد القوات الألمانية في أغسطس عام ١٩١٤م، واستخدمت الغازات المسيلة للدموع لتوقف تقدم القوات الألمانية.

فكانت ذريعة للألمان فاستخدموا الغازات المسيلة على الجبهة الروسية بعدها استخدم الألمان غاز الفوسيجين في ١٩/ ١٢/ ١٩١٥م، ضد القوات الإنجليزية واكتشف الألمان غاز الخردل الذي أصاب أكثر من ١٦٪ من الإنجليز و ٣٣٪ من الأمريكان وقد استعمل في قذف ٤٠٠ ألف فتيل راح ضحيته ٤٠٠ ألف جندي وتذكر بعض الإحصائيات أن نحو ٨٠٠ ألف جندي خرجوا من المعارك بسبب الغازات السامة.

وقد استخدمت إسرائيل غاز النابالم عام ١٩٦٧م، ضد الجيوش العربية واستخدمت إسرائيل الغازات السامة ضد الفدائيين في لبنان عام ١٩٧٨م، وهذه المواد السامة عبارة عن مركبات كيميائية قادرة على تدمير الإنسان وتؤثر على الأجيال المقبلة من الأطفال في صور مشوهين جسمانياً وعقلياً.

الأسلحة الكيميائية أحد أنواع أسلحة التدمير الشامل وهدفها الإنسان والحيوان والنبات. وهذه الأسلحة الكيميائية تسبب التلوث للهواء والماء والتربة والنبات لتنتقل عن طريقها إلى الإنسان.

أنواع الأسلحة الكيميائية وتأثيرها على البشر

- غازات الأعصاب: ومنها غاز الزارارين و(مثل VX).
- الغازات الكاوية: (كالخردل).
- الغازات الخانقة: (كالفوسيجين).
- الغازات المهلوسة: (آل ISD).
- غازات الدم: (كالحامض الهيدورسيانيك).
- غازات مسيلة للدموع: (كالكلورو اسيتوفيتون).

بعض هذه الغازات قاتلة وأخرى لشل القدرة، وتستمر هذه الغازات في البيئة لمدة زمنية معينة، فغازات الأعصاب والكاوية تستمر من ١٢ ساعة إلى عدة أيام، والغازات الأخرى غير المستمرة تبقى من عدة دقائق إلى ساعات وتؤثر في لون النبات والمزروعات وتسبب موت كثير من الحيوانات.

الحروب البيولوجية

وهي أسلحة دمار شامل وتؤثر على الإنسان بصورة كبيرة وتؤدي إلى الخلل الجسمي أو العقلي. وقد أنتجت اليابان أول قنبلة بيولوجية تم حملها وقذفها بالطائرات لتملأ الجو بالأحياء الدقيقة التي تسبب الأمراض واستطاعت اليابان تحضير قنابل بيولوجية تحتوي على ميكروبات تسبب أمراض التيفود والكوليرا والطاعون بجانب الأمراض الأخرى. ونشطت الدول الأخرى في إنتاج هذه الأسلحة البيولوجية. ومن هذه الأسلحة:

١ ـ مرض الجمرة الخبيثة

ويصل مدى فيروساته إلى ٢٠ كم خلال ساعتين وقد استخدمه الإرهاب ضد أمريكا بعد أحداث سبتمبر وقد استخدم البريد في هذه الأسلحة وسببت ذعراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ مرض الكوليرا

يصل مدى فيروساته إلى ٢٢ كم وتنتقل عبر الهواء والمياه والتغذية.

٣ ـ مرض الطاعون

مدى فيروساته يصل إلى ١٥كم ولو ضربت به مدينة عدد سكانها مليونا إنسان يموت منهم ١٧٥ ألف شخص.

٤ ـ الحمى القلاعية

مدى فيروسـاته يصل إلى ١٢كم خلال ٦٥ دقيقة، ولو وجه ضد مدينة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة تكون النتيجة موت ٢٥٠ ألف شخص.

٥ ـ التيفوس الوبائي

مدى فيروسـاته يصـل إلى ٨كم خـلال ٤٠ دقيقة ولو وجـه ضد مدينة عدد سكانها مليونا نسمة تكون النتيجة موت ١٢٥ ألف شخص.

تأثير الحروب على الموارد البشرية

والسموم الكيمائية التي تستخدم في الحروب تشمل الأحماض والقلويات وغيرهـا مـن المواد الخطـيرة مثـل (الصوديـوم والبوتاسـيوم) وهـي تحدث التهابـات جلدية وخطورتها الأكبر عن طريق إنتاج غاز سـيانيد الهيدروجين أو الأبخرة السـامة جداً (حيث جرعته المميتة ٩ مليجرامات لكل كيلوجرام مـن وزن الجسـم) وذلك عن طريق التنفس أو الهضـم وتأثيرها على أنزيمات التنفس بالذات ما يؤدي إلى موت الخلية.

ومن أكبر الكوارث التي سببتها الحروب (الانفجار النووي)

لقد كان تفجير القنبلتين الذريتين فوق مدينتي هيروشـيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها نحو ٧٢ ألف مواطن ياباني وأصيب أكثر من ذلك بإصابات بالغة وأدى هذا الانفجار إلى ترك جيل من المشوهين لعدة أجيال.

تأثير الحروب على الموارد المائية

حذر تقرير صادر من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن من الزيادة السكانية في الدول المطلة على الأنهار وروافدها ومن المتوقع أن تخلق أزمات طاحنة نتيجة للتنافس على الموارد المائية المحدودة خاصة بين دول الشرق الأوسط وأفريقيا التي تتميز بندرة مواردها المائية.

وقد أشار التقرير إلى أن هذا الوضع يمثل خطراً متزايداً لنشوب الخلافات والمنازعات والصراعات الدولية المسلحة بين الدول المطلة على أحواض أنهار الأردن والنيل ودجلة والفرات.

ومن الدول التي تخطط للتوسع الزراعى أثيوبيا في حوض نهر النيل وسوريا في نهر اليرموك وتركيا في أعالي نهري دجلة والفرات وهذه الدول سوف تحتاج إلى زيادة حصة كل دولة من المياه ومنها تبدأ الخلافات والصراعات بين الدول وقد تؤدي هذه الخلافات إلى حروب.

٤ . ٥ الحروب العسكرية وأثرها على البيئة

أنواع الأسلحة وتأثيرها على البيئة

١ ـ الأسلحة الثاقبة: وهي أسلحة بدائية كانت تستعمل في المعارك وجهاً لوجه، ومنها: القوس، والسهم، والرمح، والحربة، والسيف، والسكين، والفأس، وقد تطورت هذه الأسلحة إلى نوع مألوف هو سلاح ناري يدفع قذيفة صغيرة حادة الرأس بسرعة كبيرة، وهذه الأسلحة لا تترك أثراً ملموساً في البيئة ما لم تستعمل على نطاق واسع جداً.

٢ ـ الأسلحة المتفجرة: ويتم تصميمها لإحداث ضرر مادي بواسطة نبضات قوية من الطاقة المنبعثة من مركبات كيميائية تخضع لتفاعلات احتراقية، وقد تنتقل الطاقة إلى الهدف في شكل موجة صدمية أو شظايا سريعة من مادة تغلف المركب المتفجر.

٣ ـ الأسلحة الحارقة: وقد صممت أصلاً لإشعال حرائق في أجسام مستهدفة، أو لإحداث إصابات حارقة في كائنات حية، بفعل الحرارة أو اللهب اللذين يصدرهما تفاعل كيميائي لمادة تقذف إلى هدف، ومن هذه الأسلحة الحارقة المخيفة: سلاح النابالم.

٤ ـ الأسلحة الكيميائية: وهي تعتمد على مواد كيميائية غازية أو سائلة أو جامدة ذات تأثيرات سامة ومباشرة على الإنسان والحيوان.

٥ ـ الأسلحة البيولوجية: وتعتمد على وسائط جرثومية، كالبكتريا والفيروسات، أو على سموم أو مواد ممرضة تنتجها كائنات حية، ومن أغرب ضروب هذه الأسلحة قنبلة جرثومية عرقية تطورها إسرائيل حالياً، يقال: إنها تحوي جزئيات جرثومية معدلة وراثياً يمكن أن تصيب العرب دون اليهود.

٦ ـ الأسلحة الإشعاعية: وهي تشبه الأسلحة الكيميائية في ما عدا أن المواد المستخدمة فيها يكون مفعولها إشعاعياً، أو سمياً ـ إشعاعياً، وليس سمياً كيميائياً.

٧ ـ الأسلحة النووية: وهي التي نتج مفعولها من تفاعلات متسلسلة لانصهار نووي حراري، أو انشطار نووي، وتجمع في تأثيرها بين الأسلحة الحارقة والمتفجرة والمشعة ذات القوة الهائلة.

وتعد الأسلحة الثاقبة والمتفجرة والحارقة أسلحة تقليدية، أما الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية فتعد من أسلحة الدمار الشامل (الفقي: ١٩٩٥م: ص ١٣).

٨ـ القنابل العنقودية والألغام: حيث إن هذه الأسلحة تستخدم بشكل غير قانوني ولها العديد من التأثيرات على البيئة التحتية، وأيضاً على البيئة العامة مثل: القنابل العنقودية التي تحتوي على ١٤٧ قنبلة ذخيرة حية، وقنابل أصغر حجماً ضد الدروع، وأيضاً قنابل النابالم وهذه القنابل تحتوي على ٧٧ قنبلة حارقة، يستخدم فيها الكيروسين بدلاً من البترول، كما يستخدم اليورانيوم المنضب والألغام الأرضية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة (فاروق: ٢٠٠٤م: ١٢).

للحروب العسكرية العديد من الآثار السلبية على البيئة منها ما يلي:

١ ـ لجميع الحروب تقريباً استراتيجية أساسية واحدة، هي: تدمير النظم المؤازرة للحياة، بحيث تذعن الجيوش والشعوب، ولذلك تستخدم القصف الشامل للمدن والبنى التحتية والحرق والتدمير الكيميائي والآلي للغابات والمحاصيل، وعمل التدابير التي تجعل الحياة مستحيلة في مساحات كبيرة.

٢ ـ يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية كمبيدات الأعشاب إلى تعرية واسعة المدى للتربة، وإفناء الحياة البرية الأرضية، وخسائر في أسماك المياه العذبة، وتدهور في الثروة السمكية البحرية الساحلية، ويتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى الإصابة بالالتهاب الكبدي، وسرطان الكبد، والإجهاض التلقائي، والتشوهات الخلقية.

٣ ـ أسفرت الحرب التي دارت على أراضي الكويت عام ١٩٩١ عن انسكاب نفطي كبير نفذه صدام حسين وحرائق شاسعة في آبار النفط، وانبعاثات غازية انتشرت فوق مساحة كبيرة من الخليج.

٤ ـ تبقى بعد توقف المعارك ملايين الألغام البحرية والأرضية، والشراك الخداعية، وأنواع الذخائر والقنابل التي لم تنفجر، ولا يتوافر عموماً سوى مقدار ضئيل جداً من المعلومات عن عدد هذه المخلفات ومواقعها؛ ما يجعل تطهيرها مهمة صعبة وخطيرة، ويعرض الناس والثروة الحيوانية والحياة البرية للخطر، ويعوق تنمية مساحات شاسعة من الأرض.

٥ ـ تخلف الحروب والمنازعات ملايين اللاجئين في العالم، يعانون خسائر اقتصادية، وتمزقاً في نسيجهم الاجتماعي وحياتهم، ويعيش كثير منهم في مخيمات المناطق الحدودية؛ حيث تقسو الظروف المعيشية، وتنتشر الاضطرابات الاجتماعية، وفي بعض الحالات تصبح عودتهم إلى أماكنهم الأصلية مستحيلة، فيواصلون العيش في بؤس لعدة أجيال.

٦ ـ أضاف إدخال الأسلحة النووية إلى الحروب أبعاداً جديدة، وهي تمثل زيادة هائلة في القوة التدميرية، فبعدما كانت تحسب بالكيلو طن أصبحت تحسب بالميغاطن، وعلى الرغم من الإدانة الواسعة للأسلحة النووية إلا أن إنتاجها واختبارها مستمران.

والواقع أن سوء الوضع البيئي بسبب الحروب العسكرية يجتاح المجتمعات الإسلامية بشكل سيئ جداً عن بقية مجتمعات العالم.

٤ . ٦ وسائل مكافحة مشكلة التلوث

تختلف تلك الوسائل باختلاف نوع التلوث وذلك كالآتي:

١ ـ وسائل مكافحة تلوث الهواء

أ ـ تغيير أنواع الوقود المستخدم والأخذ بأقلها ضرراً، فالوقود البترولي يحدث تلوثاً أقل من الفحم، والغاز الطبيعي يحدث تلوثاً أقل من البترول.

ب ـ إزالة المواد الملوثة الناتجة عن الوقود قبل أن تتمكن من تلويث الهواء. ومن أمثلة ذلك تركيب مرشحات لأدخنة المداخن ولعوادم السيارات، وكذلك استخدام طاقة الشمس، وهي طاقة نظيفة لا ينشأ عنها ملوثات.

ج ـ الانتفاع بالتكنولوجيا واستخدام الطاقة الذرية مع أخذ الاحتياطات الواجبة للتحكم في الإشعاعات.

د ـ إنشاء المصانع والمعامل خارج المدن، مع أخذ الاحتياطات الصحية اللازمة.

٢ ـ وسائل مكافحة تلوث الماء

أ ـ عدم إلقاء المخلفات الآدمية والصناعية في موارد الماء إلا بعد المعالجة العلمية السليمة.

ب ـ الأخذ بتكنولوجيا معالجة مياه المجاري والمياه المتخلفة عن الصناعة لإعادة الانتفاع بها.

جـ ـ إجراء فحص دوري لعينات من المياه لدراسة مدى تلوثها وأخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك.

د ـ القيام بالبحوث التي تتناول الانتقال والترسيب البعيد للملوثات في المياه العميقة والتي تتناول الوسائل الاقتصادية لمعالجة المخلفات والتخلص منها.

٣ ـ وسائل مكافحة تلوث التربة

أ ـ إنشاء المصانع والمعامل بعيدة عن المزارع، ومعالجة المياه المتخلفة عنها قبل صرفها.

ب ـ الاستخدام الرشيد للمبيدات بمختلف أنواعها وللأسمدة الزراعية.

جـ ـ تكثيف وسائل الأمن لمولدات الطاقة الذرية والابتعاد بأماكن التفجيرات النووية إلى الحد الذي يكفل الأمان للكائنات الحية ويعمل على الصرف الجيد للأراضي الزراعية، ومعالجة مياه الصرف ثم إعادة استخدامها.

٤ ـ وسائل مكافحة تلوث الغذاء

أ ـ الغسل الجيد للطعام الذي يؤكل طازجاً، والطهي الجيد للطعام المطهي.

ب ـ حفظ الطعام من التلوث باستخدام الطرق المناسبة. وإعدام الأغذية الملوثة والفاسدة.

جـ ـ التخلص من الحشرات خاصة الذباب، وعدم تعريض الأطعمة مكشوفة للهواء.

د ـ الكشف الطبي الدوري على صانعي الأطعمة ومقدميها والقيام بعمل التحاليل البكتريولوجية للتأكد من خلوهم من ميكروبات الأمراض ومن سلامة صحتهم.

٥ ـ وسائل مكافحة التلوث الضوضائي

تنتقل الضوضاء من المصدر إلى المستقبل عن طريق وسط مادي، لذا يمكن التحكم فيها باستخدام ثلاث طرق:

أ ـ خفض المصدر: وذلك باستخدام آلات اقل ضجيجا، وإبعاد المطارات والطرق السريعة عن المناطق السكنية، واستعمال آلات تنبيه اقل إزعاجاً.

ب ـ إعاقة الوسط: تنتقل معظم الأصوات في موجات تضاغط وتخلل، ومن خلال الأجسام بتذبذب جسيماتها استجابة لذبذبات موجات الصوت وتحدث رنينا، لذا من الممكن تركيب آلات الصناعة على قواعد من المطاط أو اللباد تقل حركتها وهديرها، ويمكن استخدام مواد ماصة للصوت أو تركيب حواجز أو عواكس صوتية بين الآلات.

جـ ـ حماية المستقبل: عندما نضع أيدينا على آذاننا نحمي أنفسنا تلقائيا ضد الضوضاء، ويمكن وضع أغطية واقية للإذن فتنخفض شدة الصوت بمقدار نحو ٥٠ ديسيبل، وهو ما يخفض صوت الطائرة عند إقلاعها إلى ما يقرب من صوت المكنسة الكهربائية أو الخلاط الكهربي.

المقترحات:

١ـ لعل من أهم الخطوات في حل هذه المشكلات لابد أن يعم السلام على الأرض وذلك عن طريق نشر تعاليم الدين الإسلامي.

٢ ـ إن الدين الإسلامي يأمر بتعمير الأرض وليس دمارها والإسلام دين محبة لكل الشعوب وليس دين حرب وقتال كما يدعي الغرب.

٣ ـ تعود هذه الكوارث على مر السنين إلى الدول المعتدية وهي السبب في تدمير البيئة باختراعاتهم وأسلحتهم التي تدمر كل شيء وهذا يستلزم المطالبة الدائمة بالحفاظ على البيئة.

في الغرب هم الذين يتصارعون في إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية فهم يمنعون أي دولة تمتلك هذه الأسلحة ويفرضون الحظر عليها ونحن معهم في هذا ولكن لابد أن يبدأوا بأنفسهم في عدم استخدامها والتقليل من آثارها.

٤ـ لقد ألقت أمريكا على أفغانستان قنابل تمتص الهواء من الكهوف واستخدمت أسلحة دمار شامل على العراق لغزوها ويقولون إنهم يفعلون ذلك لأنهم يريدون لبلادهم الأمن والسلام ولا يريدون ذلك لباقي الدول ويدعون بأنهم دول متقدمة وهم متقدمون في الدمار والخراب ودمار كل شيء بعيد عنهم.

٥ ـ إن هذا يستلزم تفعيل اجتماعات قمة الأرض للحفاظ على البيئة ونشر كل ما هو جديد في أساليب الحفاظ على بيئة نظيفة وآمنة لكل البشر ومساعدة الدول النامية في تحقيق ذلك.

٤ .٧ أمثلة عن الحروب والصراعات وآثارها على البيئة

- الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على مصر (تأثير الحروب على الموارد الزراعية والموارد الحيوانية).
- آثار حرب الخليج الثانية.
- الاحتلال الصهيوني وأثره على إفساد البيئة الفلسطينية.
- الحرب على البيئة في لبنان.
- الحروب الأهلية في الصومال.
- الحرب على العراق وتأثيراتها على البيئة.
- إسرائيل وإفساد البيئة في العالم.

(الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على مصر)، تأثير الحروب على الموارد الزراعية والحيوانية:

لقد عانت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية كثيراً من عدة مجاعات وحاولت وكافحت كثيراً لزيادة الإنتاج الزراعي حتى يتناسب مع النمو السكاني العارم والحاجة الملحة للغذاء.

وكما أن الحروب أثرت على التربة والماء فإن الأضرار سوف تعم على الزراعة وكذلك الأضرار التي سوف تنتج عن نزول الأمطار الحمضية ما سيؤثر على الأمن الغذائي للشعوب التي تحدث على أرضها الحروب.

ومصر من أكثر الدول التي تضررت من هذه الحروب، فنهاية الحرب العالمية الثانية تركت وراءها كارثة في منطقة العلمين التي كانت مسرحاً لحرب خلفت وراءها كارثة الألغام التي بلغت ١١٤٠ حقلاً منتشرة تحت

سطح الأرض ففي مساحة ٨٠ كيلومتر مربعاً بذرت هذه الألغام. (وزارة البيئة: مصر: ٢٠٠٤م). وتعد هذه المنطقة أكبر خسارة لمصر لوجود أكثر من مليون فدان صالحة للزراعة وتربتها من أجود الأراضي الصحراوية، فضلاً عن وجود ١٩٠ بئر مياه عذبة ومياه أمطار موجودة في هذه المنطقة، ولا يستطيع أي إنسان أن يطأ هذه الأرض ليستزرعها أو يستفيد من آبار المياه.

ويوجد مشاريع كثيرة في هذه المنطقة قد جمدت بسبب هذه الألغام علماً بأن هذه الحرب لم يكن لمصر بها ناقة ولا جمل بل خلفت ألغاماً وفقدان منطقة من أخصب أراضي مصر.

وكان من المتوقع إنشاء مشروع تربية ٦٠ ألف رأس أغنام على المراعي الطبيعية في هذه المنطقة خلاف المشروعات الأخرى.

وأثرت الحروب على الموارد الزراعية والحيوانية وكذلك الأمن الغذائي وحدت من توفر الغذاء وخاصة في الدول النامية ومنها مصر بالطبع.

آثار حرب الخليج الثانية

لقد نجم عن حرب الخليج الثانية كارثة بيئية فعلية على دولة الكويت ودول الخليج العربي جميعاً تمثلت في قضايا أربع هي: (الأمم المتحدة: ٢٠٠٣م).

١ ـ تلوث مياه الخليج بالنفط.

٢ ـ تلوث الهواء من احتراق آبار النفط.

٣ ـ تلوث التربة بالحركة العسكرية والألغام.

٤ ـ تلوث الغلاف الجوى بالطيران والصواريخ، فأثر تكثيف الغارات الجوية للقوات المتحالفة ضد الجيش العراقي، عمد هذا الأخير إلى ضخ النفط بكميات كبيرة من بعض الآبار؛ حيث تكونت بحيرات نفطية واسعة امتدت آلاف الكيلومترات مهددة شواطئ الخليج بكارثة محققة تتمثل في:

أ ـ تسمم الطيور البحرية والأسماك والأعشاب والأحياء الدقيقة والشعاب المرجانية في القاع.

ب ـ تلوث مياه الخليج؛ وبالتالي المياه المحلاة رغم زيادة المرشحات عليها. ذلك أن البترول مادة غنية بالعناصر والمركبات. وكثير منها يذوب في الماء، وبعضها يتحلل في ضوء الشمس ويتحول إلى مواد سامة.

من ناحية أخرى أحرقت القوات العراقية عند انسحابها من الكويت نحو ٧٣٢ بئراً للنفط أي ما نسبته ٨٥٪ من الآبار الكويتية، فنتج عن ذلك:

أ ـ تلوث الجو بآلاف الأطنان من السناج الأسود المحمول على غاز ثاني أكسيد الكربون مصحوباً بغازات أخرى سامة وضارة بالصحة.

ب ـ ارتفاع نسبة أمراض الحنجرة والصدر والجهاز التنفسي والعيون خاصة عند الأطفال.

ج ـ الخسارة الاقتصادية الكويتية من عمليات إطفاء الحرائق.

د ـ تكثف الأمطار الحمضية.

هـ ـ سقوط أمطار سوداء لم تعرف سابقاً في إيران والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في غير موسم الأمطار.

أما الغارات الجوية فقد أحدثت خلخلة في الهواء؛ ما أدى إلى إحداث موجات تصادمية، كما أحدثت غازات احتراق كبيرة الحجم وشديدة الحرارة شكلت ظروفاً ملائمة للتفاعل مع غاز الأوزون وتحويله إلى الأكسجين ما يحدث ثقب الأوزون؛ وعليه فإضافة إلى فتكها بعشرات الآلاف من البشر وتشويهها لمئات الآلاف، فإن حروب اليوم تضر وتسمم الملايين الذين كتبت لهم السلامة من جراء تلويثها للبيئة.

الاحتلال الصهيوني وأثره على فساد البيئة الفلسطينية

بلغ عدد المستوطنات حتى الآن على الأرض الفلسطينية ٣٤٦ مستوطنة، وهي موزعة كالآتي: ٢٦ في قطاع غزة قبل تفكيكها، و ٣٢٠ في الضفة الغربية، وهناك ٥٥ مستوطنة إسرائيلية تصنف كمستوطنات زراعية، وكلها ترمي بمخلفاتها على الأرض الفلسطينية، وبسبب الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية نجد أنه قد تم تجريف وإزالة ٩٥٪ من الغابات الفلسطينية، وتدمير ٦٨,٠١١ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تجريف وتدمير ٣٠ ألف دونم من الأراضي المجهزة للزراعة الحقلية، وتم تدمير ٢٠٨,٠١٥ دونم تم تجريفها بسبب الجدار الفاصل حتى الآن، وهذا العدد أثناء انتفاضة الأقصى فقط، أما ما قبل ذلك فقامت القوات المحتلة بالاعتداء على ٤٤,٠٠٠ دونم.

ويمارس الاحتلال الصهيوني العديد من الإجراءات تجاه موارد المياه الفلسطينية من إقامة المستوطنات فوق مناطق المياه الجوفية فيها عالية الجودة، وكذلك ببناء عدد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية، ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، مع حفر سلسلة من الآبار الإسرائيلية

علـى الحدود الشرقيـة لمحافظات غـزة وهدم أكثر مـن ٢٨٨ بئراً فلسـطينياً، وتدمـير خزانات المياه، وتجريف شـبكات الري، وعزل عـدد كبير من الآبار بسـبب إقامـة الجدار الفاصـل، أي ما يقرب مـن ٨٥٪ من المياه الفلسـطينية الموجودة الآن في الخزانات الجوفية للضفة الغربية تستغلها إسرائيل، وتشكل ٢٥٪ من كمية المياه الإجمالية التي تستهلكها، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ٨).

إن الاحتـلال الصهيـوني يسـتخدم الآن أكثـر من مليون طـن من المادة الخطـرة سـنوياً بتركيزات عاليـة في المناطـق الصناعية، وتكمـن الخطورة في الدفن غير القانوني للنفايات، ومن أشـهر هذه الحوادث: حادثة تهريب عدد مـن البراميل التي تحتوي على مواد سـامة إلى خان يونـس، بالإضافة إلى دفن كثـير مـن النفايات الصلبـة في نفس المنطقـة، وخلال فـترة انتفاضة الأقصى دفنت إسرائيل نحو ٥٠ ألف طن من النفايات في مستوطنات قطيف بالقرب من دير البلح، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ٩).

كـما تـم نقـل العديـد مـن الصناعـات إلى المسـتوطنات الإسرائيليـة في محافظـات الضفـة الغربية ويوجد على الأقـل ٢٠٠ مصنع إسرائيلي في الضفة جميعهـا ملوثـة للبيئـة بصورة خطـيرة، فهذه المصانـع ينتج عنهـا مياه صرف صحـي صناعية تسـاوي ١٨ ـ ٤٠ ألف مـتر مكعب يومياً من الميـاه العادمة الناتجة عن هـذه المصانع تحتـوي على الكثير مـن المواد السـامة، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ١٠).

الحرب على البيئة في لبنان

تأثـرت البيئـة اللبنانيـة خصوصـاً منـذ عـام ١٩٧٥م، تأثـراً مبـاشراً بالعمليـات العسـكرية والصراعات الداخليـة، والاجتياحـات الإسرائيلية

المتتالية، ونتج الضرر البيئي عن التدمير المباشر بالنيران والانفجارات وشق الطرق العسكرية، ومن تدمير غير مباشر نتيجة الفوضى التي عانتها البلاد، وكان لاستمرار الحرب اللبنانية، وتمزق البلد إلى مقاطعات شبه مستقلة آنذاك أثر سلبي وعميق على البيئة، كما أدى عجز الحكومة عن السيطرة على المواطنين إلى تفشي الأعمال غير المشروعة مثل: استيراد النفايات السامة، ونهب المواقع الأثرية، وإنشاء أبنية من دون رخص أو هندسة ملائمة، وتغيير وجهة استخدام الأراضي، وأسفر نزوح السكان من مناطق النزاع عن إخلاء بعض الأراضي وإهمالها من جهة، وازدحام مناطق الاستقبال من جهة أخرى، وكانت النتيجة في كلتا الحالتين تدمير البيئة الطبيعية.

لقد كانت الحرب سبباً مهماً في تدمير البيئة الطبيعية اللبنانية، فالغابات احترقت بالنيران والقذائف، والزراعة أهملت لهجر الأراضي، والتحاق الشباب بالمليشيات، وشبكات المياه دمرت بإصابات مباشرة، في بيروت مثلاً دمرت الحرب ٦٠٪ من موارد المياه، وأدى تلف الشبكة إلى إهدار مياه الشرب واختلاطها بمياه المجاري أحياناً، وتعذر التنقية أحياناً أخرى، وقدرت كلفة إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع المياه في لبنان بنحو ٤٥٠ مليون دولار أمريكي.

وتدفقت المياه المبتذلة والنفايات الصناعية السائلة إلى الأنهار والجداول والأودية والآبار وقنوات المياه الجوفية فلوثتها وهددت صحة الإنسان، كما أدى رمي النفايات المنزلية والصناعية عشوائياً وفي مكبات غير سليمة إلى تلوث التربة والمياه الجوفية.

وتم تدمير معامل معالجة المياه بسبب القصف أو البناء غير المكتمل، وفي المناطق الساحلية تم تحويل معظم المجاري ودفق النفايات الصناعية إلى

البحر مباشرة، فازدادت حدة التلوث البحري، كما أن رمي النفايات على الشواطئ شوه البيئة الطبيعية، ونشر التلوث، وهدد صحة الناس، وحرمهم من السباحة والاستجمام. (وزارة البيئة اللبنانية: ٢٠٠٣م: ٢٧).

الحروب الأهلية في الصومال

شهدت الصومال حرباً أهلية ضارية عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢م، اقترن بها حدوث مجاعة قضت على ٣٥٠ ألف صومالي خلال هذه الفترة وحتى منتصف عام ١٩٩٣م. وقد كان السبب المباشر للنزاع هو التكالب على السلطة بين زعماء القبائل. ولكن هناك من يرى أن النزاع قد اندلع أساساً بسبب نمط الزراعة، والتنمية غير المتوازنة قد أدت إلى إزكاء النزاعات بين الرعاة والمزارعين حول السيطرة على مصادر الحياة والمراعي، وكان ذلك كله يسير في اتجاه توسيع دائرة الشقاق والصراع بين زعماء القبائل حتى سقطت البلاد في أتون الحرب الأهلية المستمرة حتى العام ٢٠١٢م.

الحرب على العراق وتأثيراتها على البيئة

فرضت الحرب الأخيرة على العراق وتداعياتها الوخيمة أن تدفع البيئة ثمناً باهظاً بالهواء والتربة والمياه ودمار للأرض والمناخ، فقد سببت تفكيك التركيبة الاجتماعية للبيئة العراقية بسبب القمع والاضطهاد والفقر والعنف والبطالة، وطبيعة العلاقات العائلية.

كما زادت حرب العراق الأخيرة من الدمار الذي لحق بالبيئة خلال الثلاثين سنة الماضية، منذ حرب العراق مع إيران عام ١٩٨٠م، ومن بين مخاطر الحرب الواسعة: التدهور الحاصل في البيئة، فقد أدى انقطاع التيار

الكهربائـي وقلته إلى توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف، وهذا أدى بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وتلوث البيئة.

وأدى توقف مشـاريع الـري إلى ازدياد الملوحة وقلـة الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى قلة مياه الشرب الصالحة وتسبب دخان نيران حقول النفط وإحـراق النفط في الخنادق أثناء الحرب في تلوث الجو والتربة، وزاد القصف بالأسلحة الثقيلة وزادت حركة القوات الكبيرة مستخدمة معدات وناقلات ضخمـة مـن التدهـور الحاصـل في تركيبـة البيئـة الأيكولوجيـة والأراضي الزراعية، أما اليورانيوم المنضب المستخدم في الأسلحة، فمعروف عنه تلويثه للبيئـة، وأدت الفـوضى وسرقة ممتلـكات الدولة أثناء وبعـد الحرب مباشرة إلى انتشـار المواد المشـعة الملوثة ووقوعها في أياد لا تعرف مدى خطورة هذه المواد. (فاروق: ١٩٩٧: ١٢٩ ـ ١٣٠).

وفي دراسـة حديثـة منشـورة عـن مسـؤولية الاحتـلال الأمريكـي عن الإضرار بالبيئـة العراقيـة خـلال فترة العـدوان التي تعرض لهـا عام ٢٠٠٣ أوضحـت أن الحرب لم تفرق بـين الأخضر واليابس بل اسـتخدمت خلالها أبشـع أنواع الأسـلحة الفتاكة ما كان له أشـد التأثير في تدمـير البيئة العراقية منها: (بشير، ٢٠١١، ص٧٤).

١ ـ تلوث البيئة الأرضية

ويقصـد به الدمار والفسـاد الـذي يصيب الأرض فيغـير من خواصها وصفاتها ويغير من تراكيبها ما يجعلها تؤثر سلباً على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات. منها استخدام الناقلات والمعدات والعربات التي جابـت الأراضي العراقية من شـمالها إلى جنوبها هـذا بالإضافة إلى المخلفات وجميعها عمل على تلويث البيئة العراقية.

كما أن للتفجيرات الضخمة تأثيرها على التربة وتلوث التربة الذي أثر على خصوبة وضعف إنتاجها الزراعي هذا بخلاف استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة المحرمة المؤثرة على البيئة مثل الفوسفور الأبيض وغيره.

٢ ـ تلوث الهواء

وربما كان استخدام قوات التحالف القذائف المغلفة باليورانيوم المنضب بما لها من إشعاعات أصابت البيئة الهوائية، بل استخدم الجيش الأمريكي أيضاً عدداً من القنابل العنقودية وقنابل النابالم بما لذلك من تداعيات سلبية عديدة مؤثرة على كافة مجالات الحياة وتمتد آثارها لآلاف السنين وتمتد لأجيال متعددة لا يعلم مداها إلا الله.

٣ ـ تلوث الماء

ويعد الماء ملوثاً إذا تغيرت خصائصه الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية بطريق مباشر أو غير مباشر بسبب نشاط الإنسان حيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها مثل الشرب والاستخدام المنزلي والصناعي والزراعة... وغيرها.

ويشير مراقبون إلى أن المصادر المائية في العراق تعرضت للتلوث بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف أنواع الأسلحة وضرب آبار النفط والتي تسربت نسبة كبيرة منها إلى الأنهار.

ولم تسلم المياه الجوفية من التلوث والذي نجم عن قيام القوات الأمريكية بدفن مستمر في الأراضي القريبة من معسكراتها وفي بعض الأحيان البعيدة

عنهـا، هـذا كما أشـار بعض الباحثـين إلى أن ما أصـاب الثروة السـمكية من تلوث سيبقى لعشرات السنين القادمة (بشير، ٢٠١١م، ص٧٨).

إسرائيل وإفساد البيئة في العالم

تصـدر إسرائيل الخراب والدمار والفسـاد البيئي للعالم، حيث إن هناك دلائـل مؤكـدة تشـير إلى أن مفاعـل ديمونـة الذي يعـده الإسرائيليـون أهم منشـأة نووية لديهم، دخل في مرحلة الخطر الاستراتيجي بسبب انتهاء عمره الافتراضي حيث إنه يعاني من أضرار جسيمة بسبب الإشعاع النيتروني الذي يتمتع بقدرات هائلة على الاختراق، ويحدث أضراراً جسيمة بمبنى المفاعل، فالنيترونات تنتج فقاعات غازية صغيرة داخل الدعامات الخرسانية للمبنى، مـا يجعله هشـاً قابلاً للتصـدع. وقد أصبح قديماً، «نحـو ٥٠ عاماً»، وتآكلت جدرانه العازلة، كما أن أساساته قد تتشقق وتنهار محدثة كارثة نووية ضخمة، وعلى الرغم من استبدال بعض الأجزاء من المفاعل إلا أنه أصبح قنبلة موقوتة تنذر بخطر بيئي فادح في المنطقة بأكملها، والشيء المخيف للعالم جميعاً والعالم العربي والإسـلامي هو أن تكون إسرائيـل قد تخلصت من نفاياتها النووية في المناطق الفلسطينية وفي البحر المتوسط، وما يؤكد هذه المخاوف عدم خضوع المنشـآت النوويـة الإسرائيلية لإجـراءات التفتيش الدوليـة، لذلك فإن لهذه النفايـات أخطـاراً أخرى تهدد العالم أجمع وليس المنطقة العربية والإسـلامية فقط وتنذر بخطر وشيك في يوم ما. (ايفن: ٢٠٠٤م).

وختاماً الأمن البيئي كان ولا يزال هاجس المجتمعات البشرية منذ قديم الزمـن، ويمكـن تعريـف مفهوم الأمن البيئي عـلى أنه (حمايـة البيئة والموارد الطبيعية مـن النضوب والانقراض والنقص الناجم مـن المخاطر والملوثات

والجرائـم المتعمـدة التـي ترتكـب في حق تنميـة المصـادر والمـوارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي).

ويمثـل الأمن البيئي المرجعيـة المنظمة والمراقبة لـكل الأنظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار في المنطقة، فمفهوم الأمن قديماً كان يشرح ويجسـد حماية الأرض والحدود من العدوان العسكري الخارجي أو من مخاطر احتمالية حدوث حرب نووية فقط، لكـن واقـع الحال يشير إلى وجود تهديدات أخـرى، لذا فإن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات الاستراتيجية بمصطلح أمن البيئة ويتناول واقع بحث مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر والمشكلات البيئية في رفاهية المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة.

يمكـن تلخيـص أهم محـاور المخاطر البيئيـة التي تهدد الأمـن البيئي في (الزيادة المفرطة في استخدام المـوارد الطبيعية وتلـوث ونضوب العديد من هذه المـوارد وأيضاً التغـيرات المناخية الملاحظة جراء احـتراق النفط والغاز والفحم، وكذلك الثقب الموجود في طبقة الأوزون بسـبب انبعاث وتصاعد غـازات تحتوي على مادة الكلور، إضافة إلى نقص الأراضي الصـالحة للزراعة والمسـاحات الخضراء مع قلة منسـوب الأنهار المائيـة وتلوث مصـادر المياه الجوفيـة، التي يعتمد عليها ما يقارب ثلث سـكان الكرة الأرضية مع الأخذ في الاعتبـار المخاطر والأمـراض الصحية الناجمة عن التلـوث البيئي بجميع أنواعه)، وفي هذا الإطار نؤكد على:

١ ـ إن حمايـة أمـن البيئـة السـاحلية والصحراوية من حـوادث التلوث النفطي ومخاطر التسرب ورمي المخلفات والزيوت والتلوث البيئي

من مصادر الصرف الصحي والصناعي في البحر أو على الساحل، وكذلك على البيئة الصحراوية، حيث تكمن نوعية المخاطر في تأثر الإنسان والنبات والحيوان وكذلك مصادر المياه الجوفية، التي تلقي بظلالها على نقص معدل الثروة الحيوانية والنباتية وأيضاً احتياطات مياه الشرب، إضافة إلى المخاطر الصحية على الإنسان.

٢ ـ وقف جرف وقطع الأشجار الصديقة للبيئة من جراء التوسع العمراني السكني.

٣ ـ الاستفادة من علم وتطبيقات التخطيط والتصميم البيئي في التهيئة المستقبلية لتوجه الأمن البيئي من خلال اعتماد المعايير والمقاييس العلمية ذات العلاقة بالجودة النوعية في بناء وتدشين محميات بيئية أمنية في المناطق البرية أو الجبلية.

٤ ـ رصد ومتابعة مصادر وأنواع ومواقع الملوثات البيئية وعلاقتها بالمخاطر والأمراض الصحية للفرد والمجتمع من خلال تطبيق برنامج «استخدام نظام وتطبيقات المعلومات الجغرافية»، الذي يقوم بتحليل بيانات هذه الصور وترجمتها إلى خرائط جغرافية في المناطق المستهدفة توضح مواقع انتشار وكثافة وقياسات الموارد والمصادر البيئية الملوثة.

٥ ـ تفعيل الدور الرقابي والجزائي للمخالفات المتعلقة برمي ومعالجة النفايات الخطرة والكيماوية لبعض المصانع والشركات في البحر والسواحل من خلال استحداث ما يعرف بقسم الشرطة البيئية التي تقوم بدور المتابعة الدقيقة ورصد وتحرير المخالفات الجزائية في هذا الخصوص.

٦ - معالجة النقص الواضح لعدد الشركات البيئية المختصة بعمل الدراسات والمشاريع البيئية الخاصة بتنظيف الشواطئ والسواحل ومعالجة النفايات والعمل على منح الفرصة وتشجيع ترخيص دخول شركات وطنية جديدة للعمل.

٧- التوسع في تدشين مراكز دراسات وأبحاث حكومية تتناول تقديم الاستشارات والتثقيف والتوعية في مجالات البيئة بصفة عامة. وغيرها من الأنشطة المهمة التي تعمل على تحقيق الأمن البيئي في الدولة.

وهكذا تتضح التأثيرات المتعددة للتلوث البيئي وتأثيره على المجال الاقتصادي المؤثر بالتالي على حياة البشر وأمنه وسلامته.

الفصل الخامس

الأمن الوظيفي

٥ . الأمن الوظيفي

يحظى الأمن الوظيفي في مجتمعاتنا العربية في الوقت الحاضر باهتمام بالغ وإن كانت الدول المتقدمة تدراسته وتتابعه منذ عقود طويلة، وربما لم يحظ الموضوع في منطقتنا العربية بالاهتمام سوى منذ الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر العام ٢٠٠٨م، وامتدت آثارها لدول العالم أجمع، وبدأ الحديث عن القلق الذي يصيب الموظف جراء إجراءات التقشف والحيطة التي انتهجتها العديد من المؤسسات والشركات نتيجة الأزمات والإفلاسات وتدني الأنشطة التجارية ما انعكس على مسيرة العديد منها وكان المردود هو الطرد أو الفصل أو الاستغناء أو خفض المرتبات.

هذا وكانت العديد من الشركات والمؤسسات الكبيرة في الوطن العربي وبعض الجامعات والكليات قد تدارست الموضوع وظهرت بعض التعليقات الفردية عن الأمن الوظيفي خاصة ارتباطها بظاهرة الاغتراب المؤسسي والذي كان مجال اهتمام علماء الاجتماع ولاسيما أولئك المعنيين بعلم النفس الاجتماعي خاصة وأن هاتين الظاهرتين تلقيان بظلالهما على درجة جاهزية المؤسسة.

كما طرح الأمر في العديد من الجامعات والكليات الأكاديمية من وجهة نظر البحث عن زيادة الإنتاجية في إطار العلاقة بين الموظف والإدارة أو المؤسسة وأهمية تحقيق الرضا الوظيفي بهدف زيادة الربحية والإخلاص في العمل.

وقد ظهرت أهمية الأمن الوظيفي عقب التظاهرات الشعبية التي اجتاحت غالبية الدول العربية منذ أواخر شهر ديسمبر ٢٠١٠م، بدءاً من تونس وامتدادها شرقاً حتى وصلت إلى دول عربية خليجية وغرباً حتى المغرب وموريتانيا وكان من ضمن أهم مطالبها مواجهة الفقر والبطالة علاوة على باقي المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وكان

أهـم ما أقره زين العابدين بن عـلي الرئيس التونسي المخلوع هو إقراره ٣٠٠ ألف وظيفة خلال فترة الأزمة وفي سلطنة عمان وعد السلطان قابوس بخلق ٥٠ ألـف فرصـة عمـل للمتظاهرين وكذلـك كان مطلب ثـوار ٢٥ يناير في مصر التي وصل حد الفقر فيها إلى نحو ٤٠٪ من سكان مصر في إطار وعود زائفـة بخلق فرص عمل، وهكذا كانـت مطالب كل الثوار في الدول العربية فقـد كان الأمن الوظيفي أحد أهم ما يقلق الثـوار في أنحاء الوطن العربي في ظـل عدم تحقيق عدالة اجتماعية وزيـادة الأغنياء غنى والفقراء يزدادون فقراً من خلال مزيد من الاختلاسـات والفساد وتهريب ونهب الأموال في الدول العربية ما زاد من انتشار البطالة في المنطقة العربية.

هكـذا يتضح لنا مفهـوم الأمن الوظيفي وأهميتـه كمصطلح جديد على الدول أن تدفع ثمنه من خلال ثورات عارمة اجتاحت دولاً عربية ونجحت في بعضهـا في تغيير الأنظمة السـائدة بها حتى يشـعر المواطنـون بأمنهم ومنه الأمن الوظيفي العنصر الرئيس في تحقيق الأمن والاستقرار حيث لا يتصور أحـد تعرض الموظـف للفصل التعسـفي أو باحتمال الاسـتغناء عن خدماته وهو ما يشكل تهديداً للحياة في المنطقة العربية.

ونستعرض الموضوع هنا من خلال العناوين الرئيسة التالية:

- الأمن الوظيفي: التعريف والمفهوم.
- الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي.
- الاغـتراب المؤسـسي وفقـدان الأمـن الوظيفـي في مسـتوى الجاهزية المؤسسية.
- جهود تحقيق الأمن الوظيفي.
- الولاء الوظيفي.

٥ . ١ الأمن الوظيفي: التعريف والمفهوم

عندما يشعر المواطن بالأمن والاستقرار فهذا يجعله يعيش حياة كلها رخاء وأمن في ظل قيادة رشيدة وفي ظل ظروف وعوامل تسعى إلى تواصل هذا العطاء الجميل وأمن المواطنين وأمن الوطن الذي تشهده هذه البلاد والخيرات الوفيرة من أجل بناء قاعدة اقتصادية متطورة وتأمين حياة أفضل للمواطنين (جريدة عكاظ: ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦م).

يأتي هذا في ظل مظاهر يعاني منها البعض وهي الأمن الوظيفي مثل:

١ ـ إقصاء وإبعاد موظفين ما بين وقت وآخر لأسباب لا معنى لها.

٢ ـ بعض توجهات الإدارات وأساليب التعامل غير المرضية من وجهة نظر الموظفين.

٣ ـ إصرار عدد من الجهات والقطاعات في وضع بعض الكفاءات في مواقع بعيدة من التخصص أو عدم القدرة على التعامل معها تمثل معاناة لهم.

هناك عدد من الموظفين في القطاع العام أو الخاص يملكون مهارات وقدرات في مجالات عدة ولهم باع وشأن ومن خلال تغييرات إدارية يأتي المدير الجديد أو التوجه الجديد للإداري بخطوات يزعم أنها متجددة وتكون هناك تغييرات يكون لها تأثير وتغيير:

١ ـ وقد تدخل العلاقات الشخصية في تقريب هذا دون ذلك.

٢ ـ أو أن أحدهم ذو خبرة سنوات طويلة في العمل بدون مقدمات يحل في مكان بعيد عن مهامه ودوره.

هـذه الظاهرة قـد تزداد إذا لم يكن لهـا تقييم أو تقديـر للعطاء والإنجاز الذي يقوم طيلة هذه السنوات.

هنا من المسؤول عن هذا:

١ ـ ضمير المسؤول أم المشرف الإداري الـذي يتطلب منه تقدير هذا في ظل العرف الإداري والمصلحة العامة.

٢ ـ أم من الرقابة والمسـؤولية في الوزارات المختصة المسـؤولة عن حماية هؤلاء بهدف تحقيق أمن وظيفي للمستقبل.

الشباب والأمن الوظيفي (جريدة الجزيرة: ٦/ ٣/ ٢٠١٠م)

عندما يبدأ الشباب في التفكير حول ما سيفعله في حياته المستقبلية وبعد انتهائـه مـن المرحلـة الجامعية، على سبيل المثـال؛ فإنه سـيجد أول خطوة في طريقـه هـي الاهتمام بالبحث عن طبيعـة لاختيار زوجتـه وأم لأولاده، وإن كان ذا سـعة فسـيكون من ضمن ما يفكر فيه هو بناء أو امتلاك بيت ليضمه وأسرته، وقليل من الشباب من لا يضطر إلى ذلك النوع من التفكير؛ لأنه من أسرة ميسـورة، ولكن معظم الشـباب هم من النوع الأول أي يكافحون من أجل الحصول على رزقهم، وهـم يشـكلون شريحة واسـعة من أبناء المجتمع، والذيـن يحتاجـون إلى رعايـة وتفهـم لاحتياجاتهـم، ومعاونـة عـلى تحقيـق رغباتهـم، ولابـد أن يوفر لهم من الإمكانـات ما يسـاندهم في طريق حياتهم المسـتقبلية التي يريدون بناءها؛ فمن حق أي شـاب وشـابة من أبناء المجتمع أن يتمتعوا بدرجة مناسبة من الحياة الاجتماعية والمستوى المادي الذي لا يقل عـن قرنائهم، ولا يوجـد أي مانع منطقي إن توفر مسـتوى مادي أعلى، ولو بدرجة ما عن سـواه، ولكن من غير المقبول أن نجبر الشـاب على تقبل أدنى

درجة من مستوى المعيشة، كما لا يجوز وضعهم أمام الأمر الواقع المرير طالما أن في الإمكان توفير فرص للحياة أفضل، ومجالات للعمل أحسن من مجرد إجباره وإجبار صاحب العمل على تشغيله في مهن لا تليق به!.

لقد أصبح هاجس الآباء والأمهات والمصلحين المخلصين هو توفير فرص التعليم الجامعي المناسب أولاً، ثم فرص الوظيفة المناسبة ذات الراتب المجزي، ولم يكن في الحسبان أن يأتي يوم يصبح الهم الوظيفي والمعيشي هو الشغل الشاغل للجميع صغاراً وكباراً.

صحيح أن العمل الشريف، مهما كان مستواه ونوعه، ليس بعيب، طالما أن المرء يكسب من ورائه لقمة العيش الكريم الحلال بكرامة، ولا يضطر إلى مد يديه طلباً للمعونة.

إن أكبر مشكلة تواجه الشباب اليوم، وربما في المستقبل القريب والبعيد، هو عدم توفر الأمن الوظيفي في أي مكان عمل غير المؤسسة الحكومية؛ فجميع مؤسسات القطاع الخاص ليس لديها هم سوى تحقيق أكبر عائد من الربح، لمصلحة صاحبها، أو أصحابها، ولو على حساب العاملين، وعلى أكتافهم المنهوكة؛ فهم مجرد عمال أو موظفين، وليس لهم إلا الراتب الشهري الذي قد لا تزيد علاوته السنوية على بضعة ريالات لا تسمن ولا تغني من جوع في ظل الغلاء الفاحش الذي يزداد يوماً بعد يوم، ناهيك عن استنزاف جهودهم وأوقاتهم بالدوام الصباحي والمسائي مقابل راتب متواضع، في حين أن الوظيفة الحكومية، مهما كان راتبها، فهو مضمون من قبل الدولة؛ لأنها تتعامل مع الموظف باعتباره ابناً لها، وفرداً من رعاياها، وهي تشعر بالمسؤولية التامة تجاهه، أما القطاع الخاص فهو لا ينظر إلى الموظف إلا من منظار ضيق جداً؛ فهو مجرد طاقة لابد من استنزافها بأي طريقة، وفي أي

وقـت، دون أي رؤيـة إنسـانية أو نظـرة اجتماعيـة، كما أن الموظـف قد يفتقد الأمن الوظيفي بعد نهاية خدمته، أو فصله من العمل، وهو ما يدفع بالاهتمام بالأمن الوظيفي خاصة للعاملين في القطاع الخاص.

وفي دراسـة ميدانية أجريت على بعض الأجهزة الحكومية في مدينة جدة أوضحت أن الإدارة أولاً وقبل كل شيء نشاط إنساني، وبالتالي فإن اعتمادها ينصـب عـلى تحقيق مطالـب الذاتيـة البشريـة وتدعيـم الدوافـع والبواعث الشـخصية، وذلك استناداً إلى بشرية الإدارة وحاجتها إلى المحركات البشرية وهي متعددة ومتنوعة.

ويمثـل الأمن الوظيفـي أحد هذه المحركات التي يمكـن للإدارة زيادة الكفايـة وإثـارة الرغبـة لدى الأفـراد للقيـام بأعمالهم على نحـو أفضل. وقد عملـت أنظمـة الخدمـة المدنيـة في المملكـة العربية السـعودية عـلى تدعيمه، وتوفيره لموظفيها بهدف طمأنتهم على وظائفهم وأعمالهم في الحاضر والمستقبل وتحفيزهم على العمل.

ولكن قد تظهر بعض السـلبيات فتحد من فعالية الأمن الوظيفي الأمر الذي ينعكس على أداء الأجهزة الحكومية. وتتمثل هذه السلبيات من خلال الاستخدام السيئ لعناصر الأمن الوظيفي من قبل الموظف العام أو من قبل الإدارة. وللتأكد من صحة هذا الافتراض كان لابد من التعرف على عناصر الأمن الوظيفي والوقوف على نواحي القصور فيها وبالتالي العمل على زيادة فعاليتها بغية تحسين الأداء ومساعدة الموظفين على الشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي، وقد اشتمل البحث على جانبين: جانب نظري، وجانب ميداني.

وركـز الجانب النظري على مفهوم الأمن الوظيفي والدراسـات العربية والأجنبيـة إلى جانب عرض لحقوق الموظف العـام المادية والعلمية والمعنوية وواجباته الوظيفية.

كما اشتمل ذلك الجزء على عرض موجز لمفهوم الإنتاجية بصفة عامة ومفهومها في القطاع الحكومي، إلى جانب معوقات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، واختتم هذا الجزء بدراسة أخلاقيات وقيم الوظيفة العامة من خلال منظور الخدمة المدنية المعاصرة والنظام الإسلامي.

أما الجانب الميداني، فاستهدف منه التعرف على نواحي القصور في بعض عناصر الأمن الوظيفي، إضافة إلى التعرف على أهم الأسباب للالتحاق بالوظيفة العامة، وقد تم تصميم استقصاء لجمع المعلومات المطلوبة وزع على موظفي الخدمة المدنية في بعض القطاعات الحكومية الخدمية.

ودلت نتائج البحث على:

معاناة موظفي الخدمة المدنية من العديد من المشكلات ذات الطابع المادي والمعنوي، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الأداء، إلى جانب غياب عنصر الجزاء الرادع في بعض الأجهزة الحكومية واتسام مفهوم الأمن الوظيفي بالمعنى المادي له.

كما انتهي هذا البحث بمجموعة من التوصيات لتدعيم الأمن الوظيفي وزيادة فعاليته، ومساعدة الموظفين على تحقيق مطالبهم وحقوقهم ليتسنى لهم القيام بدورهم في دفع مسيرة التنمية بالسرعة المرغوبة وإعادة الثقة بين الجهاز الحكومي والمواطنين.

وفي دراسة أعدتها أكاديمية سعودية من جامعة الملك فيصل بالدمام عن العمل الناجح في المؤسسات الأكاديمية أوضحت أن العمل بالجامعة وكلياتها ونجاحها لا يقتصر على الأكاديميين والأساتذة فقط إنما يمتد لأطقم العمل الأخرى والتي يعزى نجاح الجامعة إلى جهودهم مع الأساتذة.

ولكن كانت الملحوظة من الأكاديمية التي أعدت الدراسة أوصت ببعض المقترحات للاهتمام بالعاملين في هذه القطاعات منها مثلاً: تثبيت العاملين على بند الأجور وأهمية تخصيص وظائف إدارية للكادر العامل بكليات الجامعة فالعديد منهم وهم وافدون في الغالب يعملون لسنوات بهمة ونشاط دون حصولهم على حقوق كالتي تحصل عليها مواطنة سعودية تعمل كإدارية في إحدى كليات الجامعة إذ تشاهد هذه الموظفة دون أي أمل في تحسين وضعها.

وخلصت إلى أن انعدام الأمن الوظيفي ترك في نفوس العاملات والعاملين على حد سواء الكثير من الأسى في كليات الجامعة وأكدت في ختام الدراسة أن العمل الناجح في المؤسسات الأكاديمية لا يتحقق فقط بتفوق أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها بل بتفوق الكادر الإداري في الوقت نفسه. وهو الذي يتطلب تحقيق الأمن الوظيفي لكل عامل وموظف على السواء.

الأمن الوظيفي لموظفي الدولة

في ورشة عمل أجريت في سوريا بعنوان: «الأمن الوظيفي» لموظفي الدولة بهدف توضيح أنه لا يمكن لأي مؤسسة أو شركة أن تسعى للنجاح ما لم يتحقق عندها الأمن الوظيفي وبنسب عالية وبالتالي فمهما كانت الخبرات في مجال العمل، إذا لم يتحقق الأمن الوظيفي ولو بنسبة معقولة سيؤدي إلى مخرجات سيئة وفي حديث لرئيس الجمعية التي عقدت بها الورشة قال: «الأمن الوظيفي» شيء أساس في نجاح أي مؤسسة أو شركة، وهنا يتحدث عن أنواع الأمن الوظيفي، فيقول: «ينقسم الأمن الوظيفي إلى ثلاثة أنواع:

الأول: وهـو مـا يعـرف بـ«الأمن النفـسي» حيث يعمـل الموظف دون قلق، مع شعوره بالدعم من قبل المدير في حال كان يعمل بشكل صحيح».

ويتابـع: «أمـا النـوع الثاني فهـو «الأمن المهنـي» والذي يتوجـه إلى كل موظف يعمل بشـكل جدي، ومتقن لعمله، ومع هذا يمكن لهذا الموظف أن يقع في أخطاء غير مقصودة، عندها يجب أن يشعر الموظف بأن هذا الخطأ غير المقصود لن يكون تهديداً له، وأن لا يكرره».

أمـا النـوع الثالث: فهو ما يسـمى «أمـن المعلومات» حيـث يتضح من خـلال «أمن المعلومـات» المحافظة على سرية العمل والوثائق، والمسـتندات الخاصة بالوظيفة، وعلى الأخص عندما تكون هذه البيانات مخزنة إلكترونياً، وهنا يجب حمايتها من «الفيروسات» وكل ما يهدد هذه المعلومات.

هذا وقد عقدت الورشة تحت رعاية محافظ «حماة» وبحضور جميع مدراء الإدارات المحلية، والمؤسسات الحكومية.

وحول الفئة المسـتهدفة من هذه الورشة، قال: «كل المدراء في القطاعين العام والخاص مدعوون للحضور، وسـيتم تعميم من قبل السيد محافظ حماة إلى جميع الشركات والمديريات، بالإضافة إلى الدعوات الخاصة».

وعن وجه الاسـتفادة من الورشـة أوضح المسـؤول عنها أن الاستفادة تتحقـق عندمـا يسـتطيع المدير أن يـزرع الطمأنينة لدى الموظـف لكي يعمل بكامـل نشـاطه وإخلاصه وبالتالي سـتكون النتائج ايجابية وسـتعود بالفائدة على المجتمع والمواطن على حد سواء.

الأمن الوظيفي والصحة (صحيفة الأخبار الإلكترونية: ١/ ٩/ ٢٠٠٩م)

تشير الدراسات إلى أن التأثير السلبي للقلق الذي يشعر به المرء من احتمال فقدان وظيفته أو مصدر رزقه على الصحة أكثر من البطالة نفسها. وتؤكد على أن تأثير القلق في هذه الحالة هو في الواقع أسوأ من فقدان الوظيفة.

وأوضحت الدراسات والتي ظهرت نتائجها من خلال الكيفية التي قيم فيها المشاركون صحتهم البدنية والعقلية أن الذين كانوا قلقين بصفة مستمرة على وظائفهم تدهورت صحتهم أكثر من نظرائهم الذين لم تساورهم مثل هذه الهواجس والمخاوف.

ورأت سارة بيرغارد الاختصاصية في علم الاجتماع في جامعة ميشيجن أن انعدام الأمن الوظيفي المزمن يسبب أذى يفوق ذلك الذى تسببه أمراض مثل ارتفاع ضغط الدم أو أضرار التدخين موضحة أن الإجهاد الناجم عن فقدان الأمن الوظيفي يمكن أن يكون مميتاً ويسبب حالات مرضية قد تقصر العمر كما توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها:

أن التغييرات الجذرية التي حدثت في سوق العمل الأمريكية منذ العام ١٩٨٦ أضعفت الروابط بين أرباب العمل والعمال وغذت الإحساس بافتقاد الأمن الوظيفي، وأوضحت عدة عوامل تلعب دوراً في هذا المجال مثل:

- استمرار الغموض حول المستقبل.
- الخشية من الفقر والبطالة.

وأضافت الدراسة أن الأمريكيين بحاجة لبعض الطمأنينة وراحة البال مثل:

- توفير التأمين الصحي لهم.
- استحقاقات التقاعد.

وغير ذلك وهذا قد يبدد مخاوفهم ويجعلهم يعيشون بشكل طبيعي.

الأمن والاستقرار الوظيفي

يعـد الأمـن والاسـتقرار الوظيفـي من أهم عنـاصر وعوامل اسـتقرار المؤسسـات وتطورهـا وتطور أفرادهـا وبالتالي تطور أدائهـا وتحقيقها عوائد وأرباحاً عالية.

ومـن حكمة نبي الله تعـالى إبراهيم وقوة منطقه بعـد أن أتم بناء الكعبة رفـع يديـه إلى الله تعالى قائـلاً: ﴿...رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ...﴿١٢٦﴾﴾(البقـرة) فقـد كانـت دعوة سـيدنا إبراهيـم الخليل عليه السـلام بالأمن مقدمة على الرزق لأن الأمن من أهم عناصر الاستقرار والطمأنينـة... فكيف يهنأ إنسـان بـرزق دون أن يكون آمنـا مطمئناً. وكيف سـيكون شعوره بالسـعادة وبنعم الله تعالى دون أن يشـعر بالأمن... لا شك أن شعوره بالسعادة لن يكتمل ولن يذوق طعماً لشيء دون أمن واستقرار.

ويؤكد حديث رسـولنا عليه الصلاة والسـلام هذا المعنى في قوله: «من كان آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا» فقد قدم رسول الله ﷺ الأمن على الصحة والقوت أيضاً. وقال إن من اجتمعت له الثلاثة فكأنما حيزت له الدنيا بمعنى جمع كل الدنيا.

فالقلـق وعـدم الاسـتقرار وانتفاء الأمـن الوظيفي يؤدي بلا شـك إلى تراجـع وفشـل... إذ إن أهـم عنـاصر الإنتـاج ـ الأيـدي العاملـة ـ يجب أن يشـعروا بالأمان والاستقرار، وقد أثار دهشتي إلى ما تم توفيره من إمكانات ووسـائل راحة ووسـائل اسـتقرار وأمن لموظفي واحدة مـن أهم الشركات ومحـركات البحث عـلى الإنترنت. فموظف قلق على رزقـه ورزق عياله ولا يشـعر بالأمان لا ينتج أبداً لأن همه على رزقه لا على أهداف واسـتراتيجيات المؤسسة وقد تجده لا يعرف استراتيجيات مؤسسته أو لا يلقي لها بالاً.

إن الأمن والاستقرار الوظيفي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإنتاجية وتحقيق الربحية ويتناسب معها تناسباً طردياً فكلما شعر الموظف بالاستقرار والأمن الوظيفي كلما زاد إنتاجه وزادت العوائد والأرباح؟.

إدارة مستشفى الإسراء أولت هذا المبدأ اهتماماً كبيراً منذ بداية إنشاء المستشفى وتعمل جاهدة على إرسائه وتثبيته باتخاذ كافة الإجراءات التي تجعل أهم عناصر الإنتاج يشعر بالطمأنينة والاستقرار ولا أدل على ذلك من إنشاء صندوق القرض الحسن وصندوق الادخار واللجنة الاجتماعية والحوافز المادية والمعنوية التي تشعر الموظف أنه يعمل في مؤسسة تقدره وتحترمه وترغب في بقائه ما دام فاعلاً مقبلاً على عمله منجزاً مؤدياً دوره على الوجه المطلوب، ونظرة سريعة على معدل نسبة الدوران الوظيفي لدى الموظفين مقارنة بغيرها من المؤسسات تعطينا انطباعاً واضحاً على هذا الاستقرار، كما أن ما تم إنجازه خلال السنوات الثماني من عمر المستشفى يعد بكل المقاييس إنجازاً رائعاً.

٥ . ٢ الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي

فكرة الأمن الوظيفي

تقوم فكرة الأمن الوظيفي على رفع درجة الطمأنينة لدى الموظف على مستقبله الوظيفي، وإنهاء جميع صور القلق على ذلك المستقبل، ما ينتج عنه استحواذ أعمال الوظيفة على كامل الطاقة الفكرية للموظف، وعدم انشغال تلك الطاقة بأي أمور أخرى تنقص من الانشغال الأول، وتشكل معوقات لنتائجه.

مفهوم الأمن الوظيفي

إن مفهوم الأمن الوظيفي ليس بالأمر الواضح في كثير من مؤسسات القطاع العام على وجه الخصوص، إلا أنه نظراً لتوافق النجاح مع مقتضيات هذا الأمن الوظيفي فإنه عادة ما يكون مطبقاً ـ ولو بصورة نسبية وغير مباشرة ـ في مؤسسات العمل المختلفة.

ويعد الأمن الوظيفي من أهم ركائز النجاح في أي مؤسسة كانت، فلا توجد مؤسسة ناجحة وذات إنتاجية مرتفعة، إلا وكان الأمن الوظيفي متحققاً فيها ويتمتع به جميع موظفيها، والعكس لا يأتي إلا بالعكس، إذ إن عدم تحقق الأمن الوظيفي وتدني درجته في المؤسسة دائماً ما ينعكس على إنتاجية تلك المؤسسة ونجاحها، حتى وإن كانت تضم كفاءات عالية ومتخصصة في مجال عملها.

ومن هذا المفهوم نجد أن الأمن الوظيفي يشكل البيئة السليمة والمناسبة لإنتاجية جميع الطاقات الوظيفية، والشرط اللازم لتحصيل أعلى إنتاجية ممكنة من الكفاءات العاملة، لذلك فإن تحاشي تلك المقوضات، وتكريس درجة عالية من الأمن الوظيفي في المؤسسة يعد أمراً مهماً وجوهرياً للنهوض بمستوى الإنتاجية والاقتراب بها من مستوى يتناسب مع حقيقة الطاقات والكفاءات العاملة ضمن تلك المؤسسة.

تعريف الأمن الوظيفي

هو حاجة الفرد بألا يشعر بالخطر أو التهديد في عمله.

القلق الوظيفي:

شعور الموظف بأن وضعه في الوظيفة غير مستقر ويكون ذلك إما لأسباب داخلية بالموظف ذاته أو لأسباب خارجية. مثل:

١ ـ أسباب داخلية: كونه لا يعرف ماذا يريد من حياته الوظيفية.

٢ ـ أسباب خارجية: شعوره بأنه لا يحصل على حقه:

أ ـ كون الوظيفة ذاتها مؤقتة ووضع الموظف فيها غير مستقر.

ب ـ أو أن المناخ العام المحيط بالموظف يدفع للقلق.

ومن صور ذلك: إحباطات زملائه ورؤسائه له.

نذكر هنا بعض الأزمات المالية التي حصلت بالعالم منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وتأثيرها على الأمن الوظيفي:

١ ـ في أوروبا فقد نحو ١٠٠٠ موظف أعمالهم حيث أعلنت مجموعة ING الألمانية للتمويل والتأمين عن فصل سبعة آلاف موظف لتوفير ١,٤ مليار دولار.

٢ ـ أعلنت شركة فيليبس الهولندية عن فصل ستة آلاف موظف من مختلف فروعها في العالم، بعد أن سجلت خسائر تصل إلى ١,٥ مليار يورو وهي الخسارة الأولى التي تسجلها خلال ربع مالي منذ عام ٢٠٠٣م.

٣ ـ في الهند أعلنت شركة كوروس للصلب والمعادن عن تقليص حجم قوة العمل لديها بنحو ٣٥٠٠ موظف من إجمالي ٢٤ ألف موظف وعامل ومنهم ٢٥٠٠ يعملون في بريطانيا.

٤ ـ إعلان شركة جنرال موتورز عملاق الصناعة الأمريكية التي تأسست قبل ١٠٠ عام وتعد رمز القوة الاقتصادية الأمريكية إشهار الإفلاس لحماية نفسها من الدائنين وأن أصولها تبلغ ٨٢ مليار دولار وديونها ١٧٢,٣ مليار دولار، يعمل في هذه الشركة

٩٢ ألـف شـخص في الولايات المتحدة وأنها مسؤولة بشـكل غير مباشر عـن ٥٠٠ ألف متقاعد ويوجد لها فـروع في ٣٠ دولة وتؤثر هذه الأزمة على الفروع.

٥ ـ إعلان إفلاس شركة سابا للسيارات السويدية التابعة لشركة جنرال موتورز.

٦ ـ وفي دول الخليـج ألقت الأزمـة الاقتصادية العالمية بظلالها على إمارة دبي حيث شـهدت إمارة المال والأعمال هزات عنيفة أقصت العديد من الوافدين ومنهم مغتربون أردنيون فيما جعلت الكثيرين في مهب الريح وعرضة للتسريح في أي وقت.

وقـال تقرير لموقع منبر الرأي الذي تصـدره صحيفة (الرأي) الحكومية وكتبـه طـارق الحميدي أنـه لم تعد دبي إمـارة الأحلام التي كانت في السـابق المقصد الأول للباحثين عن جمع المال في الشرق الأوسط وكثير من دول العالم كما كانت في السابق بعد أن فقد الوافدون فيها الشعور بالأمن الوظيفي حين أصبحوا مهددين بالتسريح بعد أن نالت الأزمة المالية من كبرى شركاتها.

ويشـكل الوافدون في مدينـة دبي ما يقارب الـ ٨٠٪ من إجمالي سـكانها جاءوا من كافة أنحاء العالم من أجل العمل فيها بعد أن شهدت الإمارة طفرة عقاريـة وتجارية عملاقة مـن خلال اعتمادها التجارة الحـرة وتحرر اقتصادها مـن كل القيود حتى أصبحت مركزاً مهماً للمال والأعمال والتجارة والتصنيع في العالم.

وكانت شركة نخيل العقارية المملوكة لحكومة دبي قد سـجلت في وقت سـابق من العام ٢٠٠٩م، أكبر عـملية تسريـح للموظفين في القطاع العقاري لديها، بإعلانها الاسـتغناء عن ٥٠٠ وظيفة وهو ما يعادل ١٥٪ من العاملين فيها بعد تقليص بعض المشروعات جراء الأزمة المالية العالمية.

٥ . ٣ الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية (الخافجي: ٢٠٠٦م)

الاغتراب المؤسسي

استحوذ موضوع الاغتراب على اهتمام العديد من علماء الاجتماع مثل Seeman 1959, Johnson 1973, Durkeheim 1959, Pearlin 1963. وقد أجمعوا على عده إحدى السمات الأساسية للإنسان المعاصر. لفكرة الاغتراب تأريخ طويل، حيث استخدمت بأشكال مختلفة من قبل العديد من المفكرين والكتاب في مختلف فروع المعرفة: الفلسفة، والاجتماع، وعلم النفس، والسياسة، والاقتصاد وعلم الدين. أطلق Hegel مصطلح الاغتراب على الإنسان بصفته كائناً اجتماعياً ليعبر به عن كل ما يحدث له من انفعالات، في حين عد Marx العمل أحد العوامل التي تؤدي إلى الاغتراب من خلال ما يثيره من صراع بين اهتمامات الفرد وحاجاته. أما Durkeheim فقد عبر عنه بالشذوذ عن قيم ومعايير الجماعة، ووصفه Seeman 1959 بخمسة أبعاد هي: فقدان القوى، وانعدام المعنى، وفقدان المعايير والقواعد المتحكمة بالسلوك أو العزلة والاغتراب عن الذات (الخافجي: ٢٠٠٦م).

فقدان الأمن الوظيفي

إن للأمن الوظيفي جوانب نفسية، واجتماعية، وتنظيمية واقتصادية تشكل في مجموعها حزمة دافعة لسلوك الموارد البشرية في العمل المؤسسي التزاماً، وأداءً، وبقاءً، وتفوقاً وإبداعاً. إلا أن تهديد الأمن الوظيفي يقود إلى مظاهر سلبية منها فقدان الأمن الوظيفي والذي يمكن التعبير عنه بالآتي:

أ ـ فقدان الاستقرار الوظيفي: قد يكون بسبب ضعف إدارة الموارد البشرية أو بسبب غموض سياسات المؤسسة بالتعامل معها.

ب ـ التهميش والإقصاء: نوع من التحجيم الغاية منه تغييب دور الشخصية الناضجة والعاقلة بحيث تشكل قدراتها الأدائية كفاعل اجتماعي. أما الإقصاء فينصرف إلى استبعاد الموارد البشرية المميزة والقادرة على تحقيق إنجازات مميزة للمؤسسة.

ج ـ فقدان روح الالتزام، بسبب ضعف الولاء وغياب الإخلاص ومحدودية ربط نتائج الأداء بالحوافز والمكافآت.

د ـ فقدان الثقة وذلك بسبب البناء الوظيفي الخاطئ ما يؤكد عدم الاختيار الصحيح.

هـ ـ التحيز قد يكون سببه غياب المعلومات لدى الإدارة أو سيادة روح التملق والتزلف.

و ـ الانتهازية سمة ذميمة وهي من أنواع الشخصية التي تسبب إرباك عمل المؤسسة وتشويه صورتها وقد تسبب انهيار المؤسسة وموتها.

الجاهزية المؤسسية

تشير الجاهزية المؤسسية إلى تطلع المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية إلى ارتقائها لدورها الحضاري عربياً ودولياً في خدمة الإنسان في مختلف المجتمعات. أما أبعاد الجاهزية المؤسسية فهي:

أ ـ قيادة التغيير، يتحقق ذلك عندما تمتلك المؤسسة قدرات ومواهب ذات تأثير في مستوى استجابتها لتحديات التنوع في المعارف والتكنولوجيا والقيم.

ب ـ التميز بالأداء، الذي يتحقق من التزام المؤسسات ومكوناتها بتحقيق النتائج المتوقعة منها اجتماعياً، واقتصادياً وثقافياً تلك التي تسهم في إحداث نقلة نوعية حضرية.

ج ـ التفكير بالمكانة، تلك المكانة المؤسسة التي يرسم نوافذها العقل الاجتماعي عربياً وعالمياً حاضراً ومستقبلاً شريطة اعتماد المنطق في تكوين المكانة الحضرية بين مختلف المؤسسات.

د ـ قوة الاستقطاب، بمعنى امتلاك المؤسسة قدرات موضوعية وذاتية لتشخيص احتياجاتها من الموارد الملموسة والموارد غير الملموسة ثم تهيئة مصادر تأمين الحصول عليها واستثمار لخدمة مصالح المؤسسة والمجتمع العربي والعالمي.

هـ ـ المبادرة الريادية، بمعنى إطلاق الأفكار الذكية المبدعة والتي تؤهل المؤسسة للتعامل مع المشاريع الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية واعتمادها منهج التفكير الذي يؤدي لتقليل الفجوة الحضارية ما بين توجهاتها الحالية والمستقبلية عربياً وعالمياً.

مخاطر الاغتراب المؤسسي	فقدان الأمن الوظيفي
ـ مخاطر الاغتراب الثقافي	ـ فقدان الاستقرار الوظيفي
ـ مخاطر الاغتراب المعرفي	ـ التهميش والإقصاء
ـ مخاطر الاغتراب الأخلاقي	ـ فقدان روح الانتماء
ـ مخاطر الاغتراب القيمي	ـ فقدان الثقة
ـ مخاطر الاغتراب الرمزي	ـ التحيز
	ـ الانتهازية

الجاهزية المؤسسية
ـ قيادة التغيير
ـ التميز بالأداء
ـ التفكير بالمكانة
ـ قوة الاستقطاب
ـ المبادرة الريادية

النموذج الافتراضي

تأثير مخاطرة الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية.

٥ . ٤ جهود تحقيق الأمن الوظيفي: (بيشة نت)

إن الأمن الوظيفي والشعور بالراحة النفسية في العمل أهم ركيزة لتأدية الهدف من العمل وهذا يستلزم:

بالنسبة للمدير

١ ـ على كل قائد عمل أن يمنح من حوله الأمان «كن كالمنارة تهديهم إلى الطريق الصحيح دون أن تحرقهم فإن شعروا بحرارة النار ابتعدوا عنك».

٢ ـ إذا عمل الموظفون دون أمان وظيفي فهم سيؤدون الحد الأدنى من المطلوب منهم ولن تصل للحد الأعلى فهم يؤدون واجباً فقط.

٣ ـ أكسب من معك بحسن تعاملك وعامل الناس كما تحب أن يعاملوك به.

٤ ـ أختر أوقات الاجتماعات واللقاءات وأشرك الموظفين في وضع الخطط واتخاذ القرارات.

٥ ـ يجب أن يتذكر المدير أنه القدوة ولا يتعامل بتعال على الموظفين.

٦ ـ احذر نسب الإدارة والموظفين لك كقولك إدارتي وموظفاتي أو موظفيني فالياء للملكية وأنت لا تمتلك ذلك.

٧ ـ التزم بعلو الأخلاق التي تليق بالقائد.

إرشادات للموظف

١ ـ اعمل بجد.

٢ ـ احذر كثرة الثرثرة في الهاتف الجوال فهي نقطة ضد الموظف.

٣ ـ احذر تصفح الإنترنت من المكتب فيما لا يخدم العمل.

٤ ـ احذر المشاركة في المنتديات وقت الدوام.

٥ ـ احذر توجيه خطاب لوم لمن يفوقك خبرة أو سناً فهذا ضدك.

٦ ـ احذر تتبع هفوات من معك من الموظفين وكن مصلحاً فقط.

٧ ـ احذر فتح إذنيك للنمامين والوشاة من الموظفين.

٨ ـ احذر من إصدار أوامر تعسفية كتمديد وقت الدوام بدون نظام ينص على ذلك.

٩ ـ احذر تهديد الموظفين بأنك ستستغني عنهم فهذا ليس من صلاحياتك وكل عمل له لوائح تنظيمية.

١٠ ـ احذر لسانك وكثرة مديح نفسك وجهودك فأنت لا شيء دون من حولك من الموظفين وقد يكون بينهم من هو أكفأ منك وأنت لا تدري.

١١ ـ تذكر أين كنت وأين أصبحت.

١٢ ـ تذكر لو دامت لغيرك ما آلت إليك.

١٣ ـ تذكر أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.

١٤ ـ تذكر أنك تحتاج من حولك في العمل لتنجح.

١٥ ـ تذكر أن الكلام وإن زان زخرفه لا يمد العمل بالنجاح.

١٦ ـ تذكر أنكم جميعاً موظفون لدى الدولة ويختلف فقط مسمى الوظيفة وأن الجميع يخدم الوطن ولا يمكن الاستغناء عن جهود أي موظف.

١٧ ـ التزم بالأمانة في العمل.
١٨ ـ التزم بالعدالة في التعامل.
١٩ ـ التزم بالتوجيه الهادف.
٢٠ ـ التزم بأوقات عملك ولا تحل لنفسك ما تحرم على الآخرين.
٢١ ـ التزم بالهدوء والابتسامة فهي صدقة.
٢٢ ـ التزم بتحقيق أهداف عملك.
٢٣ ـ التزم بالتعاميم والأنظمة ولا تضع لنفسك لوائح خاصة بك.
٢٤ ـ اختر وقت الحوار الملائم.
٢٥ ـ اختر ألفاظك عند الحديث عن العمل خاصة عند توجيه أحد الموظفين.
٢٦ ـ اختر من التجارب أفضلها وأعرضها.

٥ . ٥ الولاء الوظيفي

مع الحديث عن الأمن الوظيفي، اهتم الباحثون بموضوع وظاهرة التزام بعض الموظفين بتحقيق أهداف المنظمة ويعملون على الاندماج والارتباط بالمنظمة وبذل المزيد من الجهد والأداء بينما لا يفعل الآخرون ذلك وهو ما اصطلح على تسميته «بالولاء الوظيفي» وأصبح بعدها هذا الموضوع وما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المنظمة والعاملين بها محط اهتمام بالغ من قبل علماء الإدارة والسلوك التنظيمي.

ولاشك أن المنظمات تواجه تحديات كثيرة تعمل على تبديد طاقاتها البشرية والمادية، ما يجعلها تعمل على تنمية العلاقات بينها وبين العاملين لضمان استمرار القوى العاملة ذات الكفاءة بها، وتنمية السلوك الإيجابي

لدى العاملين، وإيجاد الدافع لديهم للتوحد مع أهداف المنظمة، والمشاركة الفعالة في أنشطتها، ما يؤثر إيجابياً على الفعالية التنظيمية والإنجاز فيها. ويعد الولاء الوظيفي من العناصر الرئيسة لقياس مدى التوافق بين الأفراد من جهة وبين المنظمات من جهة أخرى، ويتضح ذلك بما يلي:

١ ـ فالأفراد ذوو الولاء الوظيفي المرتفع يميلون إلى بذل المزيد من الجهد لأجل منظماتهم.

٢ ـ كما يميل هؤلاء الأفراد إلى تأييد ودعم قيم المنظمة والبقاء فيها لفترة أطول، فكلما كان لدى العاملين ولاء لمنظماتهم ومؤسساتهم استطاعت هذه المنظمات والمؤسسات القيام بدورها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وعليه تسعى المنظمات لكسب ولاء موظفيها وأصبح ذلك أمراً ضرورياً بالنسبة لها.

الولاء الوظيفي والمنظمات الأمنية

وتعد المنظمات الأمنية من أهم المنظمات في أي دولة من الدول للطبيعة الخاصة للمهام التي تضطلع بها هذه المنظمات، ففي معظم دول العالم تقوم الشرطة بالعديد من المهام المعقدة والمتشابكة إلى درجة تبدو معها عملية الفصل بين تلك المهام مستحيلة، من ذلك مكافحة الجريمة وحفظ الأمن وبث الطمأنينة بين الأفراد وإشاعة السلام بكافة أنواعه وخدمة المجتمع وحل المشكلات الأمنية بالإضافة إلى مهام حفظ النظام، ويعتمد نجاح هذه المنظمات في أداء تلك المهام على عدة عناصر يأتي في مقدمتها الموارد البشرية التي تعد القلب النابض لحركة أي منظمة من المنظمات.

وأصبح تحقيق الجهاز الأمني لأهدافه بفاعلية وكفاءة يتطلب وجود أفراد لديهم ولاء وظيفي واتجاه إيجابي نحو المهنة والجهاز، فولاء العاملين لا ينعكس على أدائهم داخل الجهاز فقط وإنما على الجمهور الخارجي أيضاً، لذلك لابد من قياس الولاء الوظيفي لدى العاملين بالشرطة من أجل التعرف على نقاط القوة ونقاط مجالات التحسين ومن ثم العمل على معالجتها، ما يستدعي المراجعة الدورية وذلك للارتقاء بمعدلات الولاء والأداء للمؤسسات الأمنية والذي سيؤثر بدوره على إنتاجية العمل في المؤسسة والمحافظة على استمرارها والعمل على تحقيق أهدافها ورؤيتها.

دور الشرطة في إطار المجتمع

نظراً لكون العمل في المجال الأمني الشرطي له طابع خاص حيث يرتبط بمعاملات أفراد المجتمع وتحقيق مصالحهم عن طريق إدارات ومراكز الشرطة المنتشرة في أنحاء عديدة ولطبيعة وأهمية الوظائف والمهام الأمنية فهو يعد جهازاً أمنياً حيوياً مناطا به مسؤوليات جسيمة ومتعددة ومتنوعة لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع في إطار السياسة العامة للدولة، فإنه يترتب على هذا العمل أشكال مختلفة من الضغوط على العاملين به، ومن شأن هذه الضغوط أن تترك أثرها السلبي على مضمون جودة الأداء في إدارات الشرطة والعاملين فيها والذي يؤثر بدوره على الولاء الوظيفي لهؤلاء العاملين.

وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية قياس الولاء الوظيفي في الجهاز الأمني ودوره في أداء الإدارات على النحو المطلوب وبيان المتغيرات التي قد تؤثر في درجة الولاء حتى يتسنى الوقوف على نقاط التحسين، الأمر الذي يتطلب معالجتها لضمان استمرار درجة هذا الولاء على النحو الذي

يسمح للمؤسسة الأمنية بأداء عملها على أكمل وجه. وتعد دراسة الولاء الوظيفي جزءاً من دراسة الاتجاهات التي هي موضع اهتمام الباحثين في مجال العلوم الإنسانية.

وفيما يتعلق بأنواع البناء التنظيمي وأثرها على اتجاهات الأفراد والمتضمنة ولاءهم الوظيفي والاغتراب الوظيفي والروح المعنوية والرضا الوظيفي، ظهر ما يسمى بالمنظمات الرسمية البيروقراطية وهي تتصف في الغالب بالروتين في أداء العمل والقصور في الاهتمام بالجوانب الإنسانية والتركيز على قضايا السلطة والمركزية وإضفاء الصبغة الرسمية على التعامل بين الأفراد في إنجاز المهام ما يترتب عليه ردود أفعال الموظفين في هذه المنظمات والذي يتأرجح ما بين الملل وعدم الاكتراث لما يجري ومقاومة كل تغيير والاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب الأهداف العامة للمنظمة.

إن الأسلوب التعاوني يجعل الموظفين جزءاً من المنظمة التي يعملون بها ويسعون إلى التوحد مع أهدافها.

وفي مقابل النظرية البيروقراطية ظهر ما يسمى نموذج المنظمات الخيرية الذي يمثل استراتيجية متعددة الأوجه لممارسة الضبط بين موظفي المنظمات الحديثة، وهو يتميز عن النموذج البيروقراطي بقدرته على محاولة استخلاص الولاء أو الالتزام من القوى العاملة في المنظمات، وفي نفس الوقت نجده يشترك مع النموذج البيروقراطي في أهمية تحديد وبناء السلطة الشرعية الضابطة داخل المنظمات والتي تقود إلى الاستقلال والمشاركة.

ويروي نموذج المنظمات الخيرية:

- أن اللامركزية والمشاركة في السلطة تمثلان وسائل لدفع الموظفين واجتذاب ولائهم لمنظماتهم وأعمالهم.

- إلى جانب الاهتمام ببرامج الرفاهية والخدمات التي يستفيد منها الموظفون بمنظماتهم.

ومن هذه البرامج برامج التدريب والتوجيه وبناء العلاقات غير الرسمية بين الأفراد والاحتفالات والتركيز على قيم المنظمة ونقلها إلى الأفراد، والعمل على تهيئة فرص السكن والقروض للأفراد والتخفيض على بعض الخدمات والسلع.

وتبنت النظرية الثقافية التي تعد من أحدث المدارس في دراسة المنظمات إطاراً جديداً لدراسة وتفسير ظاهرة الولاء الوظيفي باعتبار أن ثقافة المنظمة التي تتمثل في القيم الموجودة بها وبالذات قيم المديرين والجوانب الملموسة في المنظمة والمتعلقة ببناء المنظمة المادي والتنظيمي وكذلك الافتراضات الأساسية التي تحدد علاقة المنظمة ببيئتها وبغيرها من المنظمات الأخرى تعد المكون الأساس للولاء الوظيفي للأفراد باعتبار أنها قيمة من القيم المساندة في المنظمة بالإضافة إلى ذلك فإن الولاء الوظيفي يعد أسلوباً قوياً لضبط الموظفين باعتبار أن من أكبر المشكلات التي تعاني منها إدارة المنظمات هي الأسلوب الذي يمكن به ضبط وتوجيه الموظفين.

هكذا ظهر لنا ما يشكل الأمن الوظيفي من تهديد للأمن الشامل للدولة، وانعكاس ذلك على تزايد البطالة والفقر وتداعياته السلبية على المجتمعات العربية، فأكبر مشكلة تواجه الشباب اليوم - وربما في المستقبل القريب والبعيد - هو عدم توفر الأمن الوظيفي في أي مكان عمل غير المؤسسة الحكومية وهو ما يحدث نادراً، فمعظم مؤسسات القطاع الخاص لا هم لها سوى تحقيق أكبر عائد من الربح لمصلحة صاحبها أو أصحابها، ولو على حساب العاملين، وعلى أكتافهم المنهوكة، لأنهم في رأي أصحابها

مجـرد عـمال أو موظفين، وليس لهـم إلا الراتب الشـهري، الذي قـد لا تزيد علاوتـه السـنوية على بضـع عملات لا تسـمن ولا تغني من جـوع، ناهيك عن اسـتنزاف جهودهـم وأوقاتهم بالدوام الصباحي والمسـائي، مقابل راتب متواضع، في حين أن الوظيفة الحكومية مهما كان راتبها فهو مضمون من قبل الدولـة، لأنهـا تتعامل مع الموظـف باعتباره ابناً لها وفرداً مـن رعاياها، وهي تشـعر بالمسـؤولية التامة تجاهـه، أما القطاع الخاص فهـو لا ينظر إلى الموظف إلا من منظار ضيق جداً، فهو مجرد طاقة لابد من اسـتنزافها بأي طريقة، وفي أي وقت، دون أي رؤية إنسـانية أو نظرة اجتماعية، كما أن الموظف في القطاع الخاص قد يفتقد الأمن الوظيفي بعد وفاته، أو بعد نهاية خدمته أو فصله من العمل دون ضمان حقوق المواطنين بعد التقاعد، ما يؤدي إلى قتامة المسـتقبل في ظل القطاع الخاص والذي يزداد نفوذه يوماً بعد الآخر.

كـما يمتد التهديـد الوظيفي إلى مجـالات أخرى تهدد اسـتمرار الفرد في وظيفتـه، وهناك ظاهـرة يعاني منها البعض وهي الأمـن الوظيفي من إقصاء وإبعـاد وزعزعـة ما بين وقت وآخر لأسـباب لا معنى لها قـد تأتي من بعض توجهات الإدارات وأساليب التعامل أو إصرار عدد من الجهات والقطاعات في وضع بعض الكفاءات في مواقع بعيدة عن التخصص أو عدم القدرة على التعامل معها.

هنـاك عـدد من الموظفين في القطـاع العام أو الخـاص يملكون مهارات وقـدرات في مجالات ولهم باع وشـأن ومن خلال تغيـيرات إدارية يأتي المدير الجديد أو التوجه الجديد للإداري بخطوات يزعم أنها متجددة وتكون هناك تغييرات يكون لها تأثير سـلبي، وقد تدخل العلاقة الشخصية في تقريب هذا دون ذلك، أو أن أحدهم ذو خبرة وسنوات طويلة في العمل بدون مقدمات يحل في مكان بعيد عن مهامه ودوره الرئيس.

هـذه الظاهرة تـزداد ولم يكن لها تقييم أو تقدير للعطـاء والإنجاز الذي يقدم طيلة هذه السنوات، هنا من المسؤول الضمير أم المشرف الإداري الذي يتطلب منه تقدير هذا في ظل العـرف الإداري والمصلحة العامـة أم الرقابة والمسؤولية في الوزارات المختصة بالرقابة.

إنها مجالات عديدة ومتشـعبة تسـعى في النهاية إلى اسـتقرار الموظف بما يحقق له الأمن والطمأنينة والمعيشة السليمة.

الفصل السادس
الأمن الشخصي

٦ . الأمن الشخصي

يعد الأمن الشـخصي من أهم مطالب الحياة بـل لا تتحقق أهم مطالبها وهـو الأمن والاسـتقرار إلا بتوفره، حيـث يعد ضرورة لـكل جهد بشري، فردي أو جماعي، لتحقيق مصالح الأفراد والشعوب والاستقرار في الدولة.

الأمن من أهم الحاجات الشخصية والاجتماعية للمواطن (بعد الحاجات الفسيولوجية) والأمن حاجة سياسية واقتصادية للوطن والاستقرار الأمني ضروري لتحقيق التنمية الشاملة للمواطن والوطن.

ومن مهـام الدولة حفظ الأمـن والنظام، وتأمين الخدمـات الاجتماعية للمواطنـين، وتأمين المرافق العامة. ودور أجهزة الأمن هو العمل على تحقيق الأمن والأمان والتأمين والاستقرار في المجتمع. وتنظيم السير، والسهر على تنفيـذ القوانين والأحـكام، والتفاعل مع المواقف الأمنيـة بحكمة. والحفاظ عـلى الاقتصاد القومي. ويظهـر الأمن من خلال الطمأنينـة الخاصة والعامة والاستقرار.

والأمـن أمنيـة الأفـراد والجماعـات في حاضرهـا ومستقبلها وتقـوم الحكومات والنظم والدسـاتير والقوانين والمعاهـدات والمواثيق لكفالة أمن البـشر، والأمن الشـخصي هـو الدعامـة الأساسـية للأمن القومـي والعربي والعالمي، وهل يسـعد الإنسـان لـو أمن العالم كله وفقد أمنـه؟ وهو المقصود بأهمية تحقيق الأمن الشخصي للمواطن نواة الأسرة والمجتمع.

إن الظـروف والمتغيرات التي تمـر بها المنطقة العربيـة في الوقت الحاضر تسـتدعي يقظـة وتكاتف الأجهزة الأمنيـة لحماية المواطـن في وطنه والحفاظ على عرضه وسـلامته الشـخصية، كما تتطلب إعداداً خاصاً للأجهزة الأمنية

للتعامل مع المواطنين وتحقيق مقولة أمن المواطن هو هدف الأجهزة الأمنية والأمن في خدمة الشعب وليس القمع للشعب ومقياس تحقيق الأمن هو قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط الأمن المجتمعي وإقرار حقوق الشعب كما أن على المواطن أيضاً واجبات وهي عدم الاعتداء على الآخرين حتى يتحقق الأمن الشخصي وهو ما سنوضحه في هذا الفصل. (صحيفة الوقت البحرينية: ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٨م).

٦ . ١ الأمن الشخصي

تعريف الأمن الشخصي

الأمن الشخصي من المفاهيم الأساسية في علم الصحة الشخصية. ويرتبط الأمن الشخصي والأمن الاجتماعي والصحة الشخصية ارتباطاً موجباً.

والأمن الشخصي هو الطمأنينة الشخصية والانفعالية. وهو الأمن الشخصي أو أمن كل فرد على حدة. والشخص الآمن نفسياً هو الذي يشعر أن حاجاته مشبعة بنسبة مقبولة، وأن مطالب نموه محققة. وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للخطر، والإنسان الآمن نفسياً يكون في حالة توازن أو توافق أمني.

الحاجة إلى الأمن الشخصي

الحاجة إلى الأمن من أهم الحاجات الشخصية، ومن أهم دوافع السلوك طوال الحياة. وهي من الحاجات الأساسية اللازمة للنمو الشخصي السوي والتوافق الشخصي والصحة الشخصية للفرد.

والحاجة إلى الأمن هي محرك الفرد في كافة المجالات لتحقيق أمنه، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء وتتضمن الحاجة إلى الأمن الحاجة إلى شعور الفرد أنه يعيش في بيئة صديقة، مشبعة للحاجات وأن الآخرين يحبونه ويحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة، وأنه مستقر وآمن أسرياً، ومتوافق اجتماعياً، وأنه مستقر في سكن مناسب وله مورد رزق مستمر، وأنه آمن وصحيح جسمياً ونفسياً، وأنه يتجنب الخطر ويلتزم الحذر ويتعامل مع الأزمات بحكمة ويأمن الكوارث الطبيعية، ويشعر بالثقة والاطمئنان والأمن والأمان.

أبعاد الأمن الشخصي

يشتمل الأمن الشخصي على أبعاد أساسية أولية وهي:

- الشعور بالتقبل والحب وعلاقات المودة والرحمة مع الآخرين.
- الشعور بالانتماء إلى جماعة والمكانة فيها.
- الشعور بالسلامة والسلام.

ويشتمل الأمن الشخصي على أبعاد فرعية ثانوية وهي:

- إدراك العالم والحياة كبيئة صديقة حين يشعر بالعدل والكرامة.
- الثقة في الآخرين وحبهم والارتياح لهم وحسن التعامل معهم.
- التفاؤل وتوقع الخير، والأمل والاطمئنان إلى المستقبل.
- الشعور بالهدوء والارتياح والاستقرار الانفعالي، والخلو من الصراعات.

- الانطلاق والتحرر والتمركز حول الآخرين إلى جانب الذات.
- الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وممارستها.
- الشعور بالكفاءة والقدرة على حل المشكلات، وتملك زمام الأمور، وتحقيق النجاح.
- تقبل الذات والتسامح معها والثقة في النفس والشعور بالنفع والفائدة في الحياة.
- المواجهة الواقعية للأمور وعدم الهرب.
- الشعور بالسعادة والرضا عن النفس وفي الحياة.
- الشعور بالسواء والتوافق والصحة الشخصية.

خصائص الأمن الشخصي

يمكن تلخيص أهم خصائص الأمن الشخصي فيما يلي:

- يتحدد الأمن الشخصي بعملية التنشئة الاجتماعية وحسن أساليبها من تسامح وديمقراطية وتقبل وحب، ويرتبط بالتفاعل الاجتماعي الناجح والخبرات والمواقف الاجتماعية والبيئية المتوافقة.
- يؤثر الأمن الشخصي تأثيراً حسناً على التحصيل الدراسي وفي الإنجاز بصفة عامة وفي الابتكار.
- المتعلمون والمثقفون أكثر أمناً من الجهلة والأميين.
- يرتبط شعور الوالدين بالأمن في شيخوختهم بوجود الأولاد البررة.

مهددات الأمن الشخصي:

١ ـ الخطر أو التهديد بالخطر، ما يثير الخوف والقلق لدى الفرد. ويجعله أكثر حاجة إلى الشعور بالأمن من جانبه، ومن جانب أجهزة الأمن.

٢ ـ الأمراض الخطيرة مثل السرطان، وأمراض القلب وما يصاحبها في كثير من الأحيان توتر وقلق مرتفع واكتئاب وشعور عام بعدم الأمن.

٣ ـ نقص الأمن الذي قد يكون أوضح عند المعاقين جسمياً منه عند العاديين.

أساليب تحقيق الأمن الشخصي

يلجأ الفرد لتحقيق الأمن الشخصي إلى ما يسمى «عمليات الأمن الشخصي» وهي أنشطة يستخدمها الجهاز الشخصي لخفض الضغط الشخصي والكرب والتوتر والإجهاد أو التخلص منه وتحقيق تقدير الذات والشعور بالأمان. ويجد الفرد أمنه الشخصي في انضمامه إلى جماعة تشعره بهذا الأمن.

والأسرة السعيدة والمناخ الأسري المناسب لنمو أفرادها نمواً سليما. وإشباع حاجتهم يؤدي إلى تحقيق الأمن الشخصي والتوافق المهني والانتماء، إلى نقابة يزيد الشعور بالأمن الشخصي. ويعزز هذا الانتماء إلى وطن آمن.

وتدعم جماعات الرفاق الأمن الشخصي لأفرادها، حيث يعتمد الأفراد بعضهم على بعض بشكل واضح، حتى يشعروا بدرجة أكبر من الأمن الشخصي.

التكامل بين الأمن الشخصي والقومي والعربي والعالمي

يمتد الأمن وتتسع دوائره وتتصاعد مستوياته وتتكامل حلقاته من الأمن الشخصي مروراً بالأمن القومي والأمن العربي وحتى الأمن العالمي وكل هذه تشبع الحاجة إلى الأمن على مستوى الفرد والدولة والإقليم والعالم.

وتحقيق الأمن الشخصي شرط لتحقيق الأمن العالمي، ويؤثر كل مستوى من مستويات الأمن في المستويات الأخرى ويتأثر بها ويتضح التكامل بين الأمن الشخصي والقومي والعربي والعالمي من خلال الآتي:

١ ـ يعتمد الأمن الشخصي ـ باعتباره أمن المواطن في وطنه ـ على أمن الوطن ذاته ويختلط أمن الأفراد بأمن الدولة وبالأمن القومي.

٢ ـ الأمن الشخصي جزء مهم وركن أساسي من أركان الأمن العام والأمن القومي.

٣ ـ الشعور بالأمن لدى المواطنين له أثره على كيان الدولة وأمنها وفي نفس الوقت يتأثر الأمن الشخصي بالأمن القومي.

٤ ـ الأمن الشخصي والأمن القومي مترابطان ومتكاملان.

٥ ـ توجد علاقة وثيقة بين كل واحدة من الدول العربية بالأمن القومي العربي.

٦ ـ يرتبط الأمن القومي العربي بالنظام الدولي والمتغيرات العالمية ومن ثم بالأمن العالمي.

٦ . ٢ التربية والأمن

من أهم مسؤوليات التربية (النظامية وغير النظامية) تجاه الأمن الشخصي (والأمن القومي) ما يلي:

١ ـ تعميق مفاهيم الهوية والانتماء.

٢ ـ التوعية بالتهديدات الأمنية.

٣ ـ الرد على ادعاءات التهديدات الأمنية.

٤ ـ تدريب المواطنين على المحافظة على الأسرار القومية.

٥ ـ تدريب المواطنين على حماية الموارد الطبيعية وتقليل نسبة الفقد.

٦ ـ تدريب المواطنين على الارتفاع بمستوى الإنتاج.

٧ ـ تدريب المواطنين على نظم التعبئة الشاملة.

التربية الأمنية

تعرف التربية الأمنية بأنها تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة لرجال الأمن والمواطنين. لتحقيق أمن المواطن والوطن. وحماية الموارد الطبيعية ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية. والتربية الأمنية تربية مزدوجة، وعملة ذات وجهين. تربية أمنية للشرطة والمواطنين، تجعل الشرطي والمواطن رجلي أمن، وعلى المواطن ألا يعكر صفو الأمن وعلى الشرطي أن يحافظ على استقرار الأمن.

أهداف التربية الأمنية

تتلخص أهم أهداف التربية الأمنية فيما يلي:

١ ـ التعريف بأهمية سيادة المناخ الأمني الإيجابي حيث تسود السلامة والسلام والأمن والأمان.

٢ ـ تعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية.

٣ ـ التبصير بأهمية الثقافة القانونية حتى يعرف المواطن حقوقه وواجباته.

٤ ـ الحث على احترام القانون والنظام العام.

٥ ـ تنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الشرطة والمواطنين.

٦ ـ التعريف بخطر الجريمة وأنواعها وأثرها على الفرد والمجتمع وأهمية مكافحة الجريمة، والوقاية من الانحراف.

٧ ـ تحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة.

٨ ـ التوعية بأساليب المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة، والتبصير بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي.

٩ ـ دعم مفهوم «الشرطة المجتمعية» وأن الأمن مسؤولية الجميع، والحث على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة، وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن للوصول إلى مرتكبي الجريمة التي تهدد أمن الوطن والمواطن.

١٠ ـ الحث على مواجهة الشائعات المغرضة والإبلاغ عن مروجيها من الجمهور.

١١ ـ تحقيق الانضباط في الشارع في الدولة.

١٢ ـ إزالة الحاجز الشخصي بين الشرطة والجمهور.

١٣ ـ زيادة رضا رجال الأمن عن عملهم.

١٤ ـ تنمية الثقة والتفاهم الموجب والاحترام المتبادل بين رجال الأمن والمواطنين.

١٥ ـ تدعيم علاقة الشرطة بالمواطنين، وتحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.

ولعل الاحتقان خلال فترات الثورة على نظم الحكم التي تمت في كل من مصر وتونس وفي دولة عربية أخرى الذي أظهر الفجوة الكبيرة بين المواطنين وأجهزة الشرطة وأدى إلى اقتحام وتدمير، وقتل أفراد شرطة أثناء ثورات الشعوب يعود إلى المعاملة السيئة وأسلوب القمع الذي عاشه بعض مواطني الدول العربية.

١٦ ـ تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التربية الأمنية.

محتوى التربية الأمنية

يتضمن محتوى التربية الأمنية ما يلي:

١ ـ فلسفة الأمن ومفهومه. ونظرية الأمن (التي تشمل الأمن العام والاقتصادي والسياسي والاجتماعي)، وتشمل الفرد والجماعة والمجتمع والدولة والإقليم والعالم، وتعد الجريمة ظاهرة اجتماعية والجريمة والمجرم شيئان متلازمان.

٢ ـ عناصر الأمن: تنظيمي، ومعلوماتي، واجتماعي وسياسي.

٣ ـ وظائف الأمن: تأمين الأفراد والجماعات، ومنع الانحراف والجريمة والبلطجة والتطرف والإرهاب، وتحقيق الأهداف بأفضل السبل وأقل التكاليف، والتكامل مع كل الأجهزة التنفيذية في منظومة أمنية لتحقيق أهداف الفرد والجماعة والمجتمع.

٤ ـ الجريمة والمجرم: وتطور وسائل ارتكاب الجريمة وتعطيل أجهزة الشرطة.

٥ ـ تحقيق الأمن بأسلوب إنساني علمي معاصر.

٦ ـ دور أجهزة الأمن في محاربة الجريمة وإدارة الأزمات والكوارث، وتحقيق الأمن للمواطنين في كل مجال حتى تتحقق التنمية الشاملة في المجتمع.

٧ ـ المعلومات والبيانات المتعلقة بالسلوك الإجرامي والمنحرف.

٨ ـ فكر أجهزة الأمن الانضباطي، وفكر المواطنين الاجتماعي.

٩ ـ المفهوم الحديث لهيئة الشرطة (قانون/ عدل/ رحمة).

١٠ ـ الخدمات الاجتماعية المنوطة برجال الشرطة لمساعدة المواطنين لحل مشكلاتهم المختلفة.

١١ ـ «الشرطة المجتمعية» وشعارها «الأمن مسؤولية الجميع» وتحمل كافة قطاعات المجتمع مسؤولية الأمن، وتعاون وتنسيق ومشاركة كاملة في المسؤولية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي، من خلال تسليح أفراد المجتمع بالثقافة الأمنية والتوعية الأمنية والحس الأمني والسلوك الأمني لتحقيق الأهداف الأمنية، ومن خلال تحديد المشكلات المجتمعية والوقاية منها، ومكافحتها.

مجالات التربية الأمنية

تتعدد مجالات التربية الأمنية ومن أهمها ما يلي:

١ ـ تطبيق القانون لتحقيق الأمن الشخصي والاستقرار الاجتماعي، والقانون وسيلة ضبط اجتماعي، والقانون يقنن العلاقات الاجتماعية ويضع ضوابط السلوك مع تأكيد ضرورة عدالة تطبيقية على الجميع ولا أحد فوق القانون.

٢ ـ حماية الأحداث من الوقوع في الجريمة: تأكيد دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ومنعها، وحسن معاملة الأحداث الجانحين ورعايتهم، ودور الإعلام تنموياً ووقائياً.

٣ ـ غلق منافذ الانحراف: تجفيف منابع الإجرام، ومنع الانحراف قبل وقوعه، وتنشيط الإعلام الموجب للتصدي لمواقع الانحراف في المجتمع.

تفعيل التربية الأمنية

هناك أساليب كثيرة لتفعيل دور التربية الأمنية، ومنها على سبيل المثال:

١ ـ في التعليم الأساسي: تدوين دور أجهزة الأمن على أغلفة الكراسات.

٢ ـ في المرحلة الثانوية: إتاحة الفرصة للطلاب في الإجازة الصيفية للعمل في تنظيم المرور مع ارتدائهم زياً انضباطياً، تحت إشراف شرطة المرور.

٣ ـ في المرحلة الجامعية: إتاحة كتيبات وعرض أفلام عن دور أجهزة الأمن وأساليب تعاون المواطنين معها لتحقيق الأمن.

٤ ـ في النوادي: تنمية الوعي المروري بإنشاء نماذج مدن وشوارع بها سيارات كهربائية صغيرة، وبها إشارات مرور ضوئية وعلامات إرشادية.

٥ ـ في وسائل الإعلام: تعريف الجمهور بمشكلة المرور ودوره في حلها، وبيان الأخطار والسلوك السلبي الذي يربك المرور ويسبب الحوادث المرورية، والقيام بالدور المعرفي والتنويري المطلوب لتحقيق الوقاية من الانحراف والجريمة، في برامج لنشر الثقافة الأمنية.

٦ ـ في الشارع: تفادي الأخطاء السلوكية من قبل رجال الأمن والمواطنين.

الأمن في الكتاب:

وردت كلمة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم في مواضع عديدة، وذلك بالمعني الذي نحن بصدده، وهو الأمن الذي يعني السلامة والاطمئنان الشخصي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف شخصية للفرد والأسرة والمجتمع.

٦ .٣ الأمن الشخصي في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية

جاء في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أنه ينبغي على الدولة، بموجب دورها المتعارف عليه أن تحوز قبول مواطنيها، وتتولى الدفاع عن حقهم في الحياة والحرية، وتوفر لهم الحماية من العدوان، وتضع القواعد الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حرياتهم الأساسية.

الدولـة التي تـؤدي هذا الدور هـي الدولة التي تتمتـع بالشرعية والتي تلتـزم حكم القانون، الـذي يخدم المصلحة العامـة، لا مصالح جماعة محددة، والدولـة التـي تحيد عـن هذه القواعـد تصبح مصـدراً لمخاطر تتهـدد الحياة والحريـة بحيـث تغدو الدولة نفسـها من الأخطار الرئيسـة التـي تحيق بأمن الإنسان بدلاً من أن تكون ضامنة له.

أما أداء الدول العربية في هذا المجال، فيمكن القول إنه متفاوت بشـكل عام، وتشـوبه تأثيرات سلبية في أمن الإنسان فقد انضمت أغلب هذه الدول إلى المعاهدات الدولية وضمنت دساتيرها مواد وبنوداً تنص على احترام الحياة وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة أمام القانون والحق في المحاكمة العادلة. ولكـن أداءها يظهر فجوة واسـعة بـين النظرية والتطبيق. وغالبـاً ما تتضافر عوامـل عدة، مثل الضوابط المؤسسـية الضعيفة في الحد من سـلطات الدولة والمجتمع المدني المفكك والمنقسـم، والمجالس المنتخبة غير الفاعلة سواء منها المحـلي أو الوطني، وأجهزة الأمن ذات الصلاحيات المطلقة، لتحول الدولة خطراً يتهدد أمن الإنسان، بدلاً من أن تكون هي السند الرئيس الداعم له.

يقيس هذا الفصل أداء الدول العربية وفقاً لأربعة معايير هي:

- مدى قبول المواطنين لدولتهم.
- التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه.
- مـدى قـدرة الرقابـة المتبادلة بين المؤسسـات على الحؤول دون إسـاءة استخدام السلطة.

٤ ـ مدى حيازة الدولة قبول المواطنين

الـدول كيانـات اصطناعيـة لا تمثـل حدودها فضـاءات محـددة طبيعياً لجماعـات إثنيـة ولغويـة ودينيـة متجانسـة. ونأخذ على سـبيل المثال أسـبانيا

وبريطانيا وفرنسا، وهي دول أقدم عهداً من الدول العربية، فنجد أن سكانها يشكلون خليطاً متنوعاً من فئات مختلفة. وقد تلازم نشوء هذه الدول مع نشوء المؤسسات الجامعة فيها، ونمو الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واحترام التنوع الثقافي. وقد مكنها التطور السياسي والمؤسسي الذي شهدته من تغليب طابع التوازن على النزعات الانفصالية الموجودة لدى بعض سكانها، دون أن يكون ذلك ضمانة كافية للإبقاء على هذه النزعات في حالة دائمة من السبات. وقد واجه معظم الدول المستقرة. وفي ظروف متعددة، تحديات من جانب جماعات تسعى إما إلى تعزيز استقلالها المحلي أو الانفصال عن السلطة المركزية نهائياً. ويبدو أن مثل هذا التحدي، بما ينطوي عليه من تداعيات لاحقة معروفة على أوضاع الاستقرار والسلام والأمن داخل حدود الدولة، قد بلغ درجة حادة في بعض البلدان العربية.

لم يأخذ تثبيت أركان الدولة العربية بالاعتبار مدى عمق ومتانة علاقات القربى والروابط الإثنية بين الجماعات البشرية التي تشكل الوحدات الإدارية للكيانات التي تلاحقت التطورات لتجعل منها دولاً قائمة بذاتها فغالباً ما تبدو حدود هذه البلدان حدوداً مستحدثة تضم جماعات إثنية ودينية ولغوية مختلفة دمجت في الدول التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار. ولم يكن مشروع مجانسة الدولة العربية على الإطلاق نقلة يسيرة نحو توفير إطار جامع للسكان على اختلاف فئاتهم، بل أدى إلى تنامي تيار قومي قوي في هذه الكيانات. بهدف حجب التنوع في أوساطها، وصهر التغاير الثقافي واللغوي والديني تحت مظلة سلطة واحدة. ولم تنجح معظم الدول العربية في تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد والمؤسسات التمثيلية القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات، أو تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف الجماعات، أو احترام التنوع الثقافي.

لقـد دفعـت إخفاقات الحكـم السياسـية والاقتصادية الجماعات ذات الهويـات المتنوعة في عـدد من البلدان العربية إلى السـعي لتحرير نفسـها من نطاق الدولة القومية التي تعيش تحت ظلالها. ورافقت رفض شرعية الدولة، التـي ورثتها وأدامتها الدولة العربية المعاصرة، صراعات تهدد أمن الإنسـان تعاملـت معهـا بعـض الـدول بفرض المزيـد من القيـود والسيطرة. غير أن انسـداد قنوات المشـاركة العامة والتعبير عـن الرأي أديا إلى زيـادة الفتور في قبول العديد من الجماعات للدول التي يعيشـون على أرضها. وهكذا أخذت بملء الفراغ السـياسي الذي ترتب على هذه الأوضاع فئات سياسـية ودينية مناوئة يتمتع بعضها بسـجل حافل في تقديم الخدمات الاجتماعية وبمستوى عـال مـن المصداقية في أوسـاط عامة النـاس - قـد تتخطى أحيانـاً مصداقية الحكومات التي تعارضها تلك الجماعات.

الهوية والتنوع

تمثـل الهويـات الفردية والجماعية سـواء أكانت جزءاً مـن الصراع أم لا، مكونات طبيعية في الحياة الاجتماعية. والواقع أن الشخص الواحد قد تكون له هويات متعددة. فقد يكون المغربي، في آن واحد، عربياً أو أمازيغياً، مسـلماً أو يهوديـاً، أفريقيـاً أو متوسـطياً. وجـزءاً مـن العائلة الإنسـانية، وقد يكون السوداني عربياً أو أفريقياً، مسلماً أو مسيحياً. كما أن اللبناني قد يكون مارونياً أو شـيعياً أو سـنياً أو درزياً وكذلك عضـواً في العائلة الإنسـانية، الحقيقة أن مدركات المرء، سواء أكان ذكراً أم أنثى، عن هويته المتأصلة هي من العوامل التي تعزز الوشـائج بين الناس. وتسـاعد في دعم أمن الإنسـان. وكلما ازداد عدد هويات المرء. اتسع مجال الارتياح الذي يتحرك فيه في أوساط الجماعات المختلفـة التـي ينتسـب إليها، مع أن إحـدى هذه الهويات قد تشـكل المحور الرئيس لهويته العامة.

ولا شك أن مارسات بعض الدول العربية في الوقت الحالي قاصرة عن بناء نموذج يضمن المواطنة الكاملة للمواطنين الذين يعيشون على أراضي الدولة ما تسبب في إحداث قلاقل عديدة وانفلات أمني في بعض الدول العربية.

٢ ـ الالتزام بالمعاهدات الإقليمية والدولية والأطر الدستورية

أ ـ المعاهدات الإقليمية والدولية

انضم معظم البلدان العربية إلى المعاهدات الدولية الرئيسة الخاصة بحقوق الإنسان. ويستلزم الانضمام إلى هذه المعاهدات والمصادقة عليها التزام الدول العربية المعنية بتعديل تشريعاتها ومارساتها الوطنية بصورة تنسجم وأحكام هذه المعاهدات. غير أن هذه الدول، كما يلاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، تكتفي على ما يبدو بالمصادقة على بعض الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان دون أن تصل إلى حد الإقرار بدور الآليات الدولية في تفعيل حقوق الإنسان.

على صعيد المواثيق الإقليمية، وحتى أواسط أبريل ٢٠٠٩م، صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان ـ الذي دخل حيز النفاذ في العام ٢٠٠٨م ـ عشر دول عربية هي الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وسورية وليبيا وقطر والسعودية واليمن. ولا يعني ذلك أن الدول التي انضمت إلى اتفاقية من تلك الاتفاقات هي أكثر احتراماً لهذه الحقوق من تلك التي لم تفعل، غير أن الانضمام إلى هذه الاتفاقات والمصادقة عليها بمثابة دليل رسمي على قبول الدولة بدرجة من المساءلة أمام العالم.

وبصرف النظر عن عدد الدول التي صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. تبرز قضية تتعلق بمدى انسجام هذه الوثيقة مع المعايير الدولية. فمن جوانب القصور فيها مثلاً قبولها بعقوبة الإعدام. وينص الميثاق، في نسخته المعدلة التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في العام ٢٠٠٤م، على الحق في الحياة (المادة ٥)، وعلى الحق في الحرية (المادة ١٤)، إلا أنه يجيز الانتقاص من هاتين المادتين، شريطة أن يكون هذا الانتقاص وفقاً لأحكام القانون الوطني ـ وبصورة أكثر تحديداً، فإن الميثاق يتفرد بين جميع المعاهدات الإقليمية والعالمية التي تتناول عقوبة الإعدام في أنه لا ينص بصورة مطلقة على حظر إيقاع عقوبة الإعدام على الأحداث (المادتان ٦ ـ ٧). وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عقوبة الإعدام، التي تم حظرها في أكثر من نصف دول العالم، وشجبتها الأمم المتحدة، مازالت تتوسع عدة بلدان عربية في تطبيقها بحيث لا تقتصر على الجرائم الكبرى، ولا تستثنى منها حالات الجرائم السياسية.

ب ـ الدساتير العربية والأطر القانونية

المصادقة على المواثيق والاتفاقات الدولية لا تعني بالضرورة إدراج أحكامها في دستور الدولة المعنية وقوانينها، وحتى عندما يتم ذلك، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، نحو الحرية في الوطن العربي، فإن ما تضمنه الدساتير العربية للمواطنين تتولى تشذيبه في كثير من الحالات القوانين العادية، وما تبيحه تلك القوانين تحوله الممارسة مخالفة في أغلب الأحيان. كما يستلزم التوقيع على المعاهدات تحقيق استقلالية للقضاء في الدول. غير أن أبرز الانتهاكات للاستقلال المؤسسي للقضاء في العديد من البلدان العربية هو وجود أنواع من المحاكم الاستثنائية في كثير من البلدان العربية، مع ما ينطوي عليه ذلك من خرق للحماية القانونية لحقوق الأفراد،

ولاسيما في المجال الجنائي، في تلك المحاكم غير المستقلة. وهذا النوع من المحاكم ـ وأبرزها المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة ـ يمثل إنكاراً لمفهوم القاضي الطبيعي وانتقاصاً من ضمانات المحاكمة العادلة.

٣ ـ احتكار الدولة لاستخدام القوة والإكراه

المعروف أن أمن الإنسان يتعزز عندما تكون الدولة هي التي تستأثر باستخدام وسائل القوة والإكراه وتوظفها لحماية حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، والدفاع عن هذه الحقوق. وعندما تكون وسائل القوة تحت سيطرة جماعات أخرى، قلما تكون النتائج مؤاتية لأمن المواطنين.

وقد واجه بعض البلدان العربية هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين. فإضافة إلى السودان والصومال والعراق ولبنان التي قاست حروباً أهلية رفعت فيها شعارات الهوية، واجهت بلدان عربية أخرى تحديات التمرد المسلح من جانب شريحة من المواطنين. لكن عندما أثيرت مسألة الهوية في حالات التمرد المذكورة، كان الأمر يتعلق بالهوية السياسية للدولة أكثر منه بمطالبة فئة ذات هوية معينة داخل الأمة بحقوقها. وقد أثبتت سلطات الدولة في بعض هذه البلدان عجزها عن فرض الأمن عند التصدي للتمرد المسلح. كما حدث في بعض البلدان العربية خلال تسعينيات القرن الماضي. هذا وخاضت حكومات أخرى حروباً محدودةً ضد جماعات متمردة في السنوات الأخيرة، بينما عانت دول أخرى وبنسب متفاوتة، عنفاً مسلحاً تفاوت في شدته وشارك فيه مواطنون منها ومن بلدان عربية أخرى.

وفي البلـدان العربيـة، تـبرز واحـدة مـن القضايا الرئيسـة حـول كيفية تعامل هذه الدول مع الحركات الإسلامية السياسية، فكثيراً ما تتذرع الدول بالمخاطر التي تمثلها هذه الحركات لتبرير الانقضاض على الحقوق السياسـية والمدنية. غير أن السـبيل الأمثل للحفاظ على الاسـتقرار وأمن المواطنين إنما يكمن في إدخال الحركات السلمية في إطار النشاط السياسي المشروع.

مـن الواضح أن قـدرة الدولة على تحقيق الأمـن في أراضيها هي محصلة لعوامـل عديدة لا تعتمد فقط عـلى الإمكانات المادية والتنظيمية، مثل حجم قوات الشرطة والقوات المسـلحة ونوعية السلاح والتدريب. فليس في وسع أي دولة، مهما كان حجمها أو درجة التسـلح فيهـا، أن تضمن الأمن المطلق على أراضيها. وقد تستطيع الدولة أن تفرض إرادتها بعض الوقت عن طريق اسـتخدام القوة، غير أن الدولة التي سـيحالفها النجـاح أكثر من غيرها هي الدولـة التي تحمي حقوق مواطنيها، وتقبل المشـاركة في السـلطة فينظر إليها على أنها دولة تتمتع بالشرعية وبثقة مواطنيها ورضاهم.

وفي حين يعيش مواطنو البلدان العربية في أجواء تفتقر غالباً إلى الحرية، حيث تقل فرص مارسـة حرية التعبير والتمثيـل، وفي حين أن أجهزة الدولة قـد تسـتخدم العنف ضـد مواطنيها، فإن بعـض هذه البلـدان يضمن الحماية ضد الجريمة بدرجة أعلى ما هو معهود في البلدان النامية الأخرى، وباستثناء حـالات الاحتـلال الأجنبي والحرب الأهليـة، فإن تواتر حـوادث الإجرام التقليدية، المنخفضة نسبياً، يظل هو السائد في البلدان العربية.

المـؤشر المفيد لمقارنة وضع البلـدان العربية بمناطق أخرى هو معدلات جرائـم القتـل، وتقـدم البيانات الصـادرة عن مكتـب الأمم المتحـدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة مقارنة بين عدد من مناطق العالم من ناحية هذا

المؤشر والتي توضح هذه البيانات أن أدنى معدلات جرائم القتل في العالم هي في البلدان العربية، وعلى الرغم من ذلك فإن التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار هي السمة المميزة للأوضاع في نسبة كبيرة من الدول العربية.

٤ ـ الضوابط المؤسسية لمنع إساءة استخدام السلطة

إن قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان، وذلك ما تشهد به تجربة بلدان عربية عديدة. فمعظم الحكومات العربية تستأثر بسلطات مطلقة تحافظ عليها بتوسيع هامش المناورة أمام أجهزة الأمن، على حساب حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية، وقد دونت الانتهاكات الناجمة عن ذلك ـ عندما تسمح الحكومات العربية ـ من جانب منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ومن جانب وكالات الأمم المتحدة التي تتولى متابعة تلك المسائل.

تعمل دوائر الأمن العربية في أجواء تتمتع فيها بالحصانة من المساءلة لأنها من الأدوات التي تعمل بشكل مباشر لمصلحة رئيس الدولة، وتعد مسؤولة أمامه وحده. وتتعزز سلطاتها الهائلة بتدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء وبالسيطرة التي يمارسها الحزب الحاكم في أغلب الدول على السلطة التشريعية، وبتكميم وسائل الإعلام. وفي ظل هذه الظروف تنتفي الرقابة التشريعية والشعبية على تلك الدوائر.

إن قياس أداء البلدان العربية وفق المعايير التي استعرضناها، يؤكد أن العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ملتبسة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة دول عربية تمثل مصدراً لتهديده ولتقويض المعاهدات الدولية والأحكام الدستورية الوطنية، ويبقى ترسيخ حكم

القانون وإقامة الحكم الرشيد في البلدان العربية شرطاً لإرساء الأسس اللازمة لشرعية الدولة التي يجب أن تكفل، في آخر المطاف، حماية الحياة العامة للمواطنين.

٦ . ٤ الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

تتصف غالبية الدول العربية طبقاً لتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية بعدة صفات لما أطلق عليه الفئات الضعيفة ومن هذه الفئة:

١ ـ العنف ضد النساء، غياب المساءلة وانعدام الأمن.

٢ ـ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٣ ـ تزويج الإناث في سن الطفولة.

٤ ـ العنف الجسدي (في مواجهة السيطرة الذكورية).

٥ ـ قوانين الزواج (التي تكرس التفوق الذكوري).

٦ ـ جرائم الشرف (حالة الأردن).

٧ ـ الاغتصاب والمجتمع (العرب والغرب).

٨ ـ الاتجار بالبشر.

٩ ـ النساء والأطفال في ساحات النزاع:

أ ـ انتشار عدوى نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

ب ـ اغتصاب الأطفال خلال النزاع المسلح.

جـ ـ الأطفال يساقون إلى الحرب.

١٠ ـ أوضاع اللاجئين والمهجرين داخلياً.

وفي الختام بعد أن تحدثنا عن الأمن ومفهومه الإسلامي الشامل، وعن أحكام الشريعة التي تحقق أمن المجتمع وأفراده، نلخص أهم الأمور التي تضمن تحقيق أمن المجتمع المسلم فرداً أو جماعة.

وهذه الأمور تعد بمثابة الأسس التي يقوم عليها الأمن في كل بلد إسلامي، وإذا لم يؤخذ بها اختل الأمن فيه، وشاع المنكر، وتفشى العدوان والإرهاب بين الناس.

وأهم الأمور التي يتأسس عليها الأمن في المجتمع الإسلامي، تطبيق الشريعة الإسلامية ذلك أن المجتمع المسلم، مكلف بالحفاظ على الدين الذي هو أول الضرورات وأهمها في حياة المسلم.

وتطبيق الشريعة، يعني أن ولي الأمر، وسلطات الدولة يتبعون المنهج الإلهي، وأن النظام الاجتماعي قائم ومؤسس على هذا المنهج في أصوله ومبادئه الكلية وأحكامه، وهو المنهج الوحيد الذي يؤمن المجتمع المسلم بصلاحيته وأفضليته على أي منهج آخر، لأنه يضمن بقاء المجتمع وتماسكه وتقدمه.

إن التشريع الإسلامي، يحقق العدل في علاقات الأفراد فيما بينهم، وفي علاقة الحكام بالمحكومين، واستقرار هذه العلاقات، وقيامها على العدل والمصلحة، يوفر الأمن للفرد وللمجتمع، والمقصود بتطبيق أحكام الشريعة، أن تكون هي المرجع في التصرفات والأحكام والمعاملات، وأن تكون الأنظمة التي تضبط المجتمع المسلم في جميع المجالات، متفقة مع أحكام الشرع ومبادئه وأصوله الكلية.

والأمن الداخلي، تكفله أحكام الشرع الإسلامي المتعلقة بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بين الناس، فكل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله.

ومن ناحية أخرى، فإن أحكام الشريعة، تضمن تحقيق الأمن الاجتماعي بما تفرضه من أحكام الزكاة، أعظم وسيلة للتكافل بين الأغنياء والفقراء، وبما توجبه من ولاية متبادلة بين المؤمنين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴿٧١﴾﴾ (التوبة).

وبما تفرضه من أخوة بينهم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴿١٠﴾﴾(الحجرات).

وهذه الأحكام التي وردت في القرآن الكريم، وبينتها السنة المشرفة قولاً وعملاً، هي من أصول المنهج الإسلامي الاجتماعي، وهي تضمن حين تطبق في المجتمع المسلم، أن يسوده الأمن من جميع جوانبه.

ولذلك، فإن أول وأهم ما يحقق الأمن في المجتمع المسلم، تطبيق الشريعة الإسلامية، وبدونه لا يستقر أمر المجتمع على حال، بل يسوده التردد والانتقال بين المذاهب الوضعية، بحسب الظروف والأحوال.

أن اتباع القواعد والتعاريف الإسلامية خير مرشد لصلاح وأمن الفرد والمجتمع وهو عنصر رئيس في تحقيق الأمن الشخصي.

الفصل السابع
الأمن الثقافي

٧ . الأمن الثقافي

للحديث عن الأمن الثقافي يستلزم بداية الحديث عما يهدد هذا الفرع من الأمن ويندرج هنا موضوع العولمة خاصة الثقافية منها. إن ظاهرة العولمة ـ من منظور الشمولية الكونية ـ باتت تطال المجتمعات الوطنية والقومية في مقوماتها الثقافية الأساسية. الفكر واللغة والآداب والفنون والتاريخ والعادات والتقاليد وحتى أنماط العيش والسلوك. ما يضع الدول أمام أخطر تحد ـ بعد زوال الاستعمار والحرب الباردة ـ وهي تستشرف الألفية الثالثة.

تشير القرائن والمعطيات الماثلة في الساحة الدولية المعاصرة، إلى أن الصراع القادم –خلال الألفية الثالثة – إنما هو صراع حضاري مناطه القيم الرمزية والثقافية للأمة، أكثر ما هو صراع اقتصادي على المنافع المادية وإن كانا متلازمين.

ومن المعروف أن السيادة الوطنية التي كانت الحكومات والدول تدافع عنها في وقت ما بالقوى العسكرية، أصبحت الآن تعد قيدا غير مرغوب فيه على حرية الشركات غير الوطنية، ونلاحظ اليوم أنه حتى بالنسبة «للقوى العظمى» العالمية لا بد لها أن تفكر جيداً في الآثار والنتائج الخطيرة إذا قامت بأعمال عسكرية خارج حدودها، وذلك بدون استشارة الدول الأخرى.

كما أن الحكومات الآن لا يمكن أن تغلق حدودها لمواجهة الأمراض المعدية، أو المخدرات، أو الإرهاب، كما أن القطاع الخاص والإعلام أصبح يتحكم في نظم الدعاية بصورة أكبر من أي نظام شمولي عرف على مر التاريخ.

إن العولمة تهدف لدى كثير من الباحثين المتمرسين في بحث هذا الموضوع إلى توحيد العالم على أساس نظام نموذجي أحادي يلغي خصوصيات المجتمعات الناشئة والصغيرة ومنها العربية وتكريس ثقافة المجتمعات القوية المسيطرة والمتفوقة لفترة أطول» .

٧ . ١ تعريف العولمة ومفهومها

تعد «العولمة» من أكثر العناوين والمصطلحات استخداماً في عصرنا الحاضر، بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم الواسع . ورغم كثرة ما كُتِب فيها، لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف واحد لها، وتعددت مناهج الباحثين في تعريف العولمة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن أقرب تعاريف العولمة إلى الدقة هو: أن العولمة هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم، واقتصادياته وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية"؛ ومنهم من يقول إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

وعندما نذكر مصطلح «العولمة» (Globalization)، فإن الذهن يتجه فوراً إلى الكونية، أي إلى الكون أو العالم الذي نعيش فيه، ومن هنا ندرك أن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أكثر اتساعاً تشمل العالم بأسره. وهذا يعني تنازل الدولة الوطنية، أو حملها على التنازل، عن حقوق لها، لصالح «العالم»، أو بعبارة أدق، لصالح المتحكمين في هذا العالم.

ومعنى «العولمة» هو وضع الشيء على مستوى «العالم» فعندما نقول مثلاً عولمة النظام الاقتصادي، أو عولمة السياسة، أو عولمة الثقافة، فإننا نعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المثيلة لها في العالم.

لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في مجال المال والتجارة والاقتصاد، غير أنه لم يعد مصطلحاً اقتصادياً محضاً، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. إنها الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا. والعولمة هي فرض نمط أو نموذج معين على البشر جميعاً.

الجانب الإيجابي والسلبي في العولمة

ما لا شكَّ فيه أن العولمة ليست خيراً أو شراً دائماً، فلها إيجابياتها في مجالات، وسلبياتها في مجالات أخرى.

فالعولمة في صورتها الإيجابية تعني التطور الهائل الذي عرفه العالم في مجال تطوير التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال، وما نتج عن ذلك من تقريب المسافات بين أجزاء المعمورة، وإشاعة المعرفة والتعاون المثمر بين الأمم والشعوب، وتخفيف الحواجز والعوائق التي تعيق الاتصال الحر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات .

ويبدو أن هذا المعنى الإيجابي للعولمة كان ماثلاً فيها في مراحلها المبكرة، ثم أخذ في التحول إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فمنذ ذلك الحين طرأ تطور سلبي على مفهوم التعاون الدولي،

وبعد أن كان المفهوم العام للتعاون الدولي قائماً على مبادئ التعددية السياسية والثقافية لأمم العالم وشعوبه، وكانت مبادئ السيادة القومية والاستقلال الوطني للشعوب من المحرمات التي لا يمكن المساس بها، بشر هذا النظام العالمي الجديد بمبادئ جديدة، يرى البعض فيها انحرافاً عن المبادئ الإنسانية العادلة والعالمية المنحى. ويرى المناهضون للعولمة، في هذه المبادئ الجديدة السالبة، تهديداً خطيراً على كيان الدول في العالم الثالث الذي يضم في دائرته الدول العربية والإسلامية التي ورثت الحضارة الإسلامية القائمة على أسس روحية ومبادئ إنسانية راقية، منها المساواة بين الناس ورفض التفرقة على أساس الدين أو العرق أو اللون .

لقد أثارت العولمة الكثير من المواقف والآراء، ما بين التأييد والرفض؛ ويمكننا وضع أصحاب هذه الآراء والمواقف، في ثلاثة فرق، هي:

١ـ فريق أدرك مدى ما للعولمة من أهمية، فرأى ضرورة الإسراع بالانخراط فيها، والدخول في منظومتها، والاستفادة من الفرص المتاحة فيها، والأخذ بما تحمله من إيجابيات.

٢ـ فريق سيطرت عليه الهواجس والمخاوف، فاستشعر الخطر القادم من العولمة، ومن ثم، رأى وجوب مقاومتها لما فيها من آثار سلبية.

٣ـ فريق تتناقض أقواله مع أفعاله، فيهاجم ظاهرة العولمة فكراً، في حين يمارسها سلوكاً، ويستخدم أدواتها فعلياً، فيركب السيارة المستوردة، ويلبس الملابس المستوردة، ويستخدم الأطباق اللاقطة للقنوات الفضائية في بيته، ووسائل الاتصالات بالأقمار الصناعية وغيرها، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وبطاقات الائتمان والصرف الدولية.. إلخ (الشهري، ٢٠١١م، ٦٩).

العولمة الثقافية والهوية

العولمة الثقافية هي الأصل في العولمة إضافة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، لأن الثقافة هي التي تهيئ الأذهان والنفوس لقبول تلك الأنواع الأخرى، وتجعل الناس مستعدين للانضمام إلى الأنظمة والمؤسسات والاتفاقيات الدولية. وتعد الثقافة عنصراً أساسيا في حياة كل فرد وكل مجتمع وكل أمة، وهي تشمل التقاليد والمعتقدات والقيم وأنماط الحياة المختلفة والفنون والآداب وحقوق الإنسان (إنها الهوية المُعَبِّرَة عن الشعور بالانتماء لدى أفراد كيان اجتماعي معين، والتي تُشْعِر أصحابها بخصوصيتهم، ورصيدهم المختزن من الخبرات المعرفية والأنماط السلوكية.

هيمنة العولمة الثقافية

وللعولمة الثقافية وسائلها ومضامينها؛ فوسائلها هي هذه الآلات والأدوات والأجهزة التكنولوجية والإلكترونية، أما مضامينها ومحتواها فهي هذه البرامج الفكرية، والتصورات الأدبية والفنية، والمذاهبُ والنظريات النقدية، والآراء العقائدية (الإيديولوجية)، ووجهات النظر السياسية، ونمط الحياة والتقاليد الاجتماعية في الملبس والمأكل والمشرب، والبرامج التمثيلية والغنائية والموسيقية، وما شابه ذلك ومن هنا نجد أن العولمة ليست نظاماً اقتصادياً وحسب، بل ترتبط ارتباطاً عضوياً مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكراً معيناً، و«ثقافة» معينة، يمكن أن نطلق عليها اسم «ثقافة الاختراق» . وعلى الرغم من إقرار المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ بوجود تمايز ثقافي فيما بينها، فان ثمة اتجاه سائد الآن تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى إنكار هذا التمايز، على اعتبار أن التدفق

الإعلامي عبر الحدود، والثورة المعلوماتية من شأنها نشر ثقافة كونية واحدة. وتبرز قضية الهوية الثقافية بمجرد حديثنا عن الانتقال عبر الحدود وخاصة في مجال المعلومات والأفكار والاتجاهات والأنماط السلوكية.

ثورة الاتصالات

لقد لعبت ثورة الاتصالات دوراً أساسياً في إحداث هذا التأثير الثقافي؛ فبدلاً من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح إيديولوجيا العولمة «حدوداً» أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية، كالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والقنوات الفضائية، بغرض الهيمنة على الأذواق والفكر والسلوك. وقد أدى استخدام القنوات الفضائية والشبكة العنكبوتية، الإنترنت، إلى تقلص دور الكلمة المكتوبة لحساب الصورة المرئية، ولهذا الأمر أهميته البالغة، لأن الكتاب مثلاً كان يخاطب النخبة في حين يتسع جمهور الصورة ليشمل مختلف شرائح المجتمع، ولأن الكتاب كان يتوقف أحياناً عند حدود الدول، وقد لا يسمح له بالدخول إليها، في حين تتخطى الصورة التي يحملها الأثير جميع الحدود السياسية والحواجز الجمركية.

وما يُقال عن الكتاب، يُقال أيضاً عن الصحف والمجلات وغيرها من المواد المكتوبة. إن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة في المجال الثقافي، هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم. فقد أصبحت الموسيقى والبرامج التليفزيونية والمسلسلات والأفلام السينمائية الأمريكية، منتشرة في أرجاء العالم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع. وفضلاً عن ذلك،

صارت اللغة الإنجليزية لغة عالمية، بل وانتشرت اللهجة الأمريكية، على وجه الخصوص، انتشاراً واسعاً. ومن أسباب هذا النفوذ الثقافي الواسع: سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقاً مستوردة ومصدرة، وهيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي،ولما للولايات المتحدة من تفوق واضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص في صناعتي السينما والموسيقى. ويبدو أن الولايات المتحدة تعتمد في نشر نمطها الثقافي على تفوقها التقني وهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، معرضة مقومات الهوية الثقافية للمجتمعات الأخرى إلى خطر الذوبان، وهو ما يدعونا إلى الاعتقاد أن الثقافة الكونية المُعَوْلَمَة ليست إلا نتاجاً لثقافة مُهَيْمِنَة هي ثقافة الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية وليست نتاجاً لتفاعل الثقافات الأخرى وتضافرها وتناظرها .

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الأخذ والاقتباس من «الآخر» لا يمكن أن تفرز لنا كياناً متطابقاً تمام التطابق مع هذا «الآخر». فعلى الرغم من هذا الاحتكاك الذي يحدث بين المجتمعات الأوروبية، نجد أن طبيعة المجتمع البريطاني مثلاً تختلف عن الفرنسي، وكلاهما يختلفان عن الإيطالي، سواء في النظام السياسي أو الاقتصادي أو السلوك الاجتماعي أو في الفكر والثقافة. ويظهر هذا الاختلاف بوضوح أكبر عندما نقارن بين الولايات المتحدة واليابان، فرغم اعتناقهما لنفس النظام الاقتصادي والسياسي، ومع غلبة مظاهر المجتمع الصناعي الحديث في كل منهما، فإن شكل الحياة وقيم المجتمع في اليابان ليست متطابقة مع تلك السائدة في الولايات المتحدة .

مخاوف الهيمنة الأمريكية

يـرى البعض أنه لا يوجد دليل عـلى أن العولمة بالضرورة تهدف إلى محو الهويـات الثقافيـة المتعددة، ذلك لأن العولمة ليسـت بحاجـة إلى فرض نظام ثقافي موحد على مستوى العالم، وأنه من المستحيل محو التعدد الثقافي في العالم مهـما خطّـط المُخَطِّطـون. إن الاحتكاك بـين الحضارات، والأخـذ والعطاء، والتأثير والتأثر، لا يؤدي على الإطلاق إلى ذوبان هذه الحضارات في حضارة واحـدة، حتى ولو على المدى البعيـد. ونحن لا نعتقد في إمكانية وجود ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام مثل هذه الثقافة.

والذيـن يرفضون العولمة ويرون فيها خطراً على الأفراد وعلى الأمة، إنما ينظـرون إلى أنها تمثـل ثقافة الولايات المتحدة الأمريكيـة على وجه التحديد، ولذلـك أطلقوا عليها اسـم «الأمركـة». وقد رفضت أوروبا هـذه الأمركة، ولذلـك نجدهـا تحصن نفسـها بالاتحـاد الأوروبي حتى تتمكن من منافسـة الولايات المتحدة، ومع ذلك، خشيت بعض دولها على ثقافتها وعلى لغتها من أن تطغـى عليهـا هذه الثقافة الوافدة. وكان من هذه الدول، فرنسـا واليونان اللتـان هاجمتـا الولايات المتحدة هجومـاً عنيفاً في المؤتمر العالمي للسياسـات الثقافية الذي نظمته اليونسـكو في المكسـيك سـنة ١٩٨٢م، حتى أن فرنسـا امتنعـت عن التوقيع على القسـم الخاص بالسـلع والمواد الثقافيـة من اتفاقية «الجات».

إن الخوف من «الغزو الثقافي الأمريكي» لم يقتصر على دول العالم الثالث التـي توصف بأنها بـلاد «ناميـة» أو «متنامية»، بل وجدناه يسـيطر على دول كاليونان وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. وإذا كان هذا هو موقف هـذه الدول من العولمة، وهي دول تنتمي إلى نفس الحضارة التي تنتمي إليها

الولايـات المتحدة الأمريكيـة، فكيف تكون الحال مع شـعوب العالم الثالث التـي تختلف عن هـذه الدول الغربية في الجوهر والكيـان، وقد تصل ثقافاتها معها إلى حد التناقض؟

ومـن اللافت للنظـر أن دول الغرب، وخاصة الولايـات المتحدة، التي تنـادي بالديمقراطيـة والتعددية، والـرأي الآخر، وحرية العقيـدة والتعبير، تصـادر في نفـس الوقت كلَّ ذلـك وتلغيه حين تحـاول أن تفرض على غيرها نمطـاً واحـداً من ثقافة واحـدة، هي ثقافتها التي ترى أنهـا الوحيدة الصالحة للعـالم، وبذلـك تدمّـر الخصوصيـات الثقافية للشـعوب الأخـرى وتفرض عليها ما يخالف عقيدتها ويسـلبها هويتها. ففي وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان مثلاً، نجد الكثير من البنود التي تصادر الرأي الآخر، وفيها إهدار لحـقّ الشـعوب في أن تعيش وفـق ثقافتهـا وعقيدتها، ما جعـل البعض يرى فيهـا تعميماً لفكـر غربي، وفرضاً للثقافـة الغربية. ومن هـذه الوثيقة وغيرها من الوثائـق والاتفاقيات والمعاهدات ندرك أن الديمقراطية الغربية تتناقض مع نفسـها أحياناً، وتتنكّر لدعوتها، حين لا تسـمح بالتعددية والرأي الآخر وحرية العقيدة، وعندما تفرض وجهة نظر واحدة من ثقافة واحدة .

٧ . ٢ الهوية العربية الإسلامية

تركـز بعـض الكتابـات العربيـة التـي تعرضـت للعولمة عـلى المخاوف المتوقعـة مـن غزو العولـمة الثقافيـة وتهديد موجاتهـا المتدفقة للهويـة العربية الإسـلامية أو الهويـة الثقافيـة القومية. وتجـدر الإشـارة إلى أن مفهوم الهوية الثقافية القومية الذي يعنينا هنا، والذي يُقصد به الهوية المشـتركة لجميع أبناء الوطـن العـربي من المحيط إلى الخليـج، لا يعني قط إلغـاء أو إقصاء الهويات

الوطنية القطرية ولا الهويات المحلية والطائفية. إنه لا يعني فرض نمط ثقافي معين عـلى الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشـة، عـبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربي الكبير.

وتعـد اللغـة من أهم العناصر التي تُشَـكِّل هويـة أي جماعة وأي وطن، وهـي التي تطبع هذه الهويـة بطابعها الثقافي المميز. واللغـة العربية هي اللغة المشتركة التي يتحدث بها جميع أبناء الأمة العربية، وهي لغة التراث المشترك، ولغـة العلم والثقافة، وبالتالي لغة التحديث والحداثة. إنها الرابطة المتينة التي توحـد بين مسـتويات الهويـة في الوطن العـربي، وهي الأداة التـي بها يمكن للعرب الدخول في العالمية وتحقيق الحداثة. ويمكن للغة العربية - إذا أردنا- أن تكون جسراً تعبر عليه ثقافات الشرق والغرب، فينتقل إلينا بواسـطتها ما وصل إليـه الآخرون من تقدم علمي وتكنولوجي، ويكـون دَوْرُنا الأهم في تفعيل حركة النقل والترجمة هو دقة الاختيار والتركيز على ما يفيد خططنا .

مـن جهـة أخـرى، فـإن الثقافـة العربيـة بمختلـف مسـتوياتها الماديـة والروحيـة تتميـز بنـوع مـن الثنائية، التـي طبعتها منـذ ما يقرب مـن قرنين، نتيجـة احتكاكها مـع الثقافة الغربية، وهـي ثنائية التقليـدي والعصري التي كرست الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية. وليست العولمة وحدها هي المسؤولة عن نشر ثقافة دون أخرى في عالمنا العربي، وليست هي التي تقـود معركة الغزو الثقافي، وذلك لأن جميـع تكنولوجيات الاتصال في بيوتنـا مفتوحة عـلى العديد من محطات الإذاعة والقنـوات الفضائية العالمية، والشـبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وغيرها، ولم نعمل شـيئاً في سـبيل وقفها. وهـذا يعنـي أن مـا يسـمى بالغـزو الثقـافي للعولمـة لا يتضمـن أي نـوع من الاقتحام القسري بواسطة قوة خارجية تقوم بانتهاك خصوصيتنا أو الاعتداء

عليها. وليس بالضرورة أن كلَ ما يهجم على هويتنا العربية والإسلامية قادمٌ إلينا من الخارج، فإن الذين يتابعون القنوات الفضائية الأجنبية، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والمجلات والجرائد والكتب الأجنبية الخليعة، لا يزالون قلّة. ولكن الوسائل التي اخترقت كياننا وثقافتنا ووصلت إلى أبنائنا وبناتنا، صغاراً وكباراً، في بيوتنا ومؤسساتنا، هي من صنع أنفسنا. وتتمثل هذه الوسائل في بعض الإذاعات والقنوات الأرضية والفضائية العربية وعدد غير قليل من الصحف والمجلات التي تفاجئنا وتفجعنا بتقديم أكثر البرامج والكتابات والصور تهتّكاً وبُعداً عن قِيَمنا الإسلامية وثقافتنا العربية . ومع ذلك فإنه يتعين علينا أن نوجِد لدى جماهيرنا الوعي بأن يختاروا من بين الصور والرسائل الإعلامية المختلفة ما يتفق مع قيمنا الدينية ومثلنا الأخلاقية ومعتقداتنا الاجتماعية وتوجهاتنا السياسية، وبمعنى أعم وأشمل، ما يتفق مع ثقافتنا القومية دون أن نغالي في الحديث عن مساوئ العولمة وآثارها الضارة المدمرة. وعلينا أن نوجِد آلية نتعامل من خلالها مع الجوانب السلبية للعولمة بالشكل الذي يحفظ للأمة العربية هويتها ويضمن لها مكانتها بين الأمم ويساعد على تحقيق آمالها، ويؤكد الحفاظ على حقوقها الكاملة في السيادة والتقدم والتعاون العادل المثمر بين الشعوب.

إن الأمة العربية والإسلامية لديها مقومات النهوض الثقافي والفكري، لكنها تحتاج إلى إرادة قوية تكون قادرة على تفعيل هذه المقومات، ويمكنها وضع الآليات التي تستطيع من خلالها تنفيذ استراتيجيتها حتى نحتل موقعاً يليق بنا على الساحة العالمية.

ومن الطبيعي أن تتفاوت وجهات النظر تجاه المواقف التي ينبغي تبنيها فيما يتعلق بالتعامل مع الغرب أو بالانفتاح على الآخر، وما ينجم عن ذلك من تأثيرات أجنبية تهدد هويتنا الثقافية.

وهناك موقفان سائدان، هما:

١ـ موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي الذي يُوَجَّه إلى الذات.

٢ـ موقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي، أي الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نقلل، ولا نهوِّن من الخطورة التي يمكن أن تلحقها العولمة الثقافية بهويتنا بوجه خاص، وبالتنوع الثقافي بوجه عام، ولكننا في نفس الوقت، لا نميل إلى المبالغة في ذلك. وحتى لا نُصاب بالجمود، فنتخلف عن مواكبة هذا التطور العلمي المتسارع من حولنا، يجب أن نتقبل الجديد، ونسعى إليه، مع المحافظة على هويتنا الثقافية بعيداً عن التعصب والانغلاق. وإذا كانت ثقافتنا العربية تعاني اليوم من الثنائية والانشطار، ومن الاختراق الثقافي بفعل العولمة، فإن ما يجب أن نفعله هو الانطلاق من الداخل، أي من داخل ثقافتنا العربية نفسها، ذلك لأنه من المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية

ونود أن نشير إلى أن العولمة الثقافية ليست دائماً عدواناً مقصوداً مخططاً له، يُوَجَّه إلينا لاستلابنا حضارياً وثقافياً. ويجب ألا نتعامل مع العولمة الثقافية من موقف التوجس والرفض والعدوانية دائماً، لأننا بذلك نكون قد شجعنا التقوقع والتراجع إلى الذات دون أن نستفيد من التفاعل الحضاري الضروري لتطور الثقافات وتطور الحضارات. ولا بد أن نعي ونعترف أن في أوروبا وأمريكا علماء ومفكرين اجتماعيين وسياسيين واقتصاديين، لهم مكانتهم وأثرهم في الفكر الإنساني وفي تطوير العلم والمعرفة، ولهم نتاج

جدير بأن نطّلع عليه ونستفيد منه إذا أردنا لأنفسنا ولأمتنا أن نسير في ركب التقدم وأن نشارك في موكب الحضارة والعلم. وليست الحياة في الغرب على النحو الذي تنقله لنا القنوات الأرضية والفضائية من مظاهر العُرْي الفاضح، والتهتّك، وإنما فيها أيضاً من التسّتر والاحتشام والتدين والعمل الجاد والسعي الدائب، بالقدر الذي أوصلهم إلى ما هم فيه الآن . ولذلك، يجب علينا أن نوجِد الآلية التي نختار بها ما لا يتعارض مع عقيدتنا وهويتنا، وأن نُكَوِّن الفكرَ الذي نستطيع به التعامل مع الفكر الآخر، الفكر الناقد الذي يستطيع أن يختار ما يناسبه ويطرح بعيداً ما لا يناسبه.

إن حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الثقافي والإعلامي الكاسح، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الوسائل والأدوات التي لا بد منها لمارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين، ولكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع. إن نجاح أي بلد من البلدان في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، يتوقف إلى حد بعيد على عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد، وانخراطه الواعي، في عصر العلم والتقانة. وهذا لا يتحقق إلا بالاستغلال الأمثل للإمكانات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابية منها، وفي مقدمتها العلم والتقانة. وهذا ما نلمسه بوضوح في تخطيطات الدول الأوروبية التي تعتقد أن خطر «الغزو الثقافي الأمريكي» يهدد هويتها، ويؤثر في لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتهم .

فإذا كان هذا هو شأن الدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول الأكثر منا تقدماً في أخذها بما تقدمه العولمة من إيجابيات، فإنه كان من الأولى

على الدول التي توصف بأنها «نامية» أو «متنامية»، والتي ننتمي نحن إليها، أن تدرس وتخطط للاستفادة بما تقدمه العولمة من عِلْمٍ وتقانة، بسرعة ودون إبطاء..

٧ . ٣ مواجهة الغزو الثقافي ومجابهة العولمة

نود أن نفرق بين مواجهة الهيمنة والاختراق الثقافي وبين مجابهة العولمة كواقع عصري، فهذه المجابهة لم تعد أمراً ممكناً لا بالنسبة للدول الضعيفة ولا الدول القوية على حد سواء، في حين تحاول الثقافات المختلفة في شتى أنحاء العالم أن توجِد الآليات والوسائل التي تُمكِّنها من مواجهة ما يهدد هويتها وخصوصيتها، وهذا حق مشروع لها. وتحفل دراسات العولمة بأمثلة عديدة ظهرت وما زالت تظهر دفاعاً عن الخصوصيات الثقافية للمجتمعات خلال عمليات التداخل والاحتكاك الثقافي، ونجد من بينها – إلى جانب دول العالم الثالث ـ دولاً كبرى كفرنسا واليونان واليابان والنرويج.

وبالنسبة لعالمنا العربي والإسلامي، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن انشغاله بالدفاع عن هويته الثقافية في مواجهة العولمة هو رد فعل لأزماته وكبواته في العقود الأخيرة، ويبدو أن هذا رأي تعوزه الدقة، لأن هذا الانشغال ليس وقفاً على مجتمعاتنا. فالملاحظ أن الثقافات بطبيعتها مهما كانت مستوياتها هي في حالة استعداد دائم للدفاع عن هوياتها، ويرتفع هذا الاستعداد إلى درجة الاستنفار في فترات الأزمات بصفة خاصة فالصراع دائم ومستمر بين العولمة والمحلية، وهناك مقاومة دائمة ومستمرة على النطاق القومي، تأخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة. وقد رأينا في المجال الثقافي، أن العولمة تعني انتقال الأفكار والمبادئ والمعلومات وغيرها عبر الحدود، في حين تميل المحلية في

بعض الأحيان إلى الانغلاق ومنع انتقال هذه الأفكار والمبادئ. ويشهد على ذلك موقف الدول العربية من السماح للأفراد باستخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). فهناك دول عربية تفرض حظراً تاماً على ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك دول عربية أخرى لا تضع أي قيود على استخدامها. ومن هنا يمكن القول إن قبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر. فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وقد يرفض قطر آخر العولمة المعلوماتية أو عولمة الاتصالات. ونود هنا أن نؤكد على ضرورة الأخذ بما هو إيجابي في العولمة، ولا خوف على هويتنا من ذلك، لأن ثقافتنا الإسلامية قادرة على المحافظة على ثوابتها وخصوصيتها. والمطلوب في عصر العولمة ألا نتطرف سواء نحو الانغلاق أو نحو التعلق بكل جديد، بل الواجب هو الانخراط في عصر العلم والتقنية كفاعلين مساهمين، مع حماية خصوصيتنا الثقافية من الاختراق.

ولابد من الوقوف على الأسباب التي تجعلنا عرضة للوقوع في فخ العولمة الثقافية حتى نعمل على معالجتها. من هذه الأسباب:

١ـ فشل برامج التنمية بما فيها التنمية الثقافية والتربوية، وفشل الدور التربوي للمدرسة.

٢ـ فقدان الوعي بالذات والوعي بالتراث.

٣ـ حاجتنا إلى دراسة تاريخنا وأخذ العبر منه.

إن التعليم هو المحور الأساس للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها وفتح الآفاق للتقدم والرقي، ولذلك يجب علينا العمل على ربط منهجنا العلمي بالغايات التي نتطلع لتحقيقها، وتقوية برامجنا التربوية والتعليمية

حتى نتمكن من بناء الفكر الذي يستطيع التعامل مع الفكر الآخر، وحتى يستطيع أبناؤنا اختيار الجيد ما تعرضه عليهم وسائل الإعلام المختلفة، السمعية والبصرية وما لا شك فيه أن العولمة الثقافية بكافة أشكالها قد سببت ردة فعل متشددة عند الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول. ففي مقابل هجمة العولمة تقوم الحركات المدافعة عن الهوية والخصوصية بعملية تحصين ذاتية عن طريق تنمية قواها واختيار التقانة الملائمة لمواردها وحاجاتها. ويتخذ الصراع منحى قومياً حيناً، ودينياً أحياناً، واقتصادياً في كل حين. ويبدو أن العالم يتجه تحت ضغط العولمة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته السياسية وتقاليده وأصوله، وإلى المحافظة على حدود الأوطان والسيادة الجغرافية. ونعتقد أن العولمة ستكون الدافع الأساس لتحريك الخصوصيات الثقافية والسياسية مهما توسعت العولمة الاقتصادية. فقد فجرت العولمة الغازية العديد من الحركات الأصولية دفاعاً عن الذات والشخصية الوطنية، وسرعان ما بررت هذه الحركات استخدامها العنف بحجة أنه سلاح الضعفاء أمام المستبدين .وعلى أي حال، فإن العالم العربي والإسلامي مطالب بالتصدي لأخطار العولمة بكافة أشكالها، وأن يكون حذراً تجاهها، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلاَّ بالاتحاد والعمل على إقامة تجمع اقتصادي واحد، وسوق مشتركة واحدة، ومنطقة تجارة حرة واحدة. إن العالم العربي الإسلامي في حاجة ماسة إلى التكامل في جميع المجالات، خاصة التعليم والإعلام ومجالات الاقتصاد وتنمية المجتمع واكتساب وسائل العلم والتقانة.

٧ . ٤ مفهوم الأمن الثقافي

اقترن استعمال مفهوم الأمن الثقافي بميلاد ظاهرة العولمة في فجر عقد التسعينيات من القرن الماضي . وهو اقتران ذو دلالة من وجهين: من حيث إن الثقافة ما عانت كثيراً مشكلات أمنها الذاتي حيث كان نطاقها القومي من آثار اشتغالها وفاعليتها، ومن حيث إن العولمة نفسها ما صارت كذلك ـ أي عولمة ـ إلا حيث حملت على ركاب ثقافي وأنتجت ثقافتها العابرة للحدود . والوجهان معاً يتضافران للتعبير عن حالة من التلازم بين العولمة والثقافة على نحو لا يقبل الفك ويتجافى تماماً مع النظرة الاقتصادية ـ والتقنوية ـ التبسيطية للعولمة لندع إلى حين مسألة الصلة، التكوينية والاشتغالية، بين العولمة والأمن الثقافي ولنلق نظراً على بعض ما يحتمل أن يحمله من التباسات في المعنى لدى من ينكرون عليه شرعيته الفكرية والإجرائية .

قد يوحي الحديث عن أمن ثقافي بأن في العبارة قدراً من التناقض والتجافي لا يستقيم معها معنى دقيق لها، ففيما تميل لفظة الثقافة إلى معنى يرادف ـ أو يجانس ـ الإبداع والانفتاح والتفاعل، تحيل لفظة الأمن إلى معنى يقارب الدفاع ويجانس الانكماش والتقوقع . حين تبحث ثقافة عن أمنها، بهذا المعنى، تبحث عما يعزلها عن غيرها من الثقافات ـ وبالتالي ـ تسعى بنفسها نحو إفقار نفسها، بل نحو الانقلاب على ماهيتها كثقافة أو قل نحو انتحار بطيء يأخذها إلى حتفها .

لا بدّ من بناء معنى إيجابي لمفهوم الأمن الثقافي يتبدد به التباسه، وهو ما سنحاوله هنا مطلين على وجهين من المفهوم أو قل على ديناميتين في الثقافة يتأسس بهما معنى الأمن الذي تنشده .

مـن وجه أول يكتسـب المفهوم معنـى بنائياً، تراكمياً، إن حسـبنا الأمن مرادفاً في الدلالة لتحقيق الإشـباع الذاتي مـن الحاجات الثقافية . أمن ثقافة، بهـذا المعنى، هـو قدرتها على توفير حاجاتهـا، على الإنتـاج والتراكم ومغالبة النـدرة والخصـاص والحاجة، ورفع خطـر الخوف من العجـز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع والفكر والوجدان والذوق. إن دافعيتـه، في هـذه الحال، إيجابيـة، وتمثل نداءً عميقاً ينشـد التطور والتقدم والإبداع، ولا يدعو إلى الانتكاس .

يصـدق عـلى الأمـن الثقـافي، بهـذا الحسـبان، مـا يصـدق عـلى الأمـن الاقتصـادي والأمـن الغذائـي والأمن المائـي . جميع هذه الأنـواع من الأمن يفرض اسـتراتيجيات إنتاجية وعقلانية في إدارة الموارد المادية من أجل حماية حق جماعي في التنمية والغذاء وإشباع الحاجات، لا أحد يتهم دولة بالانكفاء حين ترسـم سياسـاتها على مقتضى اسـتراتيجية الأمن الاقتصادي والغذائي لأن دعوتهـا إلى الأمن على هذا المسـتوى مشروعـة، ولأن الأمن الاقتصادي والغذائـي وحـده يحميها من التبعية وفقدان القـرار، أو يحد من ذلك، ويعزز استقلالها الوطني واستقلال إرادتها.

ليس من باب التعسف في المقارنة أن نقول إن أمن ثقافة ما هو ما يحميها مـن التبعية، هـذا وجه أول لمفهوم الأمن الثقافي، وصفنـاه بالقول ان المفهوم يكتسب فيه معنى بنائياً وتراكمياً، وقصدنا به القول إن الأمن يرادف الإنتاج في هذه الحال ولا ينطوي على أي دلالة سلبية من قبيل الدفاع الانكفائي على نحو ما قد يظن أو ما قد توحي به عبارة الأمن.

يتصـل هـذا الوجـه الثاني بمعنى دفاعـي صرف على نحو مـا يكونه أي أمن اسـتراتيجي آخر يدخـل في نطاق الأمن القومي. مثلـما قد يتعرض أمن

بلـد لخطر العـدوان أو التهديـد بالعدوان فيسـارع إلى تعبئة قواه العسـكرية والسياسـية والاقتصاديـة لرد ذلك العدوان إن وقـع أو درء خطر وقوعه إن أوشـك أن يحل، قد يتعرض أمن ثقافة ما لخطر الاسـتباحة والعنف الرمزي من مصدر من مصادر التهديد الخارجي فيحمل المجتمع الثقافي على استنفار قواه ودفاعاته الذاتية لصون أمنه ومجاله الرمزي السـيادي من خطر العدوان . وكما أن الدفاع عن سيادة الدولة وأمن المجتمع حق مشروع حين يتعرضان للخطر، كذلك الدفاع عن أمن الثقافة حق مشروع حين يراد بها إلحاق الضرر . إذ العلاقـة بين الثقافات تنتظمها الديناميـات عينها التي تنتظم العلاقة بين المجتمعـات، وبـين الدول، بعضهـا البعـض: ديناميات التعايـش والتجاور والتفاعـل الإيجـابي والاعتـماد المتبادل، ثـم ديناميـات الـصراع والاحتكاك العـدواني والصـدام . حـين تترجح كفـة الأولى، تنفتح المجتمعـات والدول والثقافـات عـلى بعضها من دون هواجـس أو تحوطات متوجسـة . أما حين يميل الميزان إلى كفة التناقض والصراع، ينكفئ كل منها على نفسـه ويتموقع في خندق دفاعي مستنفراً لديه حاسة البقاء والأمن .

إذا كان العـالم العربي يوجد تحت تأثير ظاهرة العولمة الثقافية، بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعيـة والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية التـي هـي دون ما نطمح إليه، فكيف يتسـنى له أن يواجـه مخاطر هذه العولمة ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟.

إن الواقع الذي تعيشـه بلدان العالم الإسلامي يوفّر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السـلبية للعولمة الثقافية، لأن مقوّمات المناعة ضد سـلبيات العولمـة، ليسـت بالدرجـة الكافية التي تقي الجسـمَ الإسـلاميَّ مـن الآفات المهلكة التي تتسـبَّب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسـحة للمواقع والمحطّمة للحواجز.

إن المقوّمات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكّل رصيدنا التاريخي، لن تُغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة العولمة الثقافية، مادامت أوضاع العالم الإسلامي على ما هي عليه، في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة. ولا يحسُن بنا أن نستنكف من ذكر هذه الحقيقة، لأن في إخفائها والتسترّ عليها، من الخطر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التي تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

إن الشعوب الضعيفة اقتصادياً والمتخلفة تنمويّاً، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هوياتها وطهارة خصوصياتها. ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار العولمة الثقافية، هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحي كافة، انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الاِقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع العمل من أجل تقوية الاِستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأخوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقاً للتوجيه القرآني الرشيد.

وكما أن ظاهرة العولمة الثقافية تتركّب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاِقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهة المطلوبة لآثار هذه العولمة، لابد وأن تكون قائمةً على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة.

إنَّ تقويـة الكيـان الإسـلامي اقتصاديـاً وعلميـاً وتكنولوجيـاً وثقافيـاً وتربويـاً، هي الوسـيلة الأجدى والأنفـع والأكثر تأثيراً للتغلـب على الآثار السـلبية للعولمـة الثقافية، وللاسـتفادة أيضـاً، من آثارهـا الإيجابية في الوقت نفسـه، من خلال التكيّف المنضبط مع المناخ الثقافي والإعلامي الذي تشكله تيارات العولمة الثقافية، والتعامل الواعي مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها. وبدون هذه الوسيلة، فسوف نضيع في مهبّ رياح العولمة، وتكتسحنا تيّاراتها العاصفة الجارفة.

٧ . ٥ الثقافة العربية وآليات مواجهة العولمة

إلى جانـب مـا قيل نلمس التأثير المتنامي للعولمـة في مناح عدة، أبرزها السياسـة و العـادات الاجتماعيـة و الإعـلام، فـإذا بدأنـا من حيـث انتهينا مـع الإعلام وجدنا عـددا كبيرا من أجهـزة الإعلام العربيـة تؤثر التخاطب بلغة المسـتعمر الجديد في منتوجها الإعلامي على حسـاب الكثير من اللغات الوطنيـة، في مظهر يـشي بأنها برامج موجهة للنخبـة دون باقي الأفراد الذين غـدوا يحسـون بالإقصـاء واقعا يتجرعـون مراراته على مضـض في حالة من الذهول أمام الآخر الذي اسـتطاع أن يجعل من لغته شرا لا بد منه. فما دامت حركـة العولمـة تدعي التوحيـد و إلغـاء الحواجز بـين الأقطـار والمنظومات الثقافيـة، كيـف يمكن لها أن ترسـخ الاقصاء الثقافي بتشـجيع خطاب واحد يلغـي الآخـر ويجبره على التخلي الجبري عن مبادئـه والقبول بالوضع كما هو وبـما يحمله من تناقضات تلخص اغتصابا مشرعا للثقافة لكن في مظهر مثالي سمته التوحيد وإلغاء الفوارق.

هنا تبرز وبوضوح مسألة في غاية الأهمية وهي أن العولمة ليست توحيدا للثقافات بقدر ما هي إلغاء ثقافات متعددة وإحلال ثقافة واحدة مكانها، وما يحصل اليوم في المشهد الإعلامي العربي لا يمكن اعتباره انفتاحاً، لأنه لا يخصص حيزاً للتواصل مع الآخر فحسب وإنما يغلبه وعلى حساب الهوية والتعدد، فمن المجحف حقاً أن تتردد لغة يفهمها عدد قليل من المواطنين طيلة النهار على الأجهزة وتحجب لغة أو لغات قادرة على جعل الإعلام يضطلع بدوره المتمثل في التوعية والتحسس.

أما المجتمع بصفته مجالا للتأثير فقد شرع منذ أمد طويل في التحول عبر تبني طرق جديدة للحياة تمثل نمطا واحدا للعيش هو الأمثل والأليق، وكل نمط يخرج عن هذا الإطار شيء مستهجن ينبغي العدول عنه تحقيقا للتقدم وإن كان هذا الأخير شكليا ليس إلا، وإنها لخطوة خطيرة تصب في إنكار الذات بما تختزنه من غنى ثقافي وتنوع حضاري، فبهدف التحضر أصبح من الضروري أن يرمي الإنسان بهويته بعيدا كي يدخل الحضارة من أوسع أبوابها، وإن كانت هذه الأخيرة تجليا واحداً لا أكثر من تجليات الإنتاج الإنساني المفروض بقوة لاستجابة عوامل عدة أبرزها النهوض الاقتصادي والتحكم في التكنولوجيا.

أما على المستوى السياسي فالتبعية لمراكز القرار الدولي تتواصل دوماً، وباتت سيادة الدول محصورة في مجالات معينة، وغدا الدفاع عن الخصوصية الثقافية مظهراً من مظاهر الانغلاق الموجب للعقاب، إذ لا ينبغي لأي نظام سياسي في يومنا هذا أن يخرج عن الضوابط التي صاغها المنتظم الدولي، وهذا الأخير حول الدول إلى مراكز تابعة للقوى العظمى، فبرامج الأحزاب مثلاً لا ينبغي لها أن تتعارض مع أهداف العولمة والقيم الكونية، والتوجهات الكبرى للبلدان العربية لا يراد لها أن تنزاح عن لغة تصوغ بمفردها فكراً

يتردد صداه في كل قطر عربي، والحق أن تبعية الكثير من الدول العربية تطرح إشكالاً كبيراً يعيق المواجهة التي سنتحدث عنها، إذ كيف يمكن حماية الذات في لحظات استنجادها بالآخر الذي يتعامل معها بمنطق العصا والجزرة، فهي مخيرة بين الطاعة والحصول على المساعدات وبين السيادة التي قد تنتج العقوبات والمضايقات.

لا يختلف اثنان في أن التحدي كبير جداً، ومواجهة العولمة في العالم العربي كخيار ضروري حسب اعتقادي لا يتطلب التقوقع والانغلاق على الذات لأن ذلك بات من غير الممكن، لكن الوسيلة المثلى للدفاع هي الهجوم كما هو متعارف عليه، والهجوم الذي نود شنه يتمثل في العمل على تقوية حضور الثقافة العربية، انطلاقاً من تقوية حظوظها من الداخل ولأجل حماية الداخل ولم لا نتطلع كغيرنا من البشر إلى سيادة الثقافات الأخرى ما دامت الحضارة الإنسانية أرضا خصبة للتأثير والتأثر، وذلك ميسر بتشجيع الإبداع لدى الشاب بلغته الأم و توجيه الإعلام نحو خدمة المنتوج الثقافي المحلي وإبراز غناه، إضافة إلى حث المؤسسات على الاستثمار في الميدان الثقافي عبر دعم الجهات الفاعلة في هذا الصدد.

وفي محاولة لتحقيق الأمن الثقافي:

١ـ أن يكون هدف التعليم هو تخريج أجيال من المثقفين القادرين على العمل في مجال التنمية الثقافية.

٢ـ يجب تفعيل الدور الإعلامي التوعوي التثقيفي، من خلال جميع وسائله للتعريف بالأمن الثقافي، وأهميته.

٣ـ ضرورة توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع طبقات المجتمع ما يتطلب معه إعادة تنظيم

وتجهيز قاعات للمؤتمرات والندوات بحيث تتيح الفرص أمام الجيل الناشئ للاستفادة من تلك الخدمات في أمان تعليمهم.

٤ ـ أهمية تجهيز المكتبات التعليمية بخدمات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتصبح معلومات شاملة ما يساعد على الاتصال بها والدخول منها إلى المكتبات العالمية لدراسة الثقافات الأخرى.

٥ـ ضرورة إعداد برنامج تعليمي متكامل في المعلوماتية يهتم باستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التعليمية وتدريسه بمراحل التعليم العام.

٦ ـ الاهتمام بالتعليم التعاوني والتعلم الذاتي والتعلم الاستكشافي بالمدرسة خاصة ما يتعلق بالهوية الثقافية العربية الإسلامية.

٧ـ الاهتمام بغرس مبادئ الدين الإسلامي والثقافة العربية في نفوس الجيل الناشئ في تعزيز هويته وترسيخ قيمه الأصيلة في مواجهة أي تحديات خارجية .

٨ ـ إيجاد آلية استراتيجية عربيه تدعم الأمن الثقافي وتفعله من خلال إبراز ضرورية للمجتمع العربي والإسلامي.

إن أهمية الأمن الثقافي أمر في غاية الأهمية وعلى الحكومات العربية والإسلامية تبني ذلك تحت مظلة الأمن غير التقليدي ويجب تفعيلها في الوقت الحاضر من خلال إبراز بعض المراحل التي يجب إظهارها ابتداءً بإعلان هذه المنظومة الأمنية، ثم تقرير إلزاميتها تطبيقاً كناحية أمنية.

وفي الختام إن إنجاز مفهوم الأمن الثقافي وإفشال عمليات التخريب الفكري، لا يتم عن طريق إغلاق النوافذ، ومنع التفاعل مع الثقافات

الإنسانية، وإنما يتم عن طريق العلاقة الواعية مع ثقافتنا، والعمل على إيصالها بالطرق السليمة والعلمية إلى جميع أبناء المجتمع، لم يعد الأمن الثقافي في حياتنا المعاصرة، مجرد هدف ثقافي ـ فكري، وإنما أصبح هدفاً حضارياً شاملاً، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الثقافية.

فالأمن الثقافي يعد عنصراً لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهراً من مظاهر القدرة على التحرر والمؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية من المهددات الفكرية. ويخطئ من يعتقد بأن الأمن الثقافي، هو عبارة عن غلق الأبواب والانطواء على النفس وتكثير لائحة الممنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة.. فالأمن الثقافي لا يشكل حالة سلبية تتجسد في صد الناس عن المخاطر المحتملة، إن الأمن الثقافي يعني توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي.

وهو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي تقوى لا على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والملاحقة والفعل المؤثر.. ولكي تتحقق هذه المقولة نعتقد أن مفهوم الأمن الثقافي يعتمد على عنصرين أساسيين:

١ ـ الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية

لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب منتوج المثقف، لذلك فإن منتوج المثقف ينبغي أن ينطلق من الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية، بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز وأفكار وقيم.

والاعتزاز بالثقافة الذاتية يعني أننا في البدء ينبغي أن نحقق ذاتنا الثقافية والحضارية، ونجعلها حاضرة في حركتنا الاجتماعية والثقافية، وننطلق من

هذا الحضور الثقافي والحضاري للتفاعل مع الثقافات الأخرى.. ومشكلتنا المعاصرة ليس في الثقافات الأخرى وقدرتها على الوصول إلى مخادع نومنا وتطرق منازلنا في كل وقت وفي كل ساعة، بل في الممارسات التي نمارسها جميعاً أفراداً ومؤسسات في خنق الذات الثقافية والتضييق عليها.. لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة والخطيرة للثقافات الغازية لمجتمعاتنا وشعوبنا، هو في أن نطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبر عن نفسها بأي طريقة شاءت.. إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية رموزاً وأفكاراً هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة (الأمن الثقافي).

وبهذا نعطي للثقافة الذاتية الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية.

٢ ـ الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة

لأن الثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة لا تتوقف عند حد أدنى تكتفي بتوفيره للناس، وإنما هي تهيئ الأرضية لعملية انطلاق ثقافي، تأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتي انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي الراهن، فالأمن الثقافي لا يعني بأي شكل من الأشكال الاحتماء تحت متاريس الماضي عن الثقافة المعاصرة.. بل يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري. لأن الانطواء والانغلاق عن العصر وثقافته ومنجزاته هو إفقار للوجود الذاتي بحيث نضحى وكأننا نعيش في القرون الوسطى السالفة، بعيدين كل البعد عن إنجازات الإنسان المعاصر وآثار العلم وحسناته.

إن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر.

وكل هـذه الأمور تحفزنا للبحـث عن الذات الثقافيـة وإبراز مضامينها وتطلعاتهـا، وتربيـة المواطن على ضوئهـا وهداها، وعن هـذا الطريق يمكننا الحصـول على الحـد الأدنى من الأمـن الثقافي المطلوب في عـصر تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية.

والـذي نريـد تأكيـده في هـذا المجـال: أن إنجـاز مفهوم الأمـن الثقافي وإفشـال عمليـات التخريـب الفكـري، لا يتـم عن طريـق إغـلاق النوافذ، ومنـع التفاعل مـع الثقافات الإنسـانية، وإنما يتم عن طريـق العلاقة الواعية مـع ثقافتنا، والعمـل على إيصالها بالطرق السـليمة والعلميـة، إلى جميع أبناء المجتمـع، حينذاك نتمكـن من إفشـال كل عمليات التأثير السـيئة للثقافات الوافـدة، إن خلـق الوعي الـذاتي، وغرس مفاهيـم الثقافـة الذاتية في نفوس أبنائنا، عن طريق التربية الأسرية ونظم التعليم والإعلام، هو الكفيل بتحقيق الأمن الثقافي لمجتمعاتنا.

كـما أن إطـلاق الحرية للقوى الذاتيـة المتوفرة في المجتمـع، لكي تمارس دورهـا الثقـافي في زيادة الوعي، وتعميم المعرفـة، ومقاومة مظاهر الاختراق الثقـافي والفكري، يعد من الوسـائل الضرورية لتحقيق الأمن الثقافي بمعنى أنـه مـن الـضروري، أن تتضافـر جهـود الدولـة والمجتمع عبر المؤسسـات الرسـمية والأهلية، والمبادرات الفردية، التي تتجه لتنشـيط الحياة الثقافية في الوسـط الاجتماعـي، لأن وجود وتفعيـل عناصر الحياة لثقافتنـا في المجتمع، هو من الوسـائل الفعالـة التي تقاوم الاختراقات، وتمنـع عمليات التخريب الثقافي.. فالأمن الثقافي ذو جانبين:

جانب سـلبي يتجه إلى خلق حالة المانعة والرفض الثقافي لكل عمليات الاختراق الإعلامي والثقافي.

وجانب إيجابي: يتجه إلى صنع الحياة الثقافية الذاتية، التي تعمل على تقوية البنيان النفسي والفكري للمجتمع، بحيث يصل المجتمع إلى درجة من الوعي والإدراك، يفشل من خلالها كل عمليات الاختراق في حقل الثقافة والإعلام.

فمقولة الأمن الثقافي لا تعني زيادة وتيرة الرقابة على الثقافة بكل آلياتها ومناشطها ووسائلها، ولا تعني الخضوع إلى مقتضيات السائد وغياب حالات الإبداع والمبادرة، وإنما تعني ضرورة الانطلاق من رؤية ثقافية ـ حضارية في التعاطي والتواصل مع كل شؤون وقضايا الثقافة الإنسانية.

هكذا يتضح لنا ما يشكله الأمن الثقافي من مواجهة الانحرافات الفكرية لدى المواطنين وما يحققه من أمن واستقرار والاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية في مواجهة الغزو الفكري الأجنبي.

الفصل الثامن
الأمن السياسي

٨ . الأمن السياسي

إن الفطـرة الإنسـانية تقتضي الاجتـماع، ومتى وجد جماعـة من الناس، تعين أن تقوم فيهم سـلطة حاكمة ترعى مصـالحهم، وتعمل من أجل بقائهم وتقدمهم، وتحجز بين أفرادهم حين تختلف المصالح وتعمل هذه السلطة وفقاً لمبـادئ وأهداف تحـاول تحقيقها، لابد أن تكون واضحـة في نظرها، ومقبولة من المجتمع الذي تتولى تنظيمه ورعايته، وقد تكون هذه المبادئ مستمدة من أعراف سـائدة، أو نظـم وتقاليد أفرزها تطور الحيـاة في المجتمع. وقد تكون هـذه المبـادئ والأهداف والغايات، مسـتمدة مـن عقيدة دينية راسـخة، كما هو الحال في المجتمع المسـلم إذ لابد لكل سـلطة تقوم فيه، أن تستمد نظامها وأحاكمها وقيمها وأهدافها وغاياتها من الإسـلام، وبغير ذلك لا يستقيم لها حكـم، ولا تلقى من تعاون مجموع الناس وتوحد جهودهم، ما يكفي لحفظ مصالح المجتمع وأمنه.

ولا تكفي القوة أو السـلطة بذاتها، لكي يبقى المجتمع متماسـكاً وقادراً على النمو والارتقاء.

لقد آمن المسـلمون منذ بداية ظهور المجتمع المسـلم الأول، ومنذ نشـأة الدولـة الإسـلامية، أن كتـاب الله وسـنة رسـوله ﷺ همـا الأصـل في نظـام المجتمع، والأساس الذي يقوم عليه.

فالإسـلام هو العقيدة الدينيـة، والمنظومة الخلقية والسـلوكية، والمنهج الاجتماعـي للفرد والجماعـة، في كل العلاقات التي تنشـأ داخل المجتمع بين الأفـراد، وبـين الأفراد والسـلطة، وبـين المجتمع المسـلم، وما يتصـل به من مجتمعات أخرى، مسالمة أو معادية، تدين بالإسلام، أو لها عقائدها المختلفة.

فما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة، هو الأساس في نظام الإسلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومن فرائض الإسلام على المسلمين جميعاً، الطاعة لله ولرسوله ﷺ وطاعة أولي الأمر فيما لا يكون فيه معصية، والرجوع دائماً عند الاختلاف وتعدد الرأي في شؤون الحياة، إلى الأصلين العظيمين القرآن والسنة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ (النساء).

وفي السنة النبوية، ما يؤكد أهمية أمن الإنسان في الجماعة التي يعيش فيها، يقول ﷺ: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا)، (رواه البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وابن ماجه، والطبراني في الكبير).

وقد دعا الرسول ﷺ إلى كل عمل يبعث الأمن والاطمئنان في نفوس المسلمين، ونهى عن كل فعل يبث الخوف والرعب في جماعة المسلمين، حتى ولو كان أقل الخوف وأهونه، باعتبار الأمن نعمة من أجل النعم على الإنسان.

ولقد نهى الرسول صلوات الله عليه وسلامه، عن أن يروع المسلم أخاه المسلم، فقال: (لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود).

كما نهى عن أن يشهر السلاح عليه، حتى ولو كان ذلك مزاحاً، فقال:

(لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار)(متفق عليه).

ونهى عن أن يخفي الإنسان مالاً لأخيه، ولو لم يكن بقصد الاستيلاء عليه، ولكن أراد بذلك أن يفزعه عليه، فقال: (لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود).

وكان من دعاء النبي ﷺ ربه أن يؤمن روعاته، حيث كان يقول: (اللهم استر عوراتي وأمن روعاتي) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وصححه الحاكم). فالخوف والروع، نقيض الأمن الذي يطلبه المسلم في دنياه وآخرته.

ويظهر اهتمام الإسلام بالأمن حتى في وقت القتال، فلا يصح إرهاب أو قتال من لا يحارب، كالنساء والأطفال، وكبار السن، الذين لا دخل لهم في القتال ضد المسلمين.

فقد نهى الرسول ﷺ عن قتل النساء في الحرب، وقال حين شاهد امرأة مقتولة في إحدى المغازي: [ما كانت هذه لتقاتل] (رواه أبو داود).

الواقع أن المفهوم السياسي للأمن لا يخرج في دلالاته بصفة عامة عن المفهوم اللغوي والمفهوم الأصولي له، حيث يصير هو الآخر تعبيراً عن عدم الخوف، لكن عدم الخوف يأخذ منحنى خاصاً، يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ما له صلة بالتعبير عن الوجود السياسي في المجتمع المسلم، وهذه الطمأنينة تعني بدورها أمرين متكاملين:

أولهما: إيجاد التوازن بين من يمارس السلطة الشرعية ومن يخضع لها بموجب الطاعة في المعروف، وبذلك لا تسعى السلطة إلى مجرد تقديم حقوق الحاكم، وإنما تسعى في الوقت ذاته إلى الالتزام بحقوق المحكوم وتوفير قنوات الاتصال بينهم سواء كان اتصالاً نظامياً أو حركياً أو فكرياً.

وثانيهما: كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة، دون أن يترتب على ذلك أي اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار (منجود: ١٩٩٦م: ص ٦٣).

٨ . ١ تعريف الأمن السياسي

٨ . ١ . ١ تعريف السياسة

لغة: ساس: أي قاد وراوغ

اصطلاحاً: هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً . وتسند هذه الرعاية للدولة والأمة، فالدولة هي التي تنوب عن الأمة في رعاية شؤونها، وهي فن الممكن.

المفهوم اللغوي للأمن

أمن يأمن أمناً وأمانة، أمن تأميناً : جعله في أمن. الأمن مصدر أمن وأمن: الطمأنينة والسلم (مسعود: ١٩٨٦م: ٢٤٠).

المفهوم الاصطلاحي للأمن

تتباين اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف شامل للأمن يحيط بجميع أبعاده وأنواعه، ولعل سبب ذلك التباين هو نظرة كل مفكر وباحث للأمن من زاوية اهتمامه.

فقد عرف الأمن بأنه: ثمرة الجهود المبذولة والمشتركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنظمة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع (بكزاده: ١٩٩٩م: ١٩).

كما عرف بأنه: حاجة أساسية تنبع من استشعار الفرد الاطمئنان والأمان والإبقاء عند التعامل مع الأفراد في الحياة الاجتماعية بعلاقات مشبعة ومتزنة مع الناس، ويتم ذلك نتيجة الجهود المتواصلة من المسؤولين في المجتمع لتأمين الأفراد ورعايتهم وسلامتهم مادياً ومعنوياً، لتحقيق الاتزان الأمني على المستوى الفردي والجماعي واستقرار الحياة الاجتماعية (الحيدر: ١٤٢٢هـ: ٣١٣).

٨ . ١ . ٢ الأمن السياسي

هو قدرة الدولة على تحقيق الأمن السياسي، لسياسة الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع مصالح الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

وعن الأمن السياسي العربي فهو ذو ثلاثة مستويات، المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي:

أ ـ وعلى المستوى المحلي: يقصد بعناصر القوة السياسية تلك العناصر المستندة إلى طبيعة المجتمع العربي، وطبيعة الدول العربية، وكذلك طبيعة السلطة السياسية السائدة فيها في ضوء المحددات التاريخية والجغرافية للدول العربية.

ب ـ أما على المستوى الإقليمي، فإن قوة الدولة العربية السياسية ترتبط بالدور الذي تلعبه في إطار النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي، وكذلك على المستوى القاري.

جـ ـ المستوي الدولي يقصد به عناصر قوة الدول العربية السياسية الحالية المستمدة من وضعها في النظام الدولي.

٨ . ١ . ٣ الأركان السياسية للدولة

١ ـ السلطة التنفيذية

وتتولى مسؤولية تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، ويعد رئيس السلطة التنفيذية هو الحاكم والمهيمن والمسؤول الأول عن تطبيق هذه السياسة، ومدى سيطرته على الأجهزة العسكرية والأمنية والدبلوماسية والمالية.

٢ ـ السلطة التشريعية

تتولى سن القوانين المنظمة لشؤون الدولة وتعديلها، والإشراف والمراقبة والمحاسبة على تنفيذ هذه القوانين.

٣ ـ السلطة القضائية

تتولى مهمة الفصل في النزاعات بين الأفراد والجماعات وتطبيق القانون وحماية الفرد من استبداد الحكومة والحكم على دستورية القوانين.

٨ . ١ . ٤ مجلس الأمن القومي

وهو المجلس الذي يقوم بدور استشاري للرئيس ويخطط وينسق السياسة الخارجية للدولة ويسهم في صنعها وهو الذي يرفع التوصية اللازمة في حالة السلم والحرب. وإذا نظرنا بتمعن إلى مفهوم الأمن السياسي فإننا نجد أن من الممكن أن يكون أمن السياسة أو سيادة الأمن. ويقود إلى الفكر السياسي وهو ذلك البيان الفكري المجرد وهو عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة وتقوم على التأمل الفردي أو الجماعي.

٨ . ٢ الأمن السياسي الداخلي

لعل الأهم في الأمن السياسي الداخلي هو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق الحرية للمواطنين بهدف إحساس المواطن بمشاركته في اتخاذ القرار على مستوى الدولة.

ويندرج تحت بند التعريفات لنشر الديمقراطية:

١ ـ لكل إنسان الحق بأن يأخذ دوراً في حكومة دولته، مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه بحرية.

٢ ـ لكل إنسان الحق بحرية الحصول على الخدمات العامة في دولته.

٣ ـ رغبة الشعب يجب أن تكون أساس سيادة الحكومة، ويجب أن يعبر عن هذا من خلال انتخابات دورية وحقيقية وسليمة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ الإعلان ٢١).

ويعني ذلك أنه لكل مواطن الحق والفرصة في:

١ ـ أن يأخذ دوراً في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه بحرية.

٢ ـ أن يرشح ويتقدم للترشيح بانتخابات دورية وحقيقية.

٣ ـ حرية الحصول، بشكل متساو، على الخدمات العامة في دولته. (المؤتمر الدولي للحقوق المدنية والسياسية ـ إعلان ٢٥).

٨ . ٢ . ١ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان

نبدأ أولاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام:

١ ـ يعد الإسلام أول من نادى بحقوق الإنسان وشدد على ضرورة حمايتها، وكل دارس للشريعة الإسلامية يعلم أن لها مقاصد تتمثل في حماية الإنسان ودينه وعقله وماله وأسرته.

والتاريخ الإسلامي سجل للخليفة الثاني عمر بن الخطاب مواجهته الحاسمة لانتهاك حقوق الإنسان وقوله في ذلك: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟».

٢ ـ تنبني حقوق الإنسان في الإسلام على مبدأين أساسيين هما: مبدأ المساواة بين كل بني الإنسان، ومبدأ الحرية لكل البشر. ويؤسس الإسلام مبدأ المساواة على قاعدتين راسختين هما: وحدة الأصل البشري، وشمول الكرامة الإنسانية لكل البشر.

أما وحدة الأصل البشري فإن الإسلام يعبر عنها بأن الله قد خلق الناس جميعاً من نفس واحدة. فالجميع إخوة في أسرة إنسانية كبيرة لا مجال فيها لامتيازات طبقية، والاختلافات بين البشر لا تمس جوهر الإنسان الذي هو واحد لدى كل البشر. ومن هنا فهذه الاختلافات ينبغي ـ كما يشير القرآن الكريم ـ أن تكون دافعاً إلى التعارف والتآلف والتعاون بين الناس وليس منطلقاً للنزاع والشقاق: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾(الحجرات).

أما القاعدة الأخرى للمساواة فهي شمول الكرامة الإنسانية لكل البشر. وقد نص القرآن على ذلك في قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴿٧٠﴾﴾(الإسراء).

أما المبدأ الثاني: الذي ترتكز عليه حقوق الإنسان فهو مبدأ الحرية. فقد جعل الله الإنسان كائناً مكلفاً ومسؤولاً عن عمارة الأرض وبناء الحضارة الإنسانية، وليست هناك مسؤولية دون حرية، حتى في قضية الإيمان والكفر التي جعلها الله مرتبطة بمشيئة الإنسان ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿٢٩﴾﴾ (الكهف).

وهكذا تشمل الحرية كل الحريات الإنسانية دينية كانت أم سياسية أم فكرية أم مدنية.

٣ ـ الحكم في تعاليم الإسلام لابد أن يقوم على أساس من العدل والشورى، وقد أمر الله الناس في القرآن بالعدل وألزمهم بتطبيقه ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ

عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ (النحل). ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً ﴿٥٨﴾ (النساء)، والآيات في ذلك كثيرة.

أما الشورى فهي مبدأ أساسي ملزم. وكان النبي (يستشير أصحابه ويأخذ برأي الأغلبية وإن كان مخالفاً لرأيه. وأظهر مثل على ذلك خروج المسلمين إلى غزوة أحد. فقد كان الرسول ﷺ يرى عدم الخروج، ولكن الأكثرية كانت ترى الخروج. فنزل على رأيهم وخرج، وكانت الهزيمة للمسلمين، ومع ذلك شدد القرآن على ضرورة الشورى فقال مخاطباً النبي ﷺ: ﴿... فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ (آل عمران).

ومن ذلك يتضح مدى حرص الإسلام على حقوق الإنسان وصيانتها، وحرصه على التطبيق السليم لمبدأ الشورى أو الديمقراطية بالمفهوم الحديث.

٤ ـ الإسلام أتاح الفرصة لتعددية الآراء، وأباح الاجتهاد حتى في القضايا الدينية طالما توافرت في المجتهد شروط الاجتهاد. وجعل للمجتهد الذي يجتهد ويخطئ أجراً وللذي يجتهد ويصيب أجرين. والدارس لمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة يجد بينها خلافاً في وجهات النظر في العديد من القضايا. ولم يقل أحد: إن ذلك غير مسموح به.

ومن هنا نجد أن الإسلام يتيح الفرصة أمام الرأي الآخر ليعبر عن وجهة نظره دون حرج ما دام الجميع يهدفون إلى ما فيه خير المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره.

٨ . ٢ . ٢ تعزيز الديمقراطية ونشرها

تركز المنظمات والمؤسسات على ضرورة تعزيز الديمقراطية ونشرها في العالم وبعدة وسائل مختلفة منها:

١ ـ العمل على نشر فكرة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول النامية غير الديمقراطية، حيث تم ربط عمليات التنمية والتحرر الاقتصادي بالدفع نحو تحقيق الديمقراطية، وهذا ما قام به:

أ ـ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

ب ـ ربط حركة التحرير الاقتصادية في تلك الدول بتحقيق إصلاحات سياسية في مجالات:

جـ ـ الحكم الرشيد (Governance).

د ـ والشفافية (Transparency).

هـ ـ والمساءلة (Accountability).

و ـ ومكافحة الفساد (Corruption).

ز ـ وسيادة القانون ودعم وتطوير الرؤية لمفهوم حقوق الإنسان.

٢ ـ دعم برامج وأنشطة تهدف إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال الدور الإعلامي الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية مثل:

أ ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ب ـ الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

جـ ـ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

د ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA).

والتي تعمل على عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات والتي تعرف بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول النامية (مركز رضوان المجالي لحقوق الإنسان، الأردن، ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٨م).

٣ـ العمل على إعداد الدراسات والتقارير والأبحاث الدورية والسنوية الخاصة والتي تشرح مقاييس التنمية والديمقراطية، وحقوق الإنسان في دول العالم (كالتقرير السنوي الصادر عن منظمة التجارة العالمية، وتقارير وأبحاث البنك الدولي، وتقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، وتقرير منظمة الشفافية العالمية (IT) السنوي عن مؤشرات الثقة والفساد في دول العالم).

وفي تعريف للديمقراطية

الديمقراطية هي مسيرة تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوماً أو نظاماً جاهزاً ومكتملاً يتم نقله من مكان إلى آخر، فالعلاقة بين الديمقراطية والواقع مستمرة في التأثير والتأثر المتبادل، ومعنى ذلك أن الديمقراطية تجربة إنسانية تتطور باستمرار جاءت من أجل المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه، وهي وليدة تحول اجتماعي اقتصادي سياسي.

في هذا السياق يمكن القول إن تحديث الدولة والمجتمع يتطلب تنظيم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد وفق مبدأ المواطنة المتساوية بكل

دلالاتها في الحرية والمساواة والعدالة وهي المرتكزات الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعني ذلك تأصيل عملية التنظيم الاجتماعي والسياسي وفق محددات تعاقدية وبنى مؤسسية حديثة، ومن هنا تعد الديمقراطية إطاراً تنظيمياً للحقوق والحريات وبناء المجتمع المدني.

كما تعد الديمقراطية هي الشكل الوحيد لنظام الحكم السياسي الذي يتوافق مع احترام جميع حقوق الإنسان بفئاتها الخمس (المدنية ـ السياسية ـ الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الثقافية) وهذه الحقوق المتنوعة مترابطة مع بعضها وغير قابلة للتجزئة وهي تكمل وتعزز بعضها البعض.

أهم شروط دعائم التحول الديمقراطي، نرصد بعضها في الآتي:

١ ـ ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض معدلات الأمية.

٢ ـ النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي.

٣ ـ وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا على الأهداف.

٤ ـ رسوخ تراث التسامح والتفاهم ونبذ العنف.

٥ ـ رسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد.

٦ ـ الحكم الجيد.

٧ ـ الشفافية والمحاسبية.

وفي الدول العربية

تزايد الاهتمام بنشر الديمقراطية في الدول العربية خلال الفترة القليلة الماضية فقد عقد في صنعاء في ١١/ ١/ ٢٠٠٤م، أعمال المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودور المحكمة الجنائية الدولية نظمته الحكومة

اليمنية بالتعاون مع منظمة «لا سلام بدون عدالة» الإيطالية بمشاركة من ٥٢ دولة عربية وأجنبية وأمريكية، وصدر عن المؤتمر: «إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وانطلاقاً من هذه المبادئ فقد اتفق المشاركون على:

١ ـ العمل الجاد على تطبيق المبادئ والأسس المذكورة.

٢ ـ تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير.

٣ ـ إن الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وعليه يؤكد المشاركون على ضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية كافة وإزالة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في فلسطين.

٤ ـ تقوية وتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال والانتقاص من حقوقها الإنسانية.

٥ ـ ضمان استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات.

٦ ـ ضمان المساواة أمام القانون وتوفير الحماية المتساوية والمحاكمة العادلة للجميع.

٧ ـ دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة لصلتها الوثيقة بنجاح جهود البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وأثرها المباشر على البناء المؤسسي للدولة.

٨ ـ تعزيز دور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة مهمة لتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ومساندة المحكمة الجنائية الدولية.

٩ ـ ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتعددية وقيام مجالس تشريعية منتخبة تمثل الإرادة الشعبية وتكفل التمثيل العادل لمختلف قطاعات المجتمع.

١٠ ـ العمل على تطوير آليات التعاون والحوار الديمقراطي بين الحكومات المشاركة وتشكيلات المجتمع المدني والعمل على إنشاء المنتدى العربي للحوار الديمقراطي كأحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف والاتجاهات.

كما عقد في القاهرة في ١٩/ ١٢/ ٢٠٠٥م، بجامعة الدول العربية المؤتمر الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية حضره أعضاء برلمانيون من كافة الدول العربية، وأكدوا في ختام اجتماعاتهم الارتباط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي وصل إلى درجة الاندماج وتعهدوا بالالتزام بتحقيق الديمقراطية والإصلاحات اللازمة لاستكمال مسيرة المشاركة السياسية في أرجاء الوطن العربي.

وفي هذا الإطار شهدت دول عربية منذ بداية العام ٢٠١١م طفرة هائلة بالمطالبة بنشر الديمقراطية وسياسات الإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عدة دول عربية مثل المغرب، تونس، مصر وإصلاحات سياسية عديدة في دول مثل الأردن والجزائر ومازالت العملية تسير في دول عربية أخرى بهدف مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلادهم تحقيقاً للعدل والمساواة.

٨ . ٢ . ٣ خصائص ومميزات الديمقراطية

الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه.

خصائص الديمقراطية

يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية:

- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
- تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم.
- تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.
- وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.
- الحد من اعتباطية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين.
- ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.

تعلن هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعد بمثابة تعاقد بين المواطنين. تتم مناقشته بشكل علني وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام.

مميزات الديمقراطية

للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي تشكل أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.

١ ـ تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين.

٢ ـ تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.

٣ ـ ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.

٤ ـ ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.

٥ ـ توجد توازنا بين الحكومة والمعارضة.

٦ ـ تفسح مجالاً واسعاً للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر.

٧ ـ تفتح آفاقاً جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.

٨ ـ تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.

٩ ـ تعطي الناس فرصاً أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.

١٠ ـ توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.

١١ ـ تجعل من الشعب حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه.

ثقافة الديمقراطية

الديمقراطية مفهوم حديث نسبياً في تاريخ البشرية، أخذ به على محمل الجد منذ ثلاثة قرون. الديمقراطية ليست ثوباً يفصله المفكرون لتلبسه الشعوب لتسيير أمورهم السياسية والاجتماعية بشكل آلي. الديمقراطية تصور ومفهوم تكون من خلال التجارب الإنسانية المتعددة، والمتعلقة بمصدر وشرعية السلطة السياسية، هي فلسفة سياسية للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي. تتلخص باستقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم.

هذه الثقافة الديمقراطية تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة مع تجارب شعوب أخرى وصلت إلى مراتب عالية في الحياة الديمقراطية.

الديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأمورهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي. لذا من الضروري أن يقبل الجميع بالديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح، بعيداً عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني.

السلوك الديمقراطي

يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها:

العائلة: فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هو أول تجربة للديمقراطية شرط أن يكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة، فالنقاش

المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درساً وممارسة سليمة. حتى أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقة.

في المدرسة: حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. هكذا يتعلم الأطفال مثلاً الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم ليبدعوا معاً في جملة نشاطاتهم.

في المحيط الاجتماعي العام، فقبول الأفراد لبعضهم البعض كما هم أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة.

فالديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر سياسية أو دينية أو ثقافية أو فنية. إلخ... وقبول سيادة القانون، كالتقيد مثلاً بقوانين السير... هذا السلوك «المتمدن» يعكس نضوجاً في الديمقراطية تؤثر إيجابياً على الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين.

الديمقراطية وتحقيق الأمن الإنساني

لاشك أن سير الدول في تطبيق الديمقراطية أو كونها تسير في خطواتها بدءاً من اختيار ممثليه للمشاركة في الحكم، وتوفير فرص العمل والمأوى والتأمين الصحي لأفراد المجتمع تمثل خطوات جادة في تحقيق متطلبات ومبادئ الأمن الإنساني وتحقيق متطلبات والعيش الكريم للمواطنين، وربما كانت المشاركة السياسية في الدول التي تطبق هذه النظم إحدى الخطوات الرئيسة في تحقيق الأمن الإنساني والأمثلة لذلك عديدة من التجارب التي تخوضها الدول خلال الفترة القليلة الماضية. ففي لبنان حدثت انتخابات

برلمانيـة عـن قناعـة بمشـاركة واضحـة وبشـفافية في فرز الأصـوات في عام ٢٠٠٩م، شهدت بها كافة دول العالم.

وفي مناطق أخرى شـهدت العكـس واتهامات بالتزويـر ومعارضات، والاتجـاه للعنف وحدوث حالات قتل وجرحى وفوضى عمت دولاً عديدة منها ما شهدته بعض الدول الأفريقية ومنها إيران في آسيا ٢٠٠٩م، أيضاً.

العناصر المؤثرة في السياسية الداخلية للدولة

يمكن حصرها في:

١ ـ الاضطراب: وهو الوسيلة الفعالة بتنظيم مشاركة الأفراد السياسية في الحكم بواسطة الانضمام إليها، وتلعب دوراً مهماً في تمثيل الأقليات وحمايتها وتعمل على زيادة وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة وذلك بواسطة توحيدها بأفكار الحزب، وتعمل على تنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي.

٢ ـ النقابات المهنية.

٣ ـ جماعات المصالح.

٤ ـ أجهزة الحوار القومي.

٥ ـ أجهزة الإعلام.

عوامل التهديدات ذات الطبيعة السياسية على المستوى الداخلي

يعـد عدم الاسـتقرار السـياسي، وكثـرة القـوى المؤثرة في صنـع القرار واختـلاف الأيديولوجيـات السياسـية، من أهـم العوامل التـي تهدد الأمن

القومـي للدولـة، والمؤشرات التي يمكن عن طريقها قيـاس عوامل التهديد السياسي هي:

١ ـ ضعف الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة.

٢ ـ وجود جماعات مصالح قوية تؤثر على النظام السياسي.

٣ ـ ضعف نفوذ السلطة التنفيذية.

٤ ـ عدم وضوح الأهداف وتعارضها.

٨ . ٣ الأمن السياسي الخارجي

يعـد مفهوم الأمن السـياسي مـن العلوم الشـاملة الجامعـة إذ يجمع بين الدور العام الحكومي والخاص وفي مختلف المجالات السياسـية والعسـكرية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والأمنية.

لهـذا: فهـو علم صناعـة الاسـتراتيجية العامـة والتكتيـك الخاص على الصعيديـن الداخلي والخارجـي وبما يتلاءم تماماً مع المصالـح الوطنية العليا للدولة.

٨ . ٣ . ١ الخصائص الاستراتيجية العامة للأمن السياسي

يمكن تسـمية الأمن السـياسي بعلم الاسـتقراء وعلم اسـتنباط البدائل وعلم الرصد الواقعي والخيالي للاحتمالات في كل النواحي والمجالات. فهو علم صناعة الاستراتيجيات على جميع الأصعدة.

وعملياً فإن المجموع العام لمنظومة المفاهيم النظرية الأمنية للأمن السياسي تشـكل عبر ترابطها، الهيكل العـام والخاص لعلم صناعة الاسـتراتيجيات،

فالمفاهيم النظرية للأمن السياسي تجد تطبيقاتها الجزئية في الإطار العام للأجهزة الإعلامية الأخرى كشعبة المعلومات والشعبة الإعلامية وشعبة المنظمات غير الحكومية في المخابرات العامة، وشعبة الأبحاث العسكرية في الاستخبارات والمراكز الاستراتيجية للدراسات والبحوث الأمنية كمشروع جامع لعمل معظم الأقسام المذكورة في جهاز كجهاز المخابرات العامة لا يعدو عن كونه مارسة مجتزأة لمفاهيم الأمن السياسي.

٨ . ٣ . ٢ الأمن السياسي والقرار الوطني

ارتبط التطور الهائل للمفاهيم الأمنية بعملية التطور المستمر للوسائل والأساليب، فثورة العقول المحوسبة والتطور العاصف والمستمر على صعيد الأجهزة الإعلامية وأجهزة الاتصالات والمواصلات حولت العالم بقاراته المترامية الأطراف إلى قرية صغيرة يسهل السيطرة عليها أمنياً على صعيد المعلومات، هذه الأمور فرضت نفسها في تسهيلات وتعقيدات جديدة في ميادين صناعة القرار الوطني للدولة، بحيث لم يعد بمقدور الفرد أو مجموعة من الأفراد اتخاذ القرارات النوعية والعامة على الصعيد الوطني، إنما يتحقق ذلك عبر أجهزة الدولة المختصة.

وعلى ذلك يمكن النظر أنه على الدولة التي ترغب تحقيق الأمن السياسي الخارجي أن تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الكبرى بصفة عامة وتحاول التوفيق بين التطابق في الأهداف وعدم الاختلاف حتى لا تصبح الدولة منحازة إلى أي من القوى الكبرى.

وفي المستوى الإقليمي يلزم أن تحافظ الدولة على مكانتها وقوتها لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية حتى لا تتفوق قدرات دول إقليمية عليها بحيث تصبح مهددة من هذه الدول.

وبصفة عامة يمكن حصر الأجهزة الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة في:

- وزارة الخارجية.
- جهاز الأمن القومي للدولة.
- مراكز إدارة الأزمات في الدولة.

٨ . ٣ . ٣ الأمن السياسي وفن إدارة الأزمات

إن دراسة الأزمات الناشئة على المسرح الدولي أو بين الأنظمة من جهة وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى لا يمكن أن تتم بمعزل عن التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالأمن السياسي في هذا البلد أو ذاك، فتطور المفاهيم في عملية الصراع الكوني بين الأنظمة المختلفة أدى إلى تطور نوع من المفاهيم الاستراتيجية لعلم صناعة الأزمة أو مواجهتها وهو ما يمكن تسميته بعلم السيطرة على الحدث ولتغييره لخدمة أغراض ومصالح معينة.

لهذا: فإن الضوابط والثوابت الاستراتيجية للأمن السياسي تعد الجدار الفاصل بين الأزمة والأزمة، والأزمة والوسائل المستخدمة لحلها أو توتيرها بحسب ظروف الواقع ومقتضيات المصالح الوطنية العليا.

إن الاستفحال المدمر للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية إنما هو دليل قاطع على الانعدام الواضح لوجود مؤسسات وإدارات الأمن السياسي باعتبارها قواعد ضابطة لأشكال الحياة العامة وللعلاقة بين كافة القوى والفعاليات على الصعيد الوطني.

٨ . ٣ . ٤ العلاقة بين أجهزة الأمن السياسي والأجهزة الأمنية الأخرى

استجابة منها للمتغيرات العاصفة على الصعيد الأمني العام ولحاجات التطـور الملحة قامت الأجهزة الأمنية بإنشـاء دوائر وفروع للأمن السـياسي بداخلها عبر اتجاهات محددة وهي:

ـ فرع الأمن السياسي في جهاز أمن الدولة.

ـ دائرة الأمن السياسي في المخابرات العامة.

ـ مكتب الأمن السياسي في الدائرة الرئاسية.

في حـين احتفظت بعض الـدول المتخلفة بالمفاهيم والأشـكال القديمة على قاعدة التكوين المصطنع لفرق القمع والبطش المعروفة باسم:

ـ البوليس السياسي.

ـ الميليشيا السياسية.

وهـي المرتبطة مبـاشرة بالقلم السـياسي في الدائرة الرئاسـية أو الديوان العـام للحاكـم. وعليه، فقد طغـت التوجهات الميدانية أمنيـاً على عمل هذه الدوائر والفروع حيث وجدت نفسها عبر الممارسة تقوم بمهام أمنية لا علاقة لها بالأمن السياسي كجهاز يعد وجوده الحضاري أحد أهم الأشكال السيادية للدولـة وأحـد أهـم القواعـد الارتكازيـة اللازمة للاسـتقرار العـام داخلياً وللحفاظ على العلاقات العامة المتكافئة للنظام على الصعيد الخارجي.

٨ . ٣ . ٥ عوامل تهديد الأمن السياسي

على المستوى الخارجي

هناك عدة مؤشرات لعوامل تهديد خارجية ذات طبيعة سياسية أهمها:

١ ـ فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية.

٢ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة.

٣ ـ فرض العقوبات الرادعة على الدولة.

٤ ـ وجود أحلاف إقليمية وتكتلات قريبة تتعارض ومصلحة الدولة.

٥ ـ أعمال التجسس التي تقوم بها قوى خارجية ضد الدولة.

٨ . ٤ دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن السياسي

دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن على الصعيد الداخلي

المملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم، وخلق من البشر يؤذيها ما يؤذيهم، فلا ترضى الإرهاب منها أو عليها، ولذلك فهي تسعى حثيثاً للقضاء عليه، واجتثاث جذوره، وتعمل جاهدة على تحقيق الأمن، إيماناً منها بهذا المبدأ، ووقاية لمجتمعها من أخطار الإرهاب وذلك لأنها تقع في منطقة مهمة وحساسة من خريطة العالم وقد ظهرت فيها أحداث من الإرهاب آلمت كل مسلم وكل منصف.

وهي منبع الإسلام الذي يسعى للقضاء على الإرهاب والتخريب الذي يستهدف ترويع الآمنين، وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشآت الحيوية، واستنزاف خيرات الأمة وهدر ثرواتها وقد كان للمملكة العربية السعودية دور رائد في التصدي للإرهاب، انطلاقاً من التزامها الكامل بثوابتها، وقيمها، وأحكام الشريعة الإسلامية فالإسلام هو نقيض الإرهاب، وقد فرض في حق الإرهابيين أحكاماً مشددة، وعقوبات رادعة لا مثيل لها في نظام العقوبات لأي دولة من دول العالم، وذلك على ضوء ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية.

حيث تم اعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحرابة رقم ١٤٨ لعام ١٤٠٩ هـ الصادرة بالطائف والتي أكدوا فيها بأن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض لأنه حرب ضد الله ورسوله وخلقه وسبق نشرها في بيانات هيئة كبار العلماء وقد تم تنفيذ ذلك واقعاً مشاهداً في بعض حالات الإرهاب والعنف كحادثة الاعتداء على الحرم ١٤٠٠ هـ وحادثة تفجير العليا ١٤١٦ هـ، وغيرها من حالات الاعتداء على أمن المجتمع ومن يعيش بين أهله في أمن وأمان.

الناظر إلى التجربة السعودية من بدايتها وحتى الآن يلحظ التميز المبهر في صيانة الأمن الفكري داخل المجتمع السعودي وبغض النظر عن اختلاف البعض من خارج هذا المجتمع مع الفكر الذي صانته هذه البلاد فإن الجميع يكاد يتفق على نجاحها في صيانته ورعايته.

ولقد تمت رعاية هذا الأمن الفكري من خلال عدة وسائل بعد توفيق الله عز وجل من أهمها:

١ ـ مناهج التعليم: الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية واتباع الدليل وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثة.

٢ ـ توحيد المرجعية الدينية في الفتوى: ولاسيما في النوازل الكبار فالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والتي يرأسها المفتي العام للبلاد تنظر في القضايا والنوازل وتفتي الناس فيها وتتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور الناس.

٣ ـ وجود القضاء الشرعي الذي يشرف عليه مجلس القضاء الأعلى ويتحاكم إليه الناس في أمور الدماء والأعراض والأموال.

٤ ـ وجود الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي المعبرة عن الجانب العملي في مجال الأمن الفكري في المجتمع.

٥ ـ وجود مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات المنتشرة في طول البلاد وعرضها تدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى، وترشد المسلمين إلى زيادة التمسك بدينهم (الجبار: ١٩٩٠م: ص ١٤٠).

وفي هذا الإطار فقد بدأت الحكومة السعودية التخطيط لنظام أمني للحدود يشتمل على إنشاء سياجات وأجهزة مراقبة للحيلولة دون تسلل الإرهابيين إليها أو تمويل الإرهاب، ودشنت الحكومة عدة برامج لدعم جهود مكافحة الإرهاب، ولتعزيز حملتها ضد المتطرفين، حيث إنشأ الملك عبد الله محكمة أمنية خاصة لمقاضاة الإرهابيين المشتبه بهم، وتم توفير ضمانات عامة بأن المحكمة لن تكون محكمة عسكرية بل ستتماشى مع المارسات القضائية القائمة ومع القانون.

كما تحركت الحكومة السعودية لفرض تطبيق القوانين والأنظمة والخطوط الإرشادية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الحملة التثقيفية التي باشرتها تحت عنوان: «الحملة الوطنية لمكافحة الإرهاب» والتي تضمنت مطبوعات، ومحاضرات، وورش عمل، الهدف منها تثقيف أبناء الوطن حول شرور الإرهاب وتشجيع قيم الحب والتسامح.

كما أكدت السعودية مراراً على دور الإعلام العربي في التصدي للإرهاب وتجديد لغة الخطاب الإعلامي وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة للجهاد في سبيل الله، مشددة على ضرورة التزام وزراء الثقافة والإعلام بعدم نشر وبث كل ما من شأنه التشجيع على الانحراف والغلو في التطرف والإرهاب وتأكيد أهمية الأمن العام وتحصين المجتمع وتمرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية ومراعاة الثوابت الاجتماعية.

دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن على الصعيد الخارجي

على المستوى الخارجي فإن المملكة العربية السعودية تؤمن بقوة بأن التعاون الدولي يشكل عنصراً حاسماً في محاربة الإرهاب، وأن الإرادة والعزم في محاربة الإرهاب ينبغي أن تبدأ أولاً داخل الوطن؛ وهذه الإرادة الوطنية يتوجب توسيعها لتصبح عزيمة جماعية عالمية، لأنه ما من دولة يمكنها أن تتحمل كلفة البقاء على الحياد وهنا ينظر إلى أحد أهداف السياسة الخارجية لتحقيق الأمن والاستقرار في تحقيق الأمن السياسي الداخلي.

فشاركت في المؤتمرات والندوات العالمية والدولية التي تنظمها المنظمات والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب وكذلك نظمت فعاليات دولية دعت من خلالها إلى تنظيم وتأطير العمل الجماعي الدولي لمكافحة الإرهاب.

كما قامت بتنظيم المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥م، حيث تم التأكيد أن الأسباب الجذرية للإرهاب تشمل الفقر المدقع، والهيكل الاجتماعي غير العادل، والفساد، والأسباب السياسية، والاحتلال الأجنبي، والاستغلال الشديد، والتطرف الديني، والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان، والتمييز والتهميش الاقتصادي، والاستلاب الثقافي نتيجة للعولمة، إضافة

إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية ولعمليات المنظمات الإرهابية.

فتبنت اقتراح إنشاء مركز للتعاون لمكافحة الإرهاب، وذلك على اعتبار أن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية تتطلب أعلى مستويات التعاون والتنسيق بين الدول كما تتطلب الاستعداد التام لتبادل الاستخبارات والبيانات الأمنية القائمة على الوقت الحقيقي بأسرع وقت ممكن بين الوكالات المناسبة من خلال طرق أمنية.

فضرورة إنشاء وكالة أو مركز دولي بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة لتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب ولربط وكالات مكافحة الإرهاب الوطنية من خلال قاعدة بيانات تتيح التبادل السريع للبيانات بخصوص الإرهابيين والجماعات الإرهابية.

وكذلك اعتراض تحركات وعمليات الإرهابيين، وتبادل المعلومات بخصوص طرق تحسين الوسائل والتدريبات والقوانين والأنشطة الأخرى التى تسعى لتحسين القدرات الوطنية، وتسهيل تبادل وسائل وتقنيات التدريب لمكافحة الإرهاب.

من المؤكد أن هذه الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الدول العربية الأخرى لمكافحة الإرهاب وباقي دول العالم ستؤتي أكلها في القضاء على العوامل التي تغذي الإرهاب وتدفع نحو انتشاره.

حيث تعمل على إقامة حوار استراتيجي بين البلدان المعنية بمكافحة الإرهاب وهذا يؤكد أهمية التخلي عن البعد العسكري ويركز على إقامة علاقات قوية مع الجماعات الإسلامية المعتدلة لتهميش وخنق التنظيمات المتطرفة التي تتبنى العنف.

هـذا لا ينفـي جهود المملكـة في تحقيق سياسـتها الخارجيـة المتوازنة مع الدول الكبرى وتسـعى جاهدة في إظهار مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتنمية قدراته الذاتية وربما قرار القمة التشاورية الذي عقد في مايو ٢٠١١م، بالريـاض في توسـعة دول المجلـس بدعوة من الأردن والمغرب بما سـيحققه ذلك من بناء قدرات دول المجلس.

وتبعـه قـرار آخر في القمة التشـاورية التـي عقدت في الريـاض في مايو ٢٠١٢م، بتفعيـل التعـاون بين دول مجلس التعاون لـدول الخليج إلى الاتحاد وهي خطوة بناءة لمزيد من الأنشطة الفاعلة لاستكمال البناء الداخلي المتكامل لدول المجلس.

وهكـذا ظهر لنا ما يشـكله الأمن السـياسي في الدولة مـن خطوة مهمة عـلى طريـق بناء الاسـتقرار داخـل الـدول وإقامة سياسـة خارجيـة إقليمية ودوليـة متوازنة تعتمد على إقامة علاقات وطيدة مع القوى الكبرى بما يعود بالمصلحة على الدولة.

كما أن الأمن السياسي يمثل الخطوة الأساسية للإصلاح الشامل للدولة والذي يتبعـه في الغالب الإصلاحات الأخرى منها الاقتصادية والاجتماعية فهو الأساس لما يحققه من أمن واستقرار في الدول.

وقد كان القصور في الأمن السـياسي لدى عـدد من الدول العربية التي شـهدت ثورات ضـد الأنظمـة السـابقة عـام ٢٠١١م، مرجعها هـو النظم السـلطوية التـي قمعت مواطنيها ولم تترك لهم الحريـة في أي شيء وقد كانت سبباً في شعور مواطني هذه الدول بالاغتراب في بلادهم وأنهم ليس لهم أي دور في الحكـم في البـلاد ما انعكس على مطالبهـم عقب ثوراتهم من ضرورة المشاركة السياسية ونشر الديمقراطية في ربوع هذه البلاد واستكمال مسيرات الإصلاح الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل التاسع
الأمن المجتمعي

٩ . الأمن المجتمعي

إن الأمن في الأوطان يعد من أعظم النعم التي تفضل الله سبحانه وتعالى بها على بني الإنسان، وحتى تتحقق الغاية من خلق البشر وهي عبادته سبحانه وتعالى لابد من الأمن والأمان للمجتمع.

فقد قال رسول الله ﷺ: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا» رواه البخاري. لقد بين في هذا الحديث أن أمن الإنسان على نفسه وماله ومعافاته في بدنه، ولديه من القوت ما يسد جوعه في يومه أعظم شيء يحصل عليه، لأن اختلال الأمن تتغير معه الموازين والقيم والأخلاق، فلا مال يستفاد منه بدون الأمن، ولا صحة ولا حياة تُرجى بدون الأمن، ولا استقرار ولا تطور بدون الأمن، فالأمن هو الحياة .

وعلى الجانب الآخر يقول رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

إن إزهاق الأرواح البريئة يعد جريمة عظيمة، ومفسدة كبيرة تترتب عليها آثار سيئة على الفرد والمجتمع، ومن أهم تلك الآثار اختلال الأمن، فإذا أصبح المسلم لا يأمن على نفسه تعطلت جميع المصالح الدينية والدنيوية، فلا يأمن المسلم على نفسه عندما يريد الذهاب لأداء العبادات في أماكنها المعدة لذلك وهي المساجد، ولا يأمن كذلك عندما يريد الحج إلى بيت الله الحرام لمن أراد ذلك .

وفي حقيقة الأمر فإن الأمن كلٌ لا يتجزأ فمحاولة تحقيق الأمن الحسي المادي بكل أنواعه تكتمل بالاهتمام بتحقيق الأمن الفكري للمجتمع الذي

جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين فإن الدين قول وعمل واعتقاد، والاعتقاد محله القلب والفكر فالأمن المجتمعي أمن شمولي يشمل الاقتصاد والغذاء والماء والمجتمع والسياسة والفكر .

٩ . ١ الحاجة إلى تحقيق الأمن المجتمعي

أدت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والأمنية إلى تنامي الحاجة إلى الأمن المجتمعي، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ما يأتي:

٩ . ١ . ١ تزايد نسب الجريمة

أدى التغير الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي على المستوى الدولي- وتحديداً على مستوى الخليج العربي والمملكة العربية السعودية- إلى تزايد نسب الجريمة. وقد تزايدت نسب الجريمة في الحياة الاجتماعية حتى أصبحت من السمات المميزة لهذا القرن، فنحن نعيش في عالم كثرت فيه الجرائم مثل: القتل، والسرقة، والتمرد، والاعتداء، والتدمير، وإتلاف الممتلكات.

ويعود انتشار الجريمة وازدياد نسبتها إلى عدد من العوامل منها:

- التغير الثقافي والاجتماعي.
- زيادة أعداد السكان.
- التغير على مستوى بنية الأسرة والمجتمع.
- الهجرة من الريف إلى المدينة.
- التفكك الأسري.

ـ ضعف الوازع الديني والاجتماعي.

ـ العمالة الوافدة من جنسيات متعددة في دول الخليج .

ومن هنا تأتي أهمية التكامل بين القطاعات الأمنية والتربوية لتطويق توسع هذه الظاهرة، والاتجاه نحو تبني نظرية الأمن الشامل الذي يشارك فيه مختلف الأفراد.

٩ . ١ . ٢ التغير الثقافي والاجتماعي

شهدت دول المنطقة ـ ومن بينها المملكة العربية السعودية ـ تغيرات ثقافية واجتماعية كبيرة، بل إن كثيراً من الدارسين لظاهرة التغير الاجتماعي يرى أن المملكة العربية السعودية من أكثر المجتمعات تغيراً في المجال الثقافي والاجتماعي خلال عقود قليلة من الزمن .

٩ . ١ . ٣ تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب

عانى كثير من دول العالم ـ ومن بينها المملكة العربية السعودية ـ من تنامي ظاهرة العنف والتطرف خلال السنوات الماضية. ويُعّرف الإرهاب بأنه: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أمن الوطن للخطر».

وقد أدت الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية إلى عدد من الآثار النفسية والاقتصادية والأمنية، ما يتطلب مقاومة الفئة الضالة، ويؤكد

على الدور المهم للتربية بصفة عامة، والتربية الأمنية بصفة خاصة. وتسهم التربية الأمنية في توضيح القيم الروحية والأخلاقية والدينية للمجتمع، في توضيح المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو والتطرف التي شاعت بين بعض أفراد المجتمع (مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في ٢٢/ ٤/ ١٩٩٨م).

٩ . ١ . ٤ تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات واستخدامها

تدل الدراسات والتقارير ـ على المستوى المحلي والدولي على أن مشكلة تعاطي المخدرات في تزايد رغم الجهود التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها. ويشكل تعاطي المخدرات تهديداً للنظام الأسري والاجتماعي؛ ذلك أن المتعاطي للمخدرات قد يمارس أفعالاً تهدد الأمن الاجتماعي وتقوده إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.

٩ . ١ . ٥ ثورة المعلومات والاتصالات

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تزايد الكم المعرفي والاتصالي بين الشعوب والجماعات، وأدى ذلك إلى تزايد انتشار الأفكار والمضامين الإيجابية والسلبية، وكان من نتائج ذلك وإفرازاته ظهور نوع من التضارب بين المضامين التربوية والاجتماعية والثقافية والخلقية التي تتكون من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعجز المؤسسات الأمنية والتعليمية عن اتخاذ التدابير الخلقية والتربوية نحوها . ولقد أصبحت شبكة (الإنترنت) المظهر الأبرز لثورة الاتصالات في العصر الحالي، وقد أدت إلى توفر كم هائل من المعلومات والبحوث والدراسات والمواد الإخبارية والإعلامية.

كما تحوي الشبكة معلومات ومعارف تشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي والوطني، ومن ذلك المعلومات المتاحة حول صناعة المتفجرات والمواد الضارة، إضافة إلى كون الشبكة تحولت إلى مصدر من مصادر نشر الفكر الإرهابي والترويج له واستقطاب أنصاره ومؤيديه عن طريق التغرير بالشباب والمراهقين.

٩ . ١ . ٦ التغير الديمغرافي (البنية السكانية)

أدى التطور الاقتصادي السريع خلال العقود الماضية إلى ظهور عدد من التغيرات الديمغرافية على مستوى المملكة العربية السعودية، فقد قادت حركة التنمية الاقتصادية-ومن خلال مئات المشاريع العملاقة-إلى الاستعانة بملايين من العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم، وأدت الوفرة الاقتصادية إلى الهجرة من القرى والريف السعودي إلى المدن الكبرى، وتحول بنيان الأسرة السعودية من الأسرة الممتدة إلى الأسر الصغيرة. وأدت هذه التغيرات الديمغرافية السريعة إلى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية مثل ضعف التماسك الأسري وقلة الروابط الاجتماعية، ما أثر بالتالي في ضعف الضوابط الاجتماعية (الداخلية) غير الرسمية، وتعاظمت الحاجة إلى تطوير مهام جهات الضبط الرسمية بما في ذلك قطاعات الأمن المختلفة.

وقد أدى الرفاه الاقتصادي إلى تحسن الوضع الصحي، ما قاد إلى زيادة عدد السكان بصورة تعد من أعلى نسب الزيادة السكانية في العالم، وقد أدى النمو السكاني إلى ظهور مشكلات اجتماعية متنوعة، وإلى إحداث تغيرات بنيوية في الأسرة.

٩ . ١ . ٧ تكوين صورة إيجابية للقطاعات الأمنية

يتشكل في كثير من الأحيان عدد من الصور النمطية السلبية عن رجال الأمن والعاملين في القطاعات الأمنية، وتشكيل هذه الصورة السلبية لا يساعد رجال الأمن في تحقيق مهامهم أو في تعاون أفراد المجتمع معهم .

إن تقديم الصورة الإيجابية الحقيقية وعن الدور الحيوي الذي يقوم به رجال الأمن في حماية أمن الوطن ومكتسباته هو من الأمور التي تستدعي تطبيق برامج التربية الأمنية في مجال الخدمات التربوية. ويشير كثير من الدراسات إلى أهمية تكوين صورة إيجابية عن رجال الأمن ودورهم الحيوي في مراحل الطفولة المبكرة، ما يساعد في ترسيخ هذه الصورة واستمراريتها في أذهان الأفراد في مراحلهم العمرية المختلفة .

٩ . ٢ دوافع الاهتمام بمفهوم المشاركة المجتمعية

ظلت الشرطة عدة قرون طويلة أسيرة وظيفة تقليدية تمثلت في حفظ الأمن والنظام داخل مجتمعنا، ومتمركزة حول محوري منع الجريمة قبل ارتكابها، وضبط فاعلها إذا تمت بالفعل، ودار الصراع بين طرفين أساسيين رجل الأمن وقواته من ناحية، والمجرم وأدواته من ناحية أخرى، الأمن بجهوده المضنية لمنع الجريمة أو التقليل منها، والمجرم والجريمة في حالة تطور وتلون دائمين للفوز بضالته، والهروب من يد العدالة .

وخلال المائة سنة الأخيرة شهدت البشرية في جميع أنحاء العالم تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة، كان مبعثها ومُفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات، الأمر الذي انعكس على كافة أنشطة الإنسانية

بإيجابياتها وسلبياتها، ولم تكن الجريمة ـ كظاهرة اجتماعية ـ بمنأى عن هذا التطور، بل كان لها نصيب واضح ومؤثرا على المجتمع الإنساني بأسره .

ويؤكد الباحثون ذلك بما سجلوه في العديد من الدراسات والبحوث التي تُشير إلى وجود تزايد واضح في مُعدلات الجريمة بشتى صورها، مصحوبة بعنف صارخ في ارتكابها، ومُتزامنة مع التحولات والمتغيرات المهمة والسريعة التي يمر بها المجتمع المحلي والدولي .

وفي مواجهة هذا التطور لم يكن من المقبول أن تظل الشرطة قابعة مكانها، ولكن الحقيقة المنظورة في كل المجتمعات أن أجهزة الشرطة تطورت وتقدمت بالقدر الذي يسمح لها بمواجهة هذا التطور من حولها وقدمت من الطاقة ما يحق لها أن تفخر به، وأعطت من البذل والتضحية ما أشاد به المُنصفون .

لقد تحول واتسع مفهوم الأمن من حيز ونطاق المفهوم التقليدي له، ليشمل مجالات الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، وغيرها من هذه المجالات التي جدت على ساحة العمل في المجتمعات المحلية والدولية، ولم يُعد هناك مسؤول لا توجد لديه قناعة كاملة أنه لا استقرار دون أمن شامل بمفهومه السياسي والجنائي، وبأبعاده الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

على الرغم من كل ذلك يظل كل خروج على أي نمط أو نطاق من نطاقات الأمن هو جريمة، وهي تلك الظاهرة الاجتماعية التي أقلقت ولا تزال تقلق الجميع من باحثين وعلماء ورجال الأمن بعد أن كشفت عن مدى خطورتها وانتشارها وتزايد معدلاتها. (حمدي شعبان: ٢٠٠١م: ٢٧).

ولقد انتهت الدراسات المُتخصصة والجهود المحلية والدولية إلى حقيقة مؤداها «أن الحد من الجريمة لا يُمكن أن يرتكز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية قط، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة».

٩ . ٢ . ١ استراتيجيات العمل الشرطي

تبلورت فكرة العمل الشُرطي في المجتمعات المعاصرة حول فلسفة تفويض قوة نظامية لمجموعة من السلطات (التحري ـ القبض ـ التفتيش ـ استعمال القوة المشروعة) لحماية المجتمع من أي انحراف عن السلوك القويم في المجتمع، وضمان حسن إنفاذ القانون، وحماية المواطن في جسده وماله وعرضه .

ويمكن التمييز بين عدة استراتيجيات للعمل الأمني، في ضوء تطور المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في معظم الدول العربية :

١ ـ مرحلة استراتيجية الأداء السياسي للشرطة Political Policing

حيث استمدت الشرطة شرعيتها من النظام السياسي القائم، لتوفير الأمن وضبط النظام في المجتمع، وفي هذا الإطار ساهمت الشرطة في حماية المكتسبات السياسة والاجتماعية والاقتصادية للدولة، ما أدى إلى إرساء دعائم المجتمع، ومن ثم تلاقت احتياجات المواطنين مع العمل الأمني، وبما يدعم أسس الدولة العصرية .

٢ـ مرحلة استراتيجية العمل المهني الأمني Profiessional Policing

مع إرسـاء دعائم الدولة في العالم، والانتقال إلى مفهوم دولة المؤسسات أصبـح الدسـتور والقانون هو المرجعية الأساسـية للعمـل التنفيذي في جميع المجـالات، ومـن ثم أصبح مصدر السـلطة الشرطيـة أكثر اتصـالاً بالقانون لا بالسياسـة بوصـف أن الشرطة هي إحدى إدارات إنفـاذ القانون بالدولة، ولقد كان تأثير تطبيقات القانون الجنائي سـواء في شـق العقوبات أو في شـق الإجـراءات هـو الحاكم للعمل الشرطي في مجال التعامـل مع أفراد المجتمع. (مركز بحوث شرطة الشارقة: أكتوبر ٢٠٠٥: ٢٥).

وتميـزت هـذه المرحلـة بتطور فنـون العمـل الأمنـي في مجـال مكافحة الجريمـة وتمثـل ذلك في التركيز عـلى عمليات البحث الجنائـي، والدوريات الشرطيـة وأعمال الأمن والحراسـة... الخ، وعلى جانب آخـر اعتمد العمل عـلى النظـام المركـزي في أداء الوظيفـة الأمنية، واتسـم بالروتينيـة والالتزام بالأوامر والتعليمات .

٣ـ مرحلة استراتيجية مفهوم الأمن الشامل Comprehensive Security

كان لمفهـوم الأمـن الشـامل الذي اعتنقتـه بعض الدول أثـره البالغ في اتسـاع مفهوم الأمن التقليدي (منع وضبط الجريمة) ليشـمل مجالات الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعـي، والأمن البيئي وغيرها من المجالات التي فرضت نفسها على ساحة العمل .

وقـد ألقى مفهوم الأمن الشـامل على كاهل الأجهـزة الأمنية المزيد من الأعبـاء والمسـؤوليات، الأمـر الذي نتج عنـه قصور في الإمكانـات البشرية

والتجهيزات المادية اللازمة لملاحقة التوسع في مجالات العمل الأمني الشامل .

وجاءت ظاهرة العنف والإرهاب في التسعينيات لتستقطب الجهود الأمنية لمحاصرة الظاهرة، والعمل على حماية المجتمع من شرورها، والسعي نحو اجتثاث جذورها وتجفيف منابعها، الأمر الذي انعكس على مستوى الأداء الأمني في مجالات أخرى .

٤ ـ استراتيجية الأمن مسؤولية الجميع Common Reponsibility

ومع بداية الألفية الثالثة، بات واضحاً لدى الخبراء ورجال الأمن في كل دول العالم أن ظاهرة الجريمة من المستحيل مواجهتها بالجهود الأمنية منفردة مهما كانت قوتها وعدادها .

وأثبتت كل التجارب أن الجريمة قضية تعني كل أفراد المجتمع ومؤسساته، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها، وأن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية، بل أن الأمر يقتضي استظهار أساليب أخرى مدعمة وفاعلة، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية .

وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية تجاه الجريمة، وأن لجمهور المواطنين دوراً في غاية الأهمية في توقي الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية.

ومن ثم باتت الدعوة لمشاركة كل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته في مكافحة الجريمة، دعوة تقتضيها طبيعة المرحلة، وتفرضها احتياجات التطلع لمفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات الإنسانية .

٩ . ٢ . ٢ تفعيل مجالات التعاون بين أجهزة الأمن والمجتمع

إن مسـؤولية منع الجريمة تقـع في المقام الأول، على عاتـق هيئات إنفاذ القانون، ولكن الوفاء بهذه المسـؤولية على الوجه الأكمل يتطلب ما هو أكثر من جهود إنفاذ القانون ذلك أن منع الجريمة يعتمد اعتمادا كاملا على مستوى ونوعية التعاون بين هيئة إنفاذ القانون والمجتمع الذي تخدمه، وهي مسؤولية فردية بقدر ما هي مسـؤولية جماعية، فلا بد من تضافر جهود رجال السياسة والقضاء ومنظمات المجتمـع المدني وهيئاته المختلفة العامة والخاصة وكذلك الأفـراد إذا أريد للجهود المبذولة من أجل منع الجريمة أن تحقق نتائج أفضل مـن تلـك النتائج غير المرضيـة التي تنجم بالضرورة عـلى الاعتماد الكلي على هيئات إنفاذ القانون.

إن هيئـات إنفـاذ القانـون في كل مجتمـع تواجـه على الـدوام صعوبات في إقامـة علاقـات جيدة مع الجماهير، ومن هنا يأتي شـعار «الأمن مسـؤولية الجميع» لتأكيد المسؤولية الجماعية في مواجهة الجريمة والوقاية منها، فالهدف الذي يسعى إليه نظام الشرطة المجتمعية في رأينا هو «إعادة التقارب والتفاهم بـين المواطنين وهيئة إنفـاذ القانون، إنطلاقاً من مبدأ أسـاسي يجعل من إنفاذ القانون مسـؤولية مشـتركة بين ممثلي الدولة وأفراد الجمهور وليس مسؤولية تنفرد بها هيئة إنفاذ القانون».

إن الشرطـة المجتمعية تتجه بالتحديد نحو مـا يطلق عليه «التكنولوجيا الاجتماعيـة»، وذلك من خلال إحداث تحول في الأسـلوب المهني الشرطي، ولذلك اقترح أحد الباحثين أن تدخل إدارات الشرطة الآن في مرحلة جديدة من إعادة الصياغة التنظيمية حيث يتم تقليص الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المادية (المعدات والأسـلحة)، ويحل محلها تدريجياً التكنولوجيا الاجتماعية،

بالبحث عن المشكلات وحلها وتفعيل العلاقات الاجتماعية وتشجيع رجال الأمن على اعتناق ثقافة جديدة لشراكة المجتمع العملية والفعلية .

٩ . ٣ دوافع الأمن في المجتمع السعودي

بعث الله تعالى نبيه محمداً ﷺ للناس هدايةً ورحمة، وجعل مبعثه في مكّة المكرَّمة في جزيرة العرب، التي كانت تنتابها المحن والقلاقل والفتن وعدم الأمن، سوى أهل مكة بلد الله الحرام الذين امتن الله تعالى عليهم بالأمن وعدم الخوف كما قال سبحانه: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ (قريش).

ولقد تعاقبت على جزيرة العرب عهود تاريخية كثيرة، وأحداث جسيمة ألقت بظلالها عليها، الأمر الذي أدّى إلى عدم الاستقرار وفقد الأمن ونشر الخوف بين الناس، وتوجس الشر في كثيرٍ من الأحيان. ناهيك عن انتشار البدع والخرافات وتعلُّق الناس بالأوهام، وانصرافهم عن العقيدة الإسلامية الصحيحة في كثيرٍ من الأوقات، وعدم فهمهم لدعوة الإسلام الخيرة النافعة للإنسان في آخرته ودنياه، وخاصَّة في العهود الإسلامية المتأخرة.

حتى امتن الله تعالى على الناس في هذه الجزيرة بدعوة الشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب ـ رحمه الله تعالى ـ داعية التوحيد، ومجدِّد ما كان من عقيدة الإسلام في العصور الحديثة، وساعده ووقف بجانبه الإمام محمد بن سعود أمير الدرعية، بل يمكن لنا القول إنَّ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ لم يكن لها أن تصمد وتنتشر ويكتب لها النجاح لولا توفيق الله تعالى وحفظه وتأييده، ثُمَّ وقفة الأمير محمد بن سعود لها وجهاده من أجلها.

وتتابع الأئمة من آل سعود في احتضان ورعاية الدعوة السلفية والعناية بها، وتكبدوا في سبيل ذلك المشاق والأهوال، بل وتحمَّلوا المحن التي رانت على دولتهم في بعض عهودها من أجل هذه الدعوة المباركة ومن أجل بقائها.

حتى كان العصر الحاضر، وفي عهد الإمام المؤسِّس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الذي وحَّد الجزيرة بعد شتات، ولَمَّ شعثها بعد طول سبات، فانتشرت على يديه المباركتين دعوة التوحيد، وراجت كتبها، وتعدَّدت مؤسساتها العلمية، وانتفع الناس بها في الداخل والخارج. كذلك ساد الأمن، وألقت الطمأنينة بظلالها الوارفة، وعمَّت السكينة أرجاء البلاد بعد طول شتات وفرقة وخلاف، فلله الحمد والمنة.

ومِمَّا سبق وتأسيساً عليه يمكن لنا أن نذكر ونسجِّل بعض الأمور التي تستدعي الأمن وتتطلبه، بل وتؤكِّد عليه وتجعله ضرورة مهمَّة في هذه البلاد المباركة، ومطلباً حيوياً فيها وهي :

١ ـ أنَّ المملكة العربية السعودية تشغل معظم جزيرة العرب موطن دعوة الإسلام، ومبعث النور والضياء إلى الإنسانية بأجمعها، فكان حريّاً بها أن تكون واحة الأمن والاستقرار.

٢ ـ وجود الحرمين الشريفين في مكَّة المكرَّمة والمدينة المنورة، وكذا بقية الأماكن والمشاعر المقدَّسة التي يهوي إليها المسلمون لتأدية الركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج، أو ما يكون بقصد العمرة والزيارة والصلاة.

٣ ـ وفود المسلمين في كُلِّ عام إلى الديار المقدَّسة لأداء العمرة والحج، وبأعداد هائلة، ومن بلدان ومجتمعات مختلفة، وتنقُّلهم في مشاعر عديدة كمنى وعرفات ومزدلفة، وفي أوقات وأزمنة محدَّدة، وبكيفية معتبرة، كل ذلك يجعل من الأمن مطلباً مهماً لهذه الجموع المسلمة حتى تؤدي عبادتها ونسكها على أفضل وجه.

٤ ـ إنَّ طبيعة هذه البلاد، وموقعها الجغرافي بين عِدَّة أماكن ونقاط التقاء برية وبحرية، واحتواءها على ثروات عديدة، جعل من الأمن ضرورة مهمَّة لها.

٥ ـ نهضة المملكة العربية السعودية والتنمية الشاملة في جميع المجالات والميادين الاقتصادية والزراعية والتعليمية والاجتماعية، والرخاء الذي تنعم به، والأهمية المنوطة بأجهزتها تجاه المحافظة على تلك المكتسبات جعل من الأمن مطلباً مهمّاً لها.

٦ ـ احتواء المملكة العربية السعودية العديد من الأجهزة والمنظمات والهيئات الإسلامية العالمية، كرابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المنظمات والهيئات والسفارات والبعثات الدولية، كُل ذلك يضاعف من مسؤوليتها الأمنية تجاه المحافظة على تلك الهيئات.

٧ ـ مجالات العمل والإنتاج المتعددة التي تشهدها المملكة العربية السعودية وتعيشها في عدة ميادين ومناشط، جعل من الأمن مطلباً مهمّاً لتحقيق هذه المطالب المهمة، وتوفير الحماية والأمان اللازم لعناصرها.

٨ ـ علاقات المملكة العربية السعودية مع غيرها من الدول العربية والإسلامية والدولية، وارتباطها بهيئات ومنظمات ومواثيق دولية، جعل من الأمن مطلباً مهمّاً كذلك.

٩ ـ وهذا أمر وعنصر مهم، وهو أنَّ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ جاء على فترة من الخوف وانقطاع السبل وتفشي الرعب بين الناس في هذه الجزيرة، فكان

توحيده لها على أساس من العقيدة الإسلامية وجعل الأمن أصلاً من الأصول التي ترتكز عليها هذه الدولة حتى يقطع دابر الفتن ويستأصل شأفة الخلاف بين أرجائها.

١٠ ـ كانت دعوة المملكة في القمة التشاورية التي عقدت في مايو ٢٠١٢م، في الرياض في تفعيل التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الاتحاد هو أولى خطوات تحقيق الأمن الشامل بين دول المجلس وتفعيل تعاون وتكامل الأجهزة الأمنية كافية بهدف شمول الأمن والاستقرار بين دول المجلس كخطوة على تحقيق الاتحاد الشامل بين الدول العربية بعد ذلك.

٩ . ٤ مقومات الأمن في المجتمع السعودي

تحكيم شرع الله و إصلاح العقيدة، بإخلاص العبادة لله، وترك عبادة ما سواه، والبراءة من الشرك وأهله وملازمة العمل الصالح .

قال تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ (النور).

فعلق سبحانه حصول هذه المطالب العالية : الاستخلاف في الأرض والتمكين للدين وإبدال الخوف بالأمن علق ذلك كله ووعد به إن تحقق أمران هما : عبادة الله سبحانه وتعالى، وترك الإشراك به : «يعبدونني لا يشركون بي شيئاً» .

وهذا هو الذي بعث الله برسله كلهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ...﴿٣٦﴾﴾ (سورة النحل)، وهو حق الله على عباده، كما قال الرسول ﷺ: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً».

ونحن في هذه البلاد بلاد الحرمين أعزها الله بالإسلام، قد أنعم الله علينا بدعوة سنية سلفية، دعوة التوحيد التي قام بها الإمامان محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود.

٩ . ٥ المشاركة المجتمعية (الشرطة المجتمعية)

تهدف الشرطة المجتمعية إلى تطوير العمل الشرطي في المجتمع وتحويله من عمل أمني يقوم به طرف واحد، إلى مشاركة إيجابية بين الشرطة والجمهور قائمة على أسس من التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين تحقيقا لمجتمع آمن، وهو ما يتحقق بالوصول إلى الأهداف التالية:

١ ـ ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة بالصورة التي تحقق التعاون الإرادي من خلال استجابة الشرطة لحاجات المجتمع.

٢ ـ تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يساهموا في تنفيذ الإجراءات الأمنية سواء للوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها.

٣ ـ نشر الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة واستقرار ونمو المجتمع لتحصينه من مخاطر الجهل المؤدي للجريمة ويساعد على ارتكابها.

٤ ـ كسر الحاجز النفسي لدى المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الأمن .

٥ ـ الإسهام في العمل الاجتماعي الذي يرمي إلى تقريب المسافة بين سلوك الأفراد وقيم ومثل المجتمع .

٦ ـ تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى تلمس وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم .

٧ ـ تطوير العمل الشرطي التقليدي بما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور .

٩ . ٥ . ١ مفهوم الشرطة المجتمعية

تتعدد التعريفات التي تتناول مفهوم الشرطة المجتمعية، إلا أنها قد ركزت جميعها على مبدأ موحد وهو:

«أن الشرطة في سعيها لتحقيق أهدافها من سيادة الأمن والأمان بالمجتمع يجب عليها أن تبادر بالذهاب إلى الأفراد المواطنين والجماعات، ولا تنتظر قدوم الفرد والجماعات إليها».

وفي نفس الوقت لا بد أن يسعى كل فرد في المجتمع على أن يتعاون مع أجهزة الشرطة لكي يساعدها في القيام بدورها بكفاءة وفاعلية.

وقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية نتيجة لتطور وزيادة المعدل العام لجرائم الاعتداء على النفس، وزيادة معدلات جرائم المال، وقضايا الشيكات، وغسل الأموال، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بأنواعها، نتيجة

لضعف الأخلاق والقيم وعدم الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، وضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء والعلاقات الأسرية وتفككها، وتقيد الشرطة التقليدية بالقوانين والنظم واللوائح، وعدم تعاون المجتمع مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، والخوف من الجريمة والشعور بعدم وجود الأمان .

وتتميز استراتيجية الشرطة المجتمعية بأنها استراتيجية أمنية طويلة المدى، تُمثل أسلوبا جديداً في العمل الشرطي، بالاستناد إلى فلسفة التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي، بمشاركة المواطنين والمقيمين مع الشرطة في مواجهة مشكلاته وتفعيل دوره في مواجهة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها. (إدارة الشرطة المجتمعية بأبو ظبي: نوفمبر: ٢٠٠٦م).

٩ . ٥ . ٢ تعريف الشرطة المجتمعية

يركز مفهوم الشرطة المجتمعية ليس فقط على تغيير المؤسسة الأمنية نفسها ولكنه يركز أيضا إلى إعطاء صورة لها في المجتمع تتغير إلى أفضل ما سبق، إذ يتخطى نشاطها حدود التعامل مع الجريمة على شراكة بين المؤسسة والمجتمع ومواطنيه لسد احتياجات هذا المجتمع، وحينما ينطبق المفهوم بهذا الشكل فإنه ينمي الأمن من ناحية ويؤمن التنمية المستدامة من ناحية أخرى .

ويتوقف نظام الشرطة المجتمعية على فهم سليم لفلسفته وصياغة خطة واضحة له وتنفيذ عملية منظمة حسنة الإدارة لتحقيقه، وهناك عوامل أخرى تساعد على نجاح الشرطة المجتمعية تشمل المساندة السياسية من كبار متخذي القرار في الدولة بشكل عام ومن جهاز الأمن نفسه ومن المجتمع المدني . ومن هذه العوامل أيضا وجود درجة أدنى من احترام مفهوم النظام وشيوع مناخ مشجع لذلك .

وعما يعنيه مصطلح (شرطة مجتمعية) يظل الجدل حول تعريفه مستمرا، فمن الأكاديميين من يتصوره حلولاً مسبقة لمشاكل الجريمة والخلل الاجتماعي، لتحسين علاقة قائمة على أساس المشورة بين رجال الأمن والمجتمع لتحسين نوعية الحياة، ومنع الجريمة والتقليل من الخوف، ويراه آخرون على أنه برنامج مبني على التعاون لحل مشاكل الجريمة .

ويراه طرف ثالث نمطاً من أوجه التعاون المشتركة في مارسة (الشرطة المجتمعية) يرتكز على كم ونوعية التواصل بين الشرطة والمواطنين، وتوسيع شرعية الأعمال التي تقوم بها الشرطة، والتوجه إلى اللامركزية والابتعاد عن البيروقراطية الشرطية والتركيز بشكل أكبر على إيجاد الاستراتيجيات المسبقة لمنع الجريمة .

والخلاف لا يقتصر على الأكاديميين بل يمتد إلى العاملين في مجال الشرطة حيث اختلفوا هم أيضاً في الوصول إلى تعريف محدد للمصطلح فيعرف على أنه : «تقديم الخدمات على أساس جغرافي ومن خلال التفاعل بين الشرطة والمواطنين للتعرف وإيجاد الحلول للمشاكل والجريمة والخلل الاجتماعي».

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أنه في ظل غياب تعريف للمصطلح فلن نجد تعريف مفهوم موحد للشرطة المجتمعية .

والواقع أن مصطلح الشرطة المجتمعية كمفهوم، عُرف منذ القدم حيث كان كل فرد من أفراد المجتمع يعد نفسه شريكا في تحمل المسؤولية الأمنية والاجتماعية وضمن ما يمكن أن يشكل حداً من الحساسية الأمنية لدى المواطن ضد أي أخطار يعتقد أنها ستصيب الوطن .

والشـاهد أن كل الجهـود التي ذهبت إلى تعريف هـذا المصطلح تجتمع على فكرة أساسـية مفادها تأصيل مشـاركة المواطنين في أعمال الأمن، بحيث تكـون هناك شراكة فعالة بين المواطنين والشرطة التقليدية، يهدف صون أمن المجتمع في مختلف المجالات .

وبمعنـى آخـر فـإن فكـرة الشرطـة المجتمعية فكـرة تطويريـة للشرطة التقليديـة وتمثـل حلاً من الحلـول التي ابتدعها العقل البشري بهدف إقحام أفراد المجتمع في عملية مهمة لها تأثيرها على كل أبنائه، ألا وهي عملية حفظ الأمـن، بحيـث تكون المسـؤولية الأمنيـة من خلـق المجتمع ذاتـه من حيث التكويـن العضـوي لهياكلها أو من حيث المسـتفيد من تحقيقهـا أو من حيث المسؤول عنها، ويجب أن تكون هذه الفكرة مبنية على اقتناع كامل لضرورتها وجدواهـا، فهـي عمليـة تعتمد على كسـب ثقـة المواطنين وتشـجيعهم على المشاركة الفعالة في الواجبات الأمنية المختلفة، والتي كانت تقوم بها الشرطة التقليدية .

ولذلك نجد أن موجة التعريفات الحديثة تعرف الشرطة المجتمعية بأنها عبارة عن «فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة وجديرة بين أعضاء المجتمع والشرطة»، وتقوم هذه الفلسفة على حقيقة وهي «واجب كل من الشرطة والمجتمع العمل معاً للتعرف على المشـكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها على ضوء أولويات يتفقان عليها ».

وتـأتي في مقدمة تلك المشـكلات : الجريمة، المخـدرات، الخوف العام، الخلل في منظومة المجتمع، والغاية التي ترمي إليها هذه المشـاركة هي تحسين ظروف الحياة والبيئة الاجتماعية.

وفي تعريف آخر هي: فلسفة جديدة للشرطة تقوم على فكرة أن يعمل رجل الشرطة والمواطنون معاً بطرق مبتكرة لحل المشكلات المجتمعية المعاصرة المرتبطة بالجريمة والخوف منها، والفوضى الاجتماعية، ومظاهر الانحلال في الأحياء السكنية.

وعرفها معهد (آبر ميدويست للشرطة المجتمعية) بالولايات المتحدة (upper Midwest community policing institute (UMPCI بأنها فلسفة للمنظمة الشرطية، وطريق (Approach) لتنمية المشاركة بين المجتمع والحكومة والشرطة، ومبادرة لحل المشكلات بالمشاركة مع المجتمع للوقوف على أسباب الجرائم والخوف من الجريمة والموضوعات المجتمعية الأخرى.

والمشاركة المجتمعية تكون من خلال الاتصال المتبادل (Tow ways - Communication) بين الشرطة والمواطنين فالشرطة تأخذ على عاتقها التركيز على التوجه نحو المشكلات ومطالب المواطنين المحددة نحو هذه المشكلات لجعلها أولوية للشرطة مع التعهد بمساعدة أبناء الأحياء السكنية على أن يقوموا بحل مشاكل الجرائم بأنفسهم من خلال منظماتهم المجتمعية وبرامج منع الجريمة .

وبصفة عامة فإننا نرى إمكانية تعريف الشرطة المجتمعية في حدود الثقافة العربية بأنها : فلسفة للإدارة الأمنية تقوم على الشراكة التامة بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بهدف الوقاية من الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع في مواجهة كل ما يكدر صفو الأمن العام .

٩ . ٥ . ٣ مقومات الشرطة المجتمعية

ترتيباً على ما سبق فإن تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية يقتضي الالتزام في المقومات التالية:

١ ـ تقوم الشرطة المجتمعية على مشاركة جميع الأفراد ويقاس أداء الشرطة المجتمعية بحجم مشاركة الجمهور ومدى النجاح في خفض معدلات التخوف من الجريمة وعدد ضحاياها .

٢ ـ هي المشاركة المجتمعية وهي أساس لعلاقة قوية وفاعلة بين الشرطة والجمهور وذلك بتطويع مفهوم الشرطة المجتمعية ليكون ملائماً مع ظروف واحتياجات المجتمع واستخدامه كإطار لبناء علاقة مؤثرة بين الشرطة والجمهور .

٣ ـ هي أسلوب عصري جديد يسهم في تقوية الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية .

٤ ـ تقوم فلسفة الشرطة المجتمعية على تعامل رجال الشرطة مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي بمشاركة المواطنين وذلك لمواجهة مشكلاته ومكافحة الجريمة والوقاية منها من خلال التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية والشخصيات ذات المراكز المؤثرة في المجتمع المحلي من خلال التواصل الدائم .

٩ . ٥ . ٤ أهداف الشرطة المجتمعية

تهدف الشرطة المجتمعية إلى تطوير العمل الشرطي في المجتمع وتحويله من عمل أمني يقوم به طرف واحد إلى مشاركة إيجابية بين الشرطة والجمهور،

قائمة على أساس التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين تحقيقا لمجتمع آمن وهو ما يتحقق بالوصول إلى الأهداف التالية:

١ ـ ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة .

٢ ـ تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يسهموا في تنسيق الإجراءات الأمنية سواء الوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها .

٣ ـ متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الإنسان .

٤ ـ نشر الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة واستقرار ونمو المجتمع .

٥ ـ تحسين نوعية الحياة بالمجتمع وهو من أهم الأهداف التي يسعى نظام الشرطة المجتمعية إلى تحقيقها .

٦ ـ إيجاد حل المشكلات الأمنية بعقلية متفتحة ومدركة للظروف المحيطة بدلا من المعالجات الأمنية والقضائية التي لا ينبغي الركون إليها إلا عندما تعجز عن المبادرات والمعالجات المجتمعية تبعا للسياق الذي طرأ على أسلوب التعامل الأمني .

٧ ـ كسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة

٨ ـ الإسهام في العمل الاجتماعي الذي يرمي إلى تقريب المسافة بين سلوك الأفراد وقيم ومثل المجتمع .

٩ ـ العمل على تكامل تعاون الجمهور مع الشرطة في منع الجريمة والوقاية منها .

١٠ ـ تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى تلمس وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة ووقوع الجرائم أو تلك التي تعرض المجتمع لمخاطر التفرق والانقسام كوسيلة أساسية لتحقيق أمن المجتمع .

١١ ـ تطوير العمل الشرطي التقليدي فيما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور والاهتمام بانتقال الشرطة ميدانيا إلى المجتمع والاتصال المباشر بأفراده بما يحقق حيوية جمع المعلومات الأمنية والوصول إلى نتائج إيجابية في مجال كشف الجريمة وضبطها .

١٢ ـ القيام باستطلاعات للرأي العام من حين لآخر لقياس مستوى الأداء الأمني وردود الفعل وقياس رضا الجمهور عن الشرطة والموقف الأمني بالتنسيق مع مركز بحوث الشرطة .

٩ . ٥ . ٥ متطلبات الشرطة المجتمعية

غاية أي جهاز شرطة في العالم أن يصبح المواطن رقيبا على ذاته وتصرفاته دون الحاجة لمراقبة أحد في أفعاله وسلوكياته، والاعتماد على حماية نفسه بنفسه باتخاذ كافة الإجراءات والحيطة والحذر لمكافحة الجريمة والوقاية منها، وحينما تأتي الشرطة المجتمعية تتركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي ورجال الشرطة كشركاء في تحدي المشكلات الاجتماعية

والجرائم ومكافحتها وضبطها والوقاية منها، وتكون بصدد أحد الأساليب المهمة التي تحقق استراتيجية الدولة الأمنية من خلال تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية، فهي تتطلب توفر المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن، ولذلك يرى البعض ضرورة توافر عدة متطلبات لقيام الشرطة المجتمعية :

١ ـ معرفة المشاكل وتحديدها لكل مكان ولكل فئة من فئات المجتمع .

٢ ـ تحديد احتياجات الشرائح الاجتماعية للمجتمع .

٣ ـ إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها هذه الشرائح المجتمعية .

٤ ـ تعاون الشرطة المدنية أو الأفراد من مؤسسات الدولة الأمنية (النيابة ـ القضاء ـ الشرطة ... الخ).

بينما يذهب آخرون إلى أن تطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية يجب أن يرتكز على العناصر الآتية :

١ ـ فلسفة إرشادية لجميع إدارات المؤسسة الشرطية .

٢ ـ خدمات شرطية شاملة وشخصية، حيث إن تغيير أسلوب تقديم الخدمات من أهم جوانب التحول إلى شرطة مجتمعية، ويتفق العديد من الباحثين على أن أفضل وسيلة لتقديم مثل هذه الخدمة هي نزول أفراد الشرطة إلى الشارع .

٣ ـ تخصيص ضابط شرطة للعمل في المنطقة المحددة (الاستمرارية) لتوطيد العلاقة وبناء الثقة بينه وبين السكان .

٤ ـ اللامركزية في العمل واللامركزية في اتخاذ القرار وتقديم خدمات شخصية .

٥ ـ منع الجريمة من خلال التركيز على إيجاد الحلول مسبقاً .

٦ ـ حل المشاكل من خلال الشراكة بين رجال الشرطة والمجتمع، على اعتبار أن الشرطة ليس لديها الموارد ولا السبل الكافية لمنع الجريمة في المجتمع بمفردها .

٧ ـ إيجاد آلية لتحسين الإحساس بالأمن الاجتماعي والحد من الخوف من الجريمة، حينما يصبح ضباط الشرطة جزءاً من الأحياء السكنية ويتعاملون مع الخلل الموجود بحس السكان .

ومع ذلك فإننا نتفق على أربعة عناصر أساسية لقيام نموذج الشرطة المجتمعية وهي :

١ ـ علاقة ثقة بين الشرطة والمواطن .

٢ ـ شراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى .

٣ ـ منهاج تعاون لحل المشكلات .

٤ ـ تعزيز الإجراءات الوقائية .

٩ . ٦ الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية

تم استحداث مفهوم الشرطة المجتمعية في بعض الدول العربية كأسلوب عصري جديد يسهم في بناء جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، ووضع المواطن ومختلف المؤسسات المحلية والأهلية جنباً إلى جنب أمام مسؤولياتهم وواجباتهم، وتوظيف القدرات والإمكانات للتصدي للجريمة بظروفها ومتغيراتها، ومواجهة مختلف المشكلات التي

تهدد أمن واستقرار المجتمع، وفيما يلي عرض لأهم التجارب حول تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وأهم ملامح كل تجربة من هذه التجارب .

٩ . ٦ . ١ التجارب العربية

١ ـ تجربة الإمارات العربية المتحدة (شرطة دبي)

تعد تجربة شرطة دبي من التجارب الناجحة في إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية على المستوى العربي، وذلك انطلاقاً من اعتناق فلسفة مفادها أن خدمة المجتمع هي أحد المبادئ الأساسية في عمل جهاز الشرطة، حيث اعتنقت شرطة دبي استراتيجية الشرطة المجتمعية وتبنتها كأحد المبادئ الأصلية التي تحكم عملها، كعامل مساعد لإرضاء الأفراد وتوثيق جذور الثقة بين الأفراد والمؤسسات الأمنية .

وتقوم استراتيجية تنفيذ الشرطة المجتمعية في دبي على محورين أساسين :

الأول: بإنشاء مستويين من المجالس أحدهما (مجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع)، ويتكون من ١٨ عضواً من رجال الأمن والمدنيين، والمستوى الآخر هو المجالس الشرطية الخاصة بخدمة الأحياء، ويتكون مجلس كل حي من عشرين عضواً، خمسة منهم من رجال أمن الحي والباقي من المواطنين .

الثاني : يتمثل في إدارة مجموعة من البرامج ذات الأهداف الأمنية والمجتمعية المتكاملة للوقاية من الجريمة من خلال التعاون بين الشرطة والجمهور.

٢ ـ تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

وتقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية بالأردن على عدة أساليب :

- إنشاء مجلس الأمن المحلي في كل حي من المواطنين ويجتمع شهرياً لبحث الوضع الأمني، واقتراح الحلول للحد من أسباب الجريمة .
- عقد دورات تدريبية لتوعية المواطنين أمنياً .
- عقد لقاءات دورية بين مسؤولي الأمن ورجال الإعلام .
- مد الإعلام بالمعلومات الأمنية والإرشادية لتوعية الجماهير .
- استحداث نظام (عون المرور) والذي يقوم على مشاركة المواطنين في ضبط مخالفات وحوادث المرور .

٣ ـ تجربة المملكة العربية السعودية

تقوم الاستراتيجية السعودية على استخدام نظام الحسبة الإسلامي، حيث يكلف المسلم بمسؤولية مواجهة كل منكر وإزالة الأذى أياً كان نوعه، وذلك من قبل عمل المتطوعين من المواطنين لتحقيق الأمن من خلال هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، نظام المجاهدين وهم أفراد من المواطنين يتولون أعمال الحراسة ومطاردة الخارجين عن القانون .

٤ ـ تجربة تونس

تقوم استراتيجيتها على إنشاء لجان الأحياء، التي تعاون رجال الشرطة في مسؤوليات الأمن الشامل، من خلال تقديم المعلومات والإخطار بأي تحركات مشبوهة .

٩ . ٦ . ٢ التجارب العالمية

١ ـ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على البحوث العلمية، والمشاركة المجتمعية في مواجهة تيار العنف والجريمة المتزايد وذلك من خلال :

- إعداد البحوث والدراسات بواسطة أجهزة العدالة الجنائية، وتنفيذ توصياتها، وإعداد برامج متكاملة لتنشيط دور الجماعات المحلية للوقاية من الجريمة
- القيام بأعمال التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي للوقاية من المخدرات ومكافحة مظاهر انحراف الأطفال .

٢ ـ تجربة المملكة المتحدة

تعد بريطانيا من أقدم وأحرص الدول على تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، ومن ذلك نظام (نجدة الجار) وكذلك نظام الشرطة الطوعية، كما تقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية حاليا بإنجلترا على إنشاء وكالة للوقاية من الجريمة والتي تقوم بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية والحكومية للوقاية من الجريمة، وتوجد بها أيضاً منظمات تعمل في مجال الوقاية من الجريمة وتقدم استشارتها للمواطنين، كما اعتمدت النيابة البريطانية نظام الوساطة الاجتماعية القضائية للحد من النزاعات والخلافات الاجتماعية بين المواطنين .

٣ ـ تجربة فرنسا

تتمثل التجربة الفرنسية في الاعتماد على فلسفة مفادها أن على الشرطة أن تقترب من المواطن بدلاً من أن يقترب المواطن من الشرطة، كما التزمت بشعار الأمن مسؤولية الجميع، واعتماد وإنشاء مجالس وطنية للوقاية من الجريمة على مستوى محافظات الدولة بلغت ٦٥٠ مجلساً وتضم نخبة من رجال الأمن والعدل والتربويين وغيرها ممن لهم صله بالجريمة والانحراف، وتهتم هذه المجالس ـ التي تشرف عليها وزارة الداخلية ـ بإعداد برامج خاصة للوقاية من الجريمة للفئات المعرضة للانحراف، وينبثق عن هذه المجالس عدد من اللجان التي يهتم بعضها بتطوير المدن، وقيام المواطنين بأعمال الحراسة والمراقبة بأحيائهم، والوساطة الاجتماعية.

٤ ـ تجربة اليابان

وتعتمد الاستراتيجية اليابانية على تنفيذ شعار الأمن مسؤولية الجميع من خلال:

إنشاء لجنة قومية للأمن الوطني تتكون من وزير وخمسة أعضاء من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة والأمانة وتتولى هذه اللجنة مهمة التخطيط لأعمال الشرطة المتعلقة بالأمن.

- إنشاء لجان أمنية مستقلة في المحافظات، تتكون كل لجنة من ٣ أعضاء وتشرف على الأعمال الأمنية ورسم السياسات الخاصة بكل محافظة.
- قيام الشرطة بالخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تعكس حرصها على سلامة المواطنين، فضلا عن الجمعيات الخاصة بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، ومكافحة المخدرات، وجرائم الإنترنت .

٥ ـ تجربة كندا

تعتمد استراتيجية الشرطة المجتمعية في كندا على ثلاثة أسس رئيسة هي:

- مواطنون منتخبون يعملون كحلقة اتصال بين الشرطة والمجتمع .
- مديرو الشرطة .
- جمعيات واتحادات الشرطة.
- وتكون مسؤولة عن تنفيذ برامج الشرطة المجتمعية ومتابعتها.

٦ ـ تجربة هولندا

تقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية في هولندا على مشاركة المواطن للشرطة في علاج الظواهر الانحرافية، ويشرك معهم المؤسسات المدنية الأخرى لتحقيق الأمن في المدن الهولندية، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب تربوية تهدف إلى مساءلة من يقبض عليهم من الخارجين على القانون، وتقديم برامج توعية اجتماعية لاحترام النظام وتحمل المسؤولية وتشرف عليها الأجهزة الأمنية.

٧ ـ تجربة أستراليا

ركزت التجربة الأسترالية على إنشاء نادي نواب الشرطة الذي يعمل على نشر الوعي الأمني بين التلاميذ وتحديد مسؤولياتهم نحو أسرهم ومجتمعهم، وتتضمن برامج النادي زيارات ميدانية لأقسام الشرطة وتكوين صداقات مع ضباط الشرطة، وتسليم جوائز عينية وهدايا مختلفة لبعض

الناشطين والفائزين في المسابقات الثقافية التي ينظمها النادي ومنها إتاحة الفرصة للفائز بالعمل - إذا رغب - مع رجال الأمن كضابط شرطة لمدة يوم واحد مع منحه شهادة بذلك.

٨ - تجربة فنلندا

تتميز التجربة الفنلندية بالتركيز على المؤسسات التربوية وجعلها الأساس لبرامج الوقاية من الجريمة، وإدخال مقررات أمنية في المناهج الدراسية، يقوم بتدريسها نخبة من رجال الأمن توضح في مجملها الدور الحقيقي للشرطة في المجتمع.

٩ . ٧ استراتيجية تطبيق نظم الشرطة المجتمعية

ومن خلال تحليل هذه التجارب وغيرها من التجارب الأخرى في دول العالم الرامية إلى تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يمكن أن نستخلص أن استراتيجية هذا النظام تتبلور فيما يلي:

١ - استراتيجيات طويلة المدى ترمي إلى إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية مع إمكانية التنازل عن بعض المهام الأمنية لمؤسسات وجمعيات أخرى مع خضوعها للأجهزة الأمنية.

٢ - استراتيجيات قصيرة المدى لمواجهة مواقف أو ظواهر معينة وبعد القضاء عليها تبقى مسؤولية الأمن بشكل رئيس هي مسؤولية أجهزة العدالة الجنائية.

وفي كلتا الحالتين اعتمدت كل استراتيجية على آلية أو أكثر ما يلي:

١ ـ إنشاء مجالس وطنية تكون مهمتها الأساسية الوقاية من الجريمة وتنفيذ البرامج الوقائية، وتختلف فى تكوينها من الوزراء أو رجال الأمن مع المواطنين من الفئات المختلفة المشهود لهم بالعلم والخبرة .

٢ ـ تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المجال الأمني حيث تسمح هذه الجمعيات بانخراط عدد كبير من المواطنين في أعمالها.

٣ ـ التوعية الإعلامية بالمشاركة المجتمعية في الجوانب الأمنية لنشر مفهوم المشاركة ودعم المؤسسات التربوية في إرساء المفاهيم الأمنية.

ويلاحظ بصفة عامة أن نجاح الشرطة المجتمعية يعتمد على مراعاة البعد الثقافي والبيئي والأخلاقي والديني السائد في كل مجتمع، فضلا عن أهمية (الاقتناع) بفلسفة الشرطة المجتمعية بوصفها تطوراً عصرياً للدور الأمني في المجتمع، وكذا إيمان الأفراد بمبدأ (الشراكة) في أعمال الإغاثة والإنقاذ ونجدة المحتاجين وحماية قيم المجتمع ومبادئه.

وأخيراً .. فإن نجاح الشرطة المجتمعية يعتمد بالأساس على (الثقة المتبادلة) بين طرفيها الأساسيين وهما الأجهزة الأمنية من جهة، والمواطنون من جهة أخرى، وهذه الثقة ينبغي أن تقوم على أسس المحبة والتعاون بين الطرفين لا على الخوف والكراهية.

النموذج العربي المقترح:

١ ـ التباين بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية

يمكن تمييز الشرطة المجتمعية عن الشرطة التقليدية بأنها تتطلب مشاركة جميع أجهزة الشرطة والمجتمع بجميع أفراده ومشاركة أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها وتخصصاتها، ومشاركة التجار والاقتصاديين والموظفين المدنيين، بالإضافة إلى كافة الأجهزة المدنية الأخرى .

إن الشرطة المجتمعية تنتهج سياسة واستراتيجية موجهة نحو تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أشد في مكان الجريمة، حيث تتجه نحو الحلول الاجتماعية للمشاكل على مستوى أعم أكثر من اهتمامها بالمشاكل الفردية المجتمعية بهدف الخروج عن المفهوم التقليدي للشرطة الذي كان سبباً في الفجوة العميقة بين الشرطة والمجتمع، وذلك لتجنب حدوث الجريمة في حين تركز الشرطة التقليدية بصورة أكبر على المشاكل الموجودة بالفعل.

٢ ـ آليات تطبيق الشرطة المجتمعية

تختلف آليات تطبيق الشرطة المجتمعية وفقاً لاختلاف ثقافات وظروف كل مجتمع، ويمكن تقسيم تلك الآليات إلى آليات خاصة بالمجتمع وآليات خاصة بأجهزة الشرطة، على النحو التالي:

آليات المجتمع

فهي تلك التي يسهم المجتمع فيها ويكون بإشراك مجموعات وأفراد من غير رجال الشرطة في عملية منع الجريمة ومنها الثقافة الأمنية والتي تهتم بنشر الوعي الأمني وتعريف أفراد المجتمع بمفهوم الأمن وما هي وسائل تحقيقه ودعم الجمعيات ذات النشاط الأمني على مستوى الأحياء التي توجد فيها والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى كل على حسب اختصاصه وإمكاناته، إضافةً إلى تشكيل لجنة استشارية تهتم بدراسة الواقع في محل اختصاصهم وتقوم بعمل مسح ميداني ومجتمعي لمعرفة كافة المشاكل والجرائم.

آليات الشرطة

وفيما يتعلق بالآليات الخاصة بأجهزة الشرطة، فهي تتعلق بالفجوة في الأداء، والاعتراف بالحاجة للتغيير وخلق المناخ المناسب وتحليل المشكلة

والتعرف على الإستراتيجيات والحلول البديلة واختيار الملائم منها، وتحديد وتطوير منهجية التطبيق والتقييم والتعديل متى ظهرت الحاجة إلى ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن الشرطة المجتمعية تتوجه نحو سياسة تستهدف تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أعلى في مكافحة الجريمة، وتقوم الشرطة المجتمعية بإعادة تشكيل الدوريات بطريقة جديدة يكون الجمهور أكثر التصاقاً بها، ومن الأمثلة على ذلك اشتراك المواطنين في الإبلاغ عن الجريمة عن طريق تسهيل طرق وقنوات الاتصال وإنارة الشوارع التي تساعد على تأمين الأفراد والحد من فرص ارتكاب الجرائم.

ما سبق، تتضح أهمية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التغلب على أي من المعوقات التي قد تؤثر على مسار تطبيق هذا المفهوم، وفيما يلي عرض لمقترح برنامج تنفيذي لتطبيق المفهوم .

الهدف الرئيس

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البرنامج في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من خلاف زيادة درجة التفاعل بين الأفراد وأجهزة الأمن، تفعيلاً لمبدأ «الأمن مسؤولية الجميع» .

مكونات البرنامج

يتكون البرنامج المقترح من ثلاثة مكونات رئيسة، هي كالتالي :

١ ـ جهاز الشرطة

يعد جهاز الشرطة بمثابة الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها أجهزة الأمن، ومن أجل ضمان نجاح عملية تطبيق المفهوم، ينبغي التركيز على عدة محاور على النحو التالي:

- تدريب وتأهيل رجال الشرطة لتطبيق الشرطة المجتمعية: يتضمن هذا المحور توعية رجال الشرطة وتعريفهم بمفهوم الشرطة المجتمعية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية التي تتضمن ـ على سبيل المثال ـ أهم الدروس المستفادة من تطبيق المفهوم في الدول الأخرى، العربية والأجنبية. إلى جانب إمكانية دعوة الخبراء والمتخصصين في ذات المجال من مختلف بلدان العالم لنشر ثقافة الشرطة المجتمعية.
- التطوير التشريعي والمؤسسي: من خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم عمل أجهزة الشرطة وبما يسمح بوجود ما يشجع الأفراد على التعاون مع رجال الشرطة، إلى جانب التعاون مع مختلف الأجهزة والمؤسسات الأمنية والأهلية المعنية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المهم الاستمرار في تدعيم الجوانب التالية:

- رفع كفاءة رجال الشرطة: يتضمن ذلك العمل على إعداد رجال الشرطة علمياً وثقافياً، وذلك من خلال تأهيلهم للتعامل مع مختلف فئات وطبقات الشعب.
- زيادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي لرجال الشرطة: وذلك من خلال إعادة النظر في هياكل أجور رجال الشرطة بما يضمن رفع مستوى معيشتهم، ومنح المتميزين منهم أوسمة وحوافز مادية وخطابات

شكر، وذلك كمحاولة لرفع الروح المعنوية لهم، بما يشجعهم ويحفزهم على أداء مهامهم بكفاءة وبشكل أكثر إيجابية.

٢ ـ الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني

يمثل الأفراد ـ بمختلف فئاتهم ـ الجانب المكمل لنجاح منظومة الأمن من خلال تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية التي تقوم على التعاون بين رجال الشرطة والأفراد، ولذا، فإنه يتوجب الاهتمام ببعض المحاور التي تتعلق بالأفراد لضمان نجاح البرنامج المقترح، وهي كالتالي:

أ ـ تعميق ثقافة الشرطة المجتمعية منذ الصغر: ويتضمن هذا المحور التأكيد على دور أجهزة الضبط الاجتماعي (الأسرة، الحي، المدرسة) في غرس القيم الاجتماعية السليمة .

ب ـ توعية الأفراد بمفهوم الشرطة المجتمعية.

جـ ـ حث مؤسسات المجتمع المدني على الاشتراك في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية :يقوم المجتمع المدني بمختلف مؤسساته وأفراده بالمشاركة الفعالة في شتى مجالات التنمية، وهو ما يشير إلى أهمية اشتراكه في عملية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال التعاون مع رجال الشرطة في العملية الأمنية.

د ـ إنشاء مجلس أمني محلي للشرطة المجتمعية : من خلال استعراض التجارب الدولية، فإنه من المفيد أن يتم إنشاء مجلس وطني محلي للأمن، على أن يتضمن ممثلين من أجهزة الشرطة، وبعض الأفراد، وممثلي بعض الجمعيات الأهلية المعنية، ومن المقترح في هذا الصدد أن يكون رؤساء مجالس العمارات السكنية هم ممثلي الأفراد الذين

يقطنون هذه العمارات، حيث إن هؤلاء الأفراد يقومون بعمل تطوعي غير قائم على الربح، ولذا فإن درجة تقبلهم وإفادتهم سوف تكون كبيرة.

هـ ـ إنشاء مركز اتصال Call Center: لتلقي شكاوى المواطنين، ولدفعهم للإبلاغ عن الجرائم وأن يشاركوا بشكل أكثر إيجابية في عملية حفظ الأمن، ومن المقترح أن يتبع هذا المركز إحدى مؤسسات المجتمع المدني، ويعمل به أفراد من المجتمع.

٣ ـ الإعلام المستنير

يلعب الإعلام (المرئي، والمسموع، والمقروء) دوراً مهماً في توعية المجتمع بالعديد من القضايا المهمة في مختلف المجالات، ما يؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام المرئي في ترسيخ مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى المجتمع، وذلك من خلال محاور العمل التالية:

أ ـ إنشاء مرصد إعلامي لأجهزة الشرطة

يعد المرصد الإعلامي بمثابة آلية لرصد أبرز الموضوعات والأفكار ـ على اختلاف اتجاهاتها ـ ومتابعة وتحليل ما يقدم في عدد من البرامج الحوارية الجماهيرية الأكثر شعبية، والتي أثبتت نجاحاً تؤكده درجة المشاهدة المرتفعة للجماهير، ما يجعلها تسهم في تشكيل الرأي العام .

ب ـ التوعية الإعلامية بالشرطة المجتمعية

من خلال التسويق الاجتماعي لمفهوم الشرطة المجتمعية عن طريق إعداد برامج للتأكيد على الدور المهم الذي يلعبه جهاز الشرطة في حفظ

الأمـن في المجتمع وتعريف المواطنـين بالخدمات الأخرى التي يقدمها جهاز الشرطـة لكافة أفـراد المجتمع مثل إصدار بطاقات الرقـم القومي، جوازات السفر، المرور، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى، وذلك من خلال مجموعـة مـن خبراء الإعـلام المتخصصـين في الموضوعـات الأمنيـة المتعلقة بأجهـزة الشرطـة والأمـن، ومن المفيـد في هذا الصـدد إعداد برامـج درامية تعـرض لتجـارب واقعية ناجحـة للتعامل بين أجهزة الشرطـة والأفراد، إلى جانـب إمكانيـة إعداد برامـج حوارية لتوصيـل المغزى بشـكل أسرع وأكثر واقعية. ويعرض الشكل التالي للعلاقة التشابكية بين مختلف أطراف الشرطة المجتمعية.

شكل يوضح
العلاقة التشابكية بين أطراف الشرطة المجتمعية(1)

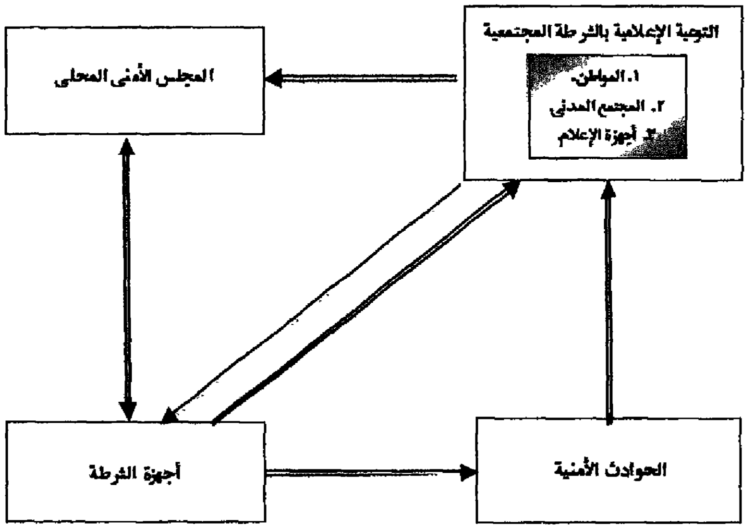

وختاماً، وفي محاولة للمساعدة في تحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع السعودي و الإسلامي يلزم تحقيق الأدوار الآتية :

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن المجتمعي

ضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن لتسهم مع غيرها من المؤسسات المعنية في حماية الأمن الوطني بكل مقوماته، أما أهم الأدوار التي نرى ضرورة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بها في هذا المجال فهي على النحو التالي:

١ ـ دور المساجد والقائمين عليها في تحقيق الأمن المجتمعي

أ ـ ترسيخ وسطية الإسلام واعتدال مبادئه في المجتمع، والتعريف بالأفكار المنحرفة للتحذير من الوقوع فيها.

ب ـ بيان موقف الإسلام من الجريمة و الانحراف و الإرهاب، ومن التَّكفير لخطورة النتائج المترتبة على كل منهم .

جـ ـ توعية المجتمع بالأحكام المتعلقة بالجهاد وضوابطه، وتصحيح مفهوم المصطلحات الشرعية (كمفهوم الولاء والبراء والحاكمية وغيرها) لدى العامة.

د ـ المبادرة ـ كلما اقتضت الحاجة ـ إلى بيان موقف الإسلام من القضايا المعاصرة التي تهم المجتمع.

هـ ـ أن يسهم المسجد في تأصيل الولاء والانتماء وتحقيق المواطنة الصالحة، وإيضاح حقوق ولاة الأمر كالسمع والطاعة وتحريم الخروج عليهم .

و ـ العمل على تحقيق رسالة المسجد الشاملة، بحيث يتجاوز دوره الديني إلى الأدوار الاجتماعية والثقافية والتربوية والأمنية.

ز ـ أن تقوم الجهات المعنية بالإشراف على المساجد باختيار الأئمة والخطباء وفق معايير دقيقة، مع استمرارية المتابعة وتقويم الأداء .

٢ ـ دور الأسرة في تحقيق الأمن المجتمعي

أ ـ التربية الفكرية الصالحة للأبناء، من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة.

ب ـ تحصين الأبناء ضد التأثُّر بدعاة الانحراف الفكري .

جـ ـ تثقيف الأبناء أمنياً ليدركوا أهمية استتباب الأمن باعتباره مطلباً وحاجة إنسانية أولية

د ـ التعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية والأمنية، لتحقيق الأمن الفكري وفق الأهداف التي تنسجم مع الثوابت الدينية والوطنية.

هـ ـ تثقيف الأبناء سياسياً وتعريفهم بالضوابط الشرعية التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وتوعيتهم بحقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم.

٣ ـ دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي

أ ـ ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة والتمسك بثوابتها .

ب ـ توعية الطلاب بأخطار التكفير والغلو في الدين، وأخطار الإرهاب وسبل الوقاية منه.

جـ ـ العمل على تنمية قِيَم الانتماء والمواطنة لدى الطلاب من خلال إبراز خصائص الدولة الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

د ـ قيام المؤسسات التعليمية بما في وسعها لئلا تكون منطلقاً للانحرافات.

هـ- العمل على اكتشاف أعراض الانحراف الأمني مبكراً لدى الطلاب من أجل معالجتها في بداياتها .

و- الاهتمام بحسن اختيار عضو هيئة التدريس في جميع المراحل التعليمية من خلال معايير دقيقة تكفل توافر الكفايات اللازمة لديه .

ز- وضع ضوابط دقيقة (علمية وشخصية) لاختيار المشرفين التربويين والمرشدين ومديري المدارس ووكلائهم، وتقويم أداء المعلمين في مجال تحقيق الأمن المجتمعي بصورة فعّالة ومعالجة الخلل إن وجد.

ح- مراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلاب لتنقيتها ما يدعو إلى الغُلُو والتطرّف .

ط- تضمين المناهج الدراسية شرحاً وافياً لأحكام الإسلام فيما يستند إليه دعاة الانحراف الفكري لتبرير أقوالهم وأعمالهم، وبيان منهج الإسلام في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ي- ربط مناهج التعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الأمنية المعاصرة .

ك- أن تقوم الجامعات بتنظيم اللقاءات العلمية التي تهتم بمناقشة سُبل تحقيق الأمن المجتمعي، وتفعيل دور البحث العلمي في مجالات تحقيق الأمن المجتمعي والوقاية من كل صور الانحراف .

ل- إيجاد مراكز ترفيهية موجهة توجيهاً تربوياً ودينياً لشغل أوقات الفراغ لدى الطلاب، وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم. وإنشاء أندية علمية وثقافية واجتماعية وتطوعية في جميع مدن المملكة لاحتواء الشباب تحت إشراف وزارتي التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة.

الفصل العاشر
الأمـن القانوني

١٠ . الأمن القانوني

القانون ظاهرة اجتماعية ترتبط بالمجتمع الإنساني فلا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع يطبق فيه القانون، ويهدف القانون إلى تنظيم علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة وهو في مهمته التنظيمية هذه يسعى إلى إقامة التوازن بين مصالح الأفراد عند سعيهم لإشباع حاجاتهم وبين مصلحة الجماعة.

كذلك يهدف القانون إلى توفير الأمن والنظام في المجتمع عن طريق إقامة التوازن بين حقوق الأفراد من جهة وواجباتهم والتزاماتهم من جهة أخرى فيبين القانون ما يتمتع به الفرد من حقوق وما يلتزم به من الواجبات.

ولا يقتصر دور القانون على تنظيم علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة بل يمتد إلى أبعد من ذلك، فينظم علاقة الدولة بغيرها من الدول في وقت السلم ووقت الحرب في إطار مشاركة الدولة في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

فالقانون ضرورة لا غنى عنها في كل المجتمعات ودراسة المجتمعات أثبتت أنها خضعت في جميع مراحلها لقواعد قانونية كانت في البداية في شكل أعراف وعادات وتقاليد التزم الأفراد باحترامها والخضوع لأحكامها اختياراً أو إجباراً ثم تحولت هذه القواعد وتطورت مع مضي الوقت إلى مجموعات قانونية تصدر عن السلطة الحاكمة.

وتوضح هذه الدراسة عرضاً مبسطاً عن الأمن القانوني وكيف نحقق هذا الأمن في إطار تحقيق الأمن الشامل للدولة.

١٠ . ١ مفهوم الأمن القانوني

تتنوع معاني الأمن التي يحتاجها المجتمع، وإن كان يعنى بالأمن في الأساس تحقيق الطمأنينة والسلام الاجتماعي في كافة ربوع الوطن وبجانب هذا المعنى التقليدي هناك الأمن الاقتصادي الذي يعنى بتوفير البيئة المناسبة لنمو الأعمال التجارية وزيادة الاستثمار الوطني والأجنبي وهناك الأمن الفكري. الذي يتمثل في حماية فكر المجتمع وعقائده وهناك أيضاً الأمن النفسي والاستقرار الأسري وهناك ما يسمى بالأمن البيئي في الحصول على بيئة نظيفة خالية من التلوث والأمن الصحي والأمن العسكري والأمن الغذائي. والأمن المعلوماتي والسياسي والوظيفي والأمن القضائي وبذلك تعددت معاني الأمن التي يجب توافرها لتحقيق الاستقرار المجتمعي وبالتالي تحقيق الرخاء والرفاهية لأفراد المجتمع وحتى لا يحدث انفلات للأمن في الدولة وهو ما يلزم حكم القانون لتحقيق الاستقرار.

والسؤال المطروح كيف يمكن تأمين ما ذكر من صور مختلفة ومتعددة من الأمن؟ وللإجابة يلزم ضرب المثال التالي، فالأمن الاقتصادي منفرداً لا يكفي لتوفير معنى الاستقرار أو بشكل عام الأمر يتطلب أيضاً استقراراً في مختلف الميادين ولذلك يعد الأمن أو الاستقرار القانوني من أهم شروط ومقومات النجاح الاقتصادي فالنشاط الاقتصادي يتمخض في نهاية الأمر على تحديد مراكز قانونية للأفراد والمشروعات وبقدر ما تكون هذه المراكز القانونية واضحة ومحددة ومعترف بها وتحظى بالاحترام من جانب السلطة العامة والمجتمع بقدر ما يمكن أن تتم الأعمال في سهولة ويسر وبقدر ما يشوب هذه الأمور من غموض أو خلط بقدر ما ترتبك الأعمال.

ولذلك لجأ المشرع في الدول المختلفة لسن التشريعات لكفالة الحقوق وضمانها وتحديد العلاقات وإن كان المشرع قد استخدم الطريق الجزائي لحماية بعض الحقوق التي رآها جديرة بالحماية وذلك لآثارها على تحقيق الأمن واستقرار المجتمع وسميت بذلك بالمصالح الجوهرية وعليه أقدم المشرع إلى تجريم احتكار المنتجات الغذائية أو البيع بأكثر من التسعيرة وذلك لحماية وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق الأمن القانوني.

وبالعودة إلى النصوص القانونية المعمول بها دولياً لا نجد تعريفاً لما يسمى بالأمن القانوني إلا أن مجلس الشورى الفرنسي أعطى مدلولاً يمكن الركون إليه استناداً على عدد من المبادئ القانونية التي لابد من الالتزام بها سواء من قبل المحاكم أو من قبل المشرع في أي بلد أو مجتمع قائم على حكم القاعدة القانونية التي تتفرع على فكرة الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني ويأتي في مقدمتها العلم بالقاعدة القانونية وإتاحة إمكانية الوصول إليها والالتزام الخاص الذي يترتب على الدولة بالاهتمام بنشر النصوص السارية المعمول بها سواء منها التشريعية أو التنظيمية وكذلك ما يعنيه من استخدام لغة واضحة تسمح للمواطن بإدراك حقوقه وموجباته وأحكامه ما يعني صياغة القاعدة القانونية بطريقة واضحة وأسلوب لا يحتمل التأويل.

يعد مبدأ الأمن القانوني أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية، وتعني فكرة الأمن القانوني ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى للاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، بحيث يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها باعمالها وترتيب أوضاعها على ضوء منها، دون التعرض لمفاجآت أو تصرفات مباغتة صادرة

عـن السـلطات العامـة يكون من شـأنها زعزعة هـذه الطمأنينـة أو العصف بهذا الاسـتقرار وبمقتضى مبدأ الأمن القانوني، يلتزم المشرع بعدم مفاجأة أو مباغتـة الأفراد أو هـدم توقعاتهم المشروعة. وتعد فكـرة التوقع المشروع من جانب الأفراد من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية، وترتبط هذه الفكرة ارتباطـاً وثيقاً بفكرة الأمن القانوني وتعـد صورة من صورها. وتعني فكرة التوقـع المـشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السـلطة التشريعية في صورة قوانين أو تصدر عن السلطة التنفيذية في صورة لوائـح إداريـة يجب ألا تصدر بطريقـة فجائية مباغتة تصطـدم مع التوقعات المشروعة للأفراد والمبنية على أسـس موضوعية مستمدة من الأنظمة القائمة على هدى من السياسات الرسمية المعلنة من جانب السلطات العامة والوعود والتأكيدات الصادرة عنها.

١٠ . ١ . ١ ما هية الاستقرار القانوني

يشـترط في التشريعات الناظمة لشـتى ميادين النشاط الإنساني نوع من الثبات والاستقرار وليس للتعديل الدائم ما يؤثر على استقرار الأوضاع وهو ما يوجب على المشرع أن يضع القوانين بعد الدراسة المستفيضة.

فعندما نتحدث عن الاستقرار القانوني المصاحب لأي نشاط مجتمعي أو لتحقيـق أي معنى من معاني الأمن فإن ذلـك يعني أن تكون المراكز القانونية الناجمة عن النشاط البشري واضحة وفعالة وغير معرضة للاهتزاز والمفاجآت في أي نشـاطات بشرية وأهمها النشـاط الاقتصادي (على سبيل المثال) لكونه نشـاطاً ممتداً من الزمن وجوهر الاقتصاد التعامل مع المستقبل والرهان عليه لذلك ينبغي أن تكون هناك فكرة واضحة عن المراكز القانونية ليس في الماضي

فقط وإنما في المستقبل وليس معنى ذلك أن يظل القانون جامداً فهذا هو أبعد الأشياء عن الحقيقة وإنما المقصود هو أن لا يكون مجال تطور القانون وتعديله ميداناً للمفاجآت والصدمات فالقانون يعبر عن حاجات المجتمع وهي في طبيعتها في حالة تطور ولكنه تطور معروف المعالم ومن ثم فإن المشرع لا يقيم فخاخاً عند تعديل القانون كما لا يصدر قوانين بأحكام غير متوقعة أو فجائية لذلك فإن الاستقرار القانوني لا يعني فقط حماية المراكز القانونية القائمة على احترام حقوق الأفراد وضمانها في الحاضر أو المستقبل ولكن الأمر يعني أيضاً وبنفس القوة احترام التوقعات والآمال المشروعة وإذا كانت القوانين الجديدة ينبغي أن لا تكون فخاً أو كميناً يفاجئ الأفراد، فكثيراً ما تكون الأحكام القائمة أشبه بالفخ أو المصيدة، عندما تصدر أحكام في قوانين لا علاقة بها بهذه الأحكام كأن يفاجأ الشخص بضرائب أو بغرامات ليست في قانون الضرائب وإنما في قوانين أخرى غير متوقعة. فالقاعدة التي تتطلب ألا يعذر أحد بجهل القانون تفترض أيضاً حسن النية بأن تكون الأحكام واردة حيث يتوقعها الإنسان وليست في مكمن.

إن الاستقرار القانوني لا يعني الجمود وعدم تعديل القوانين بل كثيراً ما يكون هذا الجمود وعدم التغيير مظهراً لعدم الاستقرار فالقانون وهو يتطلب التلاؤم مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فإنه يتطلب التطور المستمر مع هذه الاحتياجات لتحقيق الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني، إن استمرار قوانين بالية لا تتفق مع العصر واحتياجاته يصعب احترامها وتعد مظهراً من مظاهر عدم الأمن القانوني أو عدم الاستقرار القانوني بما يخلقه من أوضاع شاذة بين قانون غير مطبق وواقع جديد لا يعرف تنظيماً قانونياً سليما فالاستقرار القانوني يعني الملاءمة بين أحكام القانون واحتياجات المجتمع ولذلك فجمود القوانين مدعاة لعدم الاستقرار.

إن الاستقرار القانوني لا يتطلب الوضوح والفاعلية فقط بل إنه يفترض أيضاً تطور المفاهيم القانونية وتفاعلها مع العصر، وعليه فإن الأمن القانوني هو استبعاد خطر عدم الاستقرار وانعكاسات التعبير المفاجئة للقاعدة القانونية على حماية الفرد لا سيما متى تعلق الأمر بالحقوق والحريات وعليه فهو ضمانة وحماية ضد اعتباط السلطة ومزاجية الأحكام عبر رسم الحدود بين الممنوع والمسموح بشكل واضح.

١٠ . ١ . ٢ فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة

معنى ذلك احترام التوقعات المشروعة للأفراد والمبنية على القواعد والأنظمة القانونية السارية المفعول بها يجعلهم يطمئنون إلى نتيجة أعمالهم وتصرفاتهم مع ما يرتبط بهذا الأمر من استقرار في العلاقات؛ حيث تعد فكرة التوقعات المشروعة للأفراد واحترامها ذات قيمة دستورية استناداً إلى المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩م بل إن مؤسسات الاتحاد الأوروبي الزمت الحكومات بتطبيق هذه القاعدة في كافة التشريعات واللوائح التي تصدرها باعتبارها من المبادئ القانونية الأساسية الملزمة على مستوى القارة الأوروبية ضماناً لحقوق الأفراد.

وبمقتضى مبدأ الأمن القانوني يلزم المشرع بعدم مفاجأة أو مباغتة الأفراد أو هدم توقعاتهم المشروعة.

وتعد فكرة التوقع المشروع من جانب الأفراد من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية وترتبط هذه الفكرة ارتباطاً بفكرة الأمن القانوني وهي صورة من صورها وتعني فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التشريعية في صور قوانين أو تصدر

عن السلطة التنفيذية في صورة لوائح إدارية يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغتة تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد والمبنية على أسس موضوعية مستمدة من الأنظمة القائمة على هدى من السياسات الرسمية المعلنة من جانب السلطات العامة والوعود والتأكيدات الصادرة عنها.

١٠ . ١ . ٣ تحقيق دولة القانون

إن الأمن القانوني ليس فكرة نظرية وإنما هو مارسة يومية تؤدي إلى الوضوح في المراكز القانونية للأفراد في معاملاتهم اليومية وضمان حصولهم على حقوقهم إضافة إلى ذلك فإن علاقات الأفراد بالسلطة تحتل أهمية بالغة في توفير معنى الأمن أو الاستقرار واحترام القوانين فالسلطة ليست طرفاً عادياً في العلاقات القانونية بل إنها الطرف الأقوى والذي يفرض النموذج والمثال على ذلك فإذا كانت الدولة وأجهزتها تخل باحترام القوانين وتميز في العلاقات بين الأفراد وتخرج عن الأحكام فإنه يصعب أن يسود جو من احترام القانون، فالقانون يجد سنده الأساسي في قيام السلطة بفرض احترامه جبراً على الأفراد ولا تتحقق سلطة الدولة في ذلك ما لم تكن الدولة هي النموذج الأول لاحترام القانون ويبدأ الإخلال بالقانون عندما تعمل أجهزة الدولة وسلطاتها إلى التحرر من التزاماتها القانونية فلا وجود لقانون ما لم تسنده سلطة تنفيذية تفرض احترامه جبراً عند الضرورة على الأفراد ولا سلطة تنفيذية ناجحة تستطيع أن تفرض احترام القانون إذا لم تتقيد هي باحترام القانون وكل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة القانون، تحدد فيها بوضوح المراكز القانونية وتحترم الحقوق قولاً وفعلاً.

وما هو جدير بالذكر أن القضاء يعد عنصراً حاسماً في حل المنازعات ومن هنا فإن فاعلية القضاء هي جزء أساسي من فكرة الأمن القانوني وعندما نتحدث عن القضاء فإن ذلك يمتد إلى أعوان القضاء من المحامين وأجهزة تنفيذ هذه الأحكام والقضاء بهذا المعنى هو الضمان النهائي لدولة القانون.

لذلك فإن لمحكمة النقض دوراً لضمان حسن تطبيق القانون، فهي رأس هرم الحكم المختلفة وبالتالي تحقيق الأمن القانوني حيث عملت هذه المحكمة في شتى الأنظمة القضائية على تأكيد سيادة القانون من خلال استخلاص معناه الحقيقي وصولاً لاستخدام رقابتها من أجل العمل على توحيد كلمة القانون وقد ساهمت محكمة النقض عبر قضائها المستنير في تحقيق الاستقرار القانوني، لأن اختلاف المحاكم في تطبيق القانون من شأنه أن يؤدي إلى تعدد معناه واختلاف الناس في تفسير هذا الأمر يؤثر في الأمن القانوني بما يزعزع سيادة القانون ويخل بمبدأ المساواة أمام القانون وبهذا حرصت محكمة النقض على منع هذا الاختلاف وتحقيق الاستقرار في تحديد معنى القانون لضمان سلامة تطبيقه.

الجدير بالذكر أن العدل شرط أساسي لتحقيق الأمن القانوني والقضائي والبناء الديمقراطي، فالعدل يعد فكرة ذات معيار أخلاقي تتضمن مبادئ وشروطاً مركبة ومتداخلة فيما بينها وهو أيضاً بمثابة التجسيد الأمثل لجميع القيم الأخرى وبذلك يمكن أن نعرف مفهوم العدل من خلال التصورات النظرية والمواقف الفكرية والإطارات المؤسساتية والأشخاص المؤهلين وكذلك في المجالات التطبيقية ولا شك أن الأمن القانوني هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها تلك العناصر الأساسية المكونة لفكرة العدل.

إن الأمن القانوني هو أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية بمعنى «ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية بحيث يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها بأعمالها وترتيب أوضاعها على ضوء منها دون التعرض لمفاجآت أو تصرفات مباغتة صادرة عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بهذا الاستقرار واحترام السلطات كافة لحكم القانون وتطبيقه حتى وإن كان يتعارض مع مصالحها لتضرب مثالاً للأفراد ولاحترام القانون وتحقيق فاعلية القضاء بوصفها جزءاً أساسياً من فكرة الاستقرار أو الأمن القانوني لكونه عنصراً حاسماً في حل المنازعات وربما تضمنه محكمة النقض من توحيد كلمة القانون على كافة المحاكم بما يحقق الأمن القانوني.

١٠ . ٢ القواعد القانونية

هي مجموعة من القواعد العامة المجردة والتي تنظم سلوك الأشخاص في المجتمع وهي قواعد ملزمة بمعنى أنها تقترن بجزاء يكفل احترامها.

١ ـ القواعد القانونية تتصف بالعمومية والتجريد

تتميز القاعدة القانونية بأنها قاعدة عامة ومجردة بمعنى أنها تصاغ وتوجه إلى الأشخاص أو الوقائع بصفة عامة فلا توجه إلى شخص معين بذاته ولا إلى واقعة معينة بذاتها وإنما يخضع لها كل من توافرت فيه شروط انطباقها فهي عامة : لا تصدر في مواجهة الكافة. ومجردة : لأنها لم تقصد شخصاً معيناً أو واقعة بذاتها.

٢ ـ القواعد القانونية قواعد اجتماعية

حيث إن الأمن القانوني يرتبط وجوده بوجود المجتمع فلا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع، وعلى ذلك يتضح أن العلاقة بين القانون والمجتمع علاقة قديمة نشأت منذ نشأة المجتمعات ذاتها واتخذت القواعد القانونية أشكالاً مختلفة خضعت لتطور المجتمعات ذاتها فكما تطورت المجتمعات من مجتمع الأسرة إلى مجتمع القبيلة ومجتمع العشيرة إلى مجتمع الدولة تطورت أيضاً القواعد القانونية من عادات وتقاليد وأعراف إلى أن صارت مجموعات قانونية متميزة ذات خصائص معينة تصدر عن سلطة مختصة يتحقق بها الأمن القانوني.

٣ ـ القواعد القانونية قواعد سلوكية

تتميز القواعد القانونية بأنها تحكم السلوك الخارجي للإنسان فهي لا تعنى ولا تهتم بالنوايا والبواعث والمشاعر مهما كانت طالما لم تخرج عن حيز النية والضمير، فإذا فكر شخص في ارتكاب جريمة فإن القانون لا يتدخل طالما أن هذا التفكير لم يتجاوز حدود النفس ولم يتخذ سلوكاً أو مظهراً خارجياً ولكن إذا خرج الشعور إلى العالم الخارجي أو ظهر في شكل تعد بالضرب أو السب أو القتل هنا فقط يتدخل القانون لأن هذا السلوك الخارجي يعد تهديداً مباشراً لكيان المجتمع إذن السلوك العدواني يهدد المجتمع ويحاسب عليه القانون وبهذا يتحقق أمن القانون.

٤ـ القواعد القانونية قواعد ملزمة

تتميز القاعدة القانونية لتحقيق الأمن القانوني بأنها ملزمة وتستمد هذا الالزام من السلطة العامة التي تجبر الأفراد على احترامها بتوقيع الجزاء

على من يخالفها ويلاحظ أن الجزاء الذي توقعه السلطة العامة يعد من أهم الخصائص التي تميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الاجتماعية الأخرى.

١٠ . ٣ كيفية تحقيق الأمن القانوني

هناك عدد من المبادئ الأساسية لتحقيق الأمن القانوني نذكر منها:

١ـ مبدأ المساواة أمام القانون

لا شك أن مبدأ المساواة بصفة عامة يعد من أهم المبادئ الإنسانية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به ودعمه في مختلف الحياة فلا ينبغي أن تقوم في المجتمع البشري أي فوارق نابعة من اختلاف الأصل أو الجنس أو الدين وإن مبدأ المساواة من أقوى المبادئ واعمقها أثراً لما يتميز به من وضوح أكثر في المضمون وبالتالي تؤكد المواثيق الدولية على هذا الحق السامي فقد قرر قانون تعزيز الحرية المبدأ العام للمساواة.

تعريف المساواة

تعني المساواة في صورتها المجردة عدم التمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الجنس لأن البشر كلهم متساوون في التكاليف والأعباء العامة والحقوق والحريات العامة. فالقانون هو الذي يحقق مبدأ المساواة ومن ثم يتحقق الأمن القانوني.

٢ ـ مبدأ سيادة القانون

سيادة القانون: هو مجموعة من القواعد القانونية الآمرة والناهية والنظم الأساسية التي تنظم العلاقات في المجتمع ضمن الدولة ومدى ترابط هذه العلاقة بين تمتع وحماية الأفراد بالحقوق الفردية والعامة في مواجهة تحديات وقمع مارسات السلطة السياسية في الدولة وبالواقع تهدر كرامة وحقوق وحريات المواطنين الفردية من خلال تبريرات وضرورات حماية السلطة بالقوة والتعسف في استعمالها.

يعتمد مبدأ سيادة القانون على عنصرين:

١ ـ إن كل سلطة في الدولة هي نتاج القانون وتعمل وفقاً للقانون.

٢ ـ يفترض أن يحترم القانون حقوق الفرد الإنسانية وحمايتها وعدم التعسف في استعمال القوة السلطوية تبريراً لقمع النشاطات والحريات الفردية استناداً لنظرية الأمن والاستقرار الوطني.

والجدير بالذكر أن المؤشر القانوني لخضوع الدولة لمبدأ سيادة القانون هو مزاولة الحكام لاختصاصاتهم ومهامهم الوظيفية لحكم القانون بسلطاته الثلاث ترافقاً مع الفصل بين وظائفها واستقلالهم في مارستهم لها دون تدخل ذلك من خلال أداء السلطة القضائية لوظائفها بتطبيق حكم القانون والأساس لمبدأ سيادة القانون في الدولة لذا يمكن اعتبار استقلال السلطة القضائية في الدولة بما لها حجية قانونية على حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين هي من أهم الأساسيات والمفترضات لمبدأ سيادة القانون.

٣ ـ مبدأ استقلال السلطة القضائية

يعد استقلال السلطة القضائية في أداء مهامها الوظيفية بأمان وحيادية نتيجة من نتائج الفصل بين السلطات وسيادة القانون لأنه من المفترض أن تمارس عملها باستقلال وحيادية وأن أي مساس أو تأثير أو تدخل في شأنها يدل على العبث بجلاء القضاء وإخلال بميزان العدل والإنصاف ما يخل بالأمن القانوني وهناك شروط لابد من توافرها لاستقلال القضاء في الدولة:

أ ـ أن يكون القضاء سلطة وليس مجرد وظيفة أي يمارس القضاء سلطة حيادية يضمن استقلالها من الضغوط السياسية وضرورة وجود نصوص دستورية وقانونية ترصد لتأمين استقلاله في أداء القضاة لوظائفهم وليس بتخصيص مواد قانونية ودستورية تربط مصير القضاء بحزب حاكم.

ب ـ أن يكون القضاء سلطة مستقلة: أي أن تقف السلطة القضائية على قدم المساواة مع السلطات الأخرى في الدولة وعدم تمكين السلطات الأخرى من التدخل في شؤونها.

جـ ـ أن يكون القضاء جهة متخصصة: إذ إن التخصص في العمل القضائي المهني هو أول الأولويات لأداء القضاة لوظائفهم بجدارة وحيادية ومهنية صادقة منصفة وعادلة، ذلك احتراماً للمهنة البشرية الأكثر رقياً كونهم يصدرون أحكاماً حسب قناعاتهم وضمائرهم الشخصية ضمن آليات قواعد ونصوص معينة ولأن القضاء ذو طبيعة خاصة.

د ـ أن يكون القضاء محايداً: أي يصدر أحكامه بغض النظر عن الأطراف المتخاصمة والمتنازعة دون انحياز بهدف تحقيق العدالة والإنصاف.

فالملاحقات والاعتقالات الكيفية والعشوائية في ظل الأحكام العرفية وقانون الطوارئ ذات الطابع الأمني العسكري وإصدار أحكام تعسفية لا قانونية بحق الناشطين السياسيين والقوميين والمواطنين نتيجة ضغوط وقرارات سياسية أمنية والتعدي على حقوق وحريات المواطنين لهو دليل على عدم تحقيق الأمن القانوني وعدم استقلال القضاء وسيادة القانون.

٤ـ مبدأ تطبيق القانون من حيث المكان والأشخاص

من أهم الموضوعات التي تثور بصدد تطبيق القانون مسألة تحديد مدى سريانه في المكان وعلى الأشخاص فعلى أي جزء من إقليم الدولة يسري القانون الوطني ومن هم الأشخاص الذين يمتد إليهم أثره.

والقاعدة : في هذا الشأن أن قوانين الدولة تطبق على كل من يوجد في إقليمها ولا يتعدى أثرها هذا الإقليم فالنظام السعودي مثلاً يسري على كل من يوجد في الأراضي السعودية وطنيين كانوا أم أجانب ويقف أثره عند حدود إقليمها فلا يتعداها إلى الخارج حتى على المواطنين السعوديين الذين يكونون على أرض دولة أجنبية حيث يسري على هؤلاء قوانين الدول التي يوجدون بها.

ويطلق على هذه القاعدة قاعدة إقليمية القوانين :ومؤداها أن نطاق القانون يتحدد بإقليم الدولة فيسري على كل من يوجد في هذا الإقليم وطنيين أم أجانب ولا يتجاوز هذا النطاق حتى على المواطنين المقيمين في الخارج. وأساس مبدأ إقليمية القوانين : هو أن القانون مظهر من مظاهر سيادة الدولة على أراضيها وهذه السيادة لا تتعدى حدود الدولة.

٥ ـ شخصية القوانين

أدى ازدهار التجارة الدولية وسهولة الاتصال بين الشعوب إلى تنقل الأفراد من دولهم للإقامة في دول أخرى واصطدام الناس بشدة وطأة قاعدة إقليمية القوانين فالأفراد الذين ذهبوا للإقامة في غير دولهم وجدوا أنفسهم خاضعين لقوانين لم يعتادوها وعلى الخصوص بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بشخص الإنسان كزواجه وطلاقه وميراثه وجميع علاقاته مع أفراد أسرته وهذه المسائل توضع بمراعاة الحالة الاجتماعية للأشخاص الذين تسري عليهم فالأخذ بقاعدة إقليمية القوانين في هذا المجال يؤدي إلى تطبيق قوانين الأحوال الشخصية على الأجانب في حين أنها لم توضع في الأصل لهم ولم تراع ظروفهم.

ولقد أدركت الدول ضرورة التساهل في تطبيق مبدأ إقليمية القانون حتى لا يمتنع الأجانب عن المجيء إليها الأمر الذي يترتب عليه عرقلة التجارة ولذلك ظهر مبدأ شخصية القوانين.

ومؤدى هذا المبدأ أن القانون يطبق على الأشخاص الذين ينتمون إلى الدولة التي تصدره أينما كانوا أي سواء كانوا في بلادهم أم في خارجها ولا يسري القانون على الأجانب حتى ولو كانوا يقيمون داخل الدولة وبظهور مبدأ شخصية القانون لم يختف مبدأ الإقليمية، بل بقي كل منهما جنباً إلى جنب وتتفاوت الدول في الأخذ بهذين المبدأين حسب ظروفها وما تقتضيه مصلحتها.

حيث إن القوانين الجنائية والمالية والإدارية تسري على كل من يقيم على أرض الدولة ويستثنى من ذلك رؤساء الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية التي تتمتع بحصانات قضائية بناء على اتفاقات خاصة.

كما يلاحظ أن القانون الجنائي قد يتسع تطبيقه فيشمل حتى الجرائم التي ترتكب خارج إقليم الدولة إذا كانت الجرائم تمس أمن الدولة كجرائم تزوير أو تزييف العملة.

أما بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب فإنها تسري بشأنها قوانينهم الخاصة وليس قانون الدولة التي يقيمون فيها.

٦ـ مبدأ عدم رجعية القانون

يقصد بمبدأ عدم رجعية القانون أن القانون الجديد لا يسري على الوقائع التي تمت قبل أن يصير نافذاً إذ إن هذه الوقائع يسري عليها القانون القديم الذي نشأت تحت ظله سواء في هذا أن تكون الوقائع متعلقة بقيام المركز القانوني أم متعلقة بآثاره التي تمت في الماضي. ويستند هذا المبدأ على اعتبارات العدالة فليس من العدل أن يحاسب الأفراد في سلوكهم وفقاً لقواعد جديدة لم تكن سارية وقت قيامهم بفعل أو تصرف معين ومن الناحية العملية فإن تطبيق القانون الجديد على الماضي من شأنه أن يخل باستقرار المعاملات وبالأمن القانوني.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الوقائع التي تكونت أو انتجت آثارها في ظل القانون القديم تظل محكومة به بحيث لا يجوز النظر فيها من جديد وفقاً للقانون الجديد وكذلك الحال إذا كانت عناصر هذه الوقائع قد تكونت في ظل القانون القديم أو كانت قد انتجت بعض آثارها فإن القانون الذي أبرم لا يملك النظر في هذه العناصر أو الآثار وعلى هذا النحو فالعقد الذي أبرم في ظل قانون لا يشترط الرسمية في إبرامه، يظل صحيحاً إذا ما صدر قانون جديد يشترط الرسمية لانعقاده. والقانون الذي يصدر مثلاً بتخفيض

الأجرة لا يسري على ما استحق من الأجرة التي حددها الأطراف والتي كان استحقاقها قبل نفاذ ذلك القانون الجديد .

الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم الرجعية:

١ ـ حالة النص صراحة على رجعية القانون : يجوز أن يتضمن القانون الجديد نصاً صريحاً على سريان أحكامه بأثر رجعي بشرط أن لا يكون من القوانين الجزائية التي تزيد من عقوبة جريمة قائمة أو تجرم فعلاً كان في الأصل مباحاً.

٢ـ القوانين الجزائية الأصلح للمتهم : تسري القوانين الجزائية الجديدة على الماضي كلما كانت أصلح للمتهم فلو صدر قانون جديد يلغي جريمة في القانون القديم أو خفف العقوبة المقررة عليها فإنه يسري على من ارتكب مثل هذه الجريمة في ظل القانون وبالعمل بمبدأ عدم رجعية القوانين نكون قد أخذنا بمبدأ من مبادئ تحقيق الأمن القانوني .

٧ ـ مبدأ الأثر الفوري أو المباشر للقانون

ومفاده أن القانون الجديد يتعين أن يسري بأثر فوري ومباشر على كل واقعة تحدث بعد نفاذه، ولو أتت الواقعة نتيجة لمركز قانوني وجد قبل هذا التاريخ.

ويستند هذا المبدأ على الرغبة في توحيد وحدة القانون المطبق على الوقائع التي تحدث بعد نفاذه الفورية منها أم المستمر الأثر .

مثال ذلك (إذا صدر نظام جديد للخدمة المدنية في السعودية يعدل شروط الترقية والعلاوات والإجازات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية القديم)

كأن جعل المدة اللازمة للترقية أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، فإن النظام الجديد يسري على كل واقعة تقع بعد نفاذه حتى بالنسبة لمن عينوا قبل صدوره ولكنه لا يطبق على الترقيات التي تم منحها قبل صدوره.

٨ ـ حماية الحق

الحق هو استئثار من شخص بشيء أو بقيمة استئثاراً يحميه القانون وعلى ضوء هذا التعريف يتحلل الحق إلى عنصرين :

- الاستئثار أو الاختصاص بشيء أو بقيمة.
- الحماية القانونية.

من طرق تحقيق الأمن القانوني أن تنصرف الحماية القانونية على إفراد استئثار صاحب الحق وما يخوله هذا الاستئثار من مميزات ويتحقق ذلك عن طريق كفالة القانون للشخص مباشرة السلطات اللازمة لتحقيق انفراده بها للشيء أو القيمة كل الحق.

فإذا أقر القانون استئثار الشخص فإنه يمنحه وسيلة الدفاع إذا ما اعتدي عليه أو كان مهدداً باعتداء عليه وهذه الوسيلة هي الدعوى أو الدفع أمام القضاء طالما كان يستعمل السلطات المخولة له استعمالاً مشروعاً فإذا خرج عن تلك الحدود سقطت عنه الحماية القانونية حيث يكون متجاوزاً للنطاق الذي يرسمه القانون لحقه.

والوسيلة الأساسية لحماية الحق هي الدعوى ويقصد بها التجاء الشخص إلى القضاء طالباً تقرير حق له أو وقف ومنع الاعتداء عليه في مواجهة من ينكره أو يعتدي عليه كما قد تتخذ الدعوى طلب التعويض عن الاعتداء على الحق أو المطالبة بالزام المدين بتنفيذ التزاماته.

ولا يجوز لمن اعتدي على حقه أن يرد الاعتداء بنفسه والسلطة المختصة برد الاعتداء وحماية الحقوق هي القضاء عن طريق الدعوى.

١٠ .٤ الشروط الواجب مراعاتها لتحقيق الأمن القانوني

يتطلب تحقيق الأمن القانوني فضلاً عن المبادئ التي أوردناها جملة من الحقوق تتمثل بما يلي:

١ ـ ضمان الحقوق والحريات الفردية إذ إن الهدف الرئيس للأمن القانوني هو تأمين الحماية لحقوق وحريات الأفراد ضد تعسف السلطات العامة وخصوصاً السلطة التنفيذية ولذلك يفترض أن يحقق الأمن القانوني ضمان هذه الحقوق والحريات لذا نجد أغلب الدساتير الحديثة للدول تنص على كفالة هذه الحقوق والحريات.

٢ ـ إشراك المجتمع المدني والمنظمات الدولية بإقامة الندوات والبرامج التطويرية الخاصة بتطوير ثقافة المواطن على تفهم القانون والمشاركة الفعالة في تطبيقه.

٣ ـ إدخال القوات الأمنية في برامج ودورات مكثفة حول أفضل الطرق للتعامل اليومي والقانوني مع المواطنين وتحويل رجل الأمن من عنصر مخيف إلى مصدر للاطمئنان والمساعدة.

٤ ـ توعية المواطن بأهمية احترام القانون من خلال قيام جهاز الدولة الأمني والوظيفي باحترام المواطن والتعامل معه بأسلوب حضاري وإنساني.

٥ ـ البدء بحملة واسعة ضد الفساد والعناصر المخلة بسمعة أجهزة الأمن وتقديمهم للمحاكمة ضمن الأطر القانونية بعيداً عن أي تدخلات سياسية.

٦ ـ عقد المؤتمرات العلمية والقانونية لمناقشة واقع تطبيق القانون بحيث يتحول إلى روح تسري في سلوكيات وقيم المواطنين.

٧ ـ الاستماع لشكاوى المواطنين الذين يتم التجاوز عليهم من قبل أجهزة الأمن والمخبرين السريين بقضايا كيدية وتعويضهم عن ذلك مادياً ومعنوياً ومحاسبة المتورطين بذلك لردع التجاوزات مستقبلاً.

٨ ـ تفعيل الجانب الإعلامي بشكل كبير وبيان أهمية احترام القوانين وكيف تطورت الدول بتطبيقها للقانون بالمشاركة من الجميع مسؤولين ومواطنين.

٩ ـ نشر الوعي القانوني الذي يعني بدوره جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذاك.

١٠ . ٥ أهمية الثقافة القانونية للأمن القانوني

الثقافة القانونية تعد أحد الروافد المهمة التي تقوي الشخصية وتجعل فيها إرادة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل بها فالقانون مرتبط بجميع نواحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والإدارية وإن نشر الثقافة القانونية له أثر في تكوين شخصية الفرد وتجعل منه مواطناً صالحاً يحترم القانون لكن بشرط أن يكون هذا القانون في موقف الدفاع عن هذا المواطن الصالح ويضمن حقوقه أمام من يحاول مصادرتها من أي جهة أو أي شخصية كانت لذا لا غرابة أن نجد المواطن في الدول المتقدمة عندما يتكلم أو يفعل شيئاً تجده يسير على المنطق العقلاني الذي يدرك الأمور وذلك نتيجة انتشار ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترامه بين أفراد المجتمع.

ومن الواضح أن للثقافة القانونية شقين متلازمين هما ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترامه بين أفراد المجتمع.

فأما ثقافة العلم بالقانون تعني أننا عندما ندعو لضرورة إلمام المواطن بالثقافة القانونية ليس بالضرورة أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون يضم بين جنباته جميع فروع القانون أما المقصود هو الإلمام بالثقافة القانونية كما يسعى البعض للحصول على ثقافة أدبية فيحفظ أبياتاً من الشعر ويطالع القصص وغيرها وكذلك الحال للثقافة الصحية والثقافة القانونية هي بقدر ما يثقف الفرد نفسه بهذه الثقافة بقدر ما يساعده ذلك على حل المشكلات التي يواجهها في حياته بحيث تكون الكلمة الأولى للقانون وليس للحناجر العالية.

أما الشق الثاني وهو المهم، احترام القانون حيث إن نشر الثقافة القانونية بدون نشر ثقافة احترام القانون تجعل من هذه الثقافة ثقافة كلام ونظريات وليس ثقافة عملية تحقق أهدافها المرجوة.

أما مسألة نشر ثقافة احترام القانون تقع على عاتق الجميع ليس فقط على رجال القانون أو أي شخص محسوب على القانون وإنما تقع هذه المسألة على الجميع من أبسط إنسان إلى أعلى مرتبة في المجتمع فتقع على عاتق من بيده السلطة وكذلك على المؤسسات التربوية والتعليمية ولا يجب أن ننسى دور الأبوين في هذا المجال فهو كبير جداً في تعميق احترام القانون لدى الأبناء.

إن تعميق ثقافة القانون لدى المجتمع يعد من العوامل الأساسية في تحقيق الأمن القانوني وتحقيق التطور والتنمية التي يطمح إليها كل مواطن.

ويمكن نشر الثقافة القانونية بما يلي :

١ ـ عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

٢ ـ عقد المؤتمرات العلمية والقانونية.

٣ ـ إقامة الدورات التدريبية.

٤ ـ احترام أجهزة الدولة للقانون ما يؤدي إلى احترام المواطن للقوانين.

٥ ـ إشراك المواطنين في نشر الثقافة القانونية.

٦ ـ محاربة الفساد وتقديم المفسدين للعدالة ونشر ذلك في وسائل الإعلام المختلفة (عن طريق التشهير وفق ضوابط محددة).

القانون ضرورة لابد منه للحفاظ على كيان المجتمع ومصالحه أو في قول آخر ظاهرة حتمية تلازمه وتساير تطوره وتفنى بفنائه بمعنى أنه لم يكتب البقاء لأي مجتمع مطلقاً بدون قانون يكفل الحياة الآمنة والعادلة بين أفراده ولن يكون للقانون وجود أو فائدة إلا إذا كان هناك مجتمع ينظمه فمن الضروري لاستمرار الحياة بين الناس أن ينظم سلوكهم من خلال جملة قواعد تبين لهم الأشياء المباحة فيقدموا عليها بلا ريب أو خوف من عقاب والأشياء الممنوعة عليهم فيكفوا عن فعلها وإلا ردعهم القانون وما هو الأمر الملزم والذي عليهم القيام به وإلا دخلوا في دائرة الحساب والمساءلة وما هي الوسائل التي حددها القانون لإجبار الناس على البعد عن ارتكاب المخالفات وتوفير العقوبات المقررة لها قواعد موضوعية ليستهدي بها الأفراد في التصرف حسب السلوك الصحيح.. إن هذا هو الهدف ليتحقق بذلك الأمن القانوني الذي ينظم حياة الناس.

وختاماً، الأمن القانوني أحد المفاهيم الأمنية المكملة للأنشطة الأمنية الأخرى وإن كان لازماً لها فلا يتصور مثلاً كما جاء بالدراسة قيام الأنشطة الاقتصادية دون عقود والتزامات بين المتعاقدين وأي إخلال بها يعني فشل النشاط من الأصل ما يعني ضرورته لاستكمال الأنشطة الأخرى.

من هذا تتضح ضرورة وجود قوانين منظمة للعلاقة بين الأفراد في المجتمع وبين الأفراد والسلطة في المجتمع وكذلك مع علاقاتهم بالدول الأخرى فوجود هذه القوانين ضرورة لتنظيم العمل بصورة واضحة تحفظ لكل جانب حقوقه وتلزمه بما عليه من أعمال.

كما يلزم الإعلان عن هذه القوانين أن تكون سهلة الحصول والعلم بها وهو ما يستلزم العمل على الإعلان عنها بكافة الوسائل حتى يلتزم كل شخص بالواجبات والأعمال المنوط به أداؤها، كما يكمل ذلك أن تكون هذه القوانين في صورة مبسطة وواضحة للجميع.

هذا ويكمل إصدار مثل هذه القوانين المنظمة للعمل في المجتمع وجود أجهزة فاعلة لإنفاذ القانون وأن يكون المواطنون سواسية أمام القانون لا يفرق بين شخص وآخر في القانون، كما أن كفاءة انتشارها في التوقيتات المناسبة تمثل خطوة مهمة في تنفيذ القانون وعدم إفلات المتهم من العقاب، وهكذا تتضح ضرورة وجود قوانين فاعلة في الدول بهدف تحقيق سيادة القانون وبقدر احترام المواطنين لهذه القوانين بقدر ما يتحقق الأمن والاستقرار في الدول.

الفصل الحادي عشر
أسلوب المواجهة

١١ . أسلوب المواجهة

استعرضنا موضوع الأمن غير التقليدي والذي يتفرع منه موضوعات عديدة تصب في النهاية في تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين وفي احساساتهم ووجدانهم، ففيما يتعلق بأمن الفرد ذاته تضمن:

- الأمن الصحي.
- الأمن البيئي.
- الأمن الوظيفي.
- الأمن الشخصي.
- الأمن السياسي.
- الأمن المجتمعي.
- الأمن القانوني.

إضافة إلى أهمية الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية والخاصة بالمواطنين ويندرج تحت هذا البند:

- الأمن الثقافي.
- حماية الموروث الثقافي غير المادي.

ويتضح من ذلك الارتباط بين هذه الموضوعات كافة وأمن الفرد أحد مستويات الأمن وكذلك الحفاظ على الأمن الوطني من خلال الحفاظ على أمن الدولة من خلال تحقيق الأمن الثقافي في الدولة والحفاظ على الموروث الثقافي غير المادية مثل تقاليدها ومعارفها والاحتفال بالمناسبات المعينة.

وبالعـودة إلى مفهـوم الأمن الوطني (القومي): نجـد أن الأمن الوطني لدولـة ما في أبسـط تعريفاته.. هو الحفـاظ على بقاء الدولة بكامل سياسـتها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من أطماع وتهديدات الغير.. وتوفر الحد الـلازم من الاسـتقرار والأمن الذي يضمـن دوام التقدم وصـولاً إلى رخاء شـعبها مع صيانة كل ذلك بالقدرة عـلى ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنها.

عمومـاً فـإن الأمن الوطني وإن كان يرتكز أساسـاً على قدرات الدولة الذاتية (اقتصادياً ـ عسـكرياً ـ تماسـك جماعي ـ عمـق ثقافي) فإنه لا يتحقق بالقـدرات الذاتيـة وحدهـا، لأن الدول لا تعيش في فـراغ وإنما هي جزء من مجتمع يتعامل معه ونتأثر به ما يلزم أن نتعاون مع المجتمع الإقليمي والدولي بما يحقق مصالح الدولة القومية.

وهكذا يتضح لنا أن الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياسـتها وسـيادتها عـلى أرضها يسـتلزم تحقيق الأمـن الصحـي للمواطنين لما تأكد لنـا من دور الصحة في أمن الإنسان ونفس الشيء بالنسبة للأمن البيئي.

كما أن أحسـاس الفرد بالأمن الشـخصي يجعله يعمل ويسعى في الدولة جاهداً في ظل ما يسود في الدولة من أمن واستقرار.

وهكـذا يتضح لنا الارتبـاط بين هذه الموضوعات عامـة في إطار تحقيق الأمن الشـامل حتى على مسـتوياته المختلفة سواء بالنسـبة للفرد، أو بالنسبة للوطـن، ثم بالنسـبة للإقليـم. وهكذا يمكن المسـاهمة في تحقيـق الأمن على مستوى العالم.

الموضوعات الأمنية التي اسـتعرضناها هنا منها موضوعات تمتد آثارها إقليمياً وربما دولياً ولا يقتصر تأثيرها على الإقليم منفرداً .

فقد استعرضنا على سبيل المثال الأمن الوظيفي والأمن الشخصي ناهيك عن الأمن الصحي والبيئي أيضاً الذي تمتد آثاره إقليمياً وغيره الكثير.

فالثورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في أواخر العام ٢٠١٠م، والعام ٢٠١١م، امتدت آثارها إقليمياً ودولياً ففيما يتعلق بالأمن الوظيفي والأمن الشخصي الذي كان سبباً لهذه الثروات في المنطقة فالثورة والتظاهرات التي حدثت في سوريا امتدت آثارها إلى دول الجوار خاصة فيما يتعلق باللاجئين على سبيل المثال الذين فروا من سوريا إلى تركيا ومن سوريا إلى لبنان ومن سوريا إلى الأردن بخلاف من فر إلى العراق.

والثورة والتظاهرات في ليبيا امتدت آثارها إلى ثلاث دول جوار وربما أكثر حيث شهدت دول مصر شرقاً وتونس والجزائر غرباً وبالتأكيد جنوباً إلى تشاد وغيرها. وكذلك لم تتوقف آثارها إقليمياً فقط فقد زادت نسبة المهاجرين غير الشرعيين الذي فروا إلى جنوب أوروبا من مصر وليبيا وتونس إلى دول جنوب البحر المتوسط.

وهكذا نجد ما يشكله مثل هذه الموضوعات الأمنية من تهديد للدولة في أمنها الشامل وما يشكله أيضاً مثل هذه التهديدات من تأثير على أمن الدولة ذاتها ولدول الجوار إقليمياً وربما دولياً .

ومن ذلك يتضح الدور المهم للتعاون بين الدول إقليمياً فالحفاظ على علاقات وطيدة مع دول الجوار يمثل خطوة مهمة في تحقيق الأمن في الدولة تجنباً لانتشار الأمراض أو التهديد البيئي أو حدوث قلاقل في الدولة يتبعها هجرات وفرار مواطنين إلى دول الجوار، مع أهمية تبادل المعلومات فيما يتعلق بانتقال العناصر الإجرامية مثل التهديد بتهريب المخدرات والتسلل إلى الدول المجاورة وغيرها من الجرائم، وهو ما تسعى كافة الدول من أجل تحقيقه والحفاظ على علاقات وطيدة مع دول الجوار.

١١ . ١ المهددات

ظهر لنا من استعراض موضوع الأمن غير التقليدي شمولية المقرر أي أنه يشمل موضوعات عديدة يمكن القول أنها تهدد الأمن الإنساني والمجتمعي ما يشكل تهديداً للدولة وربما الإقليم الذي تتبعه الدولة ذاتها.

وهذه محاولة لتحديد (حصر) اتجاهات التهديد

م	البيان	مستوى التهديد			
		على الفرد	على الدولة	على الإقليم	عالمياً
١	الأمن الصحي				
٢	الأمن البيئي				
٣	الأمن الوظيفي				
٤	الأمن الشخصي				
٥	الأمن الثقافي				
٦	حماية الموروث الثقافي غير المادي				
٧	الأمن السياسي				
٨	الأمن المجتمعي				
٩	الأمن القانوني				

ويتضح لنا من الجدول مدى تأثير كل على مستويات الأمن المختلفة.

١ ـ فعلى مستوى الفرد

نجد تأثير كل على مستوى أمن الفرد، الصحي، والبيئي، والوظيفي، الشخصي، الثقافي والثقافي غير المادي، السياسي، والمجتمعي، والقانوني، ما يعني عاملاً مساعداً في تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين.

٢ ـ وعلى مستوى الدولة

نجد أيضاً ارتباط أمن الدولة بما يمكن تحقيقه من مستوى أمن الفرد وهو ما يؤكد الارتباط المباشر بين أمن الفرد وأمن الدولة وتأثر كل بالآخر فتحقيق أمن الفرد يحقق أمن الدولة وتحقيق أمن الدولة أيضاً ينعكس على الفرد في مجالات عديدة.

٣ ـ وعلى المستوى الإقليمي

نجد ارتباط الأمن على المستوى الإقليمي بكل من الأمن الصحي والأمن البيئي لما لتأثير ذلك على المنطقة خاصة مع انتشار الأمراض عبر الحدود وارتباط ذلك أيضاً بالأمن البيئي.

وفي مجال الأمن الوظيفي نجد أيضاً ارتباط ذلك بالأمن الإقليمي ولعل المثل الواضح لذلك القيود التي تضعها دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول إلى أراضيها حفاظاً على حجم العمالة الواردة وكذلك الهجرة غير المشروعة من الدول العربية والأفريقية عبر البحر المتوسط إلى الجنوب الأوروبي وهو ما تزايد خلال الفترة الأخيرة عقب الثورات الشبابية في كل من تونس وليبيا وهكذا يتضح تأثير الأمن الوظيفي على الاستقرار والأمن في الدول وانعكاس ذلك على دول الجوار.

وهكذا أيضاً امتداد تأثيرات البعض على المستوى الدولي مثل انتقال الأمراض والأوبئة عالمياً مثل أنفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض.

تصنيف المهددات

المحلية

١ ـ تشكل تهديداً لأمن الفرد.

٢ ـ دافع إلى الانتقال إلى مجتمعات أخرى.

- مثل الهجرة غير المشروعة.
- تجارة المخدرات.
- انتشار أوبئة.
- انتقال الجرائم العابرة للحدود.

الإقليمية

١ ـ قد تمتد آثارها على مستوى الإقليم.

٢ ـ إحداث خلل في بعض المجتمعات مثل:

- الجرائم العابرة للحدود والقادمة من دول أخرى.
- تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود.

الدولية

١ ـ قد ينتقل التهديد إلى المستوى العالمي.

٢ ـ أهمية تعاون دول العالم للمواجهة.

- ودور منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال.

١١ . ٢ استراتيجية المواجهة

١١ . ٢ . ١ المحلية

١ ـ بناء الفرد

إن التهديدات التي استعرضناها في دراستنا هـذه لا يمكن مواجهتها إلا عـن طريق بناء الفـرد ذاته بدءاً من تحقيق الأمن الصحي للفرد وحصول الفرد على العلاج والدواء المناسب وفي الوقت المناسب فالعقل السليم في الجسم السليم وتوفر منشآت صحية كافية وبأسعار مناسبة أو عن طريق التأمين الصحي وهكذا بالنسبة لباقي التهديدات مثل الأمن البيئي وتوفير حياة كريمـة للمواطنين والبعد عن الملوثات هـذا إضافة إلى الأمن الوظيفي الـذي يوفـر الوظيفة المناسبة للمواطنين ومواجهـة البطالـة والفقر ومحاولة توفير مستوى معيشي مناسـب هـذا إضافة إلى مجالات الأمـن الأخرى مثل الأمن الثقافي والسـياسي والمجتمعي والأمـن القانوني وغيرها ما يحقق الحياة الكريمة للمواطنين.

٢ ـ بناء القدرة الذاتية للدولة

كـما أن بناء القـوة الذاتية للدولة يحقـق تقدم الدولـة وازدهارها ويحقق توفير ميزانيات مناسـبة يمكن منها الإنفاق بكفاءة على مجالات واحتياجات الدولـة مثـل الإنفاق على التعليـم والصحة وتوفير الاحتياجـات الضرورية وتوفير الاحتياطي المناسـب الذي يمكن بواسطته الإنفاق على الاستثمارات بصفة دورية ما يساعد على مواجهة مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنيـة بـما يوفـر حيـاة كريمة ومناسـبة يمكـن للدولة عـن طريقها تحقيق

تفاعلات مناسبة ولصالح الدولة وخلق علاقات وطيدة مع دول الإقليم وكافة دول العالم.

٣ـ نشر معالم الدين الإسلامي الصحيح

إن نشر تعاليم الدين الإسلامي بين المواطنين وبين الأجهزة الأمنية يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق الأمن في مجالاته المختلفة، فالثقافة الإسلامية وتذكرة المواطنين بها تؤكد على انتهاج هذه التعاليم وهي في الأصل تمثل مبادئ وقوانين الأمن الإنساني الحديثة خاصة وأن من المبادئ الإسلامية السمحة ومساعدة الغني والقادر إلى المحتاج واتباع القوانين واللوائح كلها تحقق الأمن للفرد وللمجتمع أيضاً .

٤ ـ الدور الإعلامي الشفاف الواعي الوطني

لاشك أن من العوامل المهمة في أي مجتمع وجود إعلام نزيه ينقل الحقائق صراحة على المواطنين دون أي مواربه أو تضليل أي يتسم بالشفافية والوضوح وأن لا ينحاز لفئة على حساب فئة أخرى، ولعلنا نذكر ما تعرضت له وسائل الإعلام في الدول التي حدثت فيها تغيرات الربيع العربي وثورات المواطنين ضد وسائل الإعلام التي كانت تقف إلى جانب الحكومات والرؤساء وتركت مصالح الشعوب ولم تكن تنقل الأوضاع المتردية في هذه البلاد وتنبذ الآراء المناهضة لسياسة الحكومة ولا تسمح إلا لمن يمجد في الأنظمة فقط.

٥ ـ تعاون قوى الدولة الشاملة وكل الأجهزة والتخصصات

يمثل تعاون قوى الدولة الشاملة عنصراً مهماً في حسابات قوى الدول، حيث يمثل انتهاك أي من عناصر هذه القوى ضعفاً في حسابات هذه القوى، فالمواطن يسعى إلى تحقيق أمنه الشامل وأن أي انتكاسة في أي جزء منه يضعف من ولاء وانتماء الفرد، وعلى هذا يسعى المواطنون في أي دولة للحصول على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء أجهزة أمنية قوية تحقق له الاستقرار داخلياً وتأمين الدولة من أي عدوان خارجي، ومن هذا المنطلق نجد ضرورة تكاتف قوى الدولة كافة وكل الأجهزة لتحقيق أمن المواطن ذاته وفي نفس الوقت تحقيق الأمن للدولة ذاتها بما يعود عليها بالاستقرار والمكانة المهمة إقليمياً ودولياً.

١١. ٢. ٢ الإقليمية

١ ـ التعاون الإقليمي خاصة في مجال التنمية

يمثل التعاون الإقليمي عنصراً رئيساً في تحقيق الأمن الشامل للدولة، ولم يعد في مقدور أي دولة أن تعيش بمفردها حتى أكبر الدول في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل هنا منظمة جامعة الدول العربية التي تضم في عضويتها ٢٢ دولة عربية هذا بخلاف انضمام الدول العربية الأفريقية وعددها عشر دول إلى الاتحاد الأفريقي الذي يجمع الـ ٥٤ دولة أفريقية إلى عضويته هذا علاوة على المنظمات غير الإقليمية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتجمع دول حوض نهر النيل الذي يضم في عضويته مصر والسودان وغيره ولاشك أن التعاون الإقليمي يمثل حجر الأساس

في حل العديد من المشكلات الاقتصادية في مجال التنمية مثل الانتقال للعمالة بين دول المنطقة وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والبضائع ما يعد عاملاً رئيساً لخدمة المنطقة.

٢ ـ التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات عن المخاطر

كذلك يمثل تبادل المعلومات بين دول الإقليم عنصراً مهماً لمواجهة المخاطر المحدقة بالمنطقة خاصة في المجال الصحي حيث يلزم تبادل المعلومات عن الأمراض المنتشرة والتي يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى وكذلك تبادل المعلومات عن المجرمين وتجارة المخدرات التي يلجأ غالبية التجار للتنسيق فيما بينهم وكذلك غيرها من الجرائم والتي يمكن أن يمتد نشاطها عبر حدود الدول حيث يلزم تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية حتى يسهل الوقوف على حقيقة الأمور.

١١ . ٢ . ٣ الدولية

١ ـ التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها

تصدر الأمم المتحدة بين الحين والآخر قراراتها وتعليماتها المنظمة لحقوق الإنسان وبما يحقق السلم والأمن الدوليين، هذا بخلاف مسؤوليات المنظمات المتخصصة مثل منظمة الأغذية العالمية (الفاو) وغيرها من المنظمات التي تقدم المشورة والمساعدات لدول العالم المختلفة وكذلك غيرها من المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية والتي تهدف إلى توفير الأدوية والأمصال لمكافحة الأمراض والأوبئة المهددة للصحة العالمية وكذلك العديد من المنظمات المشابهة.

٢ ـ دور الدول الكبرى

كما تقدم الدول الكبرى مساعداتها أيضاً لتحقيق الأمن الشامل لدول العالم المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وكندا فهذه الدول على سبيل المثال تقدم مساعداتها في المجال الصحي والبيئة وتكنولوجيا تحلية المياه والتي تحتاجها الدول النامية والفقيرة منها خاصة، هذا بخلاف جهود الدول الكبرى في دعم الأمن والاستقرار في الدول، ومحاولة تحقيق الأمن الدولي بكافة فروعه المختلفة.

٣ـ دور التجمعات الدولية الكبرى (مثل تجمع الدول الصناعية الكبرى)

كما تقدم التجمعات سواء الاقتصادية أو السياسية مساعداتها ودعمها للدول المختلفة مثل تجمع الدول الصناعية الثماني الكبرى وغيره من التجمعات تقدم مساعداتها الغذائية أو الصحية وأحياناً تقوم هذه الدول بإعفاء الدول الأكثر فقراً من بعض ديونها بهدف مساعدة هذه الدول في توفير خدماتها والتنمية الاقتصادية بها.

١١ . ٣ تفعيل دور الأجهزة الأمنية

يقع على عاتق الأجهزة الأمنية عبء كبير للتعامل ومواجهة قضايا الأمن غير التقليدي وبرغم أن المجالات متشعبة إلا أن أفراد الأجهزة الأمنية يتميزون بمهارات خاصة يلزم انتهاجها لمواجهة مثل هذه التهديدات ومن هذه المهارات يختص البعض منها بـ:

١ ـ القيادة (أبو شامة: ١٤٢٣هـ: ١٦)

إن نجاح القيادة يتمثل في قدرتها على تحصيل أكبر قدر من جهود مرؤوسيها في إطار السياسة الموضوعة للعمل، ويجب أن يتصف القادة بصفات معينة تميزهم عن غيرهم، مثل:

ـ أن يكون القائد قدوة صالحة لمرؤوسيه.

ـ مظهر القائد وسلوكياته الشخصية.

ـ الإلمام الجيد بطبيعة العمل وظروفه.

ـ ضرورة اهتمام القائد بمرؤوسيه ومشاركتهم في مناسباتهم الاجتماعية.

ـ يجب أن يكون القائد عادلاً محايداً .

ـ يجب على القائد أن يعمل لإعداد صف ثان يتولى القيادة في غيبته.

٢ ـ تحقيق الاتصال الفعال

هي المهارة الأولى التي يتعلمها المرء منذ طفولته ليعبر من خلالها عن احتياجاته وأحاسيسه، وبدون مهارة اتصال فعال وحيدة لا يمكن للقيادة إيصال أهدافها للعاملين أو توجيههم.

والاتصال بصفة عامة هو الخطوة المتضمنة نقل معلومات ما من المرسل إلى المرسل إليه بحيث تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة لكلا الطرفين.

وهناك عوامل شخصية عديدة تؤثر في تحقيق الاتصال وتستلزم تمتع أفراد الأجهزة الأمنية بها سواء الشخصية أو القبول في مواجهة الجماهير بحيث يكون عندهم قبول في تنفيذ التوجيهات والتعليمات.

٣ ـ التعامل مع الدوافع والحوافز: (أبو شامة: ٢٢)

لا يقتصر نجاح القيادة على قدرة القيادي في التأثير من خلال اتصاله الفعال والمؤثر، ولا من خلال قدرته على التصور ونقل هذا التصور إلى عقول وقلوب الآخرين، بل لابد من توفر القدرة لديه على تحقيق الاحتياجات المختلفة لأفراده وللجماعات التابعة له، وهذا ينعكس في الأساس على أسلوب التعامل مع الجريمة ومرتكبي الجرائم بأسلوب إنساني ومراعاة للظروف التي يعيشها مرتكبو هذه الجرائم.

٤ ـ مواجهة الرأي العام

إن الرأي العام هو اتجاهات الجماهير إزاء قضية ما، وهنا يلزم لدى القادة والأجهزة الأمنية حسن مواجهة الرأي العام وبالقطع ليس بالضرورة أن يكون على صواب وعندئذ تصبح مهمة الشرطة هي تصحيح مفاهيم الرأي العام وتعديلها وليس مجرد مسايرتها والاستجابة لها.

على أن مواقف الشرطة من الرأي العام ليست مجرد إقناعه بسياستها وإنما أيضاً استجابتها لما هو مناسب من آراء واتجاهات قد تفرض عليها لتعديل هذه السياسة وتخطئ الأجهزة الأمنية إذا تصورت أن تمسكها بسياستها ينبع من مسألة مبدأ أو نتيجة كبرياء وعناد فالسياسة ينبغي أن توزن بميزان الصالح والصائب.

٥ ـ استخدام التقنيات الحديثة

رجل الأمن في ظل تطورات هذا العصر الحديث في حاجة ماسة لمواكبته وإلى تطوير ذاته وتوسيع معرفته باستخدام التقنيات الحديثة في مجال عمله في

سبيل تحسين أسلوب أدائه العمل (الاستغناء عن أشكال العمل الورقي) وتحقيق التواصل الجيد الفعال (إلكترونياً) مع الغير والانتقال من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني الحديث.

بالإضافة إلى ضرورة تحقيقه للجاهزية والاستعداد التام لمواجهة أي حالة أمنية طارئة وخاصة مع بروز ظاهرة (المجرم المثقف) واعتماده على الأساليب الحديثة في ارتكاب ما تسمى بالجرائم المستجدة.

هذا أقل ما يجب أن يتميز به رجل الأمن في الوقت الحالي فالذين يرتكبون الجرائم حالياً يستخدمون أحدث الأجهزة الإلكترونية لتأمين جرائمهم فعصابات تهريب المخدرات أصبحت حالياً تستخدم أحدث الأسلحة وأحدث التكنولوجيا في تنقلاتهم وأحدث التكنولوجيا لمواجهة الأجهزة الأمنية فمنذ عشرات السنين وهم يتنصتون على الأجهزة الأمنية لمراقبة تحركاتهم ما استلزم على الأجهزة الأمنية توفير أحدث المعدات لتأمين ودعم الأجهزة الأمنية.

الأجهزة الأمنية في أشد الحاجة في الوقت الحاضر للتسلح بالعلم والتكنولوجيا والمعرفة للتعامل مع هذه المفاهيم الأمنية الحديثة والمتشعبة مع توفير التخصص والتعمق في المفاهيم حتى يمكن مواكبة هذه المجالات المتعددة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على صحة ومستوى معيشي مناسب للمواطنين أسوة بباقي دول العالم.

وفي الختام تم استعراض تعاريف ومفاهيم الأمن غير التقليدي، مفهوم قديم جديد بدأ الحديث عنه، والتركيز على موضوعات أمنية جديدة وإن كان تم الحديث عنها في السابق ولكن ليس بنفس التركيز الذي يتم به الاهتمام حالياً والدول بدأت مؤخراً مواجهة ما تعده تهديدات منها،

وهي تهديدات مضمونة الأساليب التي تواجه بها، مثل موضوعات أنفلونزا الخنازير ـ الطيور، تغيرات المناخ وتأثيراته على الأمن، الهجرة غير الشرعية التي تتم من دول إلى دول أخرى، أشكال الإجرام المنظم وغير المنظم، كل هذه المشكلات مثلاً كنا لا نهتم بها، أصبحت الآن محل الاهتمام هي وغيرها من التهديدات كما اتضح لنا.

إن هذا المرجع يهدف إلى نظرية أو محاولة إرساء مفهوم الأمن غير التقليدي Non-Traditi anal Security ضمن المفاهيم المطروحة للنقاش العام حول الأمن في المنطقة العربية، كما يهدف عملياً إلى لفت الانتباه بشدة إلى تحول مشكلات تقليدية إلى تهديدات حادة تمارس تأثيراتها على الأمن القومي والأمن الإقليمي إلى المنطقة العربية وإلى أن هذه المصادر ذاتها قد بدأت في التحول نحو أشكال جديدة أكثر تعقيداً ما ساد في إطارها هي ذاتها.

كما ظهر من استعراض الموضوعات التي تمت دراستها في إطار الأمن غير التقليدي ضعف اهتمام السياسات العامة العربية بقضايا هذا الأمن سواء على المستوى الداخلي للدول أو على صعيد سياستها الخارجية وأطر تعاونها الإقليمية والدولية، كما أنه يبرز أهمية التكامل بين عنصري الأمن التقليدي وغير التقليدي.

ولعل ذلك يبرز لنا عدم وضوح التهديد غير التقليدي للأمن والذي ذكرنا في بداية مرجعنا هذا أنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله بما يشمل الدولة ومن ثم إلى نطاق التهديدات الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتفرعاتها المتعددة مثل الصحة والبيئة وغيرها.

وفي إطار استعراض التهديدات المنتقاة في هذا المرجع للأمن غير التقليدي يمكن ملاحظة أن قدرة الدولة على مواجهة هذه التهديدات من الأمن غير التقليدي تنحصر في نقطتين رئيستين:

الأولى: بناء القدرة الذاتية للدولة وهذا يحقق مواجهة لموضوعات عديدة منها الأمن الشخصي والأمن الوظيفي والأمن البيئي والأمن القانوني للأمن الصحي وغيره من الموضوعات الأمنية الأخرى وذلك عن طريق تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولاشك أن ذلك يعتمد بالأساس في بناء القدرة الاقتصادية للدولة وهي الأساس الداعم لكافة القدرات الأخرى مثل السياسية والعسكرية والاجتماعية فالقدرة الاقتصادية تمثل دعماً للقدرة السياسية ولمكانة الدولة إقليمياً ودولياً كما أن القدرة الاقتصادية تمثل دعماً للقدرة العسكرية أيضاً للدولة فهي التي تمكنها من بناء قدراتها الذاتية والعسكرية تدافع بها عن أمنها القومي كما أنها أيضاً داعمة للقدرة الاجتماعية في مجالات عدة مثل التعليم والصحة والثقافة والعدالة الاجتماعية وغيرها العديد.

الثانية: تفعيل التعاون إقليمياً ودولياً لمواجهة تهديدات الأمن غير التقليدي فالتعاون إقليمياً على الأقل يساعد على تحقيق الأمن الصحي من ناحية انتشار الأوبئة وانتقالها مثلاً إلى دول الجوار كما أن التعاون الإقليمي يساعد في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة مثل عملية انتقال العمالة إلى دول الجوار المستقبلة للعمالة ولعل مثال ذلك انتقال العمالة المصرية والسودانية والأردنية ومن غيرها من الدول العربية المصدرة لها إلى دول الخليج العربي والدول البترولية أيضاً بصفة عامة.

كما أن التعاون الدولي عنصر فاعل في مجال مواجهة محاور الأمن غير التقليدي مثل الدعم الدولي من خلال منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل مجالات الأمن الإنساني والدعم في مجالات تحلية المياه لحصول الدول على المياه النقية الصالحة للشرب وكذلك المساعدة في مجال الأمن الغذائي من خلال منظمة الفاو للغذاء ومنظمات الصحة العالمية الداعمة للصحة ومواجهة الأوبئة والأمراض هذا بخلاف مساعدات الدول الكبرى مثل المساعدات الأمريكية لمكافحة مرض الإيدز لتوفير الدواء بأسعار مناسبة خاصة للدول الفقيرة والنامية.

هذا وقد بدأ المفكرون والكتاب العرب خلال السنوات القليلة الماضية الحديث عن الأمن غير التقليدي وأدرجوا موضوعات عديدة ضمن موضوعات الأمن غير التقليدي لعل ما تضمنه:

١ ـ التوترات العنيفة في المجتمعات العربية ومنها:

ـ الصراع على الحيز الاجتماعي منها الصراع المكاني والبيولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢ ـ الجريمة المنظمة وتهديدها للأمن الإنساني.

٣ ـ أمن الموارد ومنها:

ـ الأمن المائي.

ـ الأمن الغذائي والتغذية في العالم العربي.

٤ ـ التحركات السكانية ومنها:

ـ اللاجئون والنازحون.

٥ ـ مشاكل بيئية:

ـ الجفاف والتصحر.

ـ نقص المياه.

ـ التغيرات المناخية.

٦ ـ التعاون بين الدول العربية في مجالات الأمن غير التقليدي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١ـ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية لعام (٢٠٠٩م) ـ الفصل الثاني عن البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية.

٢ـ البراهيمي، مفيد عواد (١٤٣١هـ)، بحث فردي عن الأمن البيئي وعلاقته بالأمن الإنساني ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ كلية العلوم الاستراتيجية ـ الدورة الأولى ماجستير الرياض.

٣ـ الشهري، سيف علي (١٤٣٢هـ)، بحث فردي عن الأمن البيئي ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ كلية العلوم الاستراتيجية ـ الدورة الثانية ماجستير ـ الرياض.

٤ـ عبد الحميد، زيدان هنيدي، وآخرون (١٩٩٦م)، الملوثات الكيميائية البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٥ـ بشير، هشام (٢٠١١م)، مسؤولية الاحتلال الأمريكي عن الإضرار بالبيئة العراقية ـ مجلة كلية الملك خالد العسكرية (العدد ١٠٦) (الحرس الوطني) سبتمبر ٢٠١١م، ص ٧٤ ـ الرياض.

٦ـ شرف، عبد العزيز طريح،(١٩٩٧م) التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

٧ـ السيد محمد الفقي،(١٩٩٥م) الحرب والإسلام، دار الراية للنشر.

٨ ـ فـاروق، صابية وآخـرون، (٢٠٠٣م)، تقرير بعنوان اسـتمرار الأضرار الجانبيـة، التأثيريـة الصحية والبيئيـة للحرب على العـراق، منظمة ميراكت الطبية العالمية، ٢٠٠٤م.

٩ـ القاسـمي، خالد بن محمد، (١٩٩٧م)، ووجيه جميل البيعي، أمن وحماية البيئة، دار الثقافة العربية، الشارقة.

١٠ـ إيفـن، عـوزي، تقارير هيئـة الباحثين الأمريكيين ـ الذي أسـهم في بناء مفاعل (ديمونة النووي) لعام (٢٠٠٤م).

١١ـ المشـعل، سـليمان (١٤٣٢هـ) ثقافة وتطبيقـات الأمن البيئـي العالمي، الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٦٥٣٢ في ١/ ١٠/ ١٤٣٢هـ.

١٢ـ روسـيلة أحمـد، معـروف ـ الأمـن الوظيفـي والإنتاجيـة في الأجهـزة الحكومية ـ دراسـة ماجسـتير في كليـة الاقتصـاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ السعودية عام ١٤١٥ هـ/ ١٤١٦هـ.

١٣ـ ورشة عمل أجرتها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في حماة بسوريا في (٢٧ يناير ٢٠١٠م).

١٤ـ مجلـة الإسراء ـ العـدد ٢٣ ـ الأمن والاسـتقرار الوظيفـي الصادرة عن مستشفى الإسراء في عام(٢٠٠٨م).

١٥ـ أبو ثنين، عساف فلاح، بحث فردي بعنوان (الأمن الوظيفي) مقدم في الدورة الأولى للماجستير في كلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ العام الدراسي (١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م).

١٦ـ الخافجي، نعمة عباس، وعدنان سليمان الأحمد، (٢٠٠٦ م)، دراسة عن تأثير مخاطر الاغتراب المؤسـسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية (تصور فكري)، جامعة الزيتونة الأردنية.

١٧ ـ خضير، نعمة عباس، عدنان تايه والنعيمي، فلاح تايه،(١٩٩٨م)، البيروقراطية والاغتراب التنظيمي: دراسة تطبيقية في منظمات خدمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٨ ـ قوات الأمن المركزي ـ وزارة الداخلية ـ الجمهورية اليمنية ـ الولاء الوظيفي.

١٩ ـ تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للمنطقة العربية للعام (٢٠٠٩م) ـ الفصل الثالث عن الدول العربية، وأمن الإنسان: الأداء والآفاق.

٢٠ ـ الجهني، فهد طلق هندي ـ بحث فردي عن «الأمن الشخصي» ـ كلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الدورة الأولى ماجستير ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٢١ ـ الرشيدي، أحمد كامل، صبري الأنصاري (١٩٩٤م). دور الشرطة في التربية الأمنية للشباب المصري، دراسة ميدانية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا، جامعة أسيوط.

٢٢ ـ زهران، حامد عبد السلام، (١٩٨٨م)، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي. ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، (نوفمبر ١٩٨٨م).

٢٣ ـ حسان، حسان محمد، (١٩٨٩م)، دور التربية غير النظامية في تحقيق الأمن القومي العربي، دراسات تربوية، مجلد ٤ جزء ٢٠.

٢٤ ـ عبد الله، هشام إبراهيم، (١٩٩٦م)، الاتجاه نحو التطرف وعلاقته بالحاجة للأمن النفسي لدى عينة من العاملين وغير العاملين، مجلة الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، عدد ٥.

٢٥ ـ الشهري، صالح احمد، العولمة وأثرها على الأمن الثقافي العربي بحث فردي، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.الدورة الثانية ماجستير. الرياض. لعام١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٦ ـ الحارثي فهد العرابي،(١٤٣١هـ)، المعرفة قوة والحرية أيضاً، الرياض.

٢٧ ـ الكفري، مصطفى العبدالله،(٢٠٠٤م)، العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المستهدف العدد ٩٥٩.

٢٨ ـ انترنت، العولمة، قسم البحوث العلمية ، منتديات الجلفة للطلاب الجزائريين.

٢٩ـ غليون، برهان وآخرون، (١٤٣٠هـ) العروبة والقرن الحادي والعشرون، الدار العربية للعلوم ناشرون.

٣٠ ـ بخيت، جاب الله عبدالفضيل، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية. ورقة عمل، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٣١ ـ الباحوث، عبدالله بن سليمان، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ورقة عمل، جامعة الإمام محمد بن سعود.

٣٢ ـ شفيق، الطاهر، (١٩٩٩م)، العولمة واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات، العدد الأول.

٣٣ ـ المعيقل، عبد الله بن سعود (٢٠٠٣م)، العولمة والمناهج الدراسية، مجلة المنهاج، العدد الثالث.

٣٤ ـ محفوظ، محمد (١٤٢٧هـ) مقالة في معنى الأمن الثقافي، جريدة الرياض، العدد ١٣٩٥٩ في ١٩/ ٨/ ١٤٢٧هـ.

٣٥ـ ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية، حمايتها والمحافظة عليها ـ

وزارة المعارف ـ الرياض، ١٥ ـ ١٨ رجب ١٤٢٠هـ (٢٤ ـ ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٩م) المنشور في ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٦ـ مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ١٠٠ السنة ٢٥.

٣٧ـ مقالة للسيد يوسف كامل خطاب ـ مجلة كلية الملك خالد العسكرية ـ العدد السابق.

٣٨ـ بشير، كمال المهدي حمد (٢٠١٢م) العادات والتقاليد في السودان، بحث فردي مقدم في كلية العلوم الاستراتيجية (الدفعة الثالثة) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٩ـ عبدالقادر، عبد المنعم ـ الأمن السياسي ـ بحث فردي مقدم لكلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الدورة الأولى، ماجستير ـ الرياض ١٤٢١هـ/ ١٤٣١هـ.

٤٠ ـ القحطاني، جديع قبلان ـ الأمن السياسي ـ بحث فردي مقدم لكلية العلوم الاستراتيجية ـ جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الدورة الثانية ماجستير،الرياض ، عام ١٤٣١/ ١٤٣٢هـ.

٤١ ـ مظلوم، محمد جمال(١٤٣١ ـ ١٤٣٢هـ) سلسلة محاضرات عن الأمن الإنساني الجزء الثالث: الفرد والدولة والأمن الإنساني ـ الرياض ـ كلية العلوم الاستراتيجية.

٤٢ ـ المغذوي، عبد الرحيم بن محمد، دراسة: جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع.

٤٣ ـ الجبار، عادل بن عبد الله العبد،(١٩٩٠م) الإرهاب في ميزان الشريعة، الطبعة الأولى، ، ص ١٤٠.

٤٤ـ منجـود، مصطفى محمود،(١٩٩٦م) الأبعاد السياسـية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط١، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٤٥ ـ بكزاده، محمد غالب، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، القاهرة، الفجر للنشر والتوزيـع، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، نقلاً عن حسـن إسـماعيل عبيد (١٩٨٨م) محـاضرة بالمركز العربي للدراسـات الأمنيـة والتدريب بالرياض، مسعود، جبران ١٩٨٦م، معجم الرائد المجلد الأول.
٤٦ ـ مشروع الاتفاقيـة العربية لمكافحة الإرهـاب الصادر عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب المنعقد في القاهرة بتاريخ مارس ١٩٩٨م، واعتمدها وزراء الداخلية والعدل العرب في ٢٢ أبريل ١٩٩٨م.
٤٧ ـ بن شفلوت، خالد ذعار، الأمن المجتمعي ـ بحث فردي ـ كلية العلوم الاسـتراتيجية، جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنية، السـنة الأولى ماجستير ، العام الدراسي ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م .
٤٨ ـ المطـيري، عـادل سـالم، الأمن المجتمعـي ـ بحث فردي ـ كليـة العلوم الاسـتراتيجية، جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنية، السـنة الأولى ماجستير، العام الدراسي ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م .
٤٩ ـ ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر (١٤٢٠هـ) تفسير القرآن العظيم: تحقيـق سـامي بن محمد السـلامة، ط٢، ج٣، الرياض، دار طيبة للنشر.
٥٠ ـ الخميسي، سيد سلامة (٢٠٠٥م)، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي. مكتبة الرشد، الرياض.
٥١ ـ الدغيـشي، ثامـر (٢٠٠٧م)، الآثار الثقافيـة للإنترنت كما يراها طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالرياض، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

٥٢ ـ السيف، محمد (٢٠٠٣م)، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٣ ـ الشدي، عادل بن علي (١٤٢٥هـ) مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢١/ ٢ حتى ٢٤/ ٢ من عام ١٤٢٥هـ.

٥٤ ـ عبد الباقي، محمد فؤاد (١٤٠٨هـ)المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مكتبة الحرمين، الرياض .

٥٥ ـ العبد الجبار، عادل بن عبدالله (٢٠٠١م) الإرهاب في ميزان الشريعة، الطبعة الأولى.

٥٦ ـ عوض، محمد (١٩٩٩م)، مكافحة الإرهاب واتجاهاته، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٧ ـ الفوزان، صالح (٢٠٠٣م) الملخص الفقهي ، دار ابن الهيثم ، القاهرة.

٥٨ ـ المغنوي، عبد الرحيم بن محمد (١٤١٩هـ) جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع ، كلية الدعوة وأصول الدين الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .

٥٩ ـ المقرئ، أحمد الفيومي المقرئ (١٤٢١هـ) المصباح المنير ، دار الحديث، القاهرة .

٦٠ ـ شعبان، حمدي،(يناير، ٢٠٠١م) الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ومدى فاعلية نظام شرطة المجتمع، مجلة مركز بحوث الشرطة العدد التاسع عشر.

٦١ ـ سـعيد، خالـد،(٢٠٠٥م) الشرطة المجتمعية نحو اسـتراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة.

٦٢ – المجـول، محمد ماضي، بحث فردي عن الأمن القانوني مقدم في جامعة نايـف العربية للعلوم الأمنيـة، كلية العلوم الاسـتراتيجية، الدورة الثانية للماجستير، العام الدراسي ١٤٣١ ـ١٤٣٢هـ.

٦٣ – راجـح، رامـز عدنـان، بحـث فـردي عـن الأمـن القانـوني، مقدم في كليـة العلـوم الاسـتراتيجية، الـدورة الأولى للماجسـتير العـام ١٤٣٠/ ٢٠٠٩م.

٦٤ – يحيى، سعيد والمظفر، محمود، (١٤٠٧هـ)، مبادئ القانون والالتزامات، جدة، .

٦٥ – الرويـس، خالـد عبـد العزيـز، رزق مقبـول، المدخل لدراسـة العلوم القانونية، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٦٦ ـ أبو شامة، عباس (١٤٣٢هـ) المهارات الأمنية سلسلة محاضرات ملقاة في كليـة الدراسـات العليا ـ جامعـة نايف العربية للعلـوم الأمنية، الرياض.

٦٧ ـ جلين، س. ح، وتيودورج (٢٠٠٣م)، حالة المستقبل في الألفية؛ ترجمة عاطف عمر شريف، وكمال شـعير، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات المستقبلية.

٦٨ ـ خالـد، هشـام (٢٠٠٢م)، الاختصـاص القضائـي الـدولي للمحاكـم العربية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

٦٩ ـ سرور، أحمد فتحي (٢٠٠٧م)، الأمن القانوني، أعمال مؤتمرات البرلمان الدولي، القاهرة: دار الفكر العربي.

٧٠ ـ المشاط، عبد المنعم (٢٠٠٤م)، نظرية الأمن القومي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

٧١ ـ هويدي، أمين (١٩٨٩م)، السياسة والأمن الاستراتيجي، بيروت: معهد الإنماء العربي.

٧٢ ـ حسين، زكريا،(٢٠٠٧)، الأمن القومي العربي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

٧٣ـ محمد، خديجة عرفة، (٢٠٠٦م)، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة.

٧٤ـ موسى، عز الدين عمر وجمال مظلوم، في نحو استراتيجية عربية للأمن الإنساني، الملتقى العلمي الأول عن الاستراتيجيات الأمنية العربية: الواقع والتطلعات ـ الخرطوم الفترة من ٢١/ ١ ـ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩م

ثانيًا: تقارير دورية:

١ـ الأمم المتحدة ـ تقرير التنمية البشرية للدول العربية للعام ٢٠٠٩م.

٢ ـ تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية عام ٢٠٠٩م، الفصل السابع: ص ١٤٥.

٣ ـ أزهر، فهد عبد الرحمن ـ الأمن الصحي ـ بحث فردي مقدم في كلية

العلـوم الاسـتراتيجية ـ جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة ـ الرياض ـ العام الدراسي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ ـ ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.
٤ ـ منظمـة الصحـة العالمية ـ منشـورات منظمة الصحـة العالمية يوم الصحة العالمي عام ٢٠٠٧م.
٥ ـ التقريـر الاقتصـادي العـربي الموحـد ـ جامعة الـدول العربيـة ـ القاهرة التقارير السنوية للأعوام ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠م.
٦ ـ تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNDP لعامي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣م.
٧ ـ صابية فاروق وآخرون، تقرير بعنوان استمرار الأضرار الجانبية، التأثيرية الصحيـة والبيئية للحـرب على العـراق، ٢٠٠٣م، منظمة ميراكت الطبية العالمية، ٢٠٠٤م.
٨ ـ تقرير وزارة البيئة، مصر لعام ٢٠٠٤م.
٩ ـ يوسف أبو صفية، تقرير وزارة البيئة الفلسطينية لعام ٢٠٠٤م.
١٠ ـ تقرير وزارة البيئة اللبنانية لعام ٢٠٠٣م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Barry, Buzan (1998), Security, The State; The New World on Security, New York: Colombia Univ; Press.
2. Christ, R. (1995), “Regime Security and Human Rights”; *Political Studies, Vol. XIll.*
3. Linclon, Chin (1995), “Human Security: Concepts and Approaches in Asia”, New Concept of Human Security, Tokyo Univ. Press.